التاريخ الوجيز لمحاكم التفتيش بإسبانيا

جوزيف بيريز



ترجمة:
د. مصطفى أمادي

نبذة عن المؤلف:

من مواليد سنة 1931 بفرنسا. أستاذ متخصص في التاريخ والحضارة الإسبانية بجامعة بوردو، ورئيس الجامعة نفسها من سنة 1978 إلى 1983.

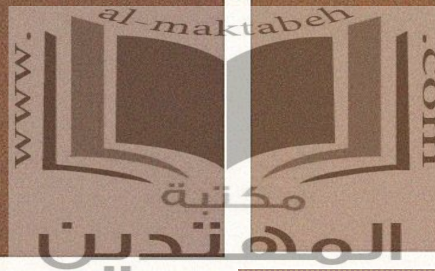
تقلد عدة مناصب مثل: مدير مؤسسة دار بيلاسكيث بإسبانيا وعضو مراسل لمجموعة من الأكاديميات الدولية. ألّف ما يزيد عن أربعين كتاباً، ترجمت إلى العديد من اللغات، كالإسبانية والإيطالية والألمانية والإنجليزية واليابانية.

نبذة عن المترجم:

أستاذ بجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء، منسق وحدة البحث في المخطوط الأندلسي ورئيس مركز الدراسات الإيبيرية والإيبيرو أمريكية.

من بين مؤلفاته: مسار المخطوط الأندلسي 2008، والمخطوط الصوفي الأندلسي 2010، و تاريخ تطور المصطلحات من أصل عربي في القواميس الإسبانية 2010. ترجم العديد من المؤلفات.

عضو في العديد من المجلات والدوريات الثقافية وأستاذ محاضر بمجموعة من الجامعات الدولية كالبرازيل وشيلي، وإسبانيا وفرنسا والكويت.



جوزيف بيريز

التاريخ الوجيز لمحاكم التفتيش بإسبانيا

ترجمة: د. مصطفى أمادي

مراجعة: د. زينب بنياية

الطبعة الأولى 1433هـ 2012م
حقوق الطبع محفوظة
© هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة (كلمة)

BX1735 .P42312 2011
Pérez, Joseph
[Brève histoire de l'inquisition en Espagne]
التاريخ الوجيز لمحاكم التفتيش بإسبانيا / جوزيف بيريز؛ ترجمة مصطفى أمادي؛ مراجعة زينب بنياية.
-ط. 1.- أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، كلمة، 2011.
ص 286 ؛ 14×21سم.
ترجمة كتاب: Brève histoire de l'inquisition en Espagne
تدمك: 978-9948-01-987-9
1. محاكم التفتيش -- إسبانيا 2. الاضطهاد الديني -- إسبانيا. أ. أمادي، مصطفى. ب. بنياية، زينب. ج. العنوان.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإسباني:
"BREVE HISTOIRE DE L'INQUISITION EN ESPAGNE " de **Joseph Pérez**
World Copyright © **Librairie Arthème Fayard, 2002.**



www.kalima.ae
ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 451 6515 2 971+ فاكس: 127 6433 2 971+



ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 171 6576 2 971+ فاكس: 127 6433 2 971+

التاريخ الوجيز لمحاكم
التفتيش بإسبانيا

المحتويات

تمهيد

يسعى هذا الكتاب إلى معالجة الصورة التي كانت عليها محاكم التفتيش بإسبانيا، أي في جزء فقط من المناطق التي كانت تحت سلطة الملكين فرديناند وإيزابيلا، ثم تحت حكم آل هابسبورغ، وأخيرا، تحت حكم أوائل البوربونيين. لن نجد إذاً في هذا الكتاب، سوى إشارات قليلة وموجزة عن نشاط الديوان المقدس في عدد من مناطق تاج قشتالة –جزر الكناري– المناطق الخاضعة لنيابة الملك في «إسبانيا الجديدة» والبيرو– ومن مملكة أراغون –صقلية–. وهذا الاختيار ليس اعتباطيا: فقد تم إنشاء محاكم التفتيش، في أواخر القرن الخامس عشر؛ لحلِّ مشكلة معينة، وهي تلك االتي كان يطرحها وجود آلاف اليهود المتنصِّرين، بشبه الجزيرة الإيبيرية.

فمن المنطقي إذاً إعطاء الأولوية لِدراسة الطريقة التي واجهت بها محاكم التفتيش هذه المشكلة، وإن كانت هذه الأخيرة قد وسّعت سلطتها، ابتداء من القرن السادس عشر؛ لتشمل أقليات أخرى، واستقرت بمناطق جغرافية جديدة.

مقدمة

من إسبانيا «الديانات الثلاث» إلى إسبانيا «محاكم التفتيش»

ما بين 1478م و1502م، اتخذ كل من فردناند، ملك أراغون، وإيزابيلا، ملكة قشتالة، ثلاثة قرارات متكاملة هي: إنشاء محاكم التفتيش، بترخيص من البابا وطرد اليهود؛ وإجبار مسلمي مملكة قشتالة على اعتناق الكاثوليكية . كل هذه الإجراءات كانت تسير في نفس الاتجاه، إذ أنها كانت تسعى إلى تحقيق وحدة العقيدة. وبذلك أعطى هذان الملكان انطباعاً بالقطيعة مع السياسة السابقة، ويبدو أن القمع والاضطهاد سيحلُّ محلَّ التسامح مع العقائد غير المسيحية. في الواقع، هذا التسامح لم يكن إلاَّ ظاهرياً. يجب أن نتخلى عن ذلك التصور المسبق، الذي يفيد أن الديانات الكتابية الثلاث -المسيحية، والإسلام، واليهودية- عاشت في وئام في إسبانيا خلال القرون الأولى من حكم المسلمين، وكذلك في إسبانيا المسيحية خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر. إن التسامح يعني: عدم وجود تمييز ضد الأقليات، واحترام الآخر. وفي شبه الجزيرة بين القرنين الثامن والخامس عشر، لا نرى شيئاً من هذا القبيل: فالمسيحيون والمسلمون على حد سواء، كانوا على قناعة بأنهم يمتلكون الحقيقة، وبأن معتقدهم لا يتفق مع معتقدات الآخرين، وإذا كانوا يظهرون بمظهر المتسامح؛ فذلك لأنهم لم يكونوا يستطيعون فعل العكس. لقد قبلوا على مضض ما لم يكن لديهم سبيل لمنعه. فطبيعة الأشياء هي التي جعلت وجود الطوائف المسيحية ممكنة في أرض الإسلام، ووجود أقليات مدجَّنة -أي من المسلمين- في الممالك المسيحية، دون الحديث عن اليهود الذين كانوا يتواجدون في كل مكان. من المناسب، إذاً، أن نوضح معنى خصوصية إسبانيا في العصور الوسطى، فنحن أمام تسامح

كان في الواقع متحَمَّلاً أكثر منه مرغوباً.

صحيح أنه في أرض الإسلام، كان هناك ما يسمى بعهد «أهل الذمة» الذي يمنح نظاماً خاصاً لـ «أهل الكتاب»، اليهودِ والمسيحيين: لم يكونوا يُجبَرون على تغيير دينهم، وكان لديهم وضع خاص، إلا أن هذا لا يعني أنهم كانوا يعاملون على قدم المساواة مع المسلمين، فقد كان اليهود والنصارى عرضة لتمييزات مدنية وقانونية، لكن ورغم ذلك، فقد سَمح لهم وضعهم بأن يحافظوا على ممتلكاتهم وحريتهم في العبادة في الوقت ذاته، وباستقلالية قانونية نسبية. بينما كان غير المؤمنين يخضعون لضرائب باهظة. وسرعان ما اندمج اليهود في المجتمع المسلم: فأقلية منهم كانت متخصصة في مجال التجارة، والتمويل، والإقراض بالفائدة. ونظراً إلى أن العديد من اليهود قد اعتمدوا اللغة العربية كلغة للتواصل والثقافة، أَوكلت إليهم السلطات أحياناً كثيرة مهاماً إدارية لا يستسيغها الشعب، مثل جباية الضرائب، وفي مناسبات عديدة وجدنا اليهود على رأس الدولة، يشغلون مناصب عليا، ولكن، يتعلق الأمر بحالات خاصة، وفردية، واستثنائية، فالسَّواد الأعظم من أتباع الديانة اليهودية كان يعيش في ظروف أكثر تواضعاً بكثير. ومن جهة أخرى، فإن الحالة الاجتماعية ليهود البلاط كانت تجعلهم عرضة للحنق والانتقام الشعبي، خلال الفترات الصعبة فالمناصب الرفيعة التي كانوا يتقلدونها كانت تُعدُّ انتهاكاً صريحاً لعهد أهل الذمة الذي يحرِّم أن يكون لغير المؤمنين سلطة على المؤمنين، فكان سقوطهم أسرع من ارتقائهم، ولم تكن لديهم أية ضمانة تحميهم من المِحَن الطارئة، وازدهار اليهود في تلك الفترة لم يكن ليكون إلا بسبب إهمال وتراخي السلطات المسلمة، كما أن هذا الازدهار كان متذبذباً، وبعيداً عن كونه نتيجة لسياسة واعية من الانفتاح والتسامح، كان يعتمد كلياً على حسن النية، أي على مزاج وهوى الحكام.

في أواخر القرن الحادي عشر، ومنتصف الثاني عشر، وضعت الموجة الثانية من الغزو الإسلامي حداً لهذا الوضع، فالمرابطون، والموحّدون خاصة، كانوا متشدِّدين مع غير المؤمنين. فاليهود، على إثر اضطهادهم، وجدوا ملجأً في الممالك المسيحية في الشمال، حيث استقبلهم الأمراء بترحاب؛ لكونهم قادمين من بلدٍ –الأندلس– كانت الحضارة فيها آنذاك، أكثر تفوُّقاً بكثير من تلك الموجودة بإسبانيا المسيحية؛ ولكونهم يتحدثون اللغة العربية، وعلى دراية بالتنظيم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي لأراضي المسلمين، وعلى علم بالتقنيات التجارية الأكثر تطوراً؛ لذلك شجع ملوك إسبانيا المسيحية اليهود على الاستقرار بأرضهم، على الرغم من أن الكنيسة الكاثوليكية سعت منذ مجمع «لاتران» Latran الرابع (1215م)، إلى قصر التعاملات بين اليهود والمسيحيين على المبادلات الاقتصادية فقط: فقد حظرت الزواج المختلط، ومنعت اليهود من استخدام المسيحيين، ومن شَغل الوظائف التي من شأنها أن تمنحهم سلطة على المسيحيين، إلخ.

وبإسبانيا أيضاً، سيأخذ مجمع زامورة Zamora (1312م) بهذه القرارات مع تشديدها: لا ينبغي للمسيحيين أن يتناولوا الطعام مع اليهود، أو يوظفوا مربيات يهوديات، أو إقامة علاقات جنسية مع يهود أو يهوديات، بل زيادة على ذلك، اقترح المجمع إجبار اليهود على حمل علامة تمييزية. وكان الملوك الكاثوليك حريصين للغاية على تنفيذ هذه التوصيات. كان اليهود، في نظرهم، مساعدين ذوي شأن في العلاقات الدبلوماسية، وتنمية الأراضي المستردَّة، ولكن في إسبانيا المسيحية، كما في إسبانيا المسلمة سابقاً، كانوا أبعد ما يكون عن اعتبارهم بِمنزلةِ أتباع الديانة المهيمِنة، والمدونة القانونية الشهيرة التي أصدرها الملك ألفونسو العاشر، ملك قشتالة (1252م–1284م)

–Partidas[1] las– واضحة تماماً، في هذا الصدد: يُسمَح لليهود بالعيش بين المسيحيين، في نمط من الأسر الأبدي، «حتى يكون مجرد وجودهم مذكِّراً بأنهم ينحدرون من أولئك الذين الذين اتهمهم النصارى بصلب المسيح عيسى –عليه السلام– والذي نفاه القرآن الكريم. وفي روحنا الكثير من النصوص الطقوسية التي تدعو المؤمنين، منذ القرن السابع لسنة 1959، في يوم الجمعة المقدسة للصلاة من أجل اليهود «الغادرين» – pro perfidis Judaeis. صحيح أن هذا «الغدر» كان يعني انعدام الإيمان أو الكفر أو الهرطقة، ولكن هذا المصطلح اتخذ بالنهاية معنى الخداع، مغذياً بذلك عداء الشعب المسيحي.

في إسبانيا القروسطوية، شهدنا تعايشاً صعباً للديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية، واليهودية، ولكن لم يكن هناك سوى ثقافتين مهيمنتين: الحضارة العربية أولا، ثمَّ الحضارة المسيحية. كانت الأولى الأثرى والأكثر إشراقاً، إلى أن نحَّتها الثانية نهائياً، في القرن الثاني عشر. تأقلم اليهود مع الأولى ثم مع الثانية، تِباعاً، ممّا أتاح لهم القيام بدور الوسطاء خلال القرنين الحادي عشر، والثاني عشر، دون التخلي عن تقاليدهم الدينية. في ظل تلك الظروف، إذاً، نشأت في إسبانيا القروسطوية الأحياء اليهودية – aljamas– التي تميزت باستقلالية نسبية: حيث كانوا يخضعون لحكم قضاتهم، كما كانت لهم كنائسهم، ومدارسهم، ومقابرهم. هذه الأحياء لم تكن بمثابة غيتوهات، فقد كان اليهود يختارون منازلهم بحرِّية، فإذا كانوا يفضِّلون الاجتماع في بعض الأحياء فذلك؛ لأنها أكثر راحة؛ لكونها أقرب من كنس يهودي، أو مدرسة تلمودية، أو جزار كاشير، يزوِّدهم بالمؤن. كان يهود إسبانيا المائة أو المائتا ألف موزَّعين بين عشرات الأحياء، كان أهمها بمملكة قشتالة، حي طليطلة، وبورغوس، وسيغوفيا وأبيلا، وبلد الوليد، وقرطبة، واشبيلية، وفي مملكة أراغون، حي

(1) قانون الأجزاء السبعة. (المحققة).

سرقسطة، وبرشلونة، وبلنسية. كانوا يتمتعون بوضع قانوني يضمن لهم وجوداً شرعياً ويجعلهم نظرياً في منأى عن التعسف. وهذا المجتمع الصغير، مثله مثل المجتمع المسيحي المسيطر، كان يشمل عدداً من الفقراء يفوق بكثير عدد الأغنياء. فمعظم أفراده كانوا يعيشون حياة متواضعة، كحرفيين – خياطين وحذّائين، أو كتجار صغار. وهناك أقلية صغيرة من اليهود كانت تمارس تجارة كبرى، وكانت تملك الثروة التي تسمح لها، عند اللزوم، بإقراض المال إلى الملوك، والأساقفة، والأعيان والخواص. وكان الحكام وأمراء الكنيسة وكبار الإقطاعيين يعهدون إليهم بإدارة أعمالهم، وبالإشراف على جمع الأعشار، والضرائب المختلفة، مطمئنين، وهذا ما أجج كراهية الشعب تُجاه اليهود.

إنها قاعدة عامة: ترتبط معاداة السامية بالظرف المحيط، فالاضطهادات والتهجيرات «كانت دائماً تخضع لعواصف الحياة الاقتصادية وملازِمة لها [...] يقع الذنب الأكبر على الركود» (فرناند بروديل Fernand Braudel). ولقد عاش اليهود تجربة يوسف: عندما يكثر عدد البقرات العجاف، كما حدث في مصر الفرعونية، يعرفون أنهم سيكونون أوَّل الضحايا. وهذا ما نشهده في إسبانيا خلال القرن الرابع عشر. مناخ جديد، إذاً، سيستقر بشبه الجزيرة الأيبيرية، وستنتقل هذه من مرحلة من الانفتاح والتسامح النسبي إلى مرحلة من الصراع. وما قد تغيَّر هنا ليس الذهنية وإنما الظروف، فالعصرالذهبي لإسبانيا «الديانات الثلاث» تزامن مع مرحلة من التوسع الترابي والديموغرافي والاقتصادي، لم يكن فيها اليهود والمسيحيون متنافسين في سوق الشغل، بل كان جميعهم يساهم في تحقيق الرفاهية العامة مع اقتسام المكاسب. ومن ثمَّ، فإن مناهضي اليهودية المنتسبين إلى الكنيسة والرهبان لم يكونوا يلقون صدى كبيراً. ولكن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في القرن الرابع عشر، والحروب والكوارث الطبيعية التي سبقت وتلت الطاعون (الموت

الأسود) خلقت وضعاً جديداً. إذ ستبدأ مرحلة من الركود والصعوبات والتوترات، ولا شيء سيعود كما كان من قبل، لا بالنسبة للمسيحيين ولا بالنسبة لليهود، بوجه خاص. نحن أمام ظاهرة تتجاوز نطاق شبه الجزيرة الإيبيرية. في جميع أنحاء أوروبا، في فرنسا وألمانيا وغيرها، وليس فقط في إسبانيا، نجد الناس حائرين أمام المصائب التي لا يستوعبونها، وعاجزين عن وقفها. فيعتقدون بأنهم ضحية للعنة، وأنهم يعاقبون على أخطاء قد ارتكبوها. الرهبان يدعون المؤمنين للتوبة؛ لتغيير سلوكهم والعودة إلى الله، ومن ثَمَّ فإن وجود اليهود بين المسيحيين يبدو أمراً مخزياً. في كل مكان، ينقلب الناس ضد اليهود، ويتَهمونهم، على سبيل المثال، بنشر الطاعون، عن طريق رمي السم في الآبار. انطلقت أول موجة من الاضطهادات من فرنسا، وهي «حملة الرعاع» الصليبية التي وصلت إلى منطقة نبارّا Navarra، في 1321م، وقُتِل خلالها يهود بامبلونا. بإستيلا Estella عام 1328م أحدثت خُطَب أحد الفرنسيسكان ثورة تمَّ على إثرها نهب منازل يملكها يهود، بالإضافة إلى قتل بعضهم، وبعد ذلك بعشرين سنة، حدثت مشاهد مماثلة في برشلونة وفي غيرها من المدن الكاتالانية. عادت الأمور بعد ذلك إلى مسارها الطبيعي، ولكن الانطلاقة كانت قد أُعطِيت، فمنذ هذه اللحظة، سوف تترسخ معاداة السامية بإسبانيا، وسوف يتهم اليهود منذ الآن بتدنيس خبز القربان المقدس، وبارتكاب جرائم دينية، وفي هذه الفترة أيضاً سوف تطرح مشكلة التعامل الربوي لليهود.

في العصر الوسيط، كان المبدأ يقتضي عدم إقراض المال بالفائدة بين أتباع نفس الديانة، بين مسيحي وآخر، ويهودي وآخر. في المقابل، كان بإمكان المسيحي أن يُقرِض اليهودي، والعكس صحيح، فاللجوء إلى القرض كان عنصراً أساسياً في الحياة الاقتصادية. وفي غياب أجهزة مختصة، سوف تقوم فئة معينة من اليهود بدفع المال سلفاً لأولئك الذين يواجهون صعوبات مالية،

فالتعامل بالقروض لم يكن نشاطاً مُجَرّماً، وإنما كان منظما بالقانون الذي حدَّد سعر الفائدة في 20 ٪ في مملكة أراغون، و 33،3٪ في مملكة قشتالة[1]، وما فوق هذه النسبة، كان يعتبر رباً. فأغلبية المدينين كانوا يقترضون مبالغ قليلة، وعلى مُدد قصيرة –ستة أشهر أو سنة–. وكان من المفترض أن يقضى الدَّيْن قبل انتهاء ست سنوات. ولكن الدائنين كانوا يستعجلون استعادة أموالهم. في فترة الركود، كان يعجز الزبناء عن أداء ما عليهم، وكانت المحاكم تمتلئ بالشكاوى: البعض يطالب باسترجاع ديونه، والبعض الآخر يدَّعي بأنه ضحية للتعاملات الربوية، وكانت المحاكم تنقل صعوبات الفئة الثانية إلى الأولى، وتطلب تأجيل سداد الديون، والنظر في إلغاء جزء منها.

كان الملك مطالَباً بالتحكيم في الأمر، إلا أنه، هو بدوره، كان يواجه مشاكل بخزينة الدولة، ولأجل حلّها، كان يحتاج إلى الاقتراض من اليهود، وكان على هؤلاء أن يهيئوا له المال، ولأجل ذلك، كان ينبغي أن يسترجعوه من المدينين الخواص. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز السلطة الملكية يتطلَّب إقامة جهاز دولة فعَّال –بيروقراطية وموارد عسكرية، إلخ...– وذلك بدوره يتطلب مداخيل ضريبية جد هامة، ومرة أخرى، اليهود هم من يحصِّلون الضرائب. وهكذا تشكَّلت الصورة النمطية لليهودي الذي يشرب من دماء الفقراء، أداة القمع الضريبي والمستفيد منه. في الواقع، كانت الأحياء اليهودية أيضاً تعاني من الأزمة، فاليهود أيضاً كانوا يرزحون تحت عبء الضرائب، وحتى أكثر من المسيحيين؛ لأن وضعهم كان أكثر حساسية. الأقلية القليلة منهم هي التي كانت تغتني، السواد الأعظم منهم كان فقيراً، ولكن المسيحيين كانوا يعتقدون العكس، أو بالأحرى يتم حملهم على اعتقاد العكس.

وسوف تتبنى المعارضة هذه المشكلة وتستغلها سياسياً، وستصبح معاداة

(1) هذا الفارق في معدلات الفائدة يعني أن النقود بقشتالة كانت نادرة، وبالتالي أغلى.

السامية سلاحاً دعائياً لنبلاء قشتالة الذين يعارضون سلطة الملك بيير الأول Pierre Ier، ومن أجل كسب تأييد الشعب المسيحي، سيتبنون هذه المطالب. فهنري دي تراستامار Henri de Trastamare سيتهم أخاه غير الشقيق بيير الأول بأنه يستعين بغير المسيحيين– المسلمين واليهود – ويعزز مكانتهم بكل الوسائل.

إن المذابح الأولى في حق اليهود – بطليطلة سنة 1355م – لم تكن عفوية، وإنما ارتُكِبت من قِبل أنصار تراستامار Trastamare، عندما دخلوا إلى المدينة. وقد كان جنود تراستامار والمرتزقة الفرنسيون –بقيادة دوكويسلين Duguesclin– أيضاً من دمَّر الحي اليهودي في بريفييسكا Briviesca، في ربيع عام 1366م. وفي شهر أبريل / نيسان من سنة 1366م دخل هنري دي تراستامار نفسه إلى بورغوس Burgos، وفرض على يهود المدينة دفع جزية ضخمة، تحت طائلة استعباد وبيع من لم يستطع منهم دفعها. وفي سنة 1367م اندفعت الدهماء في بلد الوليد Valladolid إلى الحي اليهودي صارخة «عاش الملك هنري». لم يسفر ذلك عن ضحايا، ولكن الكنائس اليهودية انتُهِبت.

بعد فوزه، لن يتبنى هنري الثاني دي تراستامار الموقف المعادي للسامية الذي ظهر خلال الحرب الأهلية إلا بشكل جزئي، وسوف يصدر قراراً بإلغاء عامٍّ للديون. فيما يتعلق بباقي الشؤون، سوف يعهد من جديد إلى اليهود بجمع وإدارة الضرائب، لكن بوتيرة أقل، فلم تعد المالية العامة منذ ذلك الحين حكراً على اليهود، فالحرب الأهلية قد غيرت من وضعية يهود مملكة قشتالة، ولأول مرة، ستستغل معاداة السامية لأغراض سياسية، ولأول مرة سيتخذ فيها هذا الاستغلال أشكالاً عنيفة، مُسفِرا عن عمليات قتل ونهب، وستبرز معاداة السامية كمسوغ إيديولوجي لصراع اجتماعي لم تكن له في البداية جذور دينية. أدَّت المجاعات وارتفاع الأسعار والعبء الضريبي إلى التوتر ومواجهة

الفقراء مع الأغنياء وعملت معاداة السامية على توجيه هذا العنف ضد اليهود.

وهنا يمكننا استنتاج درس آخر: للدفاع عن أنفسهم، لم يكن بوسع اليهود أن يعتمدوا إلا على سلطة ملكية قوية ومهابة، وقد كانوا مدركين لذلك؛ لذا كانوا من الموالين للملكية، ولعل أفضل خدمة كان يمكن أن يقدمها يهود البلاط لأتباع ديانتهم هي تعزيز السلطة الملكية، والأحداث المأساوية لعام 1391م تؤكد صحة هذه الحقيقة.

منذ عام 1378م، لم يفتأ فرناند مارتينيث Fernand Martínez، رئيس شمامسة إيسيخا Écija بالأندلس، يكثر من الخطب المعادية للسامية، في ظروف عصيبة للغاية: لقد قاد التضخم وارتفاع الأسعار الضعفاء من الناس إلى حالة من العوز. دعا رئيس الشمامسة المؤمنين إلى قطع كافة العلاقات مع اليهود وتدمير كنائسهم، وكل ذلك بمبادرة منه. في مارس / آذار من سنة 1382م، وبناء على طلب من مطران اشبيلية، وجّه له الملك جون الأول Jean Ier أمراً بالتزام الاعتدال في خطبه، إلا أن مارتينيث تجاهل هذا التحذير، كما تجاهل باقي التحذيرات التي تلته، مدعياً أنها لا تعبِّر عن أفكار الملك الحقيقية. فقرر المطران توقيف مارتينيث وملاحقته قضائياً، ولكنه توفي في هذه الأثناء (تموز/ يوليو 1390م)؛ ليصبح، بذلك رئيسُ الشمامسة المحرِّض المسؤولَ المؤقت عن الأبرشية. وبعده بأشهر قليلة، توفي الملك أيضاً، ليترك صبياً صغيراً، وهو هنري الثالث، كوريث للعرش. وقد تركت وفاة كل من المطران والملك، بفارق أشهر قليلة بينهما، المجال مفتوحاً أمام رئيس الشمامسة، الذي سيستغل الفراغ الحاصل في السلطة سواء على رأس الدولة أو في الأبرشية، ليذهب باستفزازاته أبعد بكثير، فقد قام بهدم الكنائس اليهودية، ومصادرة كتب الصلاة. اندلعت أعمال الشغب الأولى في يناير / كانون الثاني من سنة 1391م، وقمعتها السلطات البلدية، إلا أن ذلك لم يَكن عائقاً أمام الثورة الثانية

التي حدثت في يونيو / حزيران من نفس السنة. تمَّ تحويل الكُنس اليهودية إلى كنائس مسيحية، تعرضت المنازل للنهب، قُتِل بعض اليهود، والبعض الآخر منهم بفعل الترهيب طلبوا التعميد أو لجأوا إلى الهرب.

انطلقت أعمال الشغب من اشبيلية، لتشمل مملكة قشتالة بأسرها وشهدت قرطبة Córdoba وجيان Jaén وأوبيدا Úbeda وبايثا Baeza، إلخ... تكرار عمليات النهب والقتل. تمت إبادة الحي اليهودي بثيوداد ريال Ciudad Real، ونُهِب كل من الحي اليهودي بطليطلة Tolède وكوينكا Cuenca. شمالَ غوادراما Guadarrama، اتخذت الأحداث منعطفاً أقل مأساوية. سُجِّلت حالات من الذعر بين يهود بورغوس Burgos، وبعض حالات النهب هنا وهناك، لكن بعدد أقل من الضحايا. فسكان بلدات مملكة أراغون كانوا قد ابتعدوا عن هيستيريا معاداة السامية ربما؛ لأن السلطة الملكية هناك كانت مُهابة أكثر من قشتالة. لقد بلغنا القليل عن الاحتجاج ضد تواجد اليهود في الإدارة الضريبية، كما أن موضوع الربا لم يكد يُطرَح هناك، ولكن ومع ذلك سوف ينتشر العنف بسرعة في مملكة أراغون. في أغسطس / آب من سنة 1391م، سيمتد العنف إلى سرقسطة Zaragoza وبرشلونة Barcelona وليريدة Lérida وخيرونا Gerona وبالنسيا Palencia ومايوركا Mallorca، إلخ... ففي كل مكان سوف تتكرر نفس المشاهد: المذابح، وعمليات الاغتصاب والنهب، مع نفس النتائج: الكثير من اليهود يتحولون إلى المسيحية، والبعض الآخر يفرُّ. لم تنجُ سوى نبارا Navarre التي أصبحت بمثابة ملجأ ليهود قشتالة وأراغون معاً.

إن الأحداث التي وقعت سنة 1391م، ينبغي أن تفسَّر على أنها انفجار للحقد الطبقي الموجَّه ضد اليهود والمعزز بغياب السلطة. في كل مكان، تُسجَّل أحداث مماثلة، خُطَب «الرهبان المتسولين»[1] تُشعِل النفوس. كان

(1) فئة من الرهبان داخل الكنيسة الكاثوليكية تعتمد على التبرعات من أجل العيش، ولذلك عُرِف من

القديس فنسنت فيريي Vincent Ferrier على سبيل المثال، يلقي خطبه حول «نهاية العالم». على مرِّ قرون من الزمن، تمَّ تعويد المسيحيين على الكراهية الشديدة لليهود. بفعل الاستماع إلى الدعاة المسيحيين وهم يردِّدون، في كل يوم أحد، أن اليهود كائنات شريرة، وأنهم مذنبون بسبب تورطهم في قتل المسيح، انتهى الأمر بالمسيحيين إلى كرههم، وكان لا بد لهذه الكراهية، إن عاجلاً أو آجلاً، أن تتخذ شكلاً عنيفاً. وترسخت فكرة اليهودي الذي لا يمارس إلاَّ إقراض المال. لم يكن بين هذه الفكرة والاعتقاد بأن المرابين اليهود هم المسؤولون والمستفيدون من بؤس الشعب المسيحي سوى خطوة واحدة، وقد تمَّ تخطِّيها في القرن الرابع عشر.

ولم تجد فئات صغيرة من الزعماء حرجاً في تحويل استياء جزء من الشعب ضدهم، شعب يائس بسبب محنة لا يفهم دوافعها ولا يرى لها نهاية، مصدوم من بذخ البعض ومقتنع بأنه ضحية للظلم.

من الصعب جرد حصيلة الضحايا، ومن الواضح أن بعض التقديرات مبالغ فيها إلى حد كبير، لا سيما تلك التي يقدِّمها أولئك المؤرخون الذين يتحدثون عن آلاف القتلى. ولكن كلما عرفنا الأرقام بشكل أدق، كلما تأكدنا أنها كانت أقل من ذلك بكثير: أربعمائة ضحية في برشلونة Barcelona، ومائتان وخمسون في بلنسية Valencia، وثمانية وسبعون في ليريدا Lérida ... ولكن ما أرعب اليهود، أكثر من القتل، كانت هي موجة الكراهية. فرَّ من استطاع منهم إلى الخارج، ولا سيما إلى شمال إفريقيا، ثم في الدرجة الثانية، إلى نابارا Navarre وفرنسا والبرتغال. ولقد وجد البعض الآخر ملجأ عند النبلاء الذين وضعوهم تحت حمايتهم؛ ولذلك غادروا المدن الكبيرة للاستيطان بالمجمعات الصغيرة، حيث كانوا يعتقدون بأنهم أكثر أماناً.

ينتسبون إليها بالمتسولين.

وأكثر من المذابح والهجرة، ما قد أضعف اليهودية بإسبانيا كان هو التنصير. وقد بدأت هذه الحركة في القرن الرابع عشر، لكنها لم تشمل سوى عدد قليل من اليهود المثقفين أو الأغنياء. وكانت عملية التنصُّر الأكثر إثارة هي تلك التي قام بها حاخام بورغوس Burgos، قبل عام من مجازر سنة 1391م. سليمان ها–ليفي Salomon ha–Levi، وهو من عائلة تلمودية قديمة، تنصَّر مع عائلته بأسرها. وبما أنه ينحدر من قبيلة ليفي، التي يدَّعي أنها تنتمي إلى نفس سلالة السيدة مريم العذراء، اتخذ اسم بابلو دي سانتا ماريا Pablo de Santa María؛ ليصبح بعد ذلك بقليل، أسقف بورغوس! العمليات التنصيرية التي توالت ابتداء من سنة 1391م، كانت أكثر بكثير، حيث إن آلاف اليهود سيسعون إلى التنصر، مذعورين مما قد حدث لهم من قبل، وحرصاً منهم على تجنيب عوائلهم مزيداً من الاضطهاد. لم تفتأ هذه الحركة تتزايد باطِّراد، لتبلغ ذروتها حوالي سنة 1415م. بعد مرور عشرين عاما على المذابح، اعتزمت السلطة المدنية جعل حياة اليهود مستحيلة بهدف إجبارهم على التنصُّر. إذ أن الملكة كاترين الأم – وهي الوصية على العرش في الفترة التي كان فيها جون الثاني، Jean II ملك قشتالة، ما يزال قاصراً– قررت عام 1412م عزل اليهود في غيتوهات. من الآن فصاعداً، سيكون عليهم أن يحملوا الحية وشعراً طويلاً، وسيتوجب عليهم خياطة شارة حمراء على ملابسهم. كما وسيتمُّ منعهم من ممارسة العديد من المهن خارج هذه الغيتوهات: لن يكون بوسعهم، بعد الآن، أن يكونوا أطباء، أو صيادلة، أو حدادين، أو نجارين، أو خياطين، أو جزارين، أو إسكافيين، أو تجاراً أو جباة للضرائب... انتقل هذا التشريع في عام 1415م إلى مملكة أراغون مع شروط مشدَّدة: أصبحت حيازة التلمود محظورة، ولن يُسمح لليهود بأكثر من كنس يهودي في كل حي، وسيطالبون بحضور ثلاث خُطَب في السنة: في الأحد الثاني لقدوم المسيح، وفي الاثنين المصادف لعيد الفصح،

وفي يوم ثالثٍ تحدده السلطات المحلية. هذا النظام لم يدخل حيز التطبيق، إلا أنه يعكس العقلية السائدة: لم يعد وجود اليهود مقبولاً وهناك رغبة في دفعهم إلى التنصُّر.

استغل الرهبان فزع الجاليات اليهودية بذكاء، وكرّسوا أنفسهم لحملة دعوية مكثفة. كان فينسنت فيريي Vincent Ferrier (1350–1419) أشهر هؤلاء الدعاة الذين لقوا نجاحاً مبهراً. هذا الدومينيكي[1] البلنسي، الذى جال إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، كان يمتلك فن إلهاب مشاعر الجماهير ببلاغته وطريقة التجسيد التي كان يحيط بها مداخلاته: كان يحب إلقاء الخُطب عند حلول الظلام وفي المقابر، محاطاً بحاشية من النادمين على الخطايا وآخرين يجلدون أنفسهم.

كان يؤكد أنه لا يريد أن يجبر أحداً على التنصُّر، ولكنه «يساعد العناية الإلهية على أن تنتج آثارها»... وهو الذي سيتكفل بعملية التبشير في مملكة أراغون، ابتداء من عام 1407م. علاقته مع كل من البابا بنديكت الثالث عشر، والأمير فرديناند دي أنتيكيرا Antequera –الذي ساعده على تقلد عرش أراغون عام 1412م– سهّلت عليه الأمور، وتُنسَب إليه آلاف العمليات التنصيرية.

هذه الحملة الدعوية ستتوج بما نسميه، بشكل غير دقيق، جدال أو مناظرة طرطوسة Tortosa (1413–1414)م، التي كانت من وحي خيال البابا بنديكت الثالث عشر. إذ كان الأمر يتعلق بإثبات حقيقة المسيحية، انطلاقاً من النصوص اليهودية، والبرهنة على أن الحاخامات قد قاموا بتحريف التلمود، بالاعتماد على نقاط أساسية، كمجيء المسيح. أُجبِر اليهود على حضور تلك الجلسات، وأوكلت مهمة الحديث باسم الطائفة اليهودية إلى ثمانية حاخامات، كان دورهم طرح الأسئلة. إلا أنهم، ما إن بدأوا بالنقاش والدفاع عن وجهة نظر

(1) نسبة إلى القديس دومنيك والطائفة الدومينيكية.

اليهودية الأرثذوكسية، حتى أوقف البابا الجلسة: إذ لم يكونوا هناك من أجل النقاش، وإنما للاعتراف بخطئِهم علنا...

في ظل هذه الظروف، هل علينا أن نستغرب إذا ما كانت العمليات التنصيرية تحصى بالآلاف؟ أكثر من نصف يهود إسبانيا تنصَّروا ما بين 1391م و 1415م، يوجد من بينهم العديد من الحاخامات والشخصيات البارزة. هذه «الخيانة من رجال الدين» (ليون بولياكوف Léon Poliakov) دفعت البسطاء إلى طريق الردة. ولن تتعافى اليهودية بإسبانيا أبداً من هذه الكارثة، التي كانت تمهيدا للطرد الذي سيقع بعد ذلك بقرن واحد.

خرجت اليهودية الإسبانية باضطراب عميق من العاصفة التي امتدت ما بين 1391 و1415م. فأولئك الذين ظلوا مخلصين لها لا يتجاوز عددهم مائة ألف في شبه الجزيرة الإيبيرية كلها. في مملكة أراغون Aragón اختفت الأحياء اليهودية aljamas أو فقدت الكثير من أهميتها، وكذلك الأمر في برشلونة Barcelona وبلنسية Valencia وبالما دي مايوركا Palma de Mallorca. وحده حي سرقسطة Zaragoza ظل سليماً. يمكن ملاحظة ظاهرة مماثلة في الأقاليم القشتالية: الأحياء التي كانت مزدهرة في الماضي (اشبيلية، وطليطلة، وبورغوس...) شهدت أعدادها انخفاضاً بشكل كبير، وظهرت، بالمقابل، أحياء أخرى في تلابيرا Talavera، على سبيل المثال. عدد اليهود الذين كانت تحتضنهم الأندلس، في هذه الفترة، كان أقل من الهضبة الشمالية، كما أن يهود المدن الكبرى كانوا أقل عدداً من الموجودين بالمجمَّعات الصغيرة.

بين سنة 1419 و1422م ألغى الملكان جون الثاني، ملك قشتالة، وألفونسو الخامس، ملك أراغون، معظم التدابير التمييزية التي اتخذها أسلافهما، فعاد اليهود إلى حيازة الكنائس التي كانت قد صودرت منهم، وعادوا من جديد إلى ممارسة المهن التي كانوا قد مُنِعوا منها، وأُعفوا من ارتداء الشارة الحمراء،

وعلى هذه الأسس بدأ إبراهيم بنفنيست Abraham Benveniste إعادة بناء الديانة اليهودية في قشتالة. هذا المفاوض الكبير وصل إلى بلاط جون الثاني عام 1420م، واجتمع في مدينة بلد الوليد Valladolid سنة 1432م بممثلين من جميع الطوائف اليهودية بالمملكة؛ لأجل صياغة وثيقة لتنظيم وتنسيق الحياة داخل الأحياء اليهودية. هذه الأخيرة، حافظت على استقلاليتها الداخلية، والضرائب الخاصة وُجِّهت خصِّيصاً لتمويل العبادة والتعليم الديني. هذه البنود عُرِضت على الملك الذي أقرَّها، فحصلت بذلك على موافقة رسمية، الشيء الذي أدَّى إلى الاعتراف بالجالية اليهودية كجزء لا يتجزأ من المملكة. على الأقل في قشتالة، استعادت اليهودية وجودها القانوني وقوة نسبية. ولكن لا ينبغي الوقوع في الخطأ، فالديانة اليهودية بإسبانيا لم تعد كما كانت من قبل، ففي المجالين السياسي والاقتصادي على الخصوص، تقلَّص دور اليهود إلى حدٍّ كبير. في مملكة أراغون، لم يعد أحد منهم يتقلد مهاماً على رأس الدولة، وفي قشتالة لم يعد اليهود مكلَّفين بأكثر من ربع الضرائب.

منذ القرن الخامس عشر، ستفرض ذاتها بعض التحفظات في الاصطلاح للحديث عن يهود إسبانيا. فمنذ هذه اللحظة، يجب التمييز بين أولئك الذين ما زالوا معتنقين للديانة اليهودية، أو اليهود الحقيقيين، واليهود المتنصِّرين الذين أطلق عليهم اسم «المسيحيين الجدد» nouveaux–chrétiens أو «المتنصِّرين».

إن المواقع التي تركها اليهود، شغلها المتنصِّرون منهم، وهذا صحيح، على الأقل، من الناحية الجغرافية. ففي برشلونة Barcelona، وبلنسية Valencia وفي المدن الأندلسية والقشتالية الكبرى (اشبيلية Sevilla وقرطبة Córdoba وطليطلة Toledo، وسيغوفيا Segovia، وبورغوس Burgos...)، شكَّل المتنِّصرون مجموعات كبرى، اجتذبتها الأعمال الحرة، كالتجارة – بالجملة، أو بالتقسيط – والتمويل والحرف اليدوية. وأغلبهم من الطبقة البورجوازية،

بالمعنى المزدوج للكلمة: إذ كانوا يعيشون في وسط حضري، وفي نفس الوقت، هم يمثلون أفراد طبقة متوسطة قيد التشكّل. أُسَرٌ كاملة من المتنصِّرين شغلت مناصب عليا في بورغوس Burgos، وهي مدينة تجارة الصوف الدولية الكبرى. الجديد في الأمر هو أن تحوُّلهم إلى المسيحية يسمح لهم الآن بمزاولة المهن التي كانت ولا تزال محظورة على اليهود، وعدد الذين يشغلون الوظائف العمومية قد أصبح منذ هذه اللحظة مرتفعاً نسبياً. فنراهم طيلة القرن الخامس عشر، يستقرُّون بالبلديات ويصبحون أعضاء بالمجالس أو قضاة، بينما ينخرط آخرون في الإكليروس، أو في طوائف الرهبان، وسرعان ما يرتقون إلى مناصب المسؤولية أو النفوذ، بفضل مستواهم الثقافي، فيصبحون قساوسة ورؤساء أديرة.

هذا الارتقاء الاجتماعي للمتنصِّرين لن يمرَّ دون أن يُلحَظ، وقد أثار ردود فعل في الأوساط الشعبَية. فعلياً، وإن كانت النُّخب – السلطة الملكية والأرستقراطية والكهنوت الكنسي– تشجِّع استيعاب المتنصِّرين، فإن الجماهير ما زالت تكِنُّ العداء لهم، ومعاداة السامية سابقاً تؤطِّر الآن اليهود و«المسيحيين الجدد» في نفس خانة الرفض، فما زال الاعتقاد سائداً بأن كلاهما يستغل الشعب، ويحتكر أفضل المناصب. إلا أن معاداة السامية ستتوجه في أغلب الأحيان نحو المتنصِّرين؛ لأنهم غالباً من يشغل المناصب البارزة.

وقد هيأت الصعوبات الاقتصادية الظرفية، والأزمات السياسية في القرن الرابع عشر الأسباب لكل الاستفزازات، وهذا ما يؤكده ما قد حدث في قشتالة بين 1449م و1474م، فأعمال شغب مدينة طليطلة سنة 1449م ليس لها من تفسير آخر. وقد استغل الديماغوجي بيرو سارمينتو Pero Sarmiento استياء عامة الشعب المثقلة بالضرائب؛ لينقلب ضد الحكومة. فأصبح بذلك سيداً للمدينة، وقام بنهب بيوت معارضيه السياسيين، بشكل منتظم، كما قرر استبعاد اليهود

المتنصِّرين من المكاتب البلدية، وإسناد هذه المهام من الآن وبشكل حصري إلى «المسيحيين القدامى». فكان حتى اللحظة، أول قانون لنقاء الدم، يميّز بين المسيحيين بحسب تاريخ تنصُّرهم. وقد أثارت هذه القضية جدلاً حامياً، واتخذ علماء الدين موقفاً ضد هذا النوع من التمييز. وقد استنكر لوبي دي باريينتوس Lope de Barrientos، أسقف كوينكا، ما يقوم به المحرِّضون على الفتن، ذلك أن قبول أشخاص ضمن جماعة المؤمنين، ليتمَّ بعد ذلك حرمانهم من الحصول على وظائف معينة، بحسب رأيه، هو وقوع في الهرطقة. ولقد نحا نحوه البابا نيكولاس الخامس: أياً يكن تاريخ تنصُّرهم، فكل المؤمنين يشكِّلون مجموعة واحدة، ولهم الحق، على حدٍّ سواء، في الوظائف والمصالح التي يمكن أن يقدِّمها لهم كل من المجتمع المدني والمجتمع الكنسي.

استتب النظام، من جديد، في طليطلة، بشكل مؤقت على الأقل. ثم عادت الاضطرابات مرة أخرى سنة 1467م. فالفرصة ما تزال سانحة في ظل الابتزاز الضريبي الذي لا يلقى استحسان الشعب، والتنافس بين مؤيدي، ومعارضي هنري الرابع. بعد معارك حقيقية في الشوارع، تمَّ ذبح المتنصِّرين وحرق منازلهم بعد انتهابها؛ ليبقى المسلسل مستمراً. أحداث 1473م تذكِّرنا بتلك التي وقعت سنة1391م، حيث إنها تدور تقريباً في نفس المكان ولها أسباب مماثلة، وهذه المرة، لن تعطي الإشارة إشبيلية وإنما قرطبة. في أندلس متأثرة بتعاقب سنوات من المحاصيل الضعيفة، انتشرت المجاعة وعرفت تفاقماً بسبب ارتفاع حادٍّ في الأسعار، وحلَّ وباء الطاعون بساكنة تعاني من سوء التغذية. هناك حقد على الأغنياء، لأنهم في مأمن من الجوع والمرض، وهناك اتهامات موجَّهة ضد التجار بتخزين القمح، لرفع الأسعار، وانتهاب المنازل هنا وهناك، ولكن لم يكن هناك استهداف للمتنصِّرين، بوجه الخصوص. ولكن الأحزاب والديماغوجيين هم من سيستغل سخط الشعب لتحويله ضد هؤلاء.

في 1473م، عندما كانت قرطبة مسرحاً لعمليات النهب وقتال الشوارع، نرى كيف قام النبلاء وعدد من الأعيان ـ مثل دوق مدينة سيدونيا Sidonia ـ بتعريض حياتهم للخطر دفاعا عن المتنصّرين الذين كانوا مهدَّدين بالقتل. فبهذه المشاهد العنيفة سوف ينتهي عهد هنري الرابع، وهذا هو الوضع الذي سيكون على إيزابيلا ملكة قشتالة، وفرديناند، ملك أراغون مواجهته، منذ تولِّيهما السلطة عام 1474م.

بتوليِّهما عرش قشتالة، في ديسمبر / كانون الأول 1474م، وبوصولهما إلى عرش أراغون، في يناير / كانون الثاني من 1479م، ذانك اللذان يُطلَق عليهما بالعادة اسم «الملكين الكاثوليكيين»، وهو اللقب الذي منحهما إياه البابا إسكندر السادس في سنة 1494م، سيواجهان المشكلة التي يطرحها، منذ منتصف القرن الرابع عشر، تصاعد معاداة السامية. على إثر انعقاد مجلس الدولة سنة 1480م، اتخذ «الملكان الكاثوليكيان» تدبيرين تمييزيين ضد اليهود: أوَّلهما، اتخاذ قرار بإجبار اليهود على العيش، من الآن في أحياء منعزلة، على أن يُسمَح لهم بمغادرتها خلال النهار، لممارسة أعمالهم التجارية، مع وجوب التزامهم بالعودة إليها، لتناول وجباتهم وخلال الليل. أما التدبير الثاني، فكان يجبرهم على حمل شارة ملونة على ملابسهم.

في كلتا الحالتين، يتعلق الأمر بتدابير كانت قد اتُّخِذت عام 1412م، وإن كانت قد ظلت حبراً على ورق. هذه التدابير التمييزية، كافأتها بالمقابل، تلك التي اتخذها الملكان، لضمان سلامة اليهود. إن استتباب النظام العام في مملكة قشتالة كان لصالح اليهود، ولصالح كل رعايا المملكة، فقد توقَّفت الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات. وقد قدَّمت الملكة ضمانات في هذا الصدد، في مناسبات عديدة. فعلى سبيل المثال، ورد في رسالة وجهتها إلى الجالية اليهودية باشبيلية، في 6 من سبتمبر / أيلول، 1477م: «أضع تحت حمايتي يهود «الأحياء

اليهودية» (aljamas) بشكل عام، وكل فرد منهم، بوجه خاص، كما أضع تحت حمايتي أرواحهم وممتلكاتهم، وأضمنهم ضد أي اعتداء، من أي نوع كان [...]؛ إني أمنع ضربهم أو قتلهم أو إيذاءهم؛ كما أمنع أيضاً غضَّ الطرف إذا ما شوهد ضربهم أو قتلهم أو إيذاؤهم». وفي 12 من أغسطس / آب سنة 1490م، أكَّدت الملكة أيضاً، في بورغوس Burgos، رغبتها في أن ترى اليهود يعيشون بسلام في قشتالة، كرعايا للمملكة. في نفس الفترة تقريباً، كان يهود إسبانيا يراسلون إخوانهم من نفس الديانة بروما، ويباركون وجودهم تحت إمرة ملوك بهذا العدل، وبهذا التقدير لهم. ولقد تكرَّرت، في العديد من المناسبات، هذه الملاحظة: لو أن فرديناند وإيزابيلا توفيا سنة 1491م، لكانت الصورة الموجودة عنهما اليوم في العالم اليهودي مختلفة تماماً...

لا شك أن الوضع قد تحسَّن، من حيث النظام العام، لكن ليس على مستوى العقليات. فمعاداة السامية لم تتراجع لا في الأوساط الشعبية، ولا بين طوائف «الرهبان المتسولين». إلا أنَّ معاداة السامية، هذه المرَّة، ستتوجَّه الآن ضد اليهود المتنصِّرين أكثر منها ضد الذين احتفظوا منهم بديانتهم، إذ سيتمُّ اتهام المتنصِّرين بأنهم مسيحيون مزيَّفون، يعيشون حياة مزدوجة: علناً، يتقيدون بواجباتهم الكاثوليكية ـحضور القداس واتباع الطقوس وعدم التميُّز عن باقي المسيحيين قدر المستطاع– إلا أنهم في حميمية منازلهم يحافظون على طقوس وشعائر عهد موسى، يحترمون السبت والأعياد اليهودية، ولعل بعضهم قد خضع حتى لعملية الخِتان. لقد ثبت أنه من بين أولئك الذين تنصَّروا هرباً من فورة الحشود الغاضبة في سنة 1391م، أو تحت ضغط الحملات التبشيرية في أوائل القرن الخامس عشر، هناك من عاد إلى عقيدته الأولى في الخفاء، عندما أحسّ بابتعاد الخطر بعض الشيء، فعُرِف عن هؤلاء بأنهم «يتهوَّدون» judaïsent. هذه «اليهودية المتستِّرة» crypto–judaïsme كانت مصدراً للتمزق النفسي،

ولتوتُّرات داخل الأُسر. فقد شهدنا، كما سجَّل أحد المؤرخين حالات يكون فيها الزوج «متهوِّدا» بينما الزوجة مسيحية حقيقية. في سنة 1510م، تروي شابة كيف كانت عائلتها تعيش في حالة تأهب على الدوام: «لم نكن نعرف أبداً إذا ما كنا ليلاً أم نهاراً». وهناك عدد لا بأس به من القضايا التي أحدثت ضجة وتحوَّلت إلى فضائح أقنعت بالنهاية أولئك الذين كانوا ما يزالون يشكّون بالأمر. على سبيل المثال، عائلة «كباجيريا» Caballería التي كانت ذات نفوذ بسرقسطة Zaragoza، والتي كانت قد تنصَّرت منذ سنة 1414م. سوف يتضح لاحقاً أن رب الأسرة، بيدرو Pedro، الذي توفي سنة 1461م، لم يتوقف يوماً عن ترتيل الصلوات اليهودية، واحترام يوم السبت. وهناك ما هو أسوأ من ذلك: الأب غارسيا ثاباتا García Zapata، رئيس دير جيرومي[1] بِسيسلا، قرب طليطلة، لم يتوانَ يوماً عن الاحتفال في شهر سبتمبر / أيلول من كل سنة ب «عيد الأكواخ» la fête des Tabernacles، وعندما كان يقيم القدّاس، وفي لحظة رفع كأس وخبز القربان، بدلاً من التلفظ بعبارات الرِّسامة، كان يتمتم بعبارات تدنيسية، تستبيح الدين. فكان من أوائل ضحايا محاكم التفتيش، إذ مات حرقاً. من بين المتنصِّرين الذين أجبروا على التنصُّر استمرت أقلية نسبياً مهمة في ممارسة اليهودية سراً، بقراءة الإنجيل، واحترام السبت، والامتناع عن أكل لحم الخنزير، وما إلى ذلك.

إن «التهوُّد» لم يكن يخلو من المخاطر بالنسبة للمسيحيين الجدد. إذ أن القانون الكنسي يعتبر أن التعميد يَطبع في الشخص الذي يتلقاه بصمة لا يمكن محوها، حتى وإن كان قد عُمِّد بالإكراه، فإنه يؤدي إلى حالة لا تقبل التراجع: فالمعمَّد، إن شاء أم كره، ينتمي أبداً إلى الكنيسة، وهو ليس حُراً في ارتداده. هذه الأحكام ستكون صادمة لمعاصرينا، إلا أنها تشكِّل جزءاً لا

(1) نسبة إلى القديس جيروم.

يتجزأ من العقيدة الرسمية للكنيسة، كما تذكّرنا بذلك الطبعة الرسمية للتعاليم المسيحية[1]. وسنكون مخطئين إذا ما اعتقدنا أنها قد أصبحت في طيّ النسيان، أو غير نافذة. فقضية «مورتارا» Mortara بإيطاليا، في القرن التاسع عشر[2]، ثم حالة أقرب إلينا، وهي قضية «الطفلين فينالي» Finaly بفرنسا، في فترة ما بعد الحرب، مباشرة [3]، تثبتان عكس ذلك.

إذا كانت أحكام القانون الكنسي قد استطاعت أن تثبت ذاتها قبد فترة قصيرة، في بلد كفرنسا، على الرغم من علمانيته الرسمية، وفصل الكنيسة

(1) «الأسرار المقدسة الثلاثة وهي التعميد وتثبيت العماد والنذر الرهباني تمنح، بالإضافة إلى البركة، طابعاً مقدساً أو «ختماً» يشارك المسيحي من خلاله في كهنوت المسيح ويصبح جزءاً من الكنيسة، ضمن رُتَب ووظائف مختلفة. هذا التجسد للمسيح والكنيسة، من خلال الروح، لا يمحى، بل يبقى إلى الأبد في المسيحي كاستعداد إيجابي للبركة، كوعد وضمان للحماية الإلهية، وكنداء باطني لعبادة الرب وخدمة الكنيسة. هذه الأسرار المقدسة لا يمكن أن تتكرر أبداً». «تعاليم الكنيسة الكاثوليكية»، باريس، مام-بلون، 1992، ص. 246.

(2) في 23 من يونيو / حزيران 1858، قامت الشرطة بأمر من المحقق، بانتزاع طفل بالقوة، عمره ست سنوات، من عائلة يهودية في بولونيا، بحجة أنه قد عُمِّد، قبل سنوات من خادمة كاثوليكية، دون علم والديه. وعلى الرغم من حملة إعلامية دولية، فإن هذا الطفل لن يعود أبداً إلى أسرته، وقد توفي سنة 1940، وهو قس للكنيسة الكاثوليكية. انظر دافيد كيرتزر: «بيوس التاسع والطفل اليهودي. اختطاف إدغاردو مورتارا»، باريس، بيرّين، 2001.

(3) الطفلان روبرت وجيرالد فينالي، اللذان وُلدا في 1941 و1942، من عائلة يهودية نمساوية مغتربة في فرنسا، كان قد عهد بهما أبواهما، خوفا من المداهمات، إلى دار الحضانة المحلية لمدينة غرونوبل Grenoble، التي كانت تديرها الآنسة براون. بعد إيقافهما من قِبل الجستابو، توفي الأبوان فينالي عند ترحيلهما. فامتنعت الآنسة براون آنذاك عن إرجاع الطفلين إلى عماتهما اللواتي بدأن يطالبن بذلك ابتداء من فبراير / شباط 1945. سنة 1948، قامت بتعميدهما، الأمر الذي تجنبته إلى ذلك الوقت: لحمايتهما، لم يكن عليها سوى إصدار شهادة تعميد مزورة. الآنسة براون لجأت آنذاك إلى الكنيسة التي أعطت انطباعاً بدعمها، فالعديد من الكاثوليك الفرنسيين – وهم ليسوا أقلية — يعتبرون، هم كذلك، أنه بموجب القانون الكنسي، يجب أن يظل الطفلان «فينالي» كاثوليكيين، ما دام قد تم تعميدهما. لكنهم يعلمون أن أسرتهم تريد تربيتهم على اليهودية. ولن تجد هذه القضية حلاً إلى غاية يونيو / حزيران 1953، حيث سيتم إرجاع الطفلين إلى أسرتهم الطبيعية. انظر أندري كابسي: «قضية الطفلين فينالي» في مجلة «التاريخ»، العدد 76، 1985، ص. 40-53.

عن الدولة، فكيف نستغرب أن يكون قد لُجِئ إليها في ظلِّ نظام قديم كالذي كان بإسبانيا، متشبِّع بالقيم الدينية؟ فاليهود المتنصِّرون الذي كانوا يعودون إلى الديانة اليهودية، برغم تعميدهم، كانوا يُتَّهمون بالهرطقة، وكان من حق الكنيسة اللجوء إلى الدولة لمعاقبتهم على هذه الجريمة.

منذ منتصف القرن الخامس عشر، بدأت الأصوات تتعالى في قشتالة منادية بفرض هذا النوع من العقوبات. بعض المتنصِّرين لن يتوانوا في المُضيِّ قُدماً في نفس الاتجاه، ويبدو أن حماسة اعتناقهم للدِّين الجديد دفعتهم لمحاربة اليهود و«المتهوِّدين» les marranes[1] –وهذا هو الاسم الذي أُطلِق على أولئك الذين كانوا «يتهودون» في الخفاء على حدٍّ سواء اليهود؛ لأنهم مُصِرُّون على الخطأ، و«المتهوِّدين»؛ لأنهم يلقون بالشكوك حول مصداقية جميع المسيحيين الجدد. ومنذ القرن الرابع عشر، كرَّس أبنر Abner، الذي تنصَّر سنة 1321م، نفسه لكشف التحريفات التي كان يعتقد أنها موجودة بالتلمود، وضلال الحاخامات، وكان يدعو إلى استعمال الشدة؛ لإجبار اليهود على تغيير دينهم. وفي منتصف القرن الخامس عشر، تعود المنشورات الأكثر لذعاً، إلى قلم متنصِّرَيْن، ضدَّ أتباع عقيدتهم الأولى. يتعلق الأمر براهبين: الفرنسيسكاني ألونسو دي إسبينا Alonso de Espina، والجيرومي ألونسو دي أوروبيسا Alonso de Oropesa. ففي نصٍّ كُتِب سنة 1459م «صرحُ العقيدة» fidei fortalitium يستنكر الراهب الأول مادية بعض المتنصِّرين ويعتبر بأنهم يستحقون الزجر، وأن مجرَّد وجود اليهود، يشكِّل عائقاً يحول دون اندماجهم بشكل كامل. لكن، ما كان يختفي وراء هذه المزاعم هو إنشاء محاكم التفتيش ضد «المتهوِّدين» وطرد اليهود. في مقالته «نور لإيقاظ الأمم» Lumen ad

(1) لفظ تحقيري أطلق على أولئك اليهود الذين احتفظوا بدينهم في الخفاء، مع إظهار التنصُّر، واللفظ يعني أيضاً «خنزير».

revelationem gentium» (1465)م، يدَّعي ألونسو دي أوروبيسا الدفاع عن المتنصِّرين، لكنه يفعل ذلك بهدف القيام بهجوم أفضل على اليهود واليهود المتستِّرين بالمسيحية، فهو بدوره يعتقد أن مجرد وجود الأوائل يشكِّل استفزازاً ودعوة للتهوُّد. ولوضع حدٍّ لهذه المشكلة المتفاقمة، يدعو هو الآخر إلى انتهاج الصرامة الشديدة ضد المتهوِّدين. وقد شرع هنري الرابع آنذاك بعمل الإجراءات اللازمة أمام البابوية، من أجل الحصول على ترخيص؛ لإنشاء محاكم التفتيش، لكنه بعد ذلك تخلَّى عن هذه المسألة.

استطاع فرديناند وإيزابيلا إعادة النظام إلى مملكتهما ووضعَا حداً، في نفس الوقت، لحالة انعدام الأمن التي كان اليهود والمتنصِّرون ضحايا لها. لكنهما لم ينجحا في القضاء على معاداة السامية. فعلى عكس ذلك، جاءت اليهودية المتستِّرة crypto–judaïsme لبعض المسيحيين الجدد؛ لتعزيز العداء الذي كان يثيره ارتقاؤهم الاجتماعي، طوال القرن الخامس عشر. وسنة 1475م، سيقدِّم فراي ألونسو دي أوخيدا Fray Alonso de Hojeda، رئيس طائفة الدومينيكيين بإشبيلية، للملكة تقريراً مقلقاً: الكفر لا يفتأ يتقدم، والعديد من المتنصِّرين يستغلون صفة المسيحية من أجل الحصول على الوظائف العامة والامتيازات الكنسية، وهم في الوقت نفسه يمارسون اليهودية بشكل صريح: إنهم يختِّنون أبناءهم، ويتوقفون عن كل الأنشطة في يوم السبت، ويرتِّلون الصلوات اليهودية، ويحتفلون بعيد الفصح وغيره من الأعياد اليهودية، ويدفنون موتاهم وفقا للعادات اليهودية... في حقبة جد متأثرة بالدين، لا يمكن لهذه التصرفات إلا أن تثير استنكار حشود الشعب وتقلق السلطات.

معلومات من هذا القبيل، وإن كانت أكثر دقة في كل مرة، ستصل إلى البلاط، وستتم المطالبة، وبشدة، باتخاذ تدابير صارمة ضد اليهود المتستِّرين. في 1477–1478م، سيقوم الملكان بزيارة إكستريمادورا

Estrémadure والأندلس، وسيقيمان باشبيلية لعدة أشهر، مما سيتيح لهما التعرف على الوضع بشكل أفضل.

إلا أن الملكة ما تزال غير مقتنعة بوجوب استخدام العنف في هذا الوسط، فالرجال الذين تضع فيهم كل ثقتها، مثل كاهن اعترافها، فراي إيرناندو دي تلابيرا Fray Hernando de Talavera، وهو أيضاً متنصِّر، أو الكاردينال مندوثا Mendoza، مطران اشبيلية، يُبدون موقفاً أكثر من متحفظ بهذا الشأن. لكن فرديناند، بالمقابل، سيلتزم هذا الرأي، وهو الذي سيتخذ القرار. بعد عشرين عاماً، في 1507م، سيؤكِّد فرديناند على أهمية الإقامة باشبيلية: كان من المستحيل التصرف بشكل آخر، ما دام الوضع في الأندلس يبدو مقلقاً لهذا الحد. ومن المفارقة الغريبة ما هو شائع حالياً في بعض الأوساط من استنكارٍ لتعصُّب إيزابيلا، في حين أن المسؤول عن الاضطهاد سيكون بالأحرى زوجها الملك فرديناند، الذي عادة ما يُنسى...

وسيتطلَّع الملكان إلى البابا سيكستوس الرابع Sixte IV الذي سيصدر في 1 من نوفمبر / تشرين الثاني 1478 بياناً رسمياً، وهو «وجوب اشتراط الإخلاص الصادق» Exigit affectus Sinceras Devotionis، يرخِّص لهما فيه بتعيين محققين داخل مملكتهم، ولكن فرديناند وإيزابيلا سينتظران عامين آخرين قبل استخدام هذه الصلاحية. ولتفسير هذه المهلة، نستطيع أن نستشِفَّ من محيط الملِكة إشفاقها من أن تتورَّط في قمع شرس. وقد قام الكاردينال مندوثا Mendoza، مطران اشبيلية، بكتابة التعاليم المسيحية وتوزيعها على جميع الكنائس التابعة للأبرشية، وطلب من الكهنة أن يكرّسوا أنفسهم كلياً لتعليم الدين إلى رعاياهم، وخاصة منهم، المسيحيين الجدد. وعاد فراي إيرناندو دي تلابيرا Fray Hernando de Talavera، كاهن اعتراف الملكة، إلى اشبيلية للدعوة ولتحذير المتنصِّرين من الاضطهاد الذي يوشك أن يلحقهم، ما لم يغيِّروا

حياتهم. كان الرجلان مقتنعَيْن بأنه ما زال هناك مجال لإيقاف عملية القمع. فحقيقة المشكلة ليست غائبة عنهم: إذ أن كثيراً من المتنصِّرين لم يتلقوا سوى تعليم ديني هزيل للغاية، إن لم يكن هذا التعليم منعدماً، فكيف يُطلَب منهم ممارسة عقيدة لا يعرفونها؟ أو يعرفونها بشكل خاطئ؟ كيف يُعاقَبون على أخطاء تعود إلى جهلهم؟ سوف يتمُّ الاجتهاد، إذاً، من أجل تلقين التعاليم الدينية للمسيحيين الجدد، على أمل تقليص عدد المتهوِّدين، بهذه الطريقة، وربما بذلك، لا يكون هناك داعٍ لاستخدام القوة.

هذه الحملة التنصيرية جاءت متأخرة جدا وأعطت نتائج متواضعة: «هذا الأمر لم يساعد كثيراً»، كما يعترف بذلك المؤرخ بولغار Pulgar، وهو أيضاً متنصِّر وأحد المناهضين الشديدين لمحاكم التفتيش. ويبدو أن مسيحيِّي إشبيلية الجدد لم يدركوا الخطر الذي كان محدقاً بهم، ولم يأخذوا على محمل الجد هذا التلقين المتأخر للتعاليم المسيحية. وقد بلغ الطيش ببعضهم إلى درجة عدم التردد في تبرير موقفهم علناً. وهذا ما يشير إليه نصٌّ مجهول نُشِر باشبيلية[1]، يعرض فيه المؤلِّف لفكرةٍ مفادها أنه ليس هناك ما يمنع ممارسة المسيحية واليهودية في نفس الوقت، بل على العكس من ذلك: اليهودية من شأنها أن تصقل المسيحية، ولربما ينبغي استنتاج تفوق اليهودية على المسيحية. ولن يتوقَّف المؤلف المجهول عند هذا الحد، بل سيبدي تحفُّظات حول مسلَّمة الثالوث المقدس، وتبجيل الصور والقدِّيسين، وسيؤكد تفوُّق الشعب اليهودي على الشعوب الأخرى ـ فاليهود أذكى من أن يدَعُوا أنفسهم ينقادون إلى تلك التفاهات التي يلقيها القساوسة. وسوف يسخر من الممارسات الخرافية للعوام الكاثوليك. هذا المكتوب يعبِّر عن فِكر بعض المتنصِّرين الأندلسيين، ولن يكون من شأنه

(1) علِمنا عن وجود هذه الوثيقة والحجج التي يأتي بها، من خلال ردِّ فراي إيرناندو دي تالافيرا عليها، في «المُحاجَّة الكاثوليكية» «Católica impugnación».

إلا تعزيز موقف مناصري استعمال القوة. ولقد استخلص منه الملكان العبرة، ليقوما في 27 من سبتمبر / أيلول 1480م بتعيين أوائل محقِّقي محاكم التفتيش، الذين سرعان ما سيستقرون بمدينة اشبيلية. هكذا سينشأ «الديوان المقدَّس»، ولن يختفي إلا سنة 1834م.

لقد اضطرفرديناند وإيزابيلا، بعد ذلك، للامتثال إلى اقتراحات طوائف الرهبان، وإلى أولئك الذين كانوا يطالبون بفرض عقوبات على «المتهوِّدين». لقد راهَنا على أن محاكم التفتيش من شأنها أن تُلزِم المتنصِّرين على الاندماج كلياً: فمنذ اللحظة التي سيتخلى فيها جميع المسيحيين الجدد عن الديانة اليهودية، لن يكون هناك ما يميزهم عن غيرهم من أفراد المجتمع، وبالتالي، سوف تختفي معاداة السامية في نفس الوقت الذي ستختفي فيه الأسباب الداعية إليها. المنطق ذاته هو الذي سيدفع الملكين في عام 1492م، إلى طرد اليهود الذين قرَّروا البقاء، فقد أقنعهم المحقِّق العام توركيمادا Torquemada بأن اليهود يُشكِّلون عقبة أمام اندماج المتنصِّرين: إذ تربطهم علاقات القرابة والصداقة والعمل، وبالتالي فإن وجود اليهود، في حدِّ ذاته، يمثِّل بالنسبة للمتنصِّرين دعوة دائمة للتهوُّد؛ وما دام هناك وجود لليهود في إسبانيا، فسيكون، من الصعوبة بمكان بالنسبة للمتنصرين التخلي عن العادات القديمة وعن عقيدة آبائهم.

هذا التفسير الرسمي الذي ورد حرفياً في مرسوم الطرد، في 31 من مارس/ آذار 1492م ترك بعض الشك لدى عدد من المؤرخين: هل يكون الدين هنا ذريعة لإخفاء النوايا الحقيقية؟ أليس من الوارد أن تكون قد اختُلِقت مشكلة وهمية –مشكلة اليهود المتستِّرين والمتهوِّدين– من أجل القضاء على أقلية عرقية أو طبقة اجتماعية؟

هذه الأطروحة أيَّدها على الخصوص ب. نتنياهو B. Netanyahu. فحسب هذا المؤرخ في سنة 1480م كان المتهوِّدون في طريقهم إلى الاندماج،

وعدد اليهود الحقيقيين في تراجع مستمر. فمحاكم التفتيش ستكون بذلك قد أسهمت في وقف هذا المسار، وتشكيلها دفع إلى الديانة اليهودية رجالاً ونساء كانوا على وشك التخلي عنها. هذه الأطروحة تستند إلى القرارات التي أصدرها حاخامات شمال إفريقيا بشأن القضايا التي كانت تضع «المتهوِّدين» في موقع اتهام. فهؤلاء الحاخامات، بعد أن غادروا إسبانيا على إثر الاضطهاد (1391–1415م)، لم يكن بوسعهم إلا أن يكونوا صارمين تجاه أولئك، من أتباع ديانتهم، الذين افتقدوا الشجاعة الكافية؛ لكي يظلوا مخلصين لديانتهم، والذين فضَّلوا الحفاظ على وضع مادي مريح، أو أولئك الذين أغرتهم التيارات العقلانية في واقع الأمر، يبدو استمرار وجود أقلية يهودية أرثذوكسية، واليهودية المتستِّرة للمتهوِّدين، حقيقة موثَّقة بشكل جيد.

إذا ما افترضنا جدلاً أن نتنياهو قد أصاب الحق، فماذا تُراها كانت النوايا الحقيقية للملوك الكاثوليك؟ بإمكاننا استبعاد سببين: العنصرية، والجشع. بالتأكيد كان هناك معادون للسامية في إسبانيا، وفي جميع الأوساط، لكن الملكين لم يكونا كذلك. فقبل وبعد إنشاء محاكم التفتيش، نجد يهوداً ومتنصِّرين في محيطهم، وفي مناصب عليا. إيرناندو دي تلابيرا Hernando de Talavera، وهو متنصِّر، كان كاهن اعتراف الملكة، ومن سنة 1474م إلى 1492م، سيلعب دوراً رئيساً في السياسة الداخلية. وفي سنة 1492م، عُيِّن كأول مطران بغرناطة، بعد استردادها. بعد طرد اليهود، استمر الأمر على ما كان عليه: فقد استمرَّ المتنصِّرون في شغل مناصب من الدرجة الأولى. هل كان الملكان بذلك يمارسان الديماغوجية ويحابيان الموقف المناهض للسامية الذي لم يكونا من مناصريه؟ الأمر لا ينطبق عليهما كثيراً.

في مناطق لا تقلُّ أهمية، لم يتردَّد الملكان في فرض إرادتهما على مجموعات ذات نفوذ، وتنظيم كطبقة النبلاء ورجال الدين. لماذا إذاً، خصِّيصاً في حالة

اليهود والمسيحيين الجدد، سيهتمون بما يفكِّر به رعاياهم؟ ما كان يدور في أذهانهم، لم يكن القضاء على اليهود، وإنما إدماجهم واستئصال الديانة اليهودية. كانوا يأملون أن يتنصَّر ويظلَّ معظم اليهود بإسبانيا، عند وضعهم أمام الخيار الصعب، ولم يكن مناهضو السامية ليحسبوا هذا الحساب.

السبب الذي يشير إلى الجشع ـأي الرغبة في الاستحواذ على ثروة المتنصِّرين الذين أدانتهم محاكم التفتيش، وأولئك اليهود الذين أُجبروا على الرحيل- ليس حجة أقوى من الأولى. فالملكان، من أجل ربح سريع، لم يكونوا ليضحُّوا بمن كانوا يدفعون الضرائب منصاعين، فالشؤون المالية لمحاكم التفتيش ـكما سوف نرى لاحقاـ لم تكن مزدهرة، و«الملوك الكاثوليك» أنفسهم قد اعترفوا بأن الطرد على المستوى الاقتصادي كان صفقة خاسرة. إن الملكة على وجه الخصوص، كانت مدركة تماماً للعواقب التي كانت ستخلِّفها السياسة الدينية في اقتصاد البلاد: ركود مؤقت في الشؤون التجارية، نقص في عائدات الدولة، إلخ... ولكن، لن تكون هذه المرة الأولى ولا الأخيرة في التاريخ التي يُقدِّم فيها الحكَّام الأهداف السياسية أو الإيديولوجية على المصلحة الاقتصادية[1].

هل خضع «الملوك الكاثوليك» لضغط النبلاء، حرصاً منهم على التخلص من طبقة بورجوازية في طور التشكُّل، تهدِّد مصالحهم؟ هل نكون أمام فصل من صراع الطبقات؟ لا اليهود ولا المسيحيون الجدد كانوا يشكِّلون طبقة اجتماعية متجانسة. نجد بينهم أغنياء وفقراء ـفقراء أكثر من أغنياءـ ومِهناً جد متعدِّدة. وهل كانوا متضامنين مع بعضهم البعض؟ ليس مؤكداً. رأينا كيف

(1) «تاريخ الاتحاد السوفياتي هو مثال ساطع على ذلك. قادته كانوا يعرفون جيداً أن إزالة طبقة الفلاحين الحرة وإنشاء اقتصاد خاضع لسيطرة الدولة، قد يسبب، على الفور، فوضى من شأنها أن تؤثر سلبياً على تطوُّر الإنتاج. إلا أنهم لن يتوقفوا لقرون عند هذه الطريق؛ لأن ما يهمهم هو إنشاء مجتمع من نوع جديد، قائم على المشاركة الجماعية : «إنهم يُخضِعون العقلانية الاقتصادية للعقلانية الإيديولوجية». رايموند أرون: «دفاع عن أوروبا المتدهورة» Plaidoyer pour l'Europe décadente، باريس، 1977، ص. 85.

كان اليهود يأخذون على المسيحيين الجدد ارتدادهم عن دينهم، وكيف كان المتنصِّرون أحياناً يَبدون الأكثر صرامة في تعاملهم مع اليهود والمتهوِّدين. بقي علينا أن نثبت، فيما يلي، أن البرجوازية الإسبانية كانت تتألف في معظمها من اليهود أو المتنصِّرين. وفي نهاية الأمر، لا نرى أن طبقة النبلاء كانت مهدَّدة بشكل خاص، في هذه المرحلة. لقد فقدت، بالتأكيد، بعضاً من قوتها السياسية، إلا أنها حافظت على قوة اقتصادية مهمة، أما نفوذها الاجتماعي فلم يتغير، وظلَّت أحد أسس النظام. ومن ثمَّ فإننا نتساءل بماذا ترى قد أزعجها اليهود؟ وحتى إذا ما قبلنا بأن اليهود والمتنصِّرين كانوا يشكِّلون عناصر طبقة برجوازية في طور التشكل، وهل كانت هذه البرجوازية تتعارض مع طبقة النبلاء؟ لا يبدو الأمر كذلك. فقد كانت مصالح كل من البرجوازيين القشتاليين الكبار والأرستقراطيين متكاملة، وغير متعارضة، فقد كان كلاهما يشترك في استغلال سوق الصوف: البرجوازيون كمربِّيين للمواشي ومالكين للمراعي، والأرستقراطيون كمصدِّرين.

بالنهاية، فإن التفسير الوارد في مقدِّمة قرار الطَّرد هو، بلا شك، التفسير الأصح: كانت هناك رغبة في خلق حالة لا يمكن معها التراجع إلى الوراء. بالقضاء على اليهودية، كان هناك أمل في توهين هِمم المتهوِّدين. وبالتالي، فإن إنشاء محاكم التفتيش وطرد اليهود لا يمكن تفسيره برأينا كمظهر من مظاهر معاداة السامية، من جهة الملكين. هذا لا يمنع أن سياستهم لم تُسفر عن النتائج التي كانوا يتوقعونها، إذ لم تضع حداً لمعاداة السامية، بل لقد عملت بلا شك على تكريسها وتعزيزها. وهذا ما كان يخشاه، منذ البداية، المتنصِّرون الذين كانوا يحظون بثقة الملكة، كفراي إيرناندو دي تلابيرا Fray Hernando de Talavera، أو المؤرخ بولغار Pulgar. هذه الشخصيات، بين شخصيات أخرى لم تكن ترفض فكرة معاقبة المهرطقين، في المجتمع المسيحي، لكنها

كانت تنتقد أن تقوم محاكم التفتيش بتمييز غير مقبول بين المهرطقين: ذوي الأصول اليهودية وآخرين. باختياره لِمحاربة عيِّنة واحدة من الهرطقة ـوهي فئة المتهِّودين– ومن المهرطقين ـذوي الأصول اليهوديةـ يكون «الديوان المقدَّس» يعارض مبدأ كونية الكاثوليكية، والذي يقتضي ألاَّ يكون هناك سوى قطيع واحد وراعٍ واحد. وهذا التمييز يلقي بالشكوك حول نوايا محقِّقي محاكم التفتيش: فبِحجة معاقبة المتهوَّدين، سيُشكِّكون بأمر كل المسيحيين ذوي الأصول اليهودية سواء كانوا يمارسون اليهودية أم لا، ففي اللحظة التي يتم اختيار ملاحقة هذه الفئة دون غيرها من المهرطقين، يصبح كل متنصِّر مجرماً محتَمَلاً ومتهماً ومنبوذاً. وسيؤكد التاريخ هذه المخاوف: فلن يعيش الإسبان ذوي الأصول اليهودية بعد الآن دون الشعور بالخطر يتهدد حياتهم، وممتلكاتهم وشرفهم، وسرعان ما بدأت بعض المؤسسات ـالطوائف الدينية، فروع الأبرشيات، المدارس الكبرى، المؤسسات العسكرية...ـ ترفض استقبال المتنصِّرين، وتشترط على المتقدِّمين، تقديم دليل يثبت عدم تعرُّضهم من قبل لملاحقة «الديوان المقدَّس»، ثم لِمزيد من اليقين، سيكون عليهم أن يقدِّموا نفس الدليل عن آبائهم وأجدادهم. سيُشكَّك بأمر كلِّ من له جدٌّ يهودي. وهكذا ستتطور فكرة «نقاء الدم» الجاهزة والخبيثة، وهي فكرة ستنتهي بتسميم الرأي العام بإسبانيا.

الفصل الأول

استئصال السامية

عُيِّن أول محقِّقَين لأبرشية اشبيلية في 27 من سبتمبر / أيلول سنة 1480م. يتعلق الأمر بالدومنيكانيين خوان دي سان مارتين Juan de San Martín، وميغيل دي موريو Miguel de Morillo. ولم يتأخر في الالتحاق بهما الكاهن العالماني[1] الدكتور خوان رويز دي ميدينا Juan Ruiz de Medina، عضو المجلس الملكي، بصفته مستشاراً قانونياً. وقد استقبلتهم السلطات المحلية والنبلاء بتحفظ شديد، إلا أنه، في 27 من ديسمبر / كانون الأول، سيصدر الملكان أوامرهما للمجلس البلدي، بتقديم الدعم للمحقّقين. وصول هؤلاء سبَّب ذعراً بين متنصِّري اشبيلية الذين سيتفاعلون مع الموقف بطريقتين: بعضهم سيغادر المدينة، والبعض الآخر سيسعى للقضاء على المحقِّقين بالقوة.

حسب المؤرِّخين المعاصرين لهذه الحقبة ـأندريس بيرنالديث Andrés Bernáldez، وإيرناندو ديل بولغار Hernando del Pulgarـ قرَّرت نحو ثلاثة آلاف أسرة متنصِّرة الهجرة إلى البرتغال وفرنسا وشمال أفريقيا، حيث ستعود معظمها إلى الدِّيانة اليهودية. بالنسبة للآخرين –ثمانية ألف شخص، وفقاً للمصادر نفسهاـ فسيلجأون إلى حماية كبار الأعيان بالمنطقة: ماركيز قادس، دوق مدينة سيدونيا، كونت دي أركوس... في 2 من يناير / كانون الثاني 1481م، سيُصدِر المحقِّقون أمراً لهؤلاء الأعيان بالتوقف عن حماية المتنصِّرين، تحت طائلة ملاحقتهم هم أيضاً بتهمة التواطؤ، وعرقلة عمل الديوان المقدَّس. ردود الفعل هذه، تؤكد ما ذكرناه آنفاً، عن موقف الطبقة الأرستقراطية تجاه اليهود والمتنصِّرين، إذ أن ما يغلب على هذا الموقف لم يكن العداء، وإنما التضامن.

(1) عكس «كاهن الانعزال»، الذي لا يغادر الدير.

باقي المتنصِّرين، اعتزموا مقاومة المحقِّقين وتخويفهم؛ لإجبارهم على مغادرة المدينة. وقد قامت مجموعة صغيرة في هذا الصدد، بالإعداد لمظاهرة شعبية، ولكن الخطة انكشفت، بسبب عدم تكتم ابنة الزعيم الأول وثرثراتِها، وهي سوزان، التي كانت تُعرَف بـ «الأنثى الجميلة» La Hermosa hembra. وكان هؤلاء المتآمرون الذين اعتُقلوا على الفور، تمّت محاكمتهم وإصدار حكم الإعدام بحقهم، من بين أوائل ضحايا محاكم التفتيش الإسبانية.

قام المحققون، بعد ذلك، بتنفيذ عدة اعتقالات بين المتنصِّرين المشتبه في تهوُّدِهم في 6 من فبراير / شباط 1481م، تمَّ تنظيم أول عملية إعدام في المحرقة، وتلتها أخرى فيما بعد. أبدت محكمة اشبيلية قسوة شديدة، وأصدرت الكثير من أحكام الإعدام: يمكن الحديث عن سبعمائة عملية، وآلاف العقوبات الأخرى، خاصة منها السِّجن المؤبد، ما بين1481م و1488م. إنها قسوة صارمة! ولقد تعالت مجموعة من الأصوات على وجه الخصوص، صوت المؤرخ بولغار Pulgar، والكاتب خوان راميريز دي لوسينا Juan Ramírez de Lucen- تطلب الرِّفق بالمسيحيين الجدد الذين كان الجهل، في أغلب الأحيان ذنبهم الوحيد: فهم أو آباؤهم قد اعتنقوا المسيحية هرباً من الاضطهاد، ألا يكون تلقينهم لحقائق الايمان بدل إرسالهم إلى المحرقة أكثر انسجاماً مع مبدأ الإحسان المسيحي؟ أقارب الضحايا سيتَّجهون إلى البابا؛ لإثارة انتباهه حول قسوة المحقِّقين، وسيكستوس الراب ع سوف ينصدم في رسالة بتاريخ 29 من يناير / كانون الثاني 1482م، يعترف أنه قد تعجَّل عندما قبِل بإجراء الملكين فرديناند وإيزابيلا، ذلك لأنه لم يكن مدركاً لحجم الامتياز الذي يمنحه إياهم، فقد كان يسعى إلى إعطاء الحيوية من جديد لمحاكم التفتيش، وفقاً لما كانت عليه خلال العصور الوسطى، أي تحت سلطة الأساقفة. كما أن سيكستوس الرابع سيتأسف لكون المحققين يستغلون سلطتهم: فالمتهم بعد إطلاق سراحه

لا تجوز ملاحقته ولا إدانته، وفي الأخير، سيستنكر البابا موقف المحقِّقين الذين يرفضون أن يستأنف المدانون الحكم، أمام محكمة روما.

يبدو البابا هنا على وشك سحب الرخصة التي كان قد منحها للملكين، سنة 1478م، بتعيين المحقِّقين، بما أنه قد أصبح يخضع لضغوط دبلوماسية شديدة. في 11 فبراير / شباط 1482م، سيوافق على استمرار المحققين في مباشرة مهامهم، إلا أنه سيرفق هذا الامتياز بعدد من الشروط: على المحققين أن يقدموا تقارير للأساقفة، كما ينبغي لـ«الديوان المقدَّس» أن يتوقف عن التكتم على أسماء الشهود، وسيكون من حق المدانين استئناف الأحكام، أمام محكمة روما. لم يقبل فرديناند، ملك أراغون، بأي من هذه الشروط، إذ أصرَّ على تعيين المحققين بنفسه، ورفض رفضاً قاطعاً أن يستأنف المدانون أحكامهم، أمام محكمة روما. مرة أخرى ستشتد حدة التوتر بين إسبانيا و«المقر المقدَّس». في عام 1483م، سوف يذعن البابا أخيراً لمطالب الملكين، وفي محاولة منه للحفاظ على ماء الوجه سوف يحافظ على حق استئناف المدانين، ليس أمام محكمة روما، وإنما أمام مطران اشبيلية .

وفاة سيكستوس الرابع في 12 من أغسطس / آب 1484م، أدَّت إلى استعادة الملوك للملف بأكمله، في عهد خلَفه إنوسينت الثامن Innocent VIII. إلا أن هذا الأخير، عند خضوعه للضغوط الدبلوماسية نفسها، سيوافق، دون مقاومة كبيرة، على تجديد التدبيرات السابقة المتعلقة بمحاكم التفتيش. بل أكثر من ذلك: في 25 من سبتمبر / أيلول سنة 1486م سوف يمنح إنوسينت الثامن لتوركيمادا ـ الذي يحمل منذ عام 1483م لقب المحقِّق العام لقشتالة ـ الحق في البتِّ في الطعون المقدَّمة من قِبَل المدانين، بدلاً من مطران اشبيلية، باستثناء الأساقفة، الذين في حالة إدانتهم، سيكون من حقهم الاستئناف أمام محكمة روما. سنة 1488م، سيعطي إنوسينت الثامن بنفسه للملكين صلاحية تعيين

خلَف لتوركيمادا، على رأس محاكم التفتيش، عندما يحين وقت ذلك.

توركيمادا، محقّقاً عاماً

لقد انتهى اختبار القوة مع البابوية لصالح الملِكين، فقد تنازلت الأولى لصالح هذين الأخيرين عن إحدى صلاحياتها الأساسية: فالدفاع عن العقيدة ومحاربة الهرطقة في إسبانيا سيُسندان من الآن فصاعداً إلى محكمة تعمل بتفويض من البابوية، لكنها تخضع لنفوذ السلطة المدنية، التي تقوم بتعيين قضاتها. خلال هذه الفترة المصيرية، ستبرز الشخصية التي ستعطي لـ «الديوان المقدَّس» الإسباني شكله النهائي تقريباً.

كان توماس دي توركيمادا Thomas de Torquemada أحد المحقِّقين الخمسة الجدد الذين عيَّنهم البابا سيكستوس الرابع في 11 من فبراير / شباط 1482م، ولا بدّ أنه قد حصل على لقب، ووظيفة المحقِّق العام، بعد ذلك بفترة وجيزة، الأمر الذي خوَّل له بدوره تعيين محقِّقين مفوَّضين.

وتوركيمادا (1420–1498م) هو ابن شقيق اللاهوتي خوان دي توركيمادا Juan de Torquemada، مطران بلد الوليد Valladolid، الذي اشتهر في «مجمع بال» Bâle سنة1431م. التحق بالطائفة الدومينيكية في سنٍّ مبكرة، وأصبح رئيساً لدير «الصليب المقدس» بسيغوفيا Ségovie سنة 1452م، وحوالي سنة 1475م اتخذه فرديناند وإيزابيلا كاهناً للاعتراف. ترك توركيمادا خلفه سمعة واسعة في التقشف: لم يكن يأكل اللحم قط، ولم يكن يرتدي سوى ملابس الكتان، وكان يرفض كل الامتيازات، بما في ذلك مطرانية اشبيلية ـ إلا أن هذا الأمر لم يمنعه من جمع ثروة ضخمة، استطاع بفضلها توسيع دير «الصليب المقدس» بسيغوفيا، وبناء دير «القديس توماس الأكويني» في أبيلا.

يمثل توركيمادا نموذجاً للمحقِّق المتعصِّب والقاسي، ولقد أظهر، قسوة

مفرطة دون أدنى جدال، وإن كان عدد ضحاياه كما سنرى - أقل مما يقال.

فتوركيمادا هو الذي نظم محاكم التفتيش الإسبانية، وجعل منها مؤسسة مركزية إلى حدٍّ كبير، وقدم لها أول مسطرة قانونية. وكانت محاكم التفتيش قد أُنشِئت لمعالجة مشكلة محددة، ألا وهي تلك التي كان يطرحها المتنصِّرون المتهوِّدون التابعون لأبرشية اشبيلية. إلا أن توركيمادا سيقوم بتمديد صلاحيات «الديوان المقدَّس» لتشمل جميع أنحاء مملكة قشتالة، وذلك بإنشاء محاكم دائمة في المدن الرئيسية. بداية، في الأندلس، بقرطبة وجيان، ثم بعد ذلك في شمال سييرا مورينا Sierra Morena. وقد أبى مطران طليطلة، كارِّيو Carrillo، أن يرى كيف تستقر محاكم التفتيش داخل أبرشيته، مما يدفعنا إلى التفكير بأن «الديوان المقدَّس» ما كان ليتطور ربما بالقدر الذي عرفه، لو أن باقي المطارنة كانوا قد اتخذوا نفس الموقف. لكن في حقيقة الأمر معظم الأساقفة لم يكونوا ليُغضِبوا الملكين. بعد وفاة كاريو Carrillo، خلفه الكاردينال مندوثا Mendoza، الذي لم يضع أي عائق أمام محاكم التفتيش، التي تأسست بمدينة طليطلة سنة 1485م، ومع ذلك، ليس دون أية مواجهة. فكما حدث في اشبيلية، كان المتآمرون قد قرروا المقاومة بالقوة واعتزموا اغتيال المحقِّقَين اللَّذين تمَّ تعيينهما، يوم «عيد الرب»، في 2 من يونيو / حزيران 1485م. وكما في اشبيلية، فقد بلغ ذلك إلى علم السلطات، فأُعدِم المتآمرون الرئيسيون شنقاً، في اليوم الأول من شهر يونيو/ حزيران. خلال نفس الفترة، كان توركيمادا قد أنشأ محكمة في ثيوداد ريال Ciudad–Real. وفي سنة 1485م، أنشأ محكمتي جيرينا Llerena وميدينا ديل كامبو Medina del Campo –هذه الأخيرة سيتم نقلها لاحقاً إلى سالامانكا-، ثم في السنوات التالية، سيقوم بإنشاء محاكم أخرى: في سيغوبيا Segovia، وغوادالوبي Guadalupe، وبلد الوليد Valladolid-التي نُقلِت إلى بالينثيا Palencia في عام 1493- وفي بورغوسBurgos، وكوينكا

Cuenca، وأبيلا Ávila، وسيغوينثا Sigüenza، وخيريسJeréz، وليون León... وهي كلها مناطق توجد فيها مجموعات مهمة نسبياً من المتنصّرين، الذين سيخضعون، بهذه الطريقة، إلى مراقبة المحقِّقين.

محاكم التفتيش في مملكة أراغون

سيكون توركيمادا، مجدَّداً، من سيتكفَّل بإنشاء محاكم التفتيش في مملكة أراغون. إلا أن الأمر هنا ليس بديهياً لِسببين: الأمر البابوي الذي رخَّص لفرديناند وإيزابيلا تعيين محقِّقين وُقِّع سنة 1478م، أي في الفترة التي كانت سلطتهما تشمل فقط مملكة قشتالة، بما أن فرديناند لن يصبح ملكاً لأراغون حتى يناير / كانون الثاني من سنة 1479م. وعندما طلب فرديناند ترخيصاً للتصرُّف في أراغون كما كان يفعل في قشتالة، في 23 من ماي / أيار 1481م، أبدى البابا تحفُّظاته على الأمر. في الواقع، -وهذا هو السبب الثاني الذي قد يشكِّل عائقاً أمام تأسيس محاكم التفتيش في هذه الأقاليم- في مملكة أراغون، كانت توجد محاكم تفتيش من قبل، وهي تلك التي تسمَّى بالمحاكم القروسطوية، والتي كانت تخضع لسلطة الأساقفة، وهذه المؤسسة لم تكن قد توقَّفت بعد عن العمل: فنحن نعلم أنه، ما بين 1460م و1467م، تمَّت حوالي خمس عشرة محاكمة قضائية ضد المتهوِّدين في بلنسية Valencia، كما نعلم بوجود محقِّق ببرشلونة Barcelona، وإن لم يكن شديد التعصُّب وأنه سنة 1482م، قد تمَّت إدانة المهرطقين في سرقسطة Zaragoza. كل هذا لم يكن كافياً، بالنسبة لفرديناند الذي كان يريد أن ينقل هذه المؤسسة إلى مملكة أراغون، وبالطريقة التي كانت تعمل بها في الأقاليم القشتالية، وهذا يعني أن تكون هناك محكمة تفتيش غير خاضعة للسلطة الدينية، وإنما للسلطة المدنية، محتفظة هذه الأخيرة لنفسها بصلاحية تعيين القضاة.

في 29 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1481م سيحاول فرديناند فرض ذاته: سيقوم بتعويض محقّقي أبرشية بلنسية Valencia بآخرين عيّنهم بنفسه، وسيتصرف بنفس الطريقة في سرقسطةZaragoza . وفي كلتا الحالتين، كان فرديناند يتصرّف كما لو أن الأمر البابوي المؤرخ بتاريخ 1 من نوفمبر / تشرين الثاني 1478م، يخوّل له ولإيزابيلا تعيين محقّقين في جميع الأقاليم التي قد تقع لاحقاً تحت سلطتيهما. وجاء ردُّ البابا شديداً، في 18 من أبريل / نيسان 1482م، وفي أكتوبر / تشرين الأول من نفس العام، قام بوقف جميع أنشطة محاكم التفتيش في أراغون. واستمرت المواجهة إلى غاية 17 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1483م، عندما سيوافق البابا سيكستوس الرابع على تعيين توركيمادا -الذي كان إذّاك المحقّق العام لقشتالة-، رئيساً أعلى للديوان المقدّس في مملكة أراغون، مع إعطائه صلاحية تعيين محقّقين مفوّضين.

بعد التغلب على اعتراض البابا، كان على الملكين التغلب أيضاً على معارضة المؤسسات التابعة لمملكة أراغون. إذ أن هنا -بخلاف ما يحدث في مملكة قشتالة- سيكون على الملك أن يضع في اعتباره عدداً من الأحكام القانونية التي تقيّد سلطته، ألا وهي القوانين أو المواثيق fueros. وقد واجه رعايا مملكة أراغون محاكم التفتيش باعتراضين:

منهجية العمل وبعض العقوبات المطبّقة -مصادرة الممتلكات، على سبيل المثال- تتعارض مع المواثيق fueros.

المواثيق fueros تتعارض أيضاً مع شَغْلِ الأجانب لمناصب السلطة، بينما معظم المحقّقين -توركيمادا، على وجه الخصوص- كانوا قشتاليين، وبالتالي، أجانب.

كانت هذه هي الاعتراضات التي تقدّم بها مجلس بلنسية Valencia، سنة 1484م، ومجلس كاتالونيا وأراغون في السنوات اللاحقة. على إثر «مجالس

مونثون» Monzón، التي امتدت من سنة 1510م إلى 1512م، للحصول على تصويت من أجل إحداث ضريبة جديدة، التزم فرديناند بإصلاح محاكم التفتيش. إلاَّ أنه، سنة 1513م، وما إن اختتمت الجلسات، حتى سارع بمطالبة البابا بتبريئه من ذلك الالتزام الذي انتُزِع منه، تحت الإكراه. لم يجرؤ جوليوس الثاني Jules II على مواجهته... ولم يكن فرديناند، في الواقع، بالرجل الذي يقبل الترهيب. فقد ركَّز على أن الدفاع عن العقيدة هدف مقدَّس، يقع فوق كل اعتبار من نوع ظرفي، فالمواثيق fueros لا يمكن التذرُّع بها لتخليص مهرطق من العدالة. ومن جهة أخرى، فإن محاكم التفتيش الجديدة قد تأسست بموجب قرار صادر عن «المقر المقدس»، وليس بوسع القوانين الوطنية أن تسيطر على القانون الكنسي. هذه الحجة ستستخدم بشكل مستمر، في كل مرة سيسعى فيها الأراغونيون للاحتجاج بالمواثيق fueros، بهدف الحدِّ من صلاحيات «الديوان المقدَّس». وهكذا قُدِّمت محاكم التفتيش على أنها، بشكل أو بآخر، مؤسسة القانون الإلهي التي تظل فوق كل المؤسسات البشرية. بين 1518 و1519م، عاد مجلس سرقسطة Zaragoza إلى محاولة مع الملك الجديد، ولقد استطاع الحصول على وعد من شارل الخامس بأن تقتصر محاكم التفتيش على ملاحقة حالات الهرطقة الصريحة، كما طالب المجلس بأن يُعطى للمتهمين الحق في الاستئناف أمام البابا أو المحقق العام، واختيار محامييهم بحرية، ومعرفة أسماء الأشخاص الذين يشهدون ضدهم.

لن يتعهد شارل الخامس سوى باحترام القانون الكنسي وجعل الجميع يحترمونه، مما جعل الأراغونيين ينخدعون: فهم لم يكونوا يدركون أن هذه الصيغة لا تقوم إلا بتكريس الممارسات السابقة، إذ أن شارل الخامس، مثل جدِّه، يعتبر أن الوثائق الصادرة عن «المقر المقدس» تبقى فوق المساطير القانونية الوطنية.

هذا الجواب هو نفسه الذي سيقدِّمه فيليب الثاني، عندما ستنتقد «مجالس مونثون» (1563–1564)، مرة أخرى، تدخُّل محاكم التفتيش في الشؤون التي لا تقع ضمن صلاحياتها، دون أي اعتبار لقوانين المملكة. بعد إدراك السلطات الأراغونية لاستحالة إلغاء محاكم التفتيش، ستطالب بإصلاحها، وبأن تقتصر مهامها على القضايا الدينية، وحتى هذا المطلب لن يؤخذ بعين الاعتبار.

لم تمنع المعارضات القانونية إذاً، محاكم التفتيش من الاستقرار بمملكة أراغون ولم يكن للمقاومة الفعلية أثر أكبر، واستقرت محاكم التفتيش في كاتالونيا دون أحداث تُذكَر. إلا أن الأمور لم تَسِر على نفس النحو في الإقليمين المتبقِّيين للمملكة: بإقليم أراغون نفسه وبلنسية في المدينة الأخيرة، أثار وصول المحقِّقين الأوائل، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1484م ثورةً ليس بتحريض من العوام، ولا من الأوساط اليهودية، وإنما من النبلاء المحليين. ويبدو واضحاً أن الأرستقراطيين لم يكونوا ينظرون إلى استقرار محاكم التفتيش بعين الرضا، في أي مكان، أما في بلنسية، فسيستمرون طويلا في التعبير عن هذا الاستياء.

إلا أن الأحداث التي وقعت على إثر وصول أوَّل محقِّقين، فراي غاسبار خوغلار fray Gaspar Juglar، والقس بيدرو أربويس Pedro Arbués إلى مملكة أراغون، كانت أكثر خطورة، حيث قامت بلدية تيرويل Teruel، في 23 من ماي / أيار 1484م، بإجبارهما على مغادرة المدينة، وتمسكت بالقرار، على الرغم من العقوبات الكنسية –الحرمان الكنسي– التي صدرت ضد موظفيها. توفي غاسبار خوغلار في يناير / كانون الثاني 1485م، وانتشرت الشائعات التي تتهم المتنصِّرين بتسميمه، ولكن هذا الأمر لم يثبت. أما أربويس Arbués فقد أحس بالتهديد، وقد نجا مرتين من محاولة لاغتياله، لهذا السبب، سيبدأ باتخاذ احتياطاته: فقد كان يرتدي دائما سترة واقية وخوذة حديدية مخبأة تحت قلنسوته. ولقد كان السفاحون المأجورون الذين تم اختيارهم لهذا الغرض يعرفون ذلك،

لذلك فقد طعنوا المحقِّق عند الرقبة، حينما كان يصلي بكاتدرائية سرقسطة، في ليلة 14 إلى 15 من سبتمبر / أيلول 1485م، وقد توفي أربويس بعد ذلك بيومين. وسرعان ما أُلقي القبض على القتلة والمتواطئين معهم ومحرِّضيهم -وقد كان بينهم متنصِّرون معروفون- لتتمَّ محاكمتهم وإعدامهم في 30 من يونيو/ حزيران سنة 1486م. هذه الجريمة أثارت استنكار وسخط الساكنة التي انقلبت على اليهود والمتنصِّرين. وقد استفاد فرديناند بذكاء من هذا الوضع، ونظم جنازة مهيبة للضحية، كما لو أن الأمر يتعلق بشهيد للإيمان. وفي ديسمبر / كانون الأول من سنة 1487م، بُنِيت لأربويس Arbués في مدينة سرقسطة مقبرة عظيمة، نُحِت عليها مشهد اغتياله. وفي 1490م، اشترت البلدية مصباحين من الفضة الخالصة، ووضعتهما أمام القبر في الكاتدرائية. أحد هذين المصباحين كان يظل موقَداً ليلاً ونهاراً[1].

لم ينجح العنف -أكثر من اللجوء إلى القانون- في منع محاكم التفتيش من الاستقرار بمملكة أراغون كما فعلت من قبل في الأقاليم القشتالية. آلاف المتنصِّرين المتَّهمين بالتهوُّد مثلوا أمام محاكم التفتيش التي أصدرت في حقهم أحكاما ثقيلة. وكانت فترة بداية استقرار هذه المحاكم الأكثر دموية في تاريخها على الإطلاق، وإن كان هناك نزوع دائماً إلى المبالغة في عدد الضحايا.

عرفت الأندلس العدد الأكبر من الإدانات وأشدَّها قسوة، بما يناهز ألفاً وخمسمائة عملية إعدام. أما المناطق التي تقع شمال سيرا دي غواداراما Sierra de Guadarrama ومدن مملكة أراغون فقد عرفت أعداداً أقل، ولكنها

(1) سرعان ما حيكت الأساطير حول هذه الأحداث. ليلة الجريمة، بدأ جرس بيلياً Velilla - وهي بلدة صغيرة تبعد عن سرقسطة بحوالي ثلاثين كلم- يقرع من تلقاء نفسه، كما كان يفعل دائماً عند وقوع حدث جلل، وتمزَّق الحبل الذي كان يشدُّ لسان الجرس، وفي هذه اللحظة بالذات، ساح دم الضحية في الكاتدرائية، وقد تمَّ تمييعه بعد أسبوعين من الجريمة، وكان الناس يأتون، ليغمسوا فيه المناديل والأوشحة... وقد رفع البابا بيوس التاسع بيدرو أربويس إلى مصاف القدِّيسين، في 29 من يونيو / حزيران 1867.

مع ذلك، تظل مهمة: حوالي مائة عملية إعدام بأبيلا Ávila، وحوالي خمسين في بلد الوليد Valladolid، وعدة مئات في بلنسية Valencia ... وكانت الحصيلة أن أكثر من ألفي متهوِّد -أو ممَّن اعتُبِروا كذلك- قد لقوا حتفهم في المحرقة، في مجموع تراب إسبانيا، ما بين 1480 و1500م.

طرد اليهود

من أجل وضع حدٍّ لمشكلة المتهوِّدين بشكل نهائي، قرَّر الملكان في عام 1492 طرد اليهود. بما أن هؤلاء لم يكونوا قد تعمَّدوا، لم يكن من الممكن ملاحقتهم بدعوى الهرطقة، ولم يكونوا بالتالي مهدَّدين من قِبل محاكم التفتيش. ومع ذلك فإن توركيمادا كان يعتبر أن الطرد هو نتيجة طبيعية لمحاكم التفتيش. وقد أقنع الملكين بذلك، وكانت حجته تلك التي وردت في مقدمة المرسوم الصادر في 31 من مارس / آذار 1492م: إن مهمة إدماج المتنصِّرين أضحت صعبة، أو بالأحرى مستحيلة بوجود اليهود الذين تربطهم بهم علاقات قرابة وصداقة وعمل. وبالتالي، فما دام هناك وجود لليهود بإسبانيا فلن يستطيع المتنصِّرون أبداً وهم على اتصال بهم التخلي عن عاداتهم القديمة، وسيكون من الممكن حثُّهم على التهوُّد. هذا التفسير هو الصحيح بلا شك: كانت هناك رغبة في خلق وضع لا يمكن معه الرجوع إلى الوراء، وبالقضاء على اليهودية، كان هناك أمل في تثبيط عزيمة المتهوِّدين. وجو الحماس الديني الذي أعقب سقوط غرناطة تكفَّل بالباقي.

وانضافت إلى هذه الحجة -ذات الطابع الديني- أسباب سياسية مع نهاية الاسترداد، ستطمح إسبانيا إلى أن تصبح بلداً كباقي البلدان المسيحية الأخرى التي لا تقبل منذ زمن في إطارها ديانة غير الكاثوليكية. من ناحية أخرى، فإن إنشاء دولة حديثة كان -على ما يبدو- يقتضي وحدة الإيمان: هل كان

الاحتفاظ بالجاليات اليهودية، التي تملك وضعاً خاصاً بها يسمح لها بأن تحكم ذاتها وفقاً لقوانينها الخاصة، على هامش مجتمع ذي غالبية مسيحية أمراً مرغوباً فيه؟ فيما يخص هذه النقطة، لم يشأ الملكان أن تظل إسبانيا محافِظة على هذه الخصوصية.

إن الدولة الحديثة لم تكن مستعدة للاعتراف بالحق في الاختلاف، ولا باختلاف القوانين، بالنسبة للأقليات الدينية. سترسم إسبانيا، سنة 1492، المسار الذي سرعان ما ستتبعه بلدان أوروبية أخرى، وفي كل مكان، سوف يعتقد الملوك بأنهم مخوَّلون لفرض الإيمان على رعاياهم.

كان أمام اليهود أربعة أشهر لمغادرة إسبانيا، وقد أُعطِي لهم حق بيع ممتلكاتهم قبل المغادرة، ولكنهم مُنِعوا بموجب القانون، من حمل الذهب أو المال وسُمِح لهم بالمقابل، بأن يتفاوضوا مع المصرفيين بشأن شراء سندات يحصلون على قيمتها في الخارج. نظراً للظروف وللأجل المفروض، واجه اليهود صعوبات جمة؛ لاستعادة قروضهم، وبيع ممتلكاتهم بالقيمة التي تستحقها. انتظر العديد من المشترين إلى آخر لحظة، ليتحولوا إلى مُلاَّك، وللظفر بصفقات مقابل مبالغ هزيلة. أما المصرفيون، فقد فاوضوا المعنيين بالأمرعلى السندات بأكثر الشروط إجحافاً. لذا، فإننا نتفهم أن يكون الكثير من اليهود قد فضَّلوا التنصُّر على الإذعان للسَّلب، والتخلي عن أرض أجدادهم. وقد قام الملوك بدعاية كبيرة لبعض من هذه التنصُّرات، لأنهم كانوا يعتقدون بأن من شأنها أن تجلب تنصرات أخرى: فقد حضرا كعرَّابين عند تعميد أبرهام سينيور Abraham Senior، رئيس الجالية اليهودية بقشتالة، وصهره الحاخام ماير Mayr، وقد أقيم، بهذه المناسبة، حفل معمودية فخم في دير غوادالوبيGuadalupe . لقد كان الملكان مقتنعين بأن الغالبية العظمى من اليهود في إسبانيا ستفضِّل التنصُّر على ترك وطنها، لكنهما أخطآ الظن: فقد اختار مع ذلك الكثير من اليهود

المنفى والإخلاص لدينهم.

كم كان عدد المغادرين؟ إذا أخذنا بعين الاعتبار التنصُّرات التي حدثت في آخر لحظة، والارتدادات التي كان يعقبها التعميد، فإن العدد يتراوح ما بين خمسين ومائة ألف، أي أقل من نصف يهود إسبانيا. البعض منهم توجَّه إلى البرتغال، بينما تمكَّن البعض الآخر من الاستقرار بمنطقة فلاندرز، وإيطاليا، وشمال إفريقيا، لكن الأغلبية استقرت في الإمبراطورية العثمانية (بسالونيك Salonique والقسطنطينية Constantinople، بالجزر اليونانية) حيث سيحافظ اليهود إلى غاية القرن العشرين على بعض تقاليد بلدهم الأصلي، وعلى استخدام لغتهم، وهي العبرية ـ الإسبانية التي تنحدر من القشتالية، كما كانت عليه سنة 1492م، وهؤلاء هم أصل الطوائف السيفاردية بالشرق.

لقد تمَّ تضخيم النتائج التي ترتبت عن الطرد بشكل كبير، فالأمر لم يؤدِّ إلى كارثة اقتصادية، وإنما على أكثر تقدير، إلى ركود مؤقت في مجال الأعمال التجارية. فقد كان دور اليهود محدوداً أكثر مما يقال. معظمهم كانوا حرفيين متواضعين، أو باعة متجولين، أو مقرِضين، وراهنين صغاراً. لقد كانت بينهم قلة قليلة من البرجوازيين الكبار الذين كانوا يمارسون التجارة الدولية، وقد تنصَّر معظم هؤلاء في أواخر القرن الرابع عشر، وبالتالي فهم لم يكونوا معنيين بقرار الطرد.

بعد الاضطهاد الشديد في فترة تأسيس محاكم التفتيش، تقلَّص عدد المتهودين المدانين بشكل ملحوظ. فهل يعني هذا أن رغبة المحققين والملوك في استئصال اليهودية من إسبانيا قد تحققت؟ سنكون مبالغين في الأمر إذا ما ذهبنا هذا المذهب. فقد ظل هناك متهوِّدون في إسبانيا ـ كاثوليك في الظاهر، وذوي عقيدة يهودية في حقيقة الأمر ـ لكنهم، من الآن، سيضطرون إلى التستر من أجل ممارسة شعائرهم الدينية، وسيعيشون في خوف دائم من أن

يُغدَر أو يوشى بهم. وكانت مزامير داوود، على سبيل المثال، متوفِّرة في النسخة اللاتينية للكتاب المقدَّس، وكانت تشكِّل بالنسبة لليهود ذخيرة من العزاء الروحي ولكن الويل لمن كان ينسى أن يعقبها في الأخير بترنيمة «المجد للرب» Gloria Patri، إذ لم تكن محاكم التفتيش آنذاك تنسى أن تستنبط أن الأمر متعلِّق بالتهوُّد. عادة التكتم والخوف من محاكم التفتيش أدَّيا في نهاية المطاف إلى خلق ديانة فريدة من نوعها، اختُزِلت في جوانب أساسية ومحرَّفة: «وهكذا رسَّخ المتهوِّدون المتستِّرون تبجيل بعض القدِّيسين، وهذا المفهوم غريب تماماً عن اليهودية. إستير Esther، على سبيل المثال، [...] أصبحت تسمى «القديسة إستير». في المقابل، من «عيد البوريم» Pourim، وهو عيد إستير عند اليهود، احتفظوا فقط بالصوم، الذي أصبح مركزياً في طقوس المتهوِّدين. أما طقوس الختان فنادِراً ما كانت تتبع، في ضوء الخطر الذي كانت تمثِّله [...]. بالنسبة للطقوس الجنائزية، فقد كانت تراعى جزئياً. وحتى عندما كانوا ملزمين باتباع الطقس الكاثوليكي في الدفن، كان المتهوِّدون يجتهدون في أن يفعلوا ذلك في أرض طاهرة وبين أفراد طائفتهم». وقد استمروا في الاحتفال ببعض الأعياد مثل عيد الغفران (يوم كيبور Kippour) أو عيد الفصح (Pâque). وتدريجيا، تخلوا عن أكل اللحم الكاشير، مع بعض الاستثناءات، كإزالة العصب الوركي قبل طهي اللحم، واستعمال الزيت في الطبخ؛ لتجنب الخلط المحظور بين الحليب واللحم وقطع رأس الدجاج بدلاً من لَيِّ عنقه. وأصبح حفل بار ميتزفا bar mitsva ـسن التكليف الديني، وهي سن الثالثة عشرـ بمثابة طقس تهييئي، ومناسبة لإطلاع الصبي على السر العائلي[1].

(1) إستير بنباسا: «المتهوِّدون، اليهود المتستِّرون» في مجلة «التاريخ»، العدد 232، ماي / أيار 1999.

المتهوّدون البرتغاليون

كانت الاضطهادات الكبرى، أواخر القرن الخامس عشر، بمثابة ضربات قاسية للمتهوِّدين. فالمتهوِّدون ـ أولئك الذين استمروا في ممارسة شعائر الديانة اليهودية في السِّرـ، ودون أن يختفوا تماماً، أصبحوا في تقلُّص مستمر. ضمن المتابعات القضائية لمحاكم التفتيش، خلال القرن السادس عشر، لا تزال هناك ملاحقات وإدانات للمتهودين، لكنها تندر، أكثر فأكثر. ستتغير الأمور في نهاية القرن السادس عشر، ففي سنة 1580م، ستتوحد مملكة قشتالة والبرتغال تحت سلطة عاهل واحد، وهو فيليب الثاني، وهذا الوضع سيستمر إلى غاية سنة 1640م، في عهد كلٍّ من فيليب الثالث وفيليب الرابع. استغل الكثير من اليهود ذوي الأصول الإسبانية، ممَّن كانوا قد لجأوا إلى البرتغال خلال فترة طردهم من إسبانيا، وأُرغِموا على التحول إلى الكاثوليكية، هذا الظرف للعودة إلى وطنهم. وفعل اليهود البرتغاليون الشيء نفسه، وقد جذبهم الازدهار الذي كان يعرفه النظام الملكي آنذاك، وفضَّلوا الاستقرار في المناطق الأكثر تطورا: الأندلس والعاصمة مدريد.

بدأت الحركة في عهد فيليب الثالث (1598–1621م) الذي كان يُطلَق عليه أحياناً اسم «ملك اليهود» Philippus Tertius Rex Iudaeorum. مقابل المال، سيحصل المتهوِّدون البرتغاليون على العفو؛ لكونهم قد مارسوا التهوُّد في الماضي. سنة 1602م، على سبيل المثال، سيقدِّمون 000. 860 .1 دوقية للملك، و50,000 كرُوزادُو لِدوق ليرما Lerma، ومبالغَ مماثلة لأعضاء مجلس «محاكم التفتيش». ومن ثم، فإن فيليب الثالث سيقبل ببدء المفاوضات مع «المقر المقدس» .في 23 من أغسطس / آب 1604م، وصل خبر موجز إلى المحقِّق العام البرتغالي يرخِّص له «منح الكفارة» للمسيحيين الجدد ذوي الأصول البرتغالية، وذلك بإخضاعهم لعقوبات روحية فقط. مبدئياً، كان المتهوِّدون ممنوعين من مغادرة

البلاد، ولكن الأمر انتهى بالعديد من الاستثناءات، ودائماً مقابل مبالغ ضخمة. سنة 1601م، ومقابل 200,000 دوقية، سيسمح فيليب الثالث للمسيحيين الجدد بالهجرة إلى المستعمرات الإسبانية والبرتغالية. إلا أن هذا الإذن سيُلغى في سنة 1610م، ثم سيعود إلى سابق عهده، في سنة 1629م. وسيزداد وفود البرتغاليين منهم إلى إسبانيا مع حكومة الكونت–دوق أوليباريس (1621–1643م) الذي سيسعى إلى اجتذابهم، نظراً للروابط التي تجمع بعضهم باليهود الهولنديين، إذ كان يطمح بالاعتماد عليهم إلى كسر هيمنة المصرفيين الجينوفيين، مع أن هؤلاء كانوا كاثوليكيين.

في سنة 1628م، سُمِح لِـ«رجال الأعمال» البرتغاليين ـ وهم في الحقيقة، متهوِّدون ـ بالتنقل بحرية وبممارسة التجارة في البر أو البحر، إذ كان الهدف هو إقصاء الأجانب عن تجارة «الهند الغربية» الناجحة. ويشير خوليو كارو باروخا Julio Caro Baroja إلى مذكِّرة موجَّهة إلى فيليب الرابع، قد يكون محرِّرها عضواً في مجلس «محاكم التفتيش»: وهذا الأخير يشير إلى أن المتنصِّرين البرتغاليين، هرباً من اضطهاد محاكم التفتيش، يهاجرون إلى بلدان يستطيعون فيها ممارسة شعائرهم الدينية والاغتناء في نفس الوقت؛ ويتأسف المؤلِّف لهذه الوضعية، ويقترح استقطاب هؤلاء المتنصِّرين من جديد، وذلك بوعدهم بعقوبات خفيفة على أخطائهم الماضية، ويتوقع أن المتهوِّدين البرتغاليين مع مرور الزمن سيندمجون بالنهاية، شأنهم شأن المتنصِّرين الإسبان. هل ينبغي أن نستغرب لأن أحد محققي محاكم التفتيش يظهر بمظهر المتسامِح؟ كما سنرى لاحقاً، كانت محكمة التفتيش مؤسسة سياسية ودينية في نفس الوقت، تخضع لسلطة مدنية، ولذا فمن الطبيعي أن تدعم مبادرات الحكومة.

وكانت محاكم التفتيش قد استقرت متأخِّرة في البرتغال، كما كانت أقل نشاطاً بالمقارنة مع إسبانيا، وهذا ما يفسِّر تطوُّر التهويد البرتغالي، أكثر بكثير

من الإسباني. وكما لاحظ سبينوزا Spinoza، في القرن السابع عشر، أغلبية المتنصِّرين الإسبان انتهى بهم الأمر إلى التحول إلى المسيحية الحقيقية، على عكس المتهوِّدين البرتغاليين الذين كانوا يأبَون الاندماج. وقد كان هؤلاء أقلّ حذراً، كما كانوا يميلون إلى التهور، إن لم نقل إلى استفزازات حقيقية، كما يتضح ذلك من خلال قضيتين، ضمن قضايا أخرى، حدثت بمدريد. الأولى عام 1629م، ويتعلق الأمر بالحدث الذي عُرِف باسم «مسيح الصبر» Christ de la Patience: فقد اتُّهِمت مجموعة من المتهوِّدين البرتغاليين بضرب صليب بالسوط ثم حرقه، أُدين ستة منهم وأُعدِموا في المحرقة التي أقيمت بالساحة الكبرى Plaza Mayor لمدريد، بحضور الملك فيليب الرابع. بعد ذلك بأربع سنوات، في 2 من يوليوز / تموز 1633م، ومرة أخرى بمدريد، تم اكتشاف ملصقات مخطوطة باللغة البرتغالية، تؤكد أن الديانة العبرية تتفوق على الكاثوليكية. ورداً على هذا الإعلان، كتب كيبيدو Quevedo نصاً هجائياً مناهضاً لليهود، بعنوان «ذمُّ اليهود» Execración contra los judíos. إلا أن هذه الأمور ليست سوى جوانب مثيرة، لتهوُّدٍ لم يكن يسعى كثيراً للتستُّر. وقد وجدت محاكم التفتيش مبرِّراً، من جديد، لاستعمال الشدة. ومع أن هذه المحاكم كانت أقل صرامة منها في أواخر القرن الخامس عشر، إلا أنها أصدرت العديد من أحكام الإعدام ضد المتهوِّدين البرتغاليين، وخاصة بعد سقوط الكونت–دوق أوليباريس Olivares، سنة 1643. وقد استمر اضطهاد المتهودين ذوي الأصول البرتغالية خلال القرن الثامن عشر، وخصوصاً بين 1718م و1733م. ويكشف أنطونيو دومينغس أورتيث Antonio Domínguez Ortiz أنه، خلال ثلاثة عشر عاماً فقط، صدرت أحكام بالإدانة ثم بتنفيذ حكم الإعدام في حق ستة وثلاثين شخصاً بغرناطة، وأربعة عشر بإشبيلية وسبعة عشر في قرطبة، دون إحصاء العقوبات الخفيفة. ويذكر نفس المؤرخ قصة اثنين من

الأطباء: خوان مونيوث بيرالتا Juan Muñoz Peralta، وديغو ماتيو ثاباتا Diego Mateo Zapata، وقد كانا طبيبي فيليب الخامس. في سنة 1724م، وُجِّهت إليهما تهمة التهوُّد، إلا أن الادعاء لم يستطع إثبات التهمة. فأُطلِق سراح الأول وهو مؤسس هيئة الطب بإشبيلية، ولكن سُمعته تدهورت كثيراً. وأما زميله فقد حُكِم عليه بالسجن لمدة سنة[1].

بعد سنة 1730م، استمرت الملاحقات القضائية، فمحكمة بلد الوليد Valladolid، على سبيل المثال، عالجت 348 قضية من هذا النوع: وقد أصدرت سبعة أحكام بالبراءة، 52 حكما بالتبرُّؤ من الكفر، 247 حكما بالكفَّارة، 42 حكما بالإعدام، نفَّذ من بينها 35 حكما. وكان معظم المدانين برتغاليين أو من أصل برتغالي –قدموا من الأبرشيات المجاورة للبرتغال (زامورة Zamora، سلمانكا Salamanca، أستورغا Astorga)، وبالتالي، فقد كانوا ينتمون إلى الجيل الثاني من البرتغاليين الذين قدموا إلى قشتالة في القرن السابع عشر، وقد كانوا في الغالب من فئة الفقراء، من حرفيين أو صغار التجار...

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدت المحكمة أكثر تسامحاً، وإن كانت ستلاحق ما زال متهوِّدا سنة 1791م[2]. وسوف تُستثار حقيقة اليهودية المتستِّرة من جديد عند التحاق المتنصِّرين بالجاليات اليهودية من جديد، على إثر استقرارهم بالخارج، كما حدث في بوردو Bordeaux: كان اليهود السيفارديون أساس الجالية اليهودية ببوردو. أما «المسيحيون الجدد من الشعب البرتغالي» الذين سيعودون مجدَّداً إلى اليهودية، على إثر وصولهم إلى فرنسا في القرن الثامن عشر، فمعظمهم كانوا قد قدموا من براغانس Bragance

(1) أنطونيو دومينغيث أورتيث: «محاكم التفتيش بالأندلس» في دراسات حول الكنيسة والمجتمع في الأندلس خلال العصر الحديث، غرناطة، 1999.

(2) آنخيل ديل برادو مورا: «محكمة التفتيش ببلد الوليد، في ظل أزمة النظام القديم (1700– 1834)». رسالة لنيل شهادة الدكتوراة، نوقشت بجامعة بلد الوليد، سنة 1994.

أو لشبونة Lisbonne، وإن كان بعضهم قد أقام لمدة طويلة نسبياً بإسبانيا، وقد فرُّوا؛ لأنهم كانوا يعلمون أنهم مهدَّدون من آخر موجات قمع محاكم التفتيش[1].

متهوّدو مايوركا

أدَّت ملاحقة المتهوِّدين ذوي الأصول البرتغالية، بشكل غير مباشر، إلى اختفاء المتهوِّدين الإسبان، الذين كانوا –إلى ذلك الحين– قد حافظوا على استمراريتهم، بشكل أو بآخر. وتعتبر قضية متهوِّدي مايوركا Chuetas de Majorque الحالة الأكثر شهرة. وكلمة «شويتا» chueta هي تصغير لكلمة جُويِوُو jueu، والتي تعني «يهودي» باللغة المايوركية. مبدئياً سنة 1435م، كان جميع يهود مايوركا قد تنصَّروا، أي قبل إنشاء محاكم التفتيش. لكنهم، في واقع الأمر، ولمدة قرنين من الزمن، عاشوا حياة مزدوجة: كانوا يمارسون الكاثوليكية علناً، يحضرون المراسم ويتلقَّون الأسرار المقدَّسة، ثم في منازلهم يحاولون احترام أساسيات الديانة اليهودية، بالامتناع عن أكل لحم الخنزير، وبتدبير شتى الطرق للاحتفال بيوم السبت، وأعياد البوريم، ويوم الغفران، دون لفت الانتباه. وقد كان متهوِّدو مايوركا يتخذون جميع الاحتياطات اللازمة، ويحرصون على ألاَّ يتزوجوا إلاَّ فيما بينهم.

كان المسيحيون القدامى يشكُّون بالأمر، والمحققون كذلك، إلا أنهم كانوا يتغاضون عن الموضوع وذلك؛ لأنهم بلا شك، لم يكونوا ليتصوروا أن تهوُّد هؤلاء يصل إلى هذا الحد. وفي سنة 1672م، بعث المجلس الأعلى لمحاكم التفتيش la Suprema إنذاراً إلى محكمة بالما Palma، التي كانت

(1) انظر أيضاً ج. كافينياك: «معجم اليهودية ببوردو خلال القرنين الثامن والتاسع عشر»، بوردو، الأراشيف الإدارية لِـلا جيروند، 1987.

تعرف نشاطاً ضئيلاً -على ما يبدو-. فتح المحقِّقون، على إثر ذلك، تحقيقاً روتينياً سمح بإيقاف عدد معين من المتهوِّدين، هؤلاء سيعترفون بالوقائع الأقل ريبة والأكثر تفاهة، سيتعذَّرون بالجهل، ويتحجَّجون بحسن نيتهم، ويعِدون بعدم العودة إلى ذلك مرة أخرى، ومحاكم التفتيش ستصدِّقهم. بعد المحارق الخمس التي أقيمت سنة 1679م، لن يصدر أي حكم آخر بالإعدام. لقد استطاع متهوِّدو مايوركا النجاة بحياتهم، إلا أن المصادرات والغرامات أدَّت بهم إلى الإفلاس. كما أن القلق كان يفترسهم: فأي ملاحقة جديدة من شأن عواقبها أن تكون وخيمة عليهم، إذ أنهم سيُعتبرون آنذاك مرتدِّين معاودين. وهكذا فضَّل بعضهم الفرار إلى نيس Nice، وليفورن Livourne والإسكندرية. أما بعضهم الآخر، وقد سئم أسلوب الحياة المزدوجة، فقد كانت لديه الرغبة في العيش كباقي الناس، دون الحاجة إلى التستر: لماذا إذاً لا يصبحون مسيحيين حقيقيين؟ أقدم أحدهم على الخطوة الأولى وتزوَّج من مسيحية. لكن أصدقاءه سرعان ما رفضوه ووصفوه بالمارق. ذات يوم، ضاق ذرعاً، فتوجَّه إلى أحد القساوسة اليسوعيين وقصَّ عليه ما الذي يحدث في بيوت المتهوِّدين. سمحت هذه المعلومات بشنِّ ملاحقات جديدة، من قِبل محاكم التفتيش. فقد قام «الديوان المقدَّس»، بين سنة 1688 و1691م، ب 150 عملية اعتقال، وحكم على 37 معتقلا بالإعدام، سنة 1691 (1).

---

(1) لم تتوقف محَن ال «شويتاس» chuetas عند هذا الحد. فإلى غاية القرن العشرين، سيكونون عرضة لسلسلة من التمييزات: في بعض الأحيان كانوا يطردون من الحفلات الراقصة. هناك راهب من أصل يهودي سيمنع من الاعتراف والوعظ. في عام 1904 رئيس الوزراء، أنطونيو مورا، سوف يتعرض للشتم داخل البرلمان: «اصمت أيها ال «شويتا»»!. سيكون المطران إنسيسو بِيانا من سيلغي، سنة 1955، التمييزات بين ال «شويتاس» والأصيليين، بين رجال الدين في مايوركا. انظر آنخيلا سيلكي: «ال شويتاس ومحاكم التفتيش»، مدريد، 1972.

الموريسكيون

في إسبانيا الوسطوية، إلى جانب اليهود، كانت هناك أقلية دينية أخرى وهي طائفة المسلمين –الذين كان يطلق عليهم اسم المدجَّنين– وهم أيضاً كان لديهم نظام خاص يحفظ لهم حرية ممارسة معتقدهم. ما بين سنة 1502 و1526م، سيُكرَه هؤلاء المدجَّنون على اعتناق الكاثوليكية، وسوف يُعرَفون بعد ذلك باسم «الموريسكيين». تمَّ طرد اليهود مبكِّراً، كما أصبح المتنصِّرون مستهدفين من محاكم التفتيش منذ وقت مبكِّر. أما فيما يخصُّ الموريسكيين، فإن إسبانيا قد تردَّدت طويلاً، ومحاكم التفتيش أظهرت تجاههم صرامة أقل، فقد كان الموريسكيون يعيشون على هامش المجتمع المسيحي، ولم يكونوا مختلطين به كاليهود، فكانوا يطرحون مشكلة اجتماعية أكثر منها دينية.

على إثر استلام غرناطة، لم يحاول الملكان تحويل المسلمين عن دينهم بالقوة. كانوا يأملون أن ينتهي بهم المطاف إلى المسيحية، لكنهم لم يكونوا يعتزمون إجبارهم على ذلك، وكانوا يعتمدون على المهمة التبشيرية للمطران الأول، فراي إيرناندو دي تلابيرا Fray Hernando de Talavera، الذي كان حريصاً على عدم التسرع واستعمال الوسائل السلمية فقط. فهل تُراهم وجدوا أن التنصير سيأخذ وقتاً طويلاً قبل أن يتحقق؟ سنة 1499م، كُلِّف الكاردينال ثيسنيروس Cisneros بتسريع عملية التنصير. فشعر المسلمون بأن العهد الذي مُنح لهم قد انتقض، ومن ثمَّ ثاروا، مما أعطى للعاهلين الذريعة لإرغام جميع مسلمي مملكة قشتالة على التنصُّر، في سنة 1502م. ببلنسية، كانت انتفاضة «الأخويات المهنية» Germanías ـ1520–1522م هي التي أدَّت إلى تغيير الوضع القائم، فقد استدعى الأسياد رعاياهم المسلمين لمحاربة المتمرِّدين، وتمَّ تعميدهم بالقوة، واعتُبِر هذا العماد شرعياً بموجب القانون الكنسي: فالتعميد حتى وإن تمَّ بالإكراه يخلق وضعاً لا رجعة فيه. فلا مجال إذاً للعودة إلى الوراء، ومسلمو

بلنسية كانوا محكومين بأن يظلوا مسيحيين، مهما أُجبِروا على ذلك.

في عام 1526م، ستصل الأمور إلى أبعد من ذلك: فقد تقرَّر تنصير جميع مسلمي مملكة أراغون، دون إعطاء أي تفسير. بعد هذا التاريخ رسمياً لن يكون هناك وجود للمسلمين بإسبانيا. الحقيقة مختلفة تماماً وليس هناك أحد بالسذاجة التي تجعله يصدِّق ذلك. فقد ظل الموريسكيون مسلمين كما كانوا. كما أن الملكين كانا يدركان تماماً أن المتنصّرين الجدد لن يصبحوا أبداً مسيحيين، إلا أنهم كانوا يأملون أن يصبح أولادهم وأحفادهم كذلك. ولتسريع الاندماج، طُلِب منهم أن يتخلوا عن أعيادهم، وملابسهم التقليدية، وعن استخدام اللغة العربية، ولكن لم يُتَّخذ ضدهم أي إجراء قسري. فقد تلقَّت محكمة التفتيش التي استقرت بغرناطة سنة 1526م أمرا بأن تكون متسامحة. ونفس الشيء حدث في بلنسية سنة 1524م، حيث أصدر المحقق العام بلاغاً يدعو فيه إلى عدم التعرض للموريسكيين، إلا في الحالات التي تكون فيها مظاهر الكفر واضحة للعيان.

في النصف الثاني من القرن السادس عشر، تدخَّل «الديوان المقدَّس» بصرامة أكبر. ومع ذلك عدد الموريسكيين المدانين كان أقل بكثير من عدد اليهود المتنصِّرين. فعقوبة الإعدام نادراً ما كانت تصدر في حقهم. في غرناطة ما بين 1550م و1580م أربعة عشر شخصاً فقط أرسلوا إلى المحرقة، وتجدر الإشارة إلى أن ستة منهم أدينوا بسبب مشاركتهم في ثورة 1569م. في أغلب الأحيان، كان الحكم المفروض على الموريسكيين هو «التصالح» مع الكنيسة مرفقاً بِمصادرة الممتلكات. في بلنسية، ما بين سنة 1530 و1609م، تعرَّض أكثر من خمسة آلاف شخص للملاحقة، أغلبهم من الموريسكيين. إلا أن قلة قليلة منهم هي التي حُكِم عليها بالإعدام. كانوا غالباً ما يُتَّهمون بالتواطؤ مع قراصنة الجزائر، أو بالدعوة إلى الإسلام في إطار محيطهم. كان التآمر السياسي والتبشير الديني إذاً أخطر الجرائم التي يمكن أن يرتكبها الموريسكيون.

إن المشكلة التي كان يطرحها الموريسكيون لم تظهر بنفس الحدة في جميع المناطق. فالأمر يتوقَّف على نسبة كثافتهم داخل الساكنة، كما يرتبط أيضاً بتقلبات حروب الاسترداد. هناك بعض الاستثناءات التي كانت فيها حرب الاسترداد فعلاً مرفقة أو ملحقة بهجرة أو طرد للمسلمين. ففي منطقة نييبلا Niebla، المسترجعة سنة 1262م على سبيل المثال، لم يبق هناك مسلم واحد بالإقليم، كما أن الوثائق لم تسجِّل تنصيرات في حقِّهم. مما يدفعنا إلى أن نستخلص أن الساكنة الأصلية قد أُجبِرت على الرحيل. وقد تكررت هذه الوضعية بعد قرن من الزمن، على إثر استرداد الوادي الكبير Guadalquivir: فالمسلمون الذين كانوا يعيشون هناك جلُّهم طُرِدوا. لم يكن المدجَّنون يمثِّلون سوى 0,5٪ من سكان الأندلس، الذين تحوَّلوا إلى المسيحية. في القرن السادس عشر، كان عدد الموريسكيين قليلاً بشكل عام وكانوا يتوزعون على تجمعات حضرية صغيرة، حيث كانوا في طريقهم إلى الاندماج: ما من شيء يميِّزهم في الظاهر عن المسيحيين القدامى، إلا في ثلاث مناطق: أراغون وبلنسية وغرناطة. في المنطقتين الأولتين الأقدم من حيث تاريخ «الاسترداد»، كان الموريسكيون يعيشون حياة غير مستقرة، دون زعماء يوجِّهونهم أو ينصحونهم. على عكس ذلك في غرناطة، حيث كان «الاسترداد» حديث العهد، حافظ الموريسكيون على نُخَبهم الدينية والاجتماعية. إلا أنهم، أينما وجدوا كانوا خاضعين لسيطرة الأسياد الذين كانوا يستغلونهم، ولكن في نفس الوقت، يحمونهم من مضايقات السلطة، بما أنهم كانوا يمثِّلون يداً عاملة مُجدَّة ومطواعة وذات كفاءة. في ظل هذه الظروف، نفهم على نحو أفضل كيف تمكَّن الإسلام من الاستمرار في إسبانيا، خلال القرن السادس عشر. في واقع الأمر، لقد اقتصر تطبيقه على بعض المظاهر البسيطة: كالامتناع عن أكل لحم الخنزير، وشرب الخمر، وتلاوة القرآن، وصيام شهر رمضان، والاحتفال بأهم الأعياد الدينية،

ورغم رقابة محاكم التفتيش، ظلت الكتب العربية متداولة. كان الموريسكيون مسيحيين رسمياً، لكن، مسلمين في الواقع.

من أجل إدماج الموريسكيين، لن تُكرَّس جهود كبيرة. في غرناطة، سنة 1559م، أوكَل المطران بيدرو غيريرو Pedro Guerrero إلى الرهبان اليسوعيين إدارة مدرسة أساسية تقع داخل الحي الموريسكي، بالبيازين Albaicin؛ لتلقين الأطفال مبادئ القراءة والكتابة وبعض الصلوات. في سنة 1568م، كانت هذه المؤسسة تضمُّ ثلاثمائة تلميذ، ثلثهم فقط من الموريسكيين، فقد كان الآباء يسحبون أبناءهم بمجرد أن يصبح هؤلاء قادرين على العمل، عند بلوغهم سن الثامنة أو التاسعة. خوان دي ألبوتودو Juan de Albotodo، وهو موريسكي التحق بالرهبان اليسوعيين، سيكرّس نفسه من أجل تنصير إخوانه. وسيبذل بعض اليسوعيين الآخرين مجهوداً للتبشير باللغة العربية لكن سرعان ما سيفقدون هذه الحماسة أمام لامبالاة المستمعين. وقد قام الرهبان بعمليات تبشير في المنطقتين الأخريتين للموريسكيين: أراغون وبلنسية. في المنطقة الأخيرة، نُبرِز على وجه الخصوص، جهود دوقِ غاندية Gandía، فرانسوا بورجياFrançois Borgia، الذي فتح مدرسة خصَّصها لاستقبال الشباب الموريسكيين. عندما التحق الدوق بالرهبان اليسوعيين، سنة 1546م، تنازل عن هذه المؤسسة لطائفة «عصبة المسيح»، لكن النتائج كانت محبطة: فما بين سنتي 1554 و1555م، ظلت المقاعد الاثنا عشر المخصَّصة للموريسكيين شاغرة. أما القديس توماس دي بيلانوبيا Saint Thomas de Villanueva، مطران بلنسية من سنة 1544 إلى غاية 1555م، فقد كان أقل طموحاً: حيث سيقترح إجبار الموريسكيين على الالتزام بالممارسات المسيحية العلنية. الباقي، سيأتي بشكل طبيعي. وهذا استباق لمقولة باسكال: «تظاهروا بالسذاجة!». وسيكون خلَفُه، خوان دي ريبيرا Juan de Ribera، أكثر تطلُّباً. كان لديه كره لكل ما

هو عربي، الذي كان –بنظره– مرادفاً للهرطقة؛ لذلك سيمنع رجال الدين من تعلُّم اللغة العربية، في الوقت الذي كان فيه الكثير من الموريسكيين لا يفهمون اللغة الإسبانية... ولنُضِف أخيراً أن المناطق التي كانت مأهولة بالموريسكيين كانت الكنائس فيها أكثر إهمالاً منها في المناطق المسيحية: إذ نادراً ما كان هناك من يقوم عليها، وفي غالب الأحيان كانوا أشخاصاً ذوي ثقافة محدودة لم تكن الكنائس مصانة ...إلخ.

يُؤخذ في بعض الأحيان على إسبانيا الهابسبورغية[1] l'Espagne des Habsbourgs عدم قيامها بأي مجهود من أجل التنصير، وبالتالي، إدماجِ الموريسكيين، ولكن المسيحيين القدامى الذين كانوا يقطنون المناطق القروية لم يكونوا يعامَلون أحسن منهم، فمعظمهم لم يتلقوا أي ثقافة دينية، ومع ذلك لم يكونوا ليعتبرونهم مسيحيين غير حقيقيين. لكن الموريسكيين كانوا يختلفون في كل شيء عن باقي المجتمع: في اللغة، في طريقة لباس المرأة وتزيُّنها، في عادات الحياة اليومية، في عادات الأكل، حيث كانوا يطبخون بالزيت، وليس بشحم الخنزير إلخ...، في نظر المسيحيين القدامى جميع هذه الخصوصيات كانت تعود إلى الدين الإسلامي: بل كانت عبارة عن مظاهر للديانة المحمدية. إلا أن وجه التعارض بين المسيحيبن القدامى والموريسكيين لم يكن الدين وإنما الحضارة وأسلوب الحياة.

في سنة 1566م، قرر مجلس قشتالة تطبيق التدبيرات التي كانت قد تقررت سنة 1526م، وظلت إلى ذلك الحين حبراً على ورق: من الآن، سيُمنَع الموريسكيون من الحديث باللغة العربية، ومن الاحتفال بالأعياد التقليدية، واستخدام الحمامات العمومية، وارتداء ملابس خاصة، ولن يُسمَح للنساء

(1) نسبة إلى آل هابسبورغ، الذين حكموا عدة دول أوروبية من بينها إسبانيا في تلك المرحلة، وإليها ينتمي الملك فيليب (المحققة).

بعد الآن بارتداء الحجاب... كلَّف الموريسكيون فرداً منهم لأجل التفاوض مع السلطات، وهو فرانثيسكو نونييث مولاي Francisco Núñez Muley، وحاول هذا الأخير التأكيد على أن اللباس لا علاقة له بالدين: فكل إقليم بإسبانيا له لباسه التقليدي، فلماذا لا يُعتبر لباس الموريسكيين اللباس الخاص بإقليم غرناطة؟ لم يرغب فيليب الثاني في الاستماع إلى أية حجة، فالقرارات المتَّخذة يجب أن تُنفَّذ دون تأجيل. إلا أن وقت التنفيذ ما كان ليكون أسوأ اختياراً.

لعدة سنوات، لم تفتأ السلطات تضيِّق الخناق على الموريسكيين: قام القضاء بشنِّ ملاحقات عديدة ضد بعض الجناة التافهين الذين كانوا يعتقدون أنهم محصَّنون، وقام هؤلاء بالاحتماء بالجبال وعملوا على تكوين عصابات خارجة على القانون، تتنقل بين الجبال. من جهة أخرى طولب المزارعون بتقديم رسوم ملكية الأراضي التي كانوا يستغلونها، وبما أن كثيرين لم يكونوا يستطيعون ذلك، تمت مصادرة أراضيهم. ارتفعت الضرائب على إنتاج الحرير، في الوقت الذي انخفض فيه ثمنه، بشكل خاص، سنة 1566م والسنوات التي تلتها. في ظل هذه الظروف، اعتُبرت التدابير التي قرَّرها مجلس قشتالة إهانة إضافية.

سنة 1568م، في يوم عيد الميلاد، حاول الثوار إحداث انقلاب في الحي الموريسكي لغرناطة، المسمى بحي البيازين. تمكن ماركيز مونديخار Marqués de Mondéjar، نائب الملك في غرناطة، من إخماد المسألة، لكن الثورة كانت قد وصلت أطراف المناطق الريفية وسلسلة جبال البوشارات Alpujarras. ورُوِّجت عن المتمرِّدين مزاعم إعادة بناء مملكة غرناطة والاستغاثة بالأتراك. فكلَّف فيليب الثاني أخاه غير الشقيق، دون خوان النمسا، بالقضاء على الثورة بأية وسيلة. بعد حملة استمرت ثلاث سنوات، استطاع الجيش القضاء على آخر المقاتلين. وتفادِياً لأية ثورة جديدة، ولتسهيل الاندماج، أمر الملك فيليب

الثاني بنفي الموريسكيين وتفريقهم في كل أنحاء قشتالة.

كان السواد الأعظم من المسيحيين القدامى يرى في الموريسكيين منافسين في سوق الشغل، وأنهم، بالإضافة إلى ذلك، يتسببون في انخفاض ثمن الإيجار والأجور. عدا أنهم كانوا متَّهمين أيضاً بكونهم مسيحيين مزيفين، فكثيرون منهم لا يتحدثون الإسبانية، مما أسهم في تهميشهم بشكل أكبر. اتسعت الهوة أكثر فأكثر بين المسيحيين القدامى والموريسكيين. في سنة 1580م وما بعدها، سيكون هناك نزوع من مسؤولي الدولة إلى اعتبار الموريسكيين بمثابة «الطابور الخامس»، أعداء الداخل الذين هم على استعداد للتحالف مع الأتراك أو مع بروتيستانتيي بيارن Béarn. ما الحل للمشكلة إذاً؟ أكثر الحلول غرابة سيتم تدارسها: إخصاء الموريسكيين، ترحيلهم إلى أرض جديدة...، بدأت فكرة الطرد تتبلور. فيليب الثاني سيرفض هذه الفكرة، وسيكون فيليب الثالث، الملك الضعيف، من سيتخذ القرار عملاً بنصائح دوق ليرما Duque de Lerma، رغم اعتراضات العديد من علماء اللاهوت: فطردُ الموريسكيين -وهم نظرياً مسيحيون- سيدفع بهم إلى الارتداد عن المسيحية، وكانت هذه وجهة النظر التي تبنَّاها مسؤولو «الديوان المقدَّس». في سنة 1492م، سيكون المحقق العام، توركيمادا، من سيقترح طرد اليهود، لكن في سنة 1609م، ستقف محاكم التفتيش ضد أي إجراء من هذا النوع، في حق الموريسكيين، الذين كانت تُصِرُّ على اعتبارهم مسيحيين ما داموا قد عُمِّدوا. أما مطران بلنسية، خوان دي ريبيرا Juan de Ribera، فكان لديه رأي آخر: لا ينبغي الحديث عن «موريسكيين»، وإنما عن مسلمين حقيقيين. قرَّر دوق ليرما وضع حدٍّ للأمر، وشكَّلت الهدنة التي وقَّعتها إسبانيا مع المتمرِّدين الهولنديين متنفَّساً لها وأتاحت لها وسائل التصرُّف. وُقِّع مرسوم الطرد في 9 من أبريل / نيسان سنة 1609م، ولكنه لم يُعلَن إلا في 20 من أغسطس / آب. وعلى خلاف ما حدث

لليهود في سنة 1492م، فقد سُمِح للموريسكيين، عند رحيلهم، بحمل جميع الممتلكات التي يستطيعون نقلها. من الصَّعب تحديد عدد الموريسكيين الذين طُرِدوا، والتقديرات الأكثر قبولاً تتحدث عن 300 ألف مغادر، أي أقل من 5٪ من مجموع ساكنة إسبانيا. كانت المناطق الأكثر تأثراً هي: بلنسية ب 120 ألف مغادر على الأقل وأراغون (بأزيد من 60 ألفا بقليل). توجَّه البعض منهم نحو فرنسا التي لم تحسن استقبالهم، و40 ألفا منهم استقروا بالمغرب، وهناك أيضاً لن يتم استقبالهم بشكل جيد: إذ سيُستنكَر عليهم كونهم مسيحيين! كان أحسنهم حالاً ـولعلهم 50 أو 80 ألفاً؟ـ موريسكيو بلنسية، الذين استقروا بتونس.

الموروث السامي لإسبانيا

مهما اختلفت المظاهر، فإن موقف الإسبان من اليهود والمسلمين ـومن ذرِّيتهم المتنصِّرة ـصادقين كانوا أو أقل صدقاًـ يندرج في إطار توجُّهٍ تميَّزت به النُّخَب وعامة الشعب المسيحي، على حدٍّ سواء: رفضُ كل ما يذكِّر بالحضور الطويل للسامية في شبه الجزيرة، والعمل على محو بصمات أثرها. ويبدو أن معاصرينا، اليوم، مدركون للإشعاع الذي مثلته الحضارة العربية في إسبانيا وتطور الفنون، وللإشعاع الفكري والعلمي لِخلافة قرطبة، وبشكل أشمل، للثراء الذي كان من شأن التمازج الثقافي أن يقدِّمه لكل أولئك الذين كانوا على اتصال بالمسلمين: اليهود والمسيحيين. في العصور الوسطى، وحتى خلال العصور الحديثة، كانت أوروبا المسيحية تنظر إلى الأمور بشكل مختلف: بالنسبة لها، فإن العرب المسلمين وإخوانهم في الديانة، موريسكيو إسبانيا، كانوا أعداء لا يهزمون، فهم الكفار الذين استولوا على الأماكن المقدسة وعلى شمال افريقيا، ومنذ زمن غير بعيد أيضاً، سنة 1459م، تمكنوا من القسطنطينية.

وهم أيضاً أولئك الطغاة الذين لا يقبلون أي وسيط بين «التركي العظيم»[1] ورعايا أشبه ما يكون بالعبيد. لقد كانوا، بنهاية الأمر، همجيين، قساة ولئاماً بحسب ما يحكى عنهم. أما اليهود، فلم يكونوا أكثر قدراً منهم، فهم يتحملون مسؤولية موت المسيح ومتهمون بقهر الفقراء. وبالتالي، فإن إسبانيا، في أعين الأوروبيين، كانت متهمة أيضاً، ذلك أن المسلمين واليهود ـ وكلهم أبناء سام- تعايشوا على أرضها لمدة سبعمائة سنة مع المسيحيين، ولذلك فلا بدَّ أنهم قد أضلُّوهم، بشكل أو بآخر، وأعدَوهم بمعتقداتهم وطبائعهم.

سيشهد الرَّحَّالة الألمان في القرن الخامس عشر، ثراء اليهود والمتنصِّرين والموريسكيين في إسبانيا، وسيلاحظون كيف أن لكل شيء في العادات والموسيقى، إلخ... أصل شرقي، وسيندهشون، بل وسيستنكرون ذلك. في «الندوات» Tischreden، يقدِّم مارتن لوثر الإسبان على أنهم يهود غير مؤمنين، ومسلمون معمَّدون. وإيراسم، أمير الإنسانيين، لن يكون أكثر لطفاً: «لا أحب إسبانيا» Non placet Hispania، سيكتب إلى توماس مور Thomas More في حوالي العاشر من يوليوز / تموز سنة 1517م، بعدما توصَّل بدعوة من الكاردينال ثيسنيروس Cisneros، من أجل المساهمة في تحقيق إنجيلٍ متعدد اللغات. وماذا تُراه يصنع في هذا البلد الذي من الصعب أن يعثر فيه على مسيحي واحد[2]؟ في إيطاليا، وربما بحدة أكبر مما كان عليه الأمر بمناطق أخرى -إذ أن الإسبان استقروا فيها بشكل مكثَّف- كانت سمعة شبه الجزيرة الإيبيرية أسوأ بكثير. ستعتبر كل التأثيرات الشرقية لدى الإسبان أمراً مذموماً: الأصوات الحلقية، اللباس، الألعاب، طريقة ركوب الخيل، الطبخ، إلخ... وفي

(1) كناية عن السلطان العثماني، سليمان القانوني، والذي يعرف أيضاً ب «سليمان العظيم».

(2) «يحدث أحياناً أن يصبح اليهودي المجرم مسيحياً أشدَّ إجراماً، وإسبانيا خير دليل على ذلك».
ذكره س. مركيش: «إيراسموس واليهود»، في «عصر الإنسان» L'Âge d'homme، 1979، ص. 96-98.

سنة 1527م، عندما نهب الجيش الإمبراطوري مدينة روما ـ وكان المشاة الألمان يمثِّلون أكبر عدد في صفوفه، ولم يكن يخلو أيضاً من مرتزقة إيطاليين ـ، حمَّل الإيطاليون المتنصِّرينَ الإسبان مسؤولية هذه الإهانة. أما البابا بول الرابع، الذي انتُخِب في ماي من سنة 1555م، فقد كان يصبُّ جامَّ غضبه على الإسبان، ولم يكن ينعتهم سوى بالمهرطقين المنشقِّين الملعونين عند الله، سلالة اليهود والمسلمين وحثالة العالم، وكان يأسف لبؤس إيطاليا التي اقتصرت مهمتُّها على خدمة أمة بهذه الحقارة. في خضمِّ حرب فلاندرز، في «الدفاع» Apologia، يكرِّر غيوم دو أورنج Guillaume d'Orange معظم هذه الأحكام: «لن أستغرب بعد الآن مما يعتقده كل الناس. ليكن في العلم أن معظم الإسبان، ولا سيما أولئك الذين يعتبرون أنفسهم أرستقراطيين، ينتمون إما إلى جنس المسلمين أو اليهود». في فرنسا، خلال القرن السابع عشر، دي تو de Thou، في حديثه عن حرب البوشارات Alpujarras لِسنة 1569م، سيتَّهِم الإسبان بأنهم قد لاطوا بالمهزومين، وأنهم إذا كانوا قد تصرَّفوا كذلك، فما ذلك إلا لأنهم قد أصيبوا بالعدوى، من جرَّاء معاشرتهم الطويلة للمسلمين.

لكن يجب الاعتراف بأن كثيرين من هم، في الوقت الراهن، يقدِّمون إسبانيا على أنها بلد شديد الارتباط بالكاثوليكية، لدرجة لم تتردد معها في معاقبة أولئك الذين حادوا عن العقيدة الصحيحة، بكل صرامة. لكن، في القرن السادس عشر، كان الأوروبيون على قناعة بعكس ذلك: فإنشاء محاكم تفتيشٍ بهذه الصرامة، لم يكن ليحدث لولا ضرورة إقناع الإسبان بأن يظلوا مخلصين للكاثوليكية. وهذه هي وجهة نظر كيريني Quirini، التي عبَّر عنها سنة 1506م، وأخذها عنه غيكاردين Guichardin، سنة 1513م: «إن إسبانيا تعجُّ باليهود والمهرطقين لدرجة أننا ما لم نأخذ حذرنا، لن نصمد طويلاً كأمة كاثوليكية». «خطيئة إسبانيا الصغيرة» Peccadiglio di Spagna، بهذه العبارة

الساخرة كان الإيطاليون يشيرون إلى أولئك الذين ينكرون مبدأ الثالوث المقدَّس، متبنِّين بذلك آراء الساميين –المسلمين واليهود منهم– التي تنكر جميعها مبدأ التثليث. وقد يكون من المناسب هنا التذكير بالأصول الإيبيرية لميشيل سيرفيت Michel Servet ـالذي كان أراغونياـ، مؤلفِ كتيِّب «أخطاء الثالوث». كان الرأي القائل بأن شبه الجزيرة الإيبيرية قد تشبعت بالقيم الشرقية –للمفارقة الغريبة– يجد الدليل على ذلك، بالذات في التدابير التي كان من اللازم اتخاذها من أجل التخلُّص من هذه القيم. وهذا ما يثبته في أوائل القرن السابع عشر المحقِّق العام الكاردينال نينيو دي غيفارا **Niño de Guevara**. فبحكم خبرته كسفير سابق لدى الكرسيِّ الرسولي، كان هذا الأخير يرى ضرورة وضع حدٍّ للتمييزات التي يصطدم بها المنحدرون من أصول يهودية ومسلمة، ذلك لأن هذه التدابير تسبِّب ضرراً بالغاً لسمعة إسبانيا في الخارج، فجميع دول العالم المسيحي تشمل مؤمنين من أصل يهودي، إلا أنها تحرص على عدم لفت الانتباه إلى تلك النقطة. لقد انقلبت الحَمِيَّة المفرطة لإسبانيا ضدها: فهي تعطي انطباعاً في كل أوروبا بأنها بلد مصاب بعدوى اليهودية، ما دامت ترى بأن عليها أن تتخذ كل هذه الاحتياطات.

ولعل هذه الحجة تستحق التوقف عندها. تلك الأسباب التي دفعت بـ«الملوك الكاثوليك» فور انتهاء عملية الاستردادـ إلى استعمال الشدة مع المتهودين وطرد اليهود، ثم إلى اتخاذ تدابير مماثلة ضد المسلمين والمنحدرين منهم، ترتبط بشكل وطيد بشعور إسبانيا بالذنب. وهي التي طالما ظلت على هامش العالم المسيحي، تسعى الآن إلى الاندماج فيه تماماً، وفي أسرع وقت ممكن. كان ذلك يقتضي محو جميع التأثيرات السامية في مجال الدين، بطبيعة الحال، ولكننا نلمس أن هذه الرغبة ستشمل الحياة الثقافية أيضاً وحتى الحياة اليومية.

كان الأمر يتعلق بشطب تلك الفترة الفاصلة التي بدأت بالفتح الإسلامي، واستئناف التاريخ ابتداء من النقطة التي توقّفت عندها، أي سنة 711م. فقد كان الانحدار من أصل قوطي كفيلاً بأن يصبغ على المرء أبرز سمات النبل. أما الانتماء إلى أستورياس أو جبال سانتاندر، أو إقليم الباسك، أي إلى المناطق التي لم تكن محتلة من طرف المسلمين أو تم استرجاعها منذ وقت مبكر جداً، فلم يكن أقل شرفاً. كل ما يُذكِّر بالفترة الإسلامية كان يواجَه بالتحقير، وهذا الشعور كان حاضراً بقوة، وبشكل خاص في الأندلس. لقد جعل المؤرخون من إشبيلية في القرنين السادس والسابع عشر (خوان دي لا كويبا Juan de la Cueva وخوان دي مال لارا Juan de Mal Lara، ولويس دي بيراثا Luis de Peraza ...) المدينة الأكثر شهرة في إسبانيا: Caput Hispaniae أي «رأس إسبانيا»، لكنها بطبيعة الحال، كانت المدينة التي أسّسها هرقل أو يوليوس قيصر، والخالية من أي تأثير إسلامي.

والحاضر المجيد هو امتداد للماضي العريق. ومن هذا المنطلق، فقد كان إصلاح طريق عمومي، مثل لا ألاميدا La Alameda، الذي افتتح في سنة 1574م، أمراً معبرّاً: فقد حُفَّ بأشجار الحور والبرتقال، وزُيِّن بعمودين يعلوهما تمثال لهرقل، وآخر ليوليوس قيصر، تمَّ استخراجهما من بين الآثار الرومانية الموجودة في «شارع الرخام» Mármoles. فالمدينة الحديثة هي امتداد أيضاً للماضي المجيد ولِـ«هيسباليس» (إشبيلية) القديمة.

وفي المعمار، سوف تتأكد هذه الرغبة في العودة إلى الكلاسيكية وإلى روما القديمة، وسيعزز تأثير إيطاليا هذا التيار. ففي عام 1487م، عندما رغب الكاردينال مندوثا Mendoza في بناء معهد سانتا كروز في بلد الوليد، اقترح ابن أخيه، إينيغو لوبيث دي مندوثا Iñigo López de Mendoza، الذي كان عائداً لتوّه من روما، طراز عصر النهضة، a lo ramano على غرار الروماني،

«لا يجب إدخال أي شيء قادم من فرنسا أو ألمانيا أو من عند العرب، كل شيء يجب أن يكون رومانيا». والنجاح الذي عرفه كتاب بيتروبيوس، «عن المعمار» De architectura، يؤكد هذه العودة إلى القديم، وقد ترجمه دييغو دي ساغريدو Diego de Sagredo إلى اللغة الإسبانية سنة 1526م، تحت عنوان Medidas del romano. وكان نمط الإسكوريال الذي فرضه فيليب الثاني تتويجاً لهذا التيار. فقد جاء بناء الإسكوريال؛ ليتصدَّى لإسراف الطراز المعماري للمدجَّنين وطراز البلاتيريسك Plateresque [1]، وهو الآخر ينمُّ عن احتقار عميق لبربرية العصور الوسطى. «بمجرد تخطِّينا لعتبة الدير -يقول لنا المؤرخ سيغوينثا Sigüenza - ينتابنا شعور بالجلالة والعظمة، وهي أشياء نادرة في المعالم الأثرية لبلادنا التي عانت لقرون عديدة من البربرية والابتذال العربي، هؤلاء الغزاة لم يعوِّدونا كثيراً على الجمال في العمارة».

ومقابل هذا الموقف العدائي من الماضي الإسلامي لإسبانيا، لم يتعدَّ ما سمِّي بالموروفيليا maurophilie أو «الإعجاب بالعرب» كونه نمطاً أرستقراطياً: هناك تمجيد للجو الملحمي والفروسي للَّحظات الأخيرة لِغرناطة المسلمة. هذا الحماس الذي يمتزج فيه التاريخ بالأسطورة سيشكِّل، لفترة طويلة، متعة كبيرة لأوروبا المثقفة، إلى غاية مرحلة الرومانسية وحتى بعدها، وهنا نذكر شاتوبريان Chateaubriand «مغامرات آخر بني السراج» Les Aventures du dernier des Abencérages، وفي أراغون -أقرب إلينا-، «مجنون إيلزا» (Le Fou d'Elsa). إلا أن هذا النمط الروائي يجب ألاَّ يوقعنا في الوهم. فنفس الذين كانوا يقرأون هذه القصص بشغف، كانوا يحتقرون أحفاد المسلمين، الموريسكيين، وكل ما كانوا يمثِّلونه.

«إن اليهود الأندلسيين رائحتهم كريهة» hediondos judíos هذا ما كتبه

(1) هو نمط من العمارة يجمع بين طراز المدجَّنين والقوطيين. (المحققة)

المؤرخ بيرنالديث Bernáldez، في أواخر القرن الخامس عشر. فقد كان يعتقد أن زيت الزيتون يسبب رائحة الفم الكريهة. وقد كان المسيحيون القدامى الذين قدموا من الهضبة الوسطى، لإعادة إسكان الوادي الكبير في القرن الثالث عشر، بعد أن طُرِد منه كل المسلمين تقريباً، يطبخون بشحم الخنزير، وكانوا يكرهون استخدام زيت الزيتون الذي لم ينتشر استعماله في هذه المنطقة إلا في وقت متأخر –في القرن الثامن عشر؟–؛ لكي يعتبروا مسيحيين مخلصين، كان على المتنصِّرين والموريسكيين التخلي ليس عن الدين فحسب، بل أيضاً عن العادات الغذائية، وغيرها من العادات المكتسبة منذ الطفولة الأولى. إذ أننا قد نغيِّر الدِّين -أو الرأي السياسي- بسهولة أكبر من تغيير الأذواق ونمط العيش، وبرنالديث Bernáldez كان يعلم ذلك: «أن تطلب من شخص ما أن يغير عادات أجداده يعني بشكل ما التسبب في قتله (تغيير عادة ما هو بمثابة موت)». ومع ذلك فقد استمر هو كما غالبية المسيحيين القدامى في الخلط بين الدين والممارسات الثقافية التي لم تكن جزءاً منه.

نقاء الدم

إن الفرق بين المسيحيين القدامى والجدد في إسبانيا في ظل النظام القديم، فرق سوسيولوجي أكثر منه ديني، كما يُبرِز ذلك تطور مفهوم ما يسمى بِـ«نقاء الدم».

إن نقاء الدم هو الشهادة على الأرثوذوكسية الكاثوليكية الدائمة لعائلة ما، بينما يتمثل العار في وجود أجداد مهرطقين ضمن شجرة العائلة. بإسبانيا القرن السادس عشر، كانت الحدود الدينية تفصل بين نوعين من المؤمنين: أولئك الذين وُلدوا في كنف عائلة مسيحية منذ القدم، وأولئك الذين ينحدرون من متنصِّرين: يهود أو مسلمين.

على وجه التحديد، اتخذ شرط نقاء الدم شكل أحكام قانونية تضمّنتها النُّظُم الأساسية لعدد من المنظمات المسيحية، والجمعيات وطوائف الرهبان والتنظيمات العسكرية، وفروع الأبرشيات... فكان على كل مترشِّح أن يخضع لبحث مسبق؛ لأجل إثبات أن أياً من أسلافه مهما تباعد الزمن لا ينتمي إلى «عرق» موصوم بالعار.

لكن هذه القوانين لم تكن منتشرة بالحجم الذي يقال عنها. نجدها في معظم المعاهد الكبرى Colegios Mayores، وهي نموذج لمؤسسات كبيرة تعمل على هامش الجامعات، وفي المؤسسات العسكرية، وفي الطوائف الدينية (اليسوعيون قاوموا لفترة طويلة، لكنهم رضخوا في نهاية الأمر)، وفي كثير من فروع الأبرشيات، لكنها لم تنتشر أبعد من ذلك. ويعتقد دومنغيث أورتيث Domínguez Ortiz أنه من الممكن الجزم بأنه في المجمل ثلث فروع الأبرشيات فقط بإسبانيا هي التي اعتمدت في نظامها الأساسي مبدأ نقاء الدم[1]. وحتى حيث كانت توجد هذه القوانين، لم تكن تطَّبق بشكل نظامي. فمن التنظير إلى التطبيق كان هناك فرق كبير؛ لإثبات نقاء الدم عند شخص ما، كان يتم استدعاء شهود من معارفه أو جيرانه، فكان يكفي أن يُحسِن المعني بالأمر اختيار شهوده؛ لكي يطلب منهم ذلك، أو يرشيهم، إذا اقتضى الأمر.

منذ البداية، استنكر العديد من علماء اللاهوت مبدأ نقاء الدم، وهذا التيار المناهض من شأنه أن يتوسع مع مرور الوقت. فإلى جانب الانتقادات اللاهوتية –لا ينبغي أن تكون هناك تمييزات بين المُعَمَّدين– سوف تضاف ملاحظات وجيهة: كيف يُعقَل أن يكون الجيل الثالث أو الرابع أو الخامس من اليهود المتنصِّرين في القرن الخامس عشر، مازال يحتفظ بآثار اليهودية؟

(1) أنطونيو دومينغيث أورتيث: «اليهود– المتنصرون في إسبانيا وأمريكا»، مدريد، دار نشر إيستمو، 1971، ص 98.

وهذه الاعتبارات، ابتداء من سنة 1580م إلى سقوط الكونت-دوق أوليباريس، سنة 1643م، هي التي جعلت السلطات العليا للدولة تتدارس، ليس إزالة هذه القوانين (فالأحكام الجاهزة أكثر ترسُّخاً من أن تسمح بالمُضيِّ في هذا الاتجاه)، ولكن للحدِّ من التجاوزات وآثارها، وذلك بِمنع الذهاب إلى أبعد من مائة سنة عند التحقيق في الأنساب، أي إلى ما بعد الجيل الثالث. وتداول مجلس الدولة المنعقد في سنة 1600م، هذه المشكلة، ودعت غالبية أعضاء المجلس إلى إصلاح قانون «نقاء الدم»، ولكن المسألة باءت بالفشل. لكن معارضي هذا القانون، مع ذلك، لن يستسلموا. ففي مجلس الدولة لسنة 1618م، سيعاود أحد النواب الهجوم مرة أخرى، وسيهتف قائلاً: «إنه لَأمر فظيع أن نجعل شرف العائلة متعلِّقاً بشهادة ثلاثة أو أربعة أشخاص قد سمعوا أن أحداً ما لديه جدٌّ من أبيه أو أمه، كانت تحوم شكوك قوية أو ضعيفة حول أصله اليهودي». ويقول مسترسلاً: «في إسبانيا، الآن، لكي تكون نبيلاً أو نقيَّ الدم، ينبغي ألاَّ يكون لديك أعداء، أو أن يكون لديك مال حتى تشتري شهادات كاذبة، أو حتى أن تكون من أصل مجهول، لا يعرف أحد من أين ينحدر: فعندما يكون المرء مجهولا تماماً، فإنه يُعتبر من بين المسيحيين القدامى، دون أدنى جدال. وعبثاً: ما زال نقاء الدم هو القاعدة لقبول العديد من التمييزات».

لا يمكن اعتبار «نقاء الدم» مفهوماً ذا طبيعة دينية، اللهم إلا بشكل جانبي. بل هو تصوُّر ذو طابع اجتماعي. إذ نلاحظ، أولاً، أن التمييزات نادراً ما كانت تمسُّ الأنشطة المهنية التي تتطلب خبرة خاصة في مجالات معينة. ولهذا السبب، ومع استثناءات قليلة، فإن الملوك والإدارات والجامعات والنقابات المهنية والطوائف الدينية، وحتى تلك التي من بينها قد تبنَّت هذا القانون، لم تجد حرجاً في توظيف المسيحيين الجدد وطلب خدماتهم. لكن يختلف الأمر تماماً عندما يتعلق بمناصب شرَفية، من شأنها أن تعطي أصحابها مكانة اجتماعية

رفيعة، وإن لم تكن من ورائها منافع مالية أو مادية. في هذه الحالات، يُستخدَم نقاء الدم كحاجز إضافي، لإقصاء أولئك الذين يطمحون إلى نيل الشرف والتقدير الاجتماعي –وعددهم يتزايد يوماً بعد يوم–. ولربما كان النموذج الأكثر تعبيراً هو نموذج المؤسسات العسكرية، فلقد كان حلم الكثير من أبناء العائلات أن يصبحوا فرساناً «سانت جاك»، فكانت إحدى ميزات الاستحقاق هي الخدمات المقدَّمة للدولة من قِبل المرشَّحين أو آبائهم، إلا أن المنافسة كانت شديدة؛ لذلك كان اشتراط نقاء الدم يسمح بإقصاء بعض المترشحين، وجعل الامتيازات الشرفية حكراً على أقلية محظوظة.

في الواقع، لقد كان نقاء الدم، في إسبانيا، خلال النِّصف الثاني من القرن السادس عشر سلاحاً للحرب في يد السواد الأعظم من المسيحيين القدامى، وسلاحاً مروعاً، إذ أنه لم يكن من الضروري تقديم أدلة ملموسة، لتشويه سمعة مرشَّح ما، بل كان يكفي مجرد التلميح إنه انتقام المجهولين، ونبالة أولئك الذين لا يملكون خياراً آخر. «بوسعنا دائماً أن نشتري لقباً نبيلاً –هكذا كان يقول مؤيدو القانون– لأن شراء أسلافٍ أمر أصعب». ملايين المزارعين وآلاف الحرفيين تشاركوا في الإشادة بنقاء العقيدة، وهو شعور ديماغوجي كان يحتِّم النزول إلى نفس المستوى. وقد كان هذا كما سنرى، منطق محاكم التفتيش: الاستناد إلى مشاعر المساواة بين أمة المسيحيين القدامى؛ لتشجيعها على فضح مزاعم ومواقف وسلوك أولئك المنشقِّين.

الفصل الثاني
الدفاع عن العقيدة

لقد أُنشِئت محاكم التفتيش بهدف معاقبة اليهود المتنصِّرين الذين عادوا إلى دينهم الأول. ويبدو أن سنوات القمع، ما بين سنة 1480م و1500م، قد حقَّقت الهدف: ففي بداية القرن السادس عشر، نجد عدد المتهوِّدين يتناقص يوماً عن يوم. في ظل هذه الظروف، هل كان من الضروري تمديد وجود «الديوان المقدَّس»؛ ليتحوَّل إلى محكمة دائمة؟ قرائن ذات صلة توحي بأن مُنشِئي محاكم التفتيش كانوا يفكِّرون في محاكم لفترة محدودة من الزمن، وموجَّهة ليس لمحاربة الهرطقة بشكل عام، بل لمحاربة وجه خاص من أوجهها، وهي هرطقة المتهوِّدين. وما تجاوز ذلك، وكما رأينا سابقاً- مثَّل صدمة بالنسبة رجالٍ كتلابيرا Talavera أو بولغار Pulgar . وفي اللحظة ذاتها التي طُرِحت فيها المشكلة، كان عدد المنتقدين لمناهج وتجاوزات المحقِّقين يتزايد باطراد. وسيستغل مناهِضو محاكم التفتيش هذا الوضع، وسيحاولون إقناع السلطة السياسية بإلغاء محكمة قد استنفذت وقتها، وبدأت تثير الآن استنكار فئة من الشعب.

قضية لوثيرو Lucero

أحدثت قضية لوثيرو ضجة كبيرة، في الوقت الذي كانت تعيش فيه مملكة قشتالة وضعية سياسية صعبة، على إثر وفاة الملكة إيزابيلا (1504م)، والصراع الذي نشأ بين زوجها، فرديناند أراغون، وأبنائه -ابنته خوانا Jeanne تحديداً، المتزوِّجة من «فيليب الوسيم»-. عُيِّن دييغو رودريغيث لوثيرو Diego

Rodríguez Lucero محقِّقاً لقرطبة في 7 من سبتمبر / أيلول سنة 1499م؛ ليحط الرِّحال في مدينة تملأها التيارات الألفية[1] التي كان مصدرها هذيان أحد أعضاء البلدية، الكاتب خوان دي كوردوبا Juan de Córdoba، وكانت تُنظَّم في محيطه ممارسات للمتهوِّدين. مع إيمانهم التام بأن نهاية العالم قد اقتربت، لن يواصل المتنصِّرون تهوُّدهم فحسب، بل سيصلون إلى حدِّ تدنيس خبز القربان المقدس وإهانة الصلبان.. وهناك ثمة حديث أيضاً عن كُنسٍ يهودية سرِّية كان يجتمع فيها الأعيان. كثَّف لوثيرو الاعتقالات بين أعيان المجتمع القرطبي، ثم توالت أحكام الإعدام: 120 حكماً، على الأرجح، بين ديسمبر / كانون الأول من سنة 1504 وماي من سنة 1506، وتجاوز العدد المئة، في يونيو / حزيران لِسنة 1506. لم يتردد لوثيرو في حبس شقيقة مطران غرناطة وأبنائها، وهو إيرناندو دي تلابيرا Hernando de Talavera، الذي كان أحد رجال ثقة الملكة إيزابيلا وكاهن اعترافها، ثم إن تلابيرا نفسه أصبح مهدَّداً بعد ذلك.

شجَّعت وفاة «فيليب الوسيم» –في سبتمبر / أيلول من سنة 1506م– أولئك النَّاقمين على المواجهة، إذ بعث ماركيز دي بريغو Priego رجاله المسلِّحين للهجوم على سجن محكمة التفتيش، وتمكَّن من تحرير المعتقلين وسجنِ المدعي العام، إلا أن لوثيرو لاذ بالفرار. قام رجال الدين والبلدية والنبلاء الماركيز دي بريغو والكونت دي كابرا بإدانة إسراف وفساد وتجاوزات محقِّق محكمة التفتيش. عند استعادته زمام الأمور سنة 1507م، سيحمِّل ملكُ أراغون المحققَ العام ديثا Deza مسؤولية ما قد حدث، وسوف يجبره على الاستقالة، وفي 5 من يونيو / حزيران سنة 1507م، سيعيِّن مكانه الكاردينال ثيسنيروس Cisneros، الذي سيأمر باعتقال لوثيرو في

(1) التيار الألفي Millenarism كان سائدا في القرون الوسطى، وكانت إحدى المعتقدات التي يروِّج لها فكرة عودة المسيح إلى الأرض ليحكم فيها ألف سنة وينتصر أخيرا على الشر، وتقوم بعد ذلك القيامة. (المحققة)

ماي سنة 1508م، وسيدعو إلى تشكيل لجنة عامة لتوضيح هذه المسألة.

ترسُّخ محاكم التفتيش

كانت الفضيحة التي أحدثتها قضية لوثيرو لا بد وأن تقود إلى مساءلة محاكم التفتيش، وبعض المعارضين كانوا يعقدون الأمل على أن يقتنع –أو يُشترى...– «فيليب الوسيم»، حتى يوافق على ذلك.

إلا أن هذه الإمكانية ضاعت مع وفاة فيليب، وعودة ملك أراغون الذي سيحكم قشتالة من جديد، ابتداء من سنة 1507م، باسم ابنته الملكة «خوانا المجنونة» Jeanne la Folle، فالرجل كان جدَّ حريص على المؤسسة التي فرضها رغم جميع الانتقادات. بعد وفاته في يناير / كانون الثاني من سنة 1516م، سيراهن معارضو محاكم التفتيش على الملك الجديد شارل الخامس، لوضع حد للجوانب الأكثر إثارة للجدل، على سبيل المثال، سرِّية المحاكمة القضائية. ذهب مجلس الدولة في بلد الوليد إلى أبعد من ذلك، وطالب بأن تُعهدَ ملاحقة المهرطقين إلى القضاء العادي، مما يعني إلغاء محاكم التفتيش. وأبدى المستشار جون لوسوفاج Jean le Sauvage استعداداً كبيراً، إذ هيأ مشروعاً عملياً عاد فيه إلى طرح المطالب الرئيسية: سيكون على المحقِّقين الاستشارة مع القضاء العادي لزاماً، قبل أي اعتقال، وسيأخذون منذ الآن راتباً ثابتاً، عوض أخذ أجرهم من الممتلكات المُصادرة، – مما كان يشجِّعهم على مضاعفة الإدانات– وسيكون من حق المتهمين استئناف بعض الأحكام وحرية اختيار محاميهم، ستكون المحاكمة علنية وسيكون من حق المدانين الطعن في الحكم أمام المجلس الملكي أو «المقر المقدس».

وقد توفي لوسوفاج Le Sauvage في 7 من يونيو / حزيران سنة 1518م، قبل أن يحصل على الموافقة على المشروع. لكن المعارضين مع ذلك لن

يفقدوا الأمل. فقد عرض المتنصِّرون على شارل الخامس أربعمائة ألف دوقية؛ لكي يقبل استئناف مشروع مستشاره، كما أنهم سيتدخَّلون أمام البابا ليون العاشر، الذي سيعبِّر في بلاغ صادر في 20 من ماي / أيار 1520م عن قلقه بشأن التجاوزات التي أشاروا إليها: فقد كان بعض المحققين يضاعفون الإدانات بهدف الحصول على الممتلكات المصادرة، بينما كان آخرون يعتدون على نساء وبنات السجناء، والبعض الآخر منهم، بغرض قهر أعداء شخصيين، يتابعهم في جرائم لا علاقة لها بالهرطقة... إلا أن الكاردينال أدريان Adrien، الذي سيحكم قشتالة عمَّا قريب، في غياب شارل الخامس، سيعارض تماماً أي إصلاح، عن اقتناع شخصي، وأيضاً؛ لأن الكاردينال ثيسنيروس قبل وفاته، قد حذَّره من اليهود المتنصِّرين. كانت الثورة الدينية التي بدأت في نفس الوقت بألمانيا تقلق الزعماء، وهكذا ستجد محاكم التفتيش مبرراً جديداً لها، إذ سيعوَّل عليها لمنع انتشار هرطقة لوثر في إسبانيا. لكن هذا التحول في الوجهة لم يكن ليحدث دون تردُّد. لغاية سنة 1524م، لن تتكفل محاكم التفتيش سوى بمسألة المتهودين. ابتداء من سنة 1524م، ستبدأ في ممارسة نشاطها ضد «المتنوِّرين» و«الإيراسميين» و«اللوثريين»[1].

اللوثرية والإيراسمية في إسبانيا

منذ 12 من أبريل / نيسان سنة 1521م، كانت السلطات تشك بأن البعض يريدون نشر أفكار لوثر في إسبانيا من خلال ترجمات كانوا يحاولون إدخالها بطريقة سرية. وكان المتنصِّرون الإسبان الذين لجأوا إلى «الأراضي المنخفضة» هم من يُفترَض أنهم قاموا بجمع التبرعات لطباعة أعمال لوثر وإرسالها إلى شبه الجزيرة. في بلنسية، سنة 1524م، تمت إدانة تاجر ألماني، وهو مِيسر

(1) حركات دينية مسيحية اعتُبِرت هرطقات من قِبل الكنيسة الكاثوليكية. (المحققة)

بلاي Micer Blay، بسبب جلبه لذلك الأدب المشبوه، وأصبحت المكتبات والمطبعات مراقبة عن كثب. وفي العام نفسه، حُوِّلت إلى سان سيباستيان San Sebastián سفينة فلمنكية، كانت متجهة إلى بلنسية ضمن الحمولة، تم العثور على برميلين مرصوصين بالكتب اللوثرية، التي حُرِقت فور وصول السفينة إلى الشاطئ. في السنة الموالية، ستتكفَّل بعض السفن القادمة من البندقية بعرض هذا النوع من الأدب على سواحل مملكة غرناطة، وسيقوم الحاكم عند وصول ذلك إلى عِلمه، بتوقيف الطاقم ومصادرة الشحنة. وهناك محاكمة سنة 1531م تشير إلى وجود بائع متجول كان يوزع الكتب اللوثرية. ولقد اشترى منه كتاباً راهب أغوستيني[1] من تولوز Toulouse، كان ينوي الحج إلى سان جاكوب دي كومبوستيلا Santiago de Compostela وغوادالوبي Guadalupe، بدافع الفضول، إلا أنه، مأخوذاً بالندم، سيحرقه قبل أن توقفه محكمة التفتيش؛ لتحكم عليه بترتيل مزامير الكفَّارة السبعة، سبع مرات متتالية، وإقامة قداس تكريماً للسيدة مريم العذراء. وفي سنة 1542م، يشير محقِّقو «قلعة الحرة» Calahorra إلى محاولة تسريب ثلاثِ إلى أربعمائة نسخة من كتاب طُبع في أنبيرس Anvers ، وهو «مؤسسة الدين المسيحي» L´institution de la religion chrétienne، لفرانثيسكو دي إنثيناس Francisco de Encinas، وهو أحد البروتيستانت الإسبان القلائل، وسنعود للحديث عنه بعد قليل.

هل لقيت الدعوة اللوثرية صدى في إسبانيا؟ في أغسطس / آب من سنة 1523م، اتُّهِم شخص يدعى غونثالو دي ميخيا Gonzalo de Mejía أمام محاكم التفتيش، بأنه يقول بنظرية لوثر التي تؤيد مشاعية الملكية، وهي نظرية من الصعب العثور عليها في أعمال هذا الإصلاحي. والصحيح في الأمر هو أن هذا المتهم نفسه كان يتغنى بأمجاد «التركي العظيم»! فبكل يقين، لا يتعلق الأمر

(1) نسبة إلى الطائفة الأغوستينية. (المحققة)

هنا بِلوثري. وفي سنة 1523م أيضاً، تمَّ القبض على رسَّام من منطقة ألباسيتي Albacete، في بالما دي مايوركا Palma de Mallorca، حُكِم عليه بالإعدام ونفِّذ الحكم فيه من قِبل محكمة التفتيش بهذه المدينة، باعتباره لوثرياً. إذا كانت الوقائع صحيحة، فإن الأمر يتعلق بأول ضحية إسبانية في سبيل البروتستانتية. إلا أن ليا Lea يشكك في القضية، وله مبرِّره: «ليس من المرجَّح أن تكون «أخطاء لوثر» قد وجدت لها أتباعاً في جزر البليار في هذا الوقت المبكر، وأن يكون المحقِّقون المحليون قد شكَّلوا لهم صورة واضحة عن مثل هذه الأخطاء».

في الواقع جلُّ اللوثريين -أو الذين اعتُبِروا كذلك- الملاحقين من محاكم التفتيش في النصف الأول من القرن السادس عشر كانوا أجانب. فعلى سبيل المثال، في سنة 1539م، كان الأمر متعلقاً بتُجَّار وبحَّارة إنجليز كانوا قد توقفوا بسان سيبستيان، واتُّهِموا أمام محكمة التفتيش بنابارا Navarra، لكونهم دافعوا عن مزاعم مشبوهة، على إثر شجار حدث بالمرفأ، حيث اتهم أحد الإسبان الإنجليز جميعهم باللوثرية. فكان ردُّ الإنجليز هو أن دين بلادهم أسمى من ذلك الذي يُمارَس في إسبانيا، إذ أنهم لم يكونوا مجبرين على الصوم من أجل الخلاص، كما أنهم لم يكونوا مجبرين على الاعتراف بخطاياهم لأشخاص، سواء كانوا كهنة أو رهباناً، وإنما لله. ستة من هؤلاء الإنجليز حوكموا بتهمة اللوثرية. حُكِم على بعضهم بأداء غرامات صغيرة أو الرجوع عن آرائهم علناً. وحُكِم على واحد منهم فقط بالسجن، لكنه سيهرب وسيعود إلى المجاهرة بأفكاره، وسوف يموت حرقاً في بيلباو Bilbao، في 21 من ماي/ أيار سنة 1539. لا شك أن الأمر كان يتعلق بمعاداة الباباوية أكثر منه باللوثرية[1]. حسب

(1) ج. أ. لونغروست: «أوائل اللوثريين الإنجليز بإسبانيا (1539). محكمة التفتيش بسان سيباستيان وبيلباو»، مجلة الدراسات التاريخية حول سان سيباستيان، 1967، العدد 1، ص. 20-21.

ج. ب. ديديو J.-P. Dedieu، فإن جُلَّ اللوثريين الملاحقين داخل منطقة نفوذ محكمة التفتيش بطليطلة، كانوا أجانب، مثل جون دي شالونJean de Châlons، وهو ساعاتي فرنسي كان قد عمل في بلاط ماركيز دي بيينا Villena بإسكالونا Escalona، وقد تم توقيفه نحو سنة 1535م؛ لأنه كان ينتقد الرهبان، والغفران الكنسي، وصِكَّ الحروب الصليبية[1]، وكان يشكِّك في وجود الجحيم. إن العقوبات التي صدرت ضد هؤلاء اللوثريين الأجانب لم تكن أقل قساوة، وقد سُجِّل بينهم على أقل تقدير، حكم واحد بالإعدام.

ومع ذلك توجد استثناءات، يشكِّلها إسبان قد اعتُقِلوا وحُوكِموا بسبب اللوثرية، لكنهم نُدرة. وكانت الحالة الأكثر شهرة هي حالة فرانثيسكو دي سان رومان Francisco de San Román الذي كان قد تحوَّل إلى اللوثرية على إثر سفر عملٍ بأنبيرس Anvers . وسرعان ما تحوَّل إلى شهيد الإيمان، عندما أُدين في سنة 1542م. في تلك الفترة، ارتأى الإسبان المنجذبون إلى اللوثرية أن الاغتراب بالخارج سيكون الأحوط، للهروب من محاكم التفتيش، وهذا ما فعله ميشيل سيربيت Michel Servet الذي وُلِد في أراغون سنة 1511م، وبدأ دراسته في سرقسطة Zaragoza وتابعها في تولوزToulouse، ثم بعد ذلك سافر إلى إيطاليا، وإلى عدة مدن في ألمانيا، حيث التقى بالعديد من الإصلاحيين: ميلانشتون Melanchton، بوصيرBucer، أوكولامباد OEcolampade... في سنة 1531م، سينشر كتاباً صغيراً حول «أخطاء الثالوث»، ينفي فيه العقيدة التقليدية. هذه المقالة لم تكن صادمة فقط للكاثوليك، بل أيضاً لأصدقائه البروتستانت، بدءاً بكالفِين Calvin. في 24 من ماي /آيار سنة 1532م، صدر أمر من محكمة التفتيش باعتقاله، لكنها لم تستطع الوصول إليه، بما أنه كان

(1) صكٌّ ابتدعته الكنيسة، مدَّعِية بأنه يمنح البركات لمن يساهم من المؤمنين بصدقة من أجل دعم الحروب الصليبية ضد «الكفار». (المحققة)

يعيش في الخارج. وقد انتهى المطاف بسيربيت Servetبأن حُرِق في جنيف من قِبَل الكالفنيين، في 26 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1553م.

يبدو أن أول لوثري إسباني حقيقي، كان هو فرانثيسكو دي إنثيناس Francisco de Encinas (1518–1552م)، من مدينة بورغوس Burgos، وكان ينتمي إلى عائلة تجّار لها معارف في جميع أنحاء أوروبا، مما أتاح له السفر والدراسة في لوفان Louvain بدايةً، ثم في ويتنبيرغ Wittenberg، حيث ستجذبه شخصية ميلانشتون. ما بين 1540-1541م، سيطبع بِأنبيرس «المختصر والمُجمل لمؤسسة الدين المسيحي»، تحت اسم مستعار، وهو فرانثيسكو دي إلاو Francisco de Elao –كلمة «إلاو» تعني «إنثينا» Encina، (البلوط) باللغة العبرية-، وهو ترجمةٌ لِـ«التعاليم المسيحية» لكالفين و«مقالة الحرية المسيحية» للوثر. في 1543م، وفي أنبيرس دائماً ستظهر ترجمته للعهد الجديد، انطلاقاً من النسخة اليونانية لإراسموس Erasme، وهي أول ترجمة كاملة ستظهر باللغة الإسبانية في تلك الفترة، كان ما زال يؤمن بإمكانية قبول إسبانيا للدعوة الإنجيلية، بما أنه كان قد استهلّ ترجمته بإهداء للإمبراطور، لكن سرعان ما سيخيب ظنه. لقد كان أحد الإسبان القلائل الذين اتبعوا «عقيدة أوغسبورغ»[1]، وقد مات دون الرجوع إلى وطنه.

في الواقع، في النصف الأول من القرن السادس عشر، لم تكن اللوثرية تقلق محققي محاكم التفتيش بقدر ما كانت تفعل التنويرية أو الإيراسمية، وسوف نتناول التنويرية، فيما بعد. أما فيما يتعلق بإيراسم، فقد كانت مكانته معروفة منذ حوالي سنة 1515م، حتى أن الكاردينال ثيسنيروس كان قد دعاه إلى جامعة ألكالا للمساهمة في الإنجيل المتعدد اللغات الذي كان يُعَدُّ داخلها، ولقد ذكرنا سبب رفض إيراسم لذلك. في سنة 1520م، سيرافق شارل الخامس، الذي كان

(1) أي المذهب اللوثري. (المحققة)

شاباً آنذاك، في رحلته إلى ألمانيا لكي يُتوَّج ملكاً للروم (الكاثوليك) ثلةٌ من الإسبان ومن جملتهم، على وجه التخصيص، خوان دي بيرغارا Juan de Vergara وألفونسو دي بالديس Alfonso de Valdés. فقد كان الأول أستاذاً للفلسفة بألكالا، وقد ساهم في نشر «إنجيل كومبلوتوم[1]»، –ومن أجله ترجم كتاب «الحكمة»–، كما كان قسَّ طليطلة وسكرتير الكاردينال ثيسنيروس. أما الثاني فقد كان موظفاً سامياً، فسرعان ما سيشغل منصباً بارزاً ككاتب مكلَّف بالمراسلات اللاتينية، إلى جانب المستشار الأكبر غاتينارا Gatinara. في الأراضي المنخفضة، سيلتقي الرجلان بابن بلدهما، البلنسي لويس بيبِيس Luis Vives، وقد كان أستاذاً بِلُوفان منذ سنة 1519م[2]. كان بيبِيس من المعجبين بإيراسم، وعند اللقاء به، سيكتشف الإسبان الذين قدِموا كحاشية لشارل الخامس المكانةَ التي يحتلها هذا الإنساني الروتردامي في أوروبا الشمالية. وعلى إثر عودتهم إلى إسبانيا في سنة 1522م، سيساهمون في إشهار الإيراسمية بشبه الجزيرة.

يتيح الكتاب المسهب الذي خصَّصه مارسيل باتايون Marcel Bataillon سنة 1937م لهذه المسألة، التعرُّف على أسباب هذا النجاح، بشكل أفضل.[3] على أرضية أعدَّها الكاردينال ثيسنروس مُسبقاً، بوضع السلطة التي خوَّلتها له وظائفه (كاهن اعتراف إيزابيلا الكاثوليكية، مطران طليطلة، محقق عام،

(1) كومبلوتوم، اليوم، هي «قلعة إيناريس»، قرب مدريد. (المحققة)

(2) ينحدر لويس بيبِس من عائلة للمتنصِّرين. فقد اتُّهِم أبوه بالتهوُّد ونُفِّذ فيه حكم الإعدام في سبتمبر / أيلول 1524م. أما رفات والدته، فسيتم حرقه على شكل تمثال رمزي يجسِّدها، بعد محاكمة غيابية أقيمت لها ما بين 1528–1530، بعد وفاتها. بيبِس، الذي كان قد غادر إسبانيا في سنة 1509، لن يعود إليها أبداً، فقد توفي في بروج Bruges، في سنة 1540. هل كان يتجنب محاكم التفتيش؟ ربما، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لم يستغل المنفى لاعتناق اليهودية، فقد عاش ومات مسيحياً.

(3) مرسيل باتايون: «إيراسم وإسبانيا. دراسات حول التاريخ الروحي للقرن السادس عشر» باريس. دار نشر دروز، 1937.

وصي عرش مملكة قشتالة، مرَّتين) في خدمة إصلاح الإكليروس، والشأن الروحي. لقِيتْ الدعوة الإنجيلية لإيراسم بإسبانيا استقبالاً إيجابياً. سُمعَته كإنساني، جعلته يحظى بتقدير الأوساط الجامعية، لكن أفكاره الدينية هي التي استقطبت النخبة المثقفة. هذه الأفكار كانت جذابة؛ لنبرتها المعتدلة البعيدة، بنفس القدر-عن صلابة روما ومبالغات لوثر في مواجهةٍ لروما، سيؤكد إيراسم على الحاجة المُلِحَّة إلى إصلاح الكنيسة والدين، وعلى أنه سيكون من الملائم التخلي عن الجوانب الدوغمائية والشكلية، كالإفراط في التنظيرات اللاهوتية والممارسة النمطية التي تقترب من الخرافة، وسيدعو إيراسم إلى الرجوع إلى الإنجيل، وإلى دين روحاني وعبادة داخلية. وفي مواجهةٍ لِلوثر، سيدافع عن مبدأ الإرادة الحرة، وسيسعى جاهداً للحفاظ على وحدة العالم المسيحي. كان الهدف الأسمى بالنسبة إليه هو وفاق سلمي لا غالب فيه ولا مغلوب، من شأنه أن يضمن الإصلاح الضروري للكنيسة متفادياً، بذلك، الانشقاق. منذ عام 1525م، ستتم ترجمة ال Enchiridion[1] أو «دليل المسيحية الروحية» إلى اللغة الإسبانية. هذا الكتاب سيثير حماس بعض النخب، ولكنه سيثير أيضاً ردود فعل بين رجال الدين الرسميين، الذين كانوا يحسُّون بالقلق من جرأته. لن يراعي إيراسم المؤسسات ولا العقائد، كما أنه سينتقد الطوائف الدينية. لكنه كان يحظى بدعم معجبيه المتحمسين والمخلصين، كالمستشار الكبير غاتينارا، وكاتبه ألفونسو دي بالديس. المحقق العام ألونسو مانريكي، مطران إشبيلية –وهو أيضاً أحد المتحمِّسين من أفكار إيراسم– سيفكِّر في آلية دفاعية لوضع حد لهذه الهجمات الخبيثة: فقد اجتمع في بلد الوليد، في ربيع سنة 1527م، بلجنة من علماء اللاهوت، وممثلي الطوائف الدينية، كُلِّفت بالبتِّ في شأن إذا ما كانت مؤلفات إيراسم تمثِّل خطراً على الدين؟ لكن اللجنة تفرَّقت

(1) الكلمة تعني «دليل» باللغة اللاتينية. (المحققة)

دون أخذ موقف واضح. وفي غياب تأييد رسمي، سيحصل إيراسم، في نفس اللحظة، على رسالة رسمية من الإمبراطور، يشهد له فيها على صحة عقيدته. ومنذ ذلك التاريخ، وما بين سنة 1527 و1532م، سوف تتضاعف الترجمات وسيكون بإمكان مارسيل باتايون أن يتحدث عن «غزو إيراسمي» حقيقي. ولن يتوقف تأثير إيراسم عن الانتشار، ويبدو أن إسبانيا كادت أن تجعل منه معلِّمها ومرشدها.

التنويرية

لم يكن خصوم إيراسم ليستسلموا، فهم سيستغلُّون الملاحقات التي شُنَّت ابتداء من سنة 1525م ضد التيارات التنويرية؛ لتوريط بعض الإيراسميين البارزين، وتعريضهم لإدانة محاكم التفتيش. لم تكن الإيراسمية إلاَّ أحد الأشكال التي اتخذتها الاهتمامات الدينية في إسبانيا، كما في باقي أوروبا، هنا أيضاً ستُسجَّل منذ القرن الخامس عشر، ميول نحو الحياة الداخلية التي تبنَّتها الإيراسمية بطريقتها الخاصة، وإن كانت الأولى سابقة لها زمنياً، ولا تدين لها بأي شيء في بدايتها. وهذا التوجه إلى الباطنية، يجب أن نحرص من أن ننسبه بشكل أساسي إلى المتنصِّرين، أو إلى أولئك «المُستأصَلين من اليهودية» حسب تعبير مارسيل باتايون، والذين زاد عددهم على إثر التنصيرات المكثفة في القرن الخامس عشر، وقرار الطرد في سنة 1492م، فهؤلاء المتنصرون سيسعون إلى كسر النمطية، والطقوس الخاصة بالديانة اليهودية بهذه الطريقة. ولعل هذا الاندفاع نحو الحياة الداخلية سيتخذ أشكالاً لا تتفق كثيراً مع الأرثذوكسية الكاثوليكية التقليدية. وهذا هو حال التنويرية، وهو تيار «المتنوِّرين» Alumbrados، الذين يزعمون أنهم يستسلمون للإلهام الإلهي، دون أن يستطيعوا السيطرة على ذلك؛ لتأويل النصوص الإنجيلية بِحُرِّية.

ويزعم «المتنوِّرون» أنه ما من شيء يحرِّكهم سوى محبة الله، وأنهم يستمدُّون إلهامهم مباشرة منه، إذ أنهم لا يملكون إرادة حرَّة: فالله هو الذي يسيِّرهم في تصرُّفهم، وبالتالي، فهم منزَّهون عن الوقوع في الخطيئة. ويرفض «المتنوِّرون» سلطة الكنيسة، وتراتبيَّتها، ومبادئها، كما يرفضون جميع أشكال التعبُّد التقليدية التي يرون فيها قيوداً: الممارسات الدينية (العبادات وأعمال الخير والإحسان)، الأسرار المقدسة، إلخ...

هذه المجموعة من التيارات هي التي كانت تلاحقها محاكم التفتيش منذ سنة 1525م، وقد أحدثت محرقة طليطلة في سنة 1529، توقُّفاً مؤقتاً للموجة الأولى للتنويرية في إسبانيا، لكن، تجدر الإشارة إلى أنه لم يصدر في حق أتباعها أي حكم بالإعدام.

يشترك كل من «المتنوِّرين» والإيراسميين في رفضهم للسكولائية[1]، وبعض أشكال التعبد التي تقترب من الخرافة. لكن باستثناء ذلك، ينفصلون في كل شيء: فالإيراسميون هم إنسانيون متمرِّسون على الأنظمة الجامعية، وأصحاب روح ناقدة؛ لذلك، لا يسعهم إلا أن يصابوا بالدهشة من بغرائب بعض «المتنوِّرين»، وهم في معظهم أشخاص بسطاء، لم يتلقوا سوى تعليم أساسي (إنهم «حمقى» (idiotas)، أي أناس غير متعلِّمين). لم يكن لديهم أي قاسم مشترك مع «المتنوِّرين» Alumbrados، الذين كانوا ينكرون الإرادة الحرة وكل مسؤولية شخصية، ويعهدون بأنفسهم لحرية الإلهام الإلهي، وهي مفاهيم كلها أجنبية تماماً عن إيراسم وتلامذته الإسبان، الذين كانوا فعلاً يرغبون في عقيدة داخلية، لكن أيضاً، في عقيدة واضحة وخاضعة لسيطرة العقل. بعض الإيراسميين لم يكونوا حكماء، وأحسوا بأن لديهم ثمة التزام تجاه

(1) أو الفلسفة المدرسية، التي تسعى إلى تقديم برهان نظري للنظرة العامة الدينية للعالم، بالاعتماد على الأفكار الفلسفية لأرسطو وأفلاطون. (المحققة)

«المتنوِّرين». وكانت الحالات الأكثر نموذجية هي حالة القس بيرغارا Vergara، وأخيه بيرناردينو دي توبارBernardino de Tovar، وقضية الأخوين خوان وألفونسو دي بَالديس Juan / Alfonso de Valdés. في المقابل، سيصرِّح بعض «المتنوِّرين» الذين أوقفتهم محاكم التفتيش بأنهم ينتمون إلى الإيراسمية، وفي بعض الأحيان، دون أدنى مصداقية. كيف يمكن تفسير هذا الموقف الذي أدى إلى خلط الأوراق، مضلِّلاً بذلك ليس محقِّقي محاكم التفتيش فقط، بل وحتى المؤرخين؟ خلال العِقد الثاني من القرن السادس عشر في إسبانيا، لن يكون إيراسم هدفاً لأية إدانة رسمية. بل على عكس ذلك، سيحظى بحماية أعلى السلطات في الدولة، في حين كان اقتناص «المتنوِّرين» دارجاً، منذ سنة 1525م. لقد كان التصريح بالإيراسمية، إذاً أقل خطورة من أن يصنَّف المرء ضمن «المتنوِّرين». هذا ما يسميه خوسي ك. نييتو José C. Nieto بـ«الإيراسمية-السِّتار» أو «الإيراسمية-القناع» l'érasmisme masque: ادعاء الإيراسمية من أجل الهروب من تُهَم أكثر خطورة: كثبوت ممارسة الأفكار التنويرية، أو ما هو أسوأ من ذلك، اللوثريةً[1].

خوان دي بالديسJuan de Valdés، الذي كان متخوِّفاً بسبب كتابه «حوار العقيدة المسيحية» Diálogo de doctrina cristiana (1529م)، سيختار هذا الخط الدفاعي: إنه يدين للتنويرية بالكثير، ولكن أليس إعلانه لإيراسميته في الوقت الذي كانت فيه هذه ذات شعبية كبيرة بألكالا، طريقة لبقة وذكية، لتوقِّي الضربات الأكثر خطورة؟ ولقد نجحت المناورة، واستطاع خوان دي بالديس الخروج بأقل الخسائر الممكنة. إذ ستسنح له الفرصة للذهاب إلى إيطاليا، حيث سيُصيغ، بعيداً عن محاكم التفتيش، أفكارا دينية كانت ستكلِّفه الكثير، لو أنه ظل بإسبانيا. بارتدائه لقناع الإيراسمية، استطاع

(1) خ. ك. نييتو: «خوان دي بالديس وجذور الإصلاح الإسباني والإيطالي»، جنيف، دروز، 1970.

بالديس أن يفلِت من رقابة محاكم التفتيش التي لم تنتبه، بشكل واضح، إلى علاقته بالتنويرية، ولم تشكَّ حتى بالأفكار التي كان يدين بها إلى اللوثرية. لكننا اليوم نعرف ذلك: في «حوار العقيدة المسيحية»، يقتبس بالديس بحرِّية، وأحياناً، يترجم حرفياً مقاطع للوثر[1].

أما بيرغارا وأخوه غير الشقيق، بيرناردينو توبار، فقد اتُّهما بالتنويرية واعتُقِلا سنة 1533م. وفي 21 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1535، حُكِم على الأول بالسجن لمدة سنة في أحد الأديرة، وغرامةٍ قدرها 1500 دوقية. ولم تأخذ محكمة التفتيش تهمة اللوثرية بعين الاعتبار، وإلا فإن العقوبة كان من شأنها أن تكون أشدَّ بكثير.

كانت الإيراسمية موضع شبهة أيضاً، بالنسبة للمحقِّقين. لكنها ستحظى بتساهل أكبر، إلى غاية وفاة مطران طليطلة، فونسيكا Fonseca ، في سنة 1534م، والمحقِّقِ العام مانريكي Manrique ، في 1538م. ولقد كان مانريكي، بصفته مطران إشبيلية، من عيَّن دعاةً ناجحين بأبرشيته، مؤيدين لروحانية جديدة، مثل الدكتور خِيل Gil الذي يمثِّل الإنسانية المسيحية، بشكل نموذجي. فقد كان أسلوبه المتحرِّر صادماً بالنسبة للتقليديين، وسوف يستسيغ خِيل السخرية من الممارسات الدينية للعامَّة ومن البنيات الكنسَّية من على منبره، كما وسينتقد أشكالاً معينة من التصوف، وسيدعو إلى العودة، في كل الشؤون، إلى يسوع المسيح للوهلة الأولى على الأقل، لا يوجد في هذه المقترحات شيء من جوهر اللوثرية، لكنها تحمل ثمة نزعة عقلية، هي التي ستثير مخاوف المحقِّقين. ألقي القبض على الدكتور خِيل في سنة 1549م. وقد اضطرَّ للمثول سنة 1552م، من أجل محاكمة علنية بسيطة، حُكِم عليه بعدها

(1) ك. جيلي: «خوان دي بالديس: مترجم ومحقق نصوص لوثر في كتابه حوار العقيدة المسيحية»، أرشيف تاريخ الإصلاح.

بكفارة خفيفة، ثم توفي سنة 1555م.

بروتستانت بلد الوليد وإشبيلية

خلال النِّصف الثاني من القرن السادس عشر، كانت محاكم التفتيش تواجه طوائف «المتنوِّرين» والمتصوِّفة الزائفين والإيراسميين فقط، ولم تكن تواجه لوثريين حقيقيين -أو هذا ما كانت تعتقده على الأقل-، وهذا ما يفسِّر الاعتدال في الأحكام الصادرة. تغيَّر الوضع فجأة، سنة 1558م حين تم اكتشاف معاقل للوثريين، في مدينتين من أكبر مدن إسبانيا: بلد الوليد وإشبيلية. في إشبيلية، وُجِّهت الاتهامات تحديداً إلى رجال الدين -قساوسةً ورهباناً وراهبات- والنبلاء والأعيان، كما فُتِحت الملفات التي كانت قد أغلقت، مرة أخرى، وأعيدت محاكمة الدكتور خِيل من جديد، والذي كان قد توفي سنة 1555م[1]، واعتُقِل الراهب كونستانتينو دي لافوينتي Constantino de La Fuente، الذي كان قد خلفه كخطيب. أما في بلد الوليد، فقد كان متورطاً في القضية أغوستين كَثايا Agustín Cazalla، وهو قس سلامانكا، وكاهن قصر الملك شارل الخامس وواعظه، إلى جانب أعضاء آخرين من أسرته، ورهبان وأرستوقراطيين، وموظفين كبار كالإيطالي كارلوس دي سيسو Carlos de Seso -وقد كان عمدة طورو- الذي تمَّ اعتقاله في الوقت الذي كان يهمُّ فيه بالرحيل إلى فرنسا. اجتاحت ريح الهستيريا قشتالة، وامتلأت السجون بالمشتبهين إلى أن لم يعد فيها متَّسع لحجزِ المزيد. وازدادت الحاجة إلى محقِّقين؛ لإنجاز المَحاضر، واستدعت الضرورة استقدامهم من كوينكا Cuenca أو مُرسية Murcia، وحتى أنه سيتم تدارس طلب الدعم من قضاة المجلس الملكي، أو الهيئة الاستشارية... سيكون من اللازم توفير حمايةٍ خاصة للموقوفين؛ لتجنيبهم القتل على أيدي الجماهير المنفلِتة. أما شارل الخامس فقد

(1) في 1562م، سيتم نبش رفاته من أجل حرقه.

كان مذعوراً في خلوته بِجوستِي Yuste، وسوف يضغط على وصية عرشه، ابنته خوانا -إذ كان فيليب الثاني ما زال موجوداً في الأراضي المنخفضة- حتى تتعامل مع القضية بأكبر قدر ممكن من الصرامة: لا ينبغي التعامل مع المتهمين على أساس أنهم هراطقة، بل متمرِّدون يهدِّدون أمن الدولة.

أقيمت أول محاكمة علنية في 21 من ماي/ أيار سنة 1559م في بلد الوليد، وحُكِم بالإعدام على أربعة عشر متهماً، كان من ضمنهم أغوستين كاثايا Agustín Cazalla وأخوه فرانثيسكو دي بيبيرو Francisco de Vivero، وكان قسيس كنيسةٍ تابعة لأبرشية زامورة Zamora، وأخته بياتريث دي بيبيرو Beatriz de Vivero. ولن تسلَم والدة الأخوين كاثايا، ليونور دي بيبيرو Beatriz de Vivero -التي كانت قد توفيت- من العار، إذ سيتم استخراج جثتها لأجل إحراقها. وقد تم شنق جميع المدانين قبل إحراقهم، باستثناء شخص واحد وهو أنطونيو إيريرويلو Antonio Herreruelo، وكان محامي طورو، إذ رفض الاعتراف بأخطائه، فدفع بذلك ثمن عناده. وفي 24 من سبتمبر / أيلول، تمت محاكمة أكثر من مائة شخص في إشبيلية، صدر حكم الإعدام في حق واحد وعشرين منهم، ومن ضمن هؤلاء ابن أحد نبلاء بايلين Bailén، وهو ابن عمٍّ شقيق لدوق أركوسArcos . ومرة أخرى هنا سوف يُحرق أحد المدانين حياً؛ لأنه ظل مخلصاً لقناعاته حتى النهاية. في 8 من أكتوبر/ تشرين الأول سيترأس فيليب الثاني المحرقة الثانية لبلد الوليد التي سيصدر على إثرها أربعة عشر حكماً بالإعدام، من ضمنها المتعلق بعمدة طورو كارلوس دي سيسو الذي أُحرِق حياً؛ لإصراره على خطئه. وفي النهاية أقيمت محرقة أخرى في إشبيلية في 22 من ديسمبر / كانون الأول 1560، حُكِم فيها سبعة عشر شخصاً بعقوبة الحرق، من بينها ثلاثة أحكام نُفِّذت في مجسَّمات للمدانين en effigie، وإحداها في حق الدكتور كونستانتينو بونسي دي لا فوينتي Constantino Ponce de La

Fuente، الذي كان قد مات -ربما منتحراً- في السجن قبل فترة وجيزة. وبعد سنتين، أي في سنة 1562م، سيتم نبش رفات الدكتور خِيل Gil لحرقه.

هل حقاً كان الأمر يتعلق ببروتستانتيين؟ في منتصف القرن العشرين، سيتساءل المؤرخون إذا ما كان قد حدث بالأحرى، هو أن قراءة إيراسم لدى رجال الدين والعلمانيين طغت عليها مسألة المسيحية الروحانية، وأن المحققين، لعدم انتباههم للفروق الطفيفة، صنفوهم كلوثريين لهذا السبب؟

اليوم ليس هناك مجال للشك: فضحايا المحارق التي أقيمت ما بين سنتي 1559-1560م كانوا لوثريين بالفعل. في الزمن الذي دارت فيه هذه الأحداث دعاة الإصلاح كانوا مدركين للأمور بشكل واضح[1]. بل إن الحملات ضد محاكم التفتيش الإسبانية ستبدأ على إثر محارق بلد الوليد وإشبيلية. إن آلاف المتهوِّدين الذين أُعدِموا في نهاية القرن الخامس عشر لم يكونوا ليحرِّكوا مشاعر النخبة المثقفة الأوروبية المنقادة إلى معاداة السامية. لكن حرق بضع عشرات من اللوثريين في سنة 1559م، أثار موجة من التعاطف والتضامن من إخوانهم في الدين، فظهرت منشورات ضد محاكم التفتيش الإسبانية في شمال أوروبا، وفي أغلب الأحيان، بتوقيع من بروتستانت إسبان، كانوا قد فروا من بلدهم[2].

(1) إحدى الطبعات الأولى ل «كتاب الشهداء» لجون فوكس - Book of Martyrs - تقول عن الدكتور خيل وعن كونستانتينو بونسي بأنهما كانا «من الأوائل الذين اكتشفوا ظلمات إسبانيا، وتقريباً في ذات الآن ... كانا يبشِّران في إشبيلية بحماسة كبيرة وقد جنوا ثماراً جيدة «(الإشارة هي لبايل في قاموسه). ولا مجال أيضاً للشك، فيما يتعلق بالقرن التاسع عشر: أحد أوائل المؤرخين للبروتستانتية الإسبانية، أدولفو دي كاسترو Adolfo de Castro، يعتبر ضحايا 1559 شهداء. انظر أيضاً كتاب «تاريخ البروتستانت الإسبان وملاحقتهم من قِبَل فيليب الثاني. مطبعة كاديكس، لـ«المجلة الطبية»، 1851. ومن جهته، مرسلينو منينديث بيلايو Marcelino Menéndez Pelayo، وهو من مؤيدي محاكم التفتيش، لم يكن يساوره أدنى شك: الأمر يتعلق فعلاً بلوثريين.

(2) كان أول كتابين ضد محاكم التفتيش، كتاب فرانثيسكو دي إنثيناس Francisco de Encinas، «تاريخ بلدان الأراضي المنخفضة والدين بإسبانيا» (Historia De Statu Belgico Deque Religione Hispanica)، الذي ألَّفه سنة 1545م، وطُبِعت ترجمته إلى اللغة الفرنسية بستراسبورغ، سنة

وفي إشبيلية، أحدث اعتقال ومحاكمة الدكتور خِيل (1549–1552م)، بالفعل، قلقاً بين كثيرين، ارتأوا أنه من الحكمة الفرار إلى باريس ثم بعد ذلك، إلى الأراضي المنخفضة. وسيفرُّ آخرون إلى جنيف سنة 1555م، وفي سنة 1557م، سوف يستقر بجنيف أيضاً اثنا عشر راهباً جيرومياً من إشبيلية، من أخلَص قرّاء لوثر وميلانشتون، نجد بينهم شخصيات كأنطونيو ديل كورُّو Antonio del Corro، أو سيبريانو دي باليرا Cipriano de Valera، أو كاسيودورو دي رينا Casiodoro de Reina، ومعظمهم سيتم حرق مجسَّماتٍ لهم في وقت لاحق، سنة 1562م. وكان أبرزهم، بلا شك، كاسيودورو دي رينا، الذي كان يكتب في المنفى دائماً باسم سيفيليان إيسباليس Sevillian–Hispalens، الذي توفي في 15 من مارس / آذار 1594م.

لقد كان أولئك الذين أدانتهم محاكم التفتيش ما بين 1559-1560م لوثريين فعلاً، وهذا الاضطهاد هو الذي تمكّن لا شك، من البروتستانتية في شبه الجزيرة. وبعد سنة 1560م سوف يستمر تسريب الكتب إلى إسبانيا، الكالفينية منها خاصةً، إلا أن البروتستانت القلائل الذين سيمْثُلون أمام محاكم التفتيش سيكونون من الأجانب: فرنسيين، وبريطانيين وألمان ...، كانوا قد استقروا في إسبانيا بشكل دائم، أو في معظم الأحيان، تُجاراً وبحَّارة عابرين؛ لأسباب سياسية، كانت لدى محاكم التفتيش أوامر بغضِّ الطرف. وفي سنة 1597 سيصدر مرسوم يضمن

1558، باسم فرنسوا دي شيسن François du Chesne، ثم كتاب جون فوكسن، «الأعمال والآثار» (Acts and Monuments)، الذي لجأ إلى هولندا هارباً من ملاحقة ماري تودور، وقد انتشرت النسخة المخطوطة الأولى منه سنة 1554م، ثم طبع الكتاب بلندن سنة 1563. وقد كان أشهر كتاب ضد محاكم التفتيش الإسبانية هو «فنون محكمة التفتيش الإسبانية المقدسة» (Sanctae Inquisitionis Hispanicae Artes) (هيدلبيرغ، 1567)، وقد ترجم في السنة التالية إلى اللغتين الفرنسة والإنجليزية، ثم إلى الهولندية والألمانية، لصاحبه غير المعروف ريجينالدوس غونسالبيوس مونتانوس Reginaldus Gonsalvius Montanus، الذي يزعم انتماءه إلى طائفة لوثرية بإشبيلية.

لتجار الرابطة الهانزية(1) وصول سِلعهم إلى الموانئ الإسبانية: فمحاكم التفتيش لن تضايقهم، سيُطلب من التجار فقط عدم سعيهم إلى إثارة الفضائح. هذا «التسامح» سوف يمتد لاحقاً، ليشمل التجار الإنجليز، ثم الهولنديين.

إذا كانت بذرة البروتستانية قد عجزت عن التجذُّر، فإن ذلك لا يعود فقط إلى الرقابة التي كانت تمارسها محاكم التفتيش. فالقمع لم يكن قَطُّ عائقاً أمام تطور إيديولوجية ما، مهما كانت جذورها غير مترسِّخة. لذلك، ينبغي أن نبحث عن أسباب أخرى: كانت إسبانيا بعيدة عن بؤرة الثورة الدينية، كما أن الإصلاحات التي أُدخِلت على النظام الكنسي والطوائف الدينية في السنوات الأولى من القرن السادس عشر على محدوديتها، ساهمت في تصحيح بعض التجاوزات. وبالنهاية اتخذت الاهتمامات الدينية في شبه الجزيرة الإيبيرية شكلاً خاصاً. فهنا كانت التنويرية -أكثر من اللوثرية أو الكالفينية- هي التي تمثِّل الإغراء الأكثر قوة. فالمحقِّقون لم يكونوا مخطئين، واضطهاد سنة 1558-1559م سيسجِّل تحوُّلاً حقيقياً إلى حركات التصوف، وسيستهدف التنويرية أكثر من اللوثرية. هذا ما يكشف عنه فهرس سنة 1559م وقضية كارَّانثا.

النَّقلة المناهضة للتصوف لسنة 1559م

تضمَّن الفهرس الذي نشره المحقَّق العام بالديس سبعمائة كتاب تزيد كتاباً، بما في ذلك أعمال إيراسم، وترجمات الكتاب المقدس، وكتب التعاليم المسيحية، و«كتب السواعي»(2)، إلخ. وسوف تتصدَّر الفهرس -على الخصوص- تلك

(1) الرابطة الهانزِية (بالألمانية: die Hanse) هي رابطة ضمت العديد من المدن التجارية في منطقة بحر الشمال (شمال ألمانيا) والبلطيق، استمرت من القرن الـ12 حتى الـ17 م. (المحققة)

(2) أو «كتب الساعات»، وهي كتب تتضمن صلوات مسيحية تُقال على مدار اليوم. وقد تم ترتيب ساعات الصلوات زمنياً، تدور فكرة كل منها حول جزء من حياة السيد المسيح على الأرض. (المحققة)

الكتب الروحانية باللغة العامية (من بينها «كتاب الصلاة» و«دليل المذنبين» و«دليل مختلف الصلوات» لِلويس دي غرانادا Luis de Granada، وكتاب «اسمعي، يا ابنتي»[1] Audi، filia لخوان دي أبيلا Juan de Ávila)، فضلاً عن طبعات كاملة من الكتاب المقدس لم تُرفَق بتعليقات مخصَّصة لتوضيح التفسير المقدَّم من قِبل الكنيسة. استُهدِفت كل روحانية تفسح المجال أمام إلهام المؤمنين الحر، أو أمام الذاتية أو كل اختلاجات القلب، التي قد تحدُث عند النخبة والعوام، على حدٍّ سواء.

في الوقت نفسه، وضعت محاكم التفتيش بارطولومي كرَّانثا Bartolomé Carranza، مطران طليطلة ورئيس أساقفة إسبانيا، على كرسي الاتهام، وهو لاهوتيٌّ لامع وإحدى مفاخر الطائفة الدومينيكية، وكان قد مثَّل إسبانيا في الجلسات الأولى لمجمع ترينتو (concile de Trente). تُرى ما الذي كان يُؤخذ عليه؟ بدايةً عدم وشايته باللوثريين الذين كانوا قد وثقوا به، وكانوا ضمن الذين أُدينوا سنة 1559م، ثم نشرُه لكتاب عن التعاليم المسيحية يحتاج إلى إعادة نظر، في أكثر من موضع.

عند استنطاق أوائل المشتبَهين الذين اعتُقِلوا ببلد الوليد، سيكتشف المحقِّقون بأن البعض منهم على علاقة بكرَّانثا وهو الحال بوجه خاص، بالنسبة لعمدة طورو Toro، كارلوس دي سيسو، الذي صرَّح بإنه قد تناقش طويلاً مع مطران طليطلة عن «المطهِّر»[2] Purgatoire، وعن بركة المسيح وعلى ما يبدو، فإن كرَّانثا قد نصحه بالتشبث بتعاليم الكنيسة، ورأى من المناسب أن يضيف أن هذا الحديث يجب أن يظل في طي الكتمان، داعياً مُحاوِره إلى ألاَّ يحدِّث أحداً بالأمر. وبعدم إبلاغه محكمةَ التفتيش بهذه الأقوال، كان كرَّانثا يرتكب خرقاً

(1) عنوان الكتاب مستوحى من بيت يُنسَب إلى الملك داوود: «اسمعي، يا ابنتي وانظري، وأرخي سمعك...» (المحققة)

(2) في المسيحية، حاجز بين الجنة والنار. (المحققة)

للقانون. ففي حقيقة الأمر، وكما سنرى، لم تكن الهرطقة في نظر المحقِّقين، خطيئة فقط، بل جريمة. فكاهن الاعتراف يستطيع أن يمنح الغفران من الذنب، ولكن من واجبه التبليغ عنه كجريمة.

إن كتاب «التعليم المسيحي» Catéchisme الذي نشره كارانثا بأنبيرس، في سنة 1558م، أدَّى إلى استفحال أمره. لفتت الإشاعات المُغرِضة نظر محاكم التفتيش، التي قامت بمصادرة النسخ القليلة (أربع وعشرون نسخة؟) التي كان قد أرسلها المؤلِّف إلى اللاهوتيين والأساقفة والشخصيات البارزة. لم يكن ذلك المؤلَّف كتاباً عادياً للتعليم المسيحي، بل عرضاً للعقيدة الكاثوليكية موجَّهاً لرجال الدين الذين يباشرون مسؤوليات الرعاوية، وبوجه عام، لجميع المؤمنين المثقفين. سوف يعرض فيه كرَّانثا للحديث عن الصلاة والإيمان والأعمال وعن كل القضايا المثيرة للجدل، مناقشاً لها وشارحاً لها بإسهاب. فقد كان يريد أن يقدِّم لقُرَّائه المعارف التي ستمكِّنهم من الصمود أمام رعاة سيئين، وهذا ما سيُؤخذ عليه، فالوقت لم يعد ملائماً للحوار، وإنما هو وقت الإقرار، ووقت الحرمان الكنسي في إسبانيا، منذ سنة 1558م، سوف يُشتبَه بوجود لوثريين في كل مكان، وستصبح الكلمات الأكثر براءة معرِّضة للشبهة، مهما كان وجودها نادراً في كتب الهراطقة. إلا أن كرَّانثا سيسعى إلى أن يفهم ويفسِّر ويُقنع، في الوقت الذي كان فيه أدنى تلميح يتحوَّل إلى تسليم برأي الخصم. ثم إن الخطبة التي ألقاها خلال صيف سنة 1558م، زادت وضعه تعقيداً، إذ أن كرَّانثا انتقد فيها خصِّيصاً هذا الهلع الجماعي: لا أحد يجرؤ على الحديث عن بعض الأمور؛ خوفاً من أن يُعتَبر لوثرياً أو متنوِّراً. ليس لأن «المتنوِّرين» يدعون إلى الصلاة الروحية ينبغي رفضها والالتزام بالصلاة الجهرية، فكلتاهما مستحبة، لكن تبقى الصلاة الروحية في الواقع أفضل من الصلاة الجهرية.

احتج كرَّانثا على الدعوى الموجَّهة ضده: بصفته مطراناً، فالبابا وحده

هو من يملك سلطة محاكمته، وكان لبيوس الرابع نفس الرأي، لذلك سيطلب نقل كرَّانثا إلى روما من أجل محاكمته، وبذلك أخذت قضية كرَّانثا أبعادَ قضيةِ دولة. ففيليب الثاني سوف يعتبر عدم وجوب تدخُّل البابا في الشؤون الداخلية للمملكة أمراً مسلَّماً به، فالإسبان يجب أن يحاكموا من طرف إسبان، والشؤون المتعلقة بالهرطقة تحديداً، هي من صلاحيات محاكم التفتيش الإسبانية بشكل حصري. إلا أن فيليب سيضطر للرضوخ للأمر في سنة 1567م عندما سيهدد بيوس الخامس المملكة كلها بالحظر الكنسي. بعد نقله إلى روما سوف يخضع كرَّانثا إلى محاكمة جديدة، ستمتدُّ إلى فترة حَبريَّةِ غريغوار الثالث عشر Grégoire XIII؛ لِيصدُر الحكم النهائي في سنة 1576م: حُكِم مطران طليطلة بتصحيح الشطحات اللغوية، وبالرجوع عن الأخطاء التأويلية التي قد توحي بها كتاباته. بعد سبعة عشر عاماً من السجن، أطلق سراح كرَّانثا، وتوفي بعد أسابيع قليلة من ذلك.

مع قضية كرَّانثا، يبدو وكأن اللوثرية ستنتقل إلى إطار ثانوي، وما ستعتقده محاكم التفتيش مرة أخرى هو أنها تحارب التيارات المتصوِّفة الزائفة أو التصوف نفسه. هناك شخص سيلعب دوراً رئيسياً آنذاك في التوجه الذي ستتخذه الكاثوليكية الإسبانية: ميلتشور كانو Melchor Cano (1509-1560)، وهو أحد أولئك اللاهوتيين الذين مع بقائهم أوفياء لتعاليم القديس توماس الأكويني، عرفوا كيف يتشبَّعون بدروس الفلسفة الإنسانية. وسوف يدرس كانو المشاكل الكبرى التي تطرحها الروحانية في عصره، بدقة بالغة. ما كان يقلقه هو ذلك النزوع إلى التوجه نحو أشكال من الحياة الروحانية تفسح المجال أمام الإلهام الحر للمؤمنين، والذاتية واختلاجات القلب التي قد تحدث للنخبة والعوام على حدٍّ سواء. هل من الحكمة جعل ممارسات كالصلاة السِّريَّة أو التدبُّر في متناول الجميع؟ كانت هذه هي المآخذ التي أخذها ميلتشور كانو

على كرّانثا، ولويس دي غرانادا، وجميع الروحانيين: التسليم بأن أي شخص من شأنه أن يدرك التأمل والكمال، ونشر مفاهيم لا تعني إلا نخبة من المؤمنين بين الشعب المسيحي وبِلُغة عامية. فالحكمة تقتضي على عكس ذلك عدم ترك المجال مفتوحاً للمضيّ في هذا الاتجاه الصعب إلا لأولئك –وهم أقلية– الذين يملكون الشجاعة للاستمرار حتى النهاية، والبصيرة لتجنُّب الضلال. ويقترح كانو أن تظل مسائل التفكر في الله والحياة الروحانية حكراً على نخبة من رجال الدين، بينما يجب أن تلتزم عامة المؤمنين بالممارسات التقليدية. كان كانو مدركاً تماماً لهذا الأمر، ولذلك تبنَّى هذا الخيار: إن النساء –على ما يبدو– يُبدين تجاه الكتاب المقدس نهماً لا يمكن إشباعه؛ لذلك، يجب منعهنَّ دون ذلك، كما يجب أن يوضع بين الكتاب المقدس والعامة حاجز منيع!

على ضوء هذه المعايير، تمَّ إنجاز فهرس سنة 1559م: إذ كانت هناك محاولة لتجنب إغراء التنويرية التي شقَّت طريقها منذ السنوات الأولى من القرن السادس عشر. لا تشكِّل التنويرية مادة عقائدية متجانسة، حيث إنها تطورت في ظل طوائف مختلفة، كانت تشترك في الرغبة في حياة دينية أكثر صدقاً واستقلالية، ومتحررة من القيود الدوغمائية، والطقوسية التي تتسم بها الكاثوليكية الرسمية. بدأت تجتمع فِرقٌ صغيرة، لقراءة الكتاب المقدس، ومناقشته والحديث عن سبل التواصل المباشر مع الله. وهكذا بدأت تتطور روحانية باطنية، بلا صور ولا وساطات فكرية، ولا طقوس خارجية. الممارسات الدينية (الصلاة الجهرية، حضور القداس، الأسرار المقدَّسة) تتجلى هنا كمجموعة من الحواجز وشكليات تحُول دون تجلِّي محبة الله بتلقائية، إذ هنا على العكس يسعى المرء إلى الاستسلام لله، وعندما يعتقد بأنه قد وصل إلى هذا المقام، لا يشعر بعد ذلك بالحاجة إلى ممارسة العبادات التي تمارسها العامَّة، كما ولن تقلقه بعد ذلك معرفة إذا ما كان عمله صواباً أم خطأ، ما دام يعيش في محبة

الله، الذي يلهمه جميع الأفعال، كما أنه لن يقع في الخطيئة؛ لأنه مُنزَّه عنها. وقد اتهمت محاكمُ التفتيش التنويريةَ بالضلال والشذوذ اللذين يجب محاربتهما بشدَّة. لذلك ستكون التنويرية أكثر من اللوثرية، أو رواسب الإيراسمية، الأكثر ملاحقة سنة 1559م. وإن كانت محاكم التفتيش تعتقد بأنها قد قضت عليها في مملكة طليطلة، على إثر الملاحقات التي تعود إلى سنة 1525م، إلا أنها ستعاود الظهور مع انصرام القرن ودخول قرن جديد. في شبه الجزيرة الإيبيرية، نجدها مرة أخرى في محيط بعض المتعبِّدات (الطوباويات) beatas، وفي بعض الأقاليم كجنوب الأندلس وإكستريمادورا Extremadura.

كان مصطلح «طوبويات» beatas يُطلَق على نساء تقيات كُنَّ يعشن منعزلات عن العالم، إما لوحدهن، أو في مجموعات صغيرة، قد تكون تابعة أو لا للطائفة الفرنسيسكانية أو الدومينيكية، وغالباً ما كانت تحيط بهن سمعة القداسة، ويحظين بتقدير كبير في الأوساط الشعبية. إلى حدود سنة 1550م لن تقوم محاكم التفتيش بأي إجراء ضد الطوباويات beatas، بل إن شخصيات كبيرة، كالمحقِّقيْن العامَّيْن ثيسنيروس ومانريكي، قد وفروا الحماية لبعضهن. خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر، استقبلت الراهبة ماري دي سان دومينيك، التي كانت تُلقَّب بِـ«طوباوية بييدراهيتا» beata de Piedrahita، الكثير من الناس في خلوتها، من معجبين وزهَّاد. كما أنها كانت تخرج أيضاً، وعلى سبيل المثال فقد دأبت على حضور حفلات دوق ألبا Duque de Alba، ومتابعة الضيوف الذين كانوا يلعبون الشطرنج والداما، وكانت حركة قِطَع تلك اللعبة تثير اهتمامها إلى حدٍّ كبير، إذ كانت تذكِّرها بمسار الإنسان في طريقه إلى الله بفضل التوبة. سنة 1507م طلب منها رئيس الدومنيكيين الذهاب إلى طليطلة؛ لإصلاح الأديرة، وفي نفس السنة دعاها ملك أراغون إلى بلاطه، وفي يناير / كانون الثاني من سنة 1516م سوف تبعث

إليه رسالة تبلغه فيها أنه لن يموت قبل أن يغزو القدس. إلا أن النبوءة لم تتحقق، إذ أن الملك توفي بعدها بأيام... كانت حالات الوجد التي تعيشها وكشوفاتها تثير إعجاب الجميع: عندما كانت تتناول القربان المقدس، كانت ترى المسيح في الخبز، وتتخيل أنها تحمل خاتماً في أصبعها، وهو رمز زواجها الروحي من يسوع. كانت تصرفاتها أحياناً محيِّرة: إذ غالباً ما كانت تستقبل زوارها ليلاً، عند سريرها، وكانوا يجلسون على السرير أو قريبين منه. هناك أحاديث عن محافل صوفية وسيُكشَف الغطاء عن سلوكات مثيرة للقلق: قُبلٌ وعناقٌ وملاطفة مع أولئك الذين كانوا يأتون لرؤيتها وهي في حالة وجد... ومع ذلك، لن تتحرك محاكم التفتيش. بل إن المحاكم الكنسية -بعد أن تلقَّت إخطاراً عنها من الدومنيكيين- في 23 من مارس / آذار 1510م، هي التي ستحاكمها، مؤبِّنة إياها: فشخصيتها وحياتها وقداستها كلها أمور جديرة بالتقدير، ومعرفتها تستحق الاعتبار. ثم إن سفير البابا وثيسنيروس سيشهدان أيضاً لصالحها.

الراهبة ماغدالينا دي لا كروث Magdalena de la Cruz كانت أقلَّ حظاً. كانت رئيسة لِدير «القديسة إيسابيل القرطبية» Santa Isabel de Córdoba، كانت تقول أنها قد تقدَّست وهي في بطن أمِّها، وتزعم أنها لا تأكل إلا من خبز القربان (pain eucharistique)، وكثيراً ما كانت تدخل في حالات الوجد، وكانت لديها مواهب تبصيرية: فقد تنبَّأت بانتصار الجيش الامبراطوري في بافيPavie، سنة 1526، وبِأسر فرانسوا الأول، وكان الناس يحجُّون إليها. وقد قام المحقِّق العام مانريكي نفسه بهذه الرحلة، أما الامبراطورة إيزابيلا، فقد بعثت إليها بِصورتها. وفي سنة 1527م، عند ولادة فيليب الثاني، وُضِعَت على مهده الملابس التي كانت قد ارتدتها. لكن في 1 من يناير/ كانون الثاني 1544، سوف تعتقل محاكم التفتيش هذه «الطوباوية» وتُخضِعها لاستجواب قاسٍ، وسوف تعترف بأنها لم تكن سوى مخادِعة. وفي 3 من أيار/ ماي 1546م، حُكِم

عليها بالتبرؤ من أفعالها؛ لوجود شكوك قوية حول هرطقتها (دون ثبوتها)– abjurer de vehementi – وهذا يعني أنها قد اعتُبِرت مهرطقة بالفعل–، وأن تمضي بقية حياتها في دير بِأندوخر Andújar.

في عهد الملك فيليب الثاني، كانت من بين أشهر هؤلاء الطوباويات الراهبة ماري دي لا فيزيتاسيون Marie de la Visitation، التي عُرِفت باسم «راهبة لشبونة»، واشتهرت بسبب علاماتِها –خمسة جروح دامية على خصرها، على شكل صليب–، وحالات وجدِها ورُؤاها. وكان رجال دين أجلاَّء كالأب لويس دي غرنادا، ومطران بلنسية، ريبيرا، مُعجَبين بها ويشهدون لها بأرثذوكسيتها، لكن بما أن «رؤاها» كانت تدفع بها أكثر فأكثر، إلى الانتقاد الشديد؛ لضمِّ البرتغال تحت النظام الملكي لفيليب الثاني، فإن حاكم لشبونة سيطلب من محاكم التفتيش النظر في قضيتها، على نحو أدقّ. اكتُشِف على إثر ذلك، أن العلامات كانت في الواقع ناجمة عن وخز الدبابيس، وأن هالة النور التي كانت تشاهَد أحياناً حولها، كانت بسبب خدعة تستعمل فيها الشموع والمرايا. وقضت الراهبة ماري بقية أيامها في البرازيل، بعد إدانتها سنة 1588م؛ لكونها محتالة.

في بعض المناطق كالأندلس أو إكستريمادورا، كان عدد الطوباويات يعدُّ بالمئات. وكيف بوسعنا ألاَّ نذكر الهجرة التي دفعت بالعديد من الرجال الشباب للذهاب إلى أميركا، أو الدخول في الجيش الملكي؟ في هذه المناطق غالباً ما كان الرجل يقدِّم نفسه على أنه كاهن. وكانت الطوباويات يبثُثن إليه ما يعتقدن أنها همومهن الروحية. وستترتب عن ذلك وضعية مريبة، لم تفُت ميلتشور كانو الإشارة إليها: إن النساء اللواتي يكرِّسن حياتهن للصلاة، لا بد وأن يجدن إغراء في التوجه إلى معلِّم؛ لكي يسدي لهن النصح. ومن أجل سرية أكبر، لن تقدَّم هذه المشورات في الأماكن العامة أو في الكنائس، وإنما في

أماكن منعزلة، وحتى في غرف مغلقة، مع الإغراءات التي يمكن تصورها... هذه الأمور –والتي كانت تحدث حقيقة مع متنوِّري مملكة طليطلة– في سنة 1525م ستحدث بشكل أكبر بين أولئك الذين –واللائي– ينتمون إلى جنوب الأندلس وإكستريمادورا. بالنسبة لمتنوِّري جيرينا Llerena، تشير الوثائق المحفوظة إلى أن مثيري الفتنة –وهم ثمانية قساوسة– لم يكونوا يهتمون كثيراً بفضائل الصلاة. فقد كانوا ينتقلون من بلدة إلى أخرى سعياً قبل كل شيء إلى الاتصال بنساء شابات؛ لأن المرء –كما كانوا يصرِّحون– ابتداء من سنٍّ معينة يصبح غير قادر على تحقيق تطورات في حياته الروحية! وقد كان إيرناندو ألبريث Hernando Álvarez أحد هؤلاء القساوسة، وقد ألقي عليه القبض سنة 1563م: فقد كان يسمح لنفسه بجميع أصناف الحميمية مع «بناته» اللائي كن يأتين إليه للاعتراف، وكان يشرح لهن بأنهن بذلك لا يقترفن أية خطيئة. كريستوبال تشاميثو Cristóbal Chamizo، كان حالة أخرى للقساوسة الذين طاردتهم محكمة التفتيش سنة 1574م، بتهمة غواية أربع وثلاثين طوباوية beatas... وضعت المحاكمة العلنية لسنة 1579م حداً لهذه القضية، ولم يصدر خلالها أي حكم بالإعدام في حق أي من المتهمين التسعة عشر الذين مثلوا أمام المحكمة.

أما في جيان Jaén، فقد كانت شخصية القِسِّ غاسبار لوكاس Gaspar Lucas شخصية رئيسية، لقيت نجاحاً مبهراً بين الطوباويات beatas. في 1585م، سوف تشكوه إحداهن أمام محكمة التفتيش. وعلى الرغم من أنه كان يطالع قبل نومه كتاب رويسبروك Ruysbroek –وهو معلم الصوفية الأكبر في الشمال–، إلا أنه اتُّهِم بالانحلال الأخلاقي أكثر من الانحراف العقائدي: فقد كان غاسبار لوكاس يتولى شخصياً فحص أولئك الزاهدات اللائي يأتين إليه؛ ليعرف إذا ما كُن عذراوات، وكان يُلمِّح إلى أن الإنسان غير مسؤول عن بعض

الأفعال التي قد يرتكبها تحت تأثير مسٍّ شيطاني، وعندما كان يضاجع إحدى الطوباويات، كان يقنعها بأن تلك هي أفضل طريقة للوصول إلى القداسة، وأن الله يعطي هذه النعمة للنفوس التي تحبه كثيراً؛ لإثبات عفَّتِها! حُكِم على لوكاس بالحبس لعشر سنوات في إحدى الأديرة، في 21 من يناير / كانون الثاني سنة 1590م.

محاكم التفتيش والساحرات

أظهرت محاكم التفتيش تسامحاً أكبر تجاه الساحرات، إذ أن ما نجده في إسبانيا لا يمكن مقارنته البتة بالهلع الذي اجتاح أوروبا خلال القرنين السادس والسابع عشر، والذي أُحرِقت من جرَّائه مئات، بل آلاف النساء التعيسات. نادراً ما كانت محاكم التفتيش تطبِّق عقوبة الإعدام في حق الساحرات. بل كانت تشفق عليهن، وتعاملهن أكثر كضحايا منهن كمجرمات، على الأقل إلى غاية القرن الثامن عشر.

وقد قدَّمتِ النموذج مقالة بيدرو ثيرويلو Pedro Ciruelo، في سنة 1530م، التي طُبِعت عدة مرات[1]. وفيها يجتهد المؤلِّف من أجل تقديم تفسيرات طبيعية للقصص الخارقة التي تُروى، وهو يُقِرُّ بأن بعض الممارسات لها علاقة بالخوارق، وتقتضي عهداً مع الشيطان. لكن ثيرويلو، مع ذلك يوصي القضاة بأن يكونوا متسامحين مع المعتقدات الخرافية للعامة. ويبدو أن المحققين قد جعلوا من هذا المبدأ قاعدة لِسلوكهم.

إسناد مهمة متابعة أعمال الشعوذة إلى محاكم التفتيش لم يكن بالأمر البديهي. فها هو مجلس نبارَّا –أي القضاء العادي– يقوم بالتحقيق، على سبيل المثال في الوقائع التي حدثت في يناير / كانون الثاني من سنة 1525م، في منطقة

(1) «ذم الخرافات والشعوذة».

رونسِفو Roncevaux. اتُّهِم السحرة بقتل الأطفال، وتسميم الناس بواسطة حساء أخضر، يصنعونه من الضفادع وقلوب الأطفال، وبأنهم يدهنون أجسادهم بمُرهَم، ثم يخرجون إلى اجتماعات ليلية، يقبِّلون خلالها قطاً أسود. سيأمر قاضي التحقيق باعتقال العشرات، ولكشف هوية السحرة، سيستعين بخدمات «خبيرة» تقوم بفحص العين اليسرى للمشتبَهين: فعلى ما يبدو هناك كان الشيطان يطبع بصمته.

لن يترتب عن هذا الحادث أي حكم بالإعدام، لكن ستكون له نتائج حاسمة فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا السحر. وبالفعل ابتداء من شهر ماي / أيار من سنة 1525م، سوف يبدأ الخلاف بين مجلس نبارًا والمحققين المحليين. فالمحققون سيزعمون بأنهم الوحيدون أصحاب الصلاحية في قضية السحر: فعبادة الشيطان واللجوء إلى وساطته هي أمور، بلا شك تمسُّ العقيدة، والدفاع عن العقيدة أمر يخص فقط محاكم التفتيش. من أجل حلِّ هذا الخلاف، سيشكِّل المحقق العام مانريكي لجنة مشتركة في غرناطة، تهدف إلى تحديد النهج الذي يجب اتباعه في قضايا السحر. ومن بين النقاط التي تضمَّنها جدول الأعمال، كانت هناك مسألتان أساسيتان:

من الذي يملك الصلاحية في هذا الأمر: القضاء العادي أم محاكم التفتيش؟

السبت (sabbat)[1] هل يحدث في الواقع أو فقط في خيال أولئك الذين يقولون بأنهم يحضرونه؟

اتُّخِذ أول قرار في سنة 1526م: انسحب مجلس نبارًّا لِصالح محاكم التفتيش، لكن فيما يتعلق ببقية المملكة، ظلت الحالة ملتبِسة. بشكل عام، ابتداء من سنة 1530م ستصبح محاكم التفتيش صاحبة الصلاحية الوحيدة في قضايا الشعوذة داخل المناطق الخاضعة لمملكة قشتالة، أما بالنسبة لأقاليم مملكة أراغون،

(1) المقصود هنا هو الاجتماع المغلق الغامض الذي يعقده السحرة لممارسة طقوسهم.

فكانت الأمور أكثر ضبابية، نظراً لأن المؤسسات الجهوية كانت تسعى إلى حصر تدخُّل المحققين في جرائم الهرطقة العلنية فقط. وهذا على ما يبدو ليس الحال في قضايا الشعوذة التي يستطيع القضاة العاديون بخصوصها إقامة محاكمات عاجلة ـjuicio sumarísimo ودون حقٍّ في الاستئناف. وكانت هذه هي وجهة النظر التي دافعت عنها المجالس في سنة 1593م، ومرة ثانية في سنة 1626م. لكن المحققين عارضوا هذه القراءة. هذه الاختلافات كانت مصدراً للتنافس، وفي كثير من الحالات، كانت تعطي انطباعاً وكأنها سباق سرعة بين كل من المحققين والقضاة: فعندما كان ينطق المحققون، يكون الوقت متأخراً، إذ يكون قرار الإدانة في حق الساحرات قد صدر، والحكم قد نُفِّذ، بفضل المحاكمات العاجلة.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية التي تضمنَّها جدول الأعمال –مسألة السبت–، فقد انقسمت لجنة غرناطة باختصار، كان اللاهوتيون على قناعة بأن الشيطان يملك القدرة على تحقيق ما ترويه الساحرات. كان الدكتور لويس كورونيل Luis Coronel، وهو إيراسميٌّ النزعة، يقول بهذا الرأي. أما القانونيون –ومن بينهم المحقِّق العام، لاحقاً، فرناندو دي بالديس– فكانوا يملكون وجهة النظر المقابِلة: فهم لا يؤمنون بحقيقة السبت وكل ذلك، بالنسبة إليهم كان من نسج الخيال. وكان هذا نفسه موقف لوبي دي بارينتوسLope de Barrientos، أسقف كوينكا، منذ القرن الخامس عشر الذي كان يستخدم حججاً معقولة، للبرهنة على أن قصص الساحرات غير قابلة للتصديق: للأجسام أبعاد ثلاثة، ومن أجل الانتقال من مكان إلى آخر، يجب أن تجد هذه المساحةَ الكافية لذلك، فكيف كان بوسع الساحرات إذاً –بحسب زعمهن– مغادرة المنزل من خلال شقٍّ أو ثقبٍ في الجدار أو مدفأة؟ في غرناطة، كان اللاهوتيون يشكِّلون الأغلبية –ستة مقابل أربعة–. ولكن القانونيين لن يستسلموا، وسيستمرون في

الجزم بأن قصص السبت إنما هي نابعة من خيال أناس مضطربين، أو يتناولون موادا مهلوِسة. مّما يثير مسألة المرهَم الذي كانت الساحرات تدهنَّ أجسادهن به، ويمنحهنَّ -بحسبهن- قدرات خارقة: وبالفعل، منذ وقت طويل، كان من المعروف أن بعض المواد تُدخِل مَنْ قد يمتصُّها في نوم عميق، وتسبِّب له الكوابيس أو الأحلام الممتعة[1]. ولذلك ستقترح محاكم التفتيش استنطاق المعنيات بالأمر بطريقة دقيقة: بأي مرهم يتعلق الأمر؟ من الذي يصنعه وممَّ؟ وإذا ما سنحت الفرصة، يجب أن يصادَر المرهم ويعرض على الأطباء، والصيادلة لكي يقوموا بفحصه.

سيبقى الخلاف قائماً بين اللاهوتيين والقانونيون حول موضوع وقائع الشعوذة، ولكن الفريق الثاني سيحقق بعض الأهداف. ففي سنة 1537م، سيرسل المجلس الأعلى لمحاكم التفتيش -المحكمة العليا **la Suprema**- إلى المحاكم الإقليمية تعليمات دقيقة: قبل الشروع في أية ملاحقة بسبب تهمة الشعوذة، يجب التأكد من ثبوت الحقائق: هل هناك حالات اختفاء أو وفيات؟ أو دمار في المحاصيل؟ إذا كان الحال كذلك، يجب تقصِّي سبب الوفاة (إن كان مرضاً أو أي سبب آخر).

سوف يتم التقيد بالقاعدة التي كان قد وضعها المحقِّق مارتين دي كاستانييغا

(1) مرهم مصنوع من نبات اليبروح (mandragore) والسيكران (jusquiame) ونبات ست الحسن (belladone)، إلخ. يتسبب في الهلوسة، وقد قام بتجربته الدكتور لاغونا في نانسي Nancy في سنة 1545م، وفي متز Metz، مع مسنِّين اتُّهِموا بممارسة الشعوذة. وقد كان الطب العربي في العصور الوسطى يعرف التخدير من خلال نبات اليبروح (mandragore) والحشيش (hachish) والسيكران (jusquiame) والأفيون (opium). وهناك أصناف أخرى: نبات الأكونيت (aconite) الذي يسبب الاضطراب في ضربات القلب ونبات ست الحسن الذي يسبب الهذيان.. «عند بداية النوم، عدم انتظام ضربات القلب يسبب شعوراً بالسقوط. ومزيج المادتين معا قد يعطي إحساساً بالطيران. خوان برنيت: «ما تدين به الثقافة للعرب» Ce que la culture doit aux Arabes.، باريس، سندباد، 1985، ص. 418 (الهامش).

Martín de Castañega في سنة 1527م: وحدها تلك التي لا تجد لها تفسيراً طبيعياً، يمكن أن تُعتبَر حوادث خارقة[1]. يجب ألا تصدَّق الاتهامات غير الواضحة وألاَّ تؤخذ بعين الاعتبار تلك الاعترافات التي قد تقوم بها المذنبات المزعومات، إذ بوسع أي شخص أن يجعل نساء ضعيفات يقلن ما يشاء. لذلك يجب تجنُّبُ الزجِّ بنفوس بسيطة في السجن. وإذا مع كل هذه الاحتياطات، كان من الواجب فتح متابعة قضائية، يجب إبداء أكبر قدر ممكن من التسامح[2]. وإذا ما اتضح أن الوقائع قد تقتضي عقوبة الإعدام، يتوجَّب إرسال الملف إلى المجلس الأعلى الذي من شأنه أن يحسم الأمر. في سنة 1547م، جاء تعيين القانوني فرناندو بالديس Fernando de Valdés في منصب المحقق العام؛ ليعزز تيار الشكوكية. ففي سنة 1550م، سوف يقالُ سارمينتوSarmiento، محقِّق برشلونة، من منصبه، لإصداره أحكاماً بالإعدام في حق ست ساحرات، دون وجود أدلة. وما بين سنة 1555–1556م، سيعتبر المجلس الأعلى أن إدانة ساحرات غِيبوثكوا Guipúzcoa قد تمت دون أدلة كافية، وسوف ينقض هذا الحكم[3].

يبدو أن السحر بالنسبة لغالبية المحققين، سيفسَّر على أنه جهل. فالسكان، في بعض سهول منطقة الباسك أو نبارَّا، يفتقرون إلى أدنى مستويات التعليم الديني، وبدلاً من الإلقاء باللائمة على نساء تعيسات، يتوجب تعليم العامَّة

(1) «مقالة حول المعتقدات الخرافية» (Traité sur les superstitions)، كتاب طبع في لوغرونيو، في منطقة كان يكثر فيها المشعوذون.

(2) «في أمور بهذه الحساسية، ينبغي استعمال اللِّين أكثر من الصرامة». (رسالة من المجلس الأعلى، في 27 من مارس / آذار 1539م).

(3) هنري كامن: «تقارير حول السحر والجنس ومحكمة التفتيش» Notas sobre brujería y (sexualidad y la) Inquisición، في كتاب «محكمة التفتيش الإسبانية والذهنية التفتيشية» (Inquisición española y mentalidad inquisitorial)، لآنخيل ألكالا وعدة مؤلفين، برشلونة، أرييل، 1984، ص. 232.

والقضاء على آثار الوثنية، وإرسال مبشِّرين، إلى عين المكان، يتحدثون لغة البلد. فالساحرات في العمق، يستدعين الشفقة –أو الرعاية– أكثر من اللوم. في سنة 1554م، سيذهب بالديس إلى أبعد من ذلك: إنه على قناعة بأن مسائل الشعوذة تعود إلى الدَّجل، إذ ليس هناك أسهل من أخذ اعترافاتٍ من الساحرات بأي شيء كان، لذلك في معظم الحالات، يجب إخلاء سبيلهن.

في ضوء هذه التوصيات، نفهم لماذا شاركت إسبانيا بوتيرة أقل من باقي أوروبا في «اقتناص الساحرات». داخل نطاق سلطة محكمتَي التفتيش لِكوينكا وطليطلة، نادراً ما كانت الساحرات يتعرَّضن للتعذيب، ومن بين 307 محاكمة عُرِفَت من هذا النوع، لم يسجَّل أي حكم بالإعدام. وفي غاليسيا Galicia، خلال الفترة التي تمتد ما بين 1560م و1700م، مثَّلت قضايا السِّحر 140 حالة من بين 2203 عُرِضت على محكمة سان جاك؛ جميعها –باستثناء اثنتين– عوقبت فقط بالتبرؤ من الجرم (abjuration). وفي جيان ما بين سنة 1526 و1834م، من بين 113 محاكمة، خمسٌ منها فقط كانت متعلِّقة بالسحر وبعهدٍ مع الشيطان. وفي إقليم قرطبة، لا نكاد نجد الجانب الشيطاني للشعوذة، فهنا الساحرات سيُلاحَقن، لجزمهن بأنهن قادرات على جلب الحب، واستعادة العافية، ومعرفة الأمور الخفية. وقد سُجِّل اعتقال 79 شخصاً بسبب تُهَم من هذا القبيل، خمسة رجال و74 امرأة. والنساء بصفة عامة كنَّ شاباتٍ يمارِسن السِّحر ما بين سنِّ 25 و35. وفي المحاكمة العلنية لِـ8 من ديسمبر / كانون الأول 1572م، ستَمثُل ليونور رودريغيز Leonor Rodríguez، وهي «كماتشا مونتييا» Camacha Montilla الشهيرة، التي يذكرها سيربانتس في «حديث الكلاب» (le Colloque des chiens) : وقد اتُّهِمت هذه المرأة، التي كانت تبلغ الأربعين من العمر، عند وقوع هذه الأحداث، بإقامة عهد مع الشيطان و«ربط وتفريق القلوب». وعلى الرغم من تهمة الشيطانية التي نسبت إليها، إلا أن العقوبات

التي طبّقت عليها كانت عقوبات دنيا: التبرؤ من أفعالها، بالإضافة إلى مائتي جلدة، وغرامة مهمة، فقد كانت تتقاضى ثمناً باهظاً نظير خدماتها! وبمدينة قرطبة أيضاً، في يونيو / حزيران 1665م، حُكِم على أربع نساء بالجلد علناً؛ لكونهن ساحرات، وتمَّ استعراضهن على ظهور البغال، وهن عاريات الصدر، يحملن قبعة العار على رؤوسهن، بينما المتفرجون يرشقونهنَّ بالبصل... أما بكاتالونيا، حيث كانت أمور الشعوذة قد خرجت عن أيدي محاكم التفتيش، فقد كانت العقوبات أشد بكثير. ففي بيش Vich، بين سنة 1618 و1620م، أصدر القضاء المدني عدة أحكام بالإعدام، مما جعل أسقف الأبرشية يحتج، إذ أن كل ما يُروى عن الساحرات لم يكن، في نظره، سوى أوهام وقصص كاذبة. وفي بلنسية حيث كان القضاء المدني أيضاً هو المكلَّف بقضايا الشعوذة، ستسجَّل ما بين سنة 1540 و1700م، 337 محاكمة من هذا النوع، ولن تكون بين التُّهَم مسألة السبت، وإنما سيؤخذ على المتهمات التنبؤ بالمستقبل، وممارسة العديد من المعتقدات الخرافية، وبوجه خاص، تجهيز جرعات لجلب الحب غير المشروع، أو لِشفاء المرضى.

في حين جاءت محاكمة لوغرونيوLogroño (1609–1610م)، على نقيض كل ما قد سبق تماماً. ففيها ستوصف المشاهد التقليدية الخاصة بالسبت، بكل ارتياح: فالساحر الجديد الذي سيكون هدفاً للملاحقة، هو ذاك الذي يدهن اليدين والوجه والصدر والعورة وباطن القدمين بماء أخضر اللون، كريه الرائحة، والذي يطير في الهواء إلى أن يصل إلى مكان السبت هناك حيث يجلس الشيطان على ما يشبه العرش، على هيئة رجل أسود، ذي قرنين يضيئان المكان، ويتنكر القادم الجديد لِدين المسيح، ويعترف بالشيطان إلهاً ورباً، ويعبده مقبّلاً يده اليسرى وفمه وصدره وعوراتِه، ثم يستدير الشيطان لِيُرِيَه مؤخرته، وسيكون الساحر مجبراً أيضاً على تقبيلها هي الأخرى. وتستمر

الرواية بوصف القُدَّاس الأسود وأعمال الشعوذة.

كانت الأحكام الصادرة جدَّ قاسية: من بين 29 متهمة، ستٌّ أُحرِقن وهنَّ على قيد الحياة وستٌّ توفين في السجن وسبع عشرة منهنَّ حصلن على البراءة.

مقارنةً مع المئات من عمليات الإعدام التي سُجِّلت في الوقت ذاته، بالأراضي الفرنسية، على الجانب الآخر من جبال البيريني، هذه الأحكام قد تبدو رحيمة. لكنها ستُحدِث ضجة في إسبانيا. لقد كان اثنان من المحقِّقين المحلِّيين الثلاثة، يعتقدان بحقيقة ظواهر السحر، رغم تشكيك المحكمة العليا La Suprema. ولقد طلبت هذه الأخيرة من المحقِّق الثالث أن يرسل إليها تقريراً كاملاً. وكانت هذه فرصةً لسالاثار Salazar للعودة من جديد إلى القضية برُمَّتِها. وجاءت استنتاجاته كالتي يمكن توقُّعها من رجل قانون: ظواهر السِّحر لا أساس لها من الصحة، وليست سوى قصص سخيفة لا يمكن تصديقها. ويختِم سالاثار التقرير بملاحظة يذهب فيها إلى أبعد من ذلك: في الوقت الذي تبدأ فيه الكتب أو الخُطَب باستثارة قضايا السحر، يبدأ عدد الشكاوى في الاطراد. وبالتالي فمن الملائم ألا تقدَّم لها أي نوع من الدعاية. ستختفي الشعوذة من تلقاء ذاتها، إذا ما تجاهلتها الأحاديث.

لقد أثار الاختلاف ما بين إسبانيا وبقية أوروبا في التعامل مع ظاهرة السِّحر اهتمام المؤرخين. من هذا المنطلق، هل ينبغي وضع العالم الكاثوليكي الذي كان أكثر تسامحاً مع المعتقدات الخرافية الشعبية في الجهة المقابِلة للعالم البروتستانتي، الذي كان حريصاً على محاربة الوثنية والشيطانية؟ يفضِّل هـ. ر. تريفور– روبر H.R. Trevor–Roper الحديث عن الضغوط الاجتماعية والهلع الجماعي، فالمجتمع دائماً يبحث عن كبش فداء لشرور العصر، من حروب وطاعون ومجاعات... في إسبانيا، ألقيت اللائمة على اليهود، ممَّا أعطى الفرصة للإطراء على اعتدال محاكم التفتيش في تعاملها مع السحرة.

في ألمانيا، على عكس ذلك، ستتم ملاحقة المنشقِّين في كلتا الحالتين[1]. إلا أن هذا التفسير غير مقنع، فليس هناك ما يمنع محاكم التفتيش الإسبانية من مطاردة كلٍّ من المتهوّدين والساحرات. في رأينا، خصوصية الحالة الإسبانية تعود إلى أسباب أخرى. منذ اللحظة التي قد يُرى في الشعوذة شيءٌ من الهرطقة، تصبح محاكم التفتيش مخوَّلة للتحقيق في ذلك، إذ أن مهمة الدفاع عن العقيدة في إسبانيا كانت منوطة بها في حين كان القضاء العادي حسّاساً تجاه كل ما من شأنه أن يهدِّد النظام العام، وبالتالي فقد كان متيقِّظاً للضغط الاجتماعي الذي كان يرى في الساحرات مجرمات، وتابعات للشيطان. لم تكن محاكم التفتيش تسعى إلا للتحقيق في الجرائم المتعلِّقة بالإيمان. لذلك فالمعتقدات الخرافية ستسترعي اهتمامها أقل من البروتستانتية. علاوة على ذلك، فمحاكم التفتيش -وهذا ما سيعطيها الفاعلية- كانت تأخذ الوقت الضروري لفحص القضايا المعروضة عليها بتمعُّن، مُحاطة بمشورة الخبراء، ونادراً ما كانت تتصرَّف باستعجال. أما الشهادات الضعيفة، والاتهامات الواهية، وحكايات العجائز، فلم يكن بوسع محاكم التفتيش إلا أن تكون متسامحة تجاهها، على الأقل ينطبق هذا الأمر على محاكم التفتيش خلال العصر الذهبي. ويبدو أن قضايا الشعوذة قد اكتست أهمية بالغة خلال القرن الثامن عشر، حتى ليخيَّل إلينا أنها أصبحت تشكِّل أساس نشاط «الديوان المقدَّس». صحيح أنَّ العقوبات ظلَّت معتدلة، في معظم الحالات لكن هناك استثناءات: كان آخر حكم بالإعدام يصدر عن محاكم التفتيش طيلة فترة وجودها، متعلِّقاً بساحرة أُعدِمت شنقاً، ثم أُحرِقت، في اشبيلية سنة 1781م. وكانت عجوزاً مجنونة، اشتهرت في المدينة باسم «الطوباوية العمياء»

(1) هـ. ر. تريبور- روبير: «وباء الشعوذة في أوروبا خلال القرنين السادس والسابع عشر» في كتاب «من النهضة إلى عصر الأنوار»، باريس، 1972، ص. 133-236.

Beata Ciega- وقد اعترفت بأنها قد أغوت قساوسة من الشباب وبأنها مارست أعمال السحر.

الإيمان والعُرف

كان همُّ محاكم التفتيش هو ما يؤمن به الناس، وليس ما يفعلونه، أي الإيمان وليس العُرف. إلا أن بعض السلوكات مع ذلك تفترض إما الجهل أو الاستهزاء، فكانت محاكم التفتيش، إذَّاك، تتدخَّل ليس لمعاقبة المعصية، وإنما للتذكير بِرُكن من أركان العقيدة، أو لتلقين التعاليم. هذا التطور حدث ببطء وليس دون تردد. في إطار التعاليم التي صاغها المحقق العام ديزا Deza، سنة 1500م، أوصى هذا الأخير بعدم الخلط بين المجدِّف والمهرطق، فليس هناك من سبب لإيقاف الأول[1]. ومع ذلك شرع «الديوان المقدَّس»، ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس عشر، في ملاحقة المسيحيين القدامى للتجديف في القول، أو لعدم التزامهم بالوصايا العشر الإلهية، أو حتى أولئك الذين لا يعرفون ما معنى السِّر المقدس. بما أن المتهوِّدين كانوا قد أصبحوا نُدرة، فإن المحقِّقين سيسعون جاهدين إلى تبرير وجودهم. في الوقت نفسه، سوف يدعو مجمع ترينتو (concile de Trente) إلى الحرص على التعليم الديني للمؤمنين: ولعل الخوف من العقاب كان له علاقة بالأمر، على الرغم من أن العقوبات المفروضة في مثل هذه الحالات كانت بالأحرى خفيفة.

هناك العديد من المحاكمات المتعلِقة بما أُطلِق عليه في اصطلاح الديوان المقدَّس «عبارات فاحشة»-palabras deshonestas- ويقصد بذلك التجديف، الإقرارات الفاضحة، المزح المريب على العقيدة وعلى الطقوس وعلى القائمين عليها، إلخ...

(1) «لا ينبغي الخلط بين السفيه والمهرطق. فالأول لا يجب توقيفه، أما الثاني، فنَعم».

حسب ج. ب. ديديو J.-P. Dedieu، الذي خصَّص أطروحته لدراسة ملاحقة المسيحيين القدامى في إقليم طليطلة، لم تكن محاكم التفتيش تعتبر هذه الأخطاء شديدة الخطورة، وغالباً ما كان يتعلق الأمر بمحاكمات سريعة، تنتهي في معظم الحالات بكفَّارة روحية تلاوة الصلاة الربِّية Pater والسلام الملائكي Ave بضع مرات، قد تُرفَق أحياناً بغرامة، لا تكون جد باهظة، بأي حال.

غير أن بعض هذه العبارات كان بوسعها أن تستوجب عقاباً أشد، إذا ما اتضح أن أصحابها يشكِّكون في خلود الروح وقيامة الأموات، أو يؤمنون بالمادية. وقد يكون هناك بعض التسامح، في حالة صدور هذه العبارات عن غير قصد. فها هي على سبيل المثال، كاتالينا ثاباتا Catalina Zapata، التي كانت تبلغ من العمر ثلاثاً وثلاثين سنة، زوجة خوان دي مويا Juan de Moya، الذي كان يعمل خياطاً في ألكالا، تتهم نفسها تلقائياً أمام المحقِّقين في 29 من سبتمبر / أيلول 1564م، بأنها تذكُر أنها قالت مرتين، منذ اثني عشر أو ثلاثة عشر عاماً، دون إدراك منها لِما كانت تقول: «أنت لا تراني شقية في هذا العالم، ولن تراني أتعذب في العالم الآخر». إذ أنها تنبَّهت، عند سماعها لِـ«مرسوم الإيمان»[1]، إلى أنها قد ارتكبت معصية في حق العقيدة وخلود الروح. فكان أن وجَّهت لها المحكمة توبيخاً بسيطاً، وحكمت عليها بصيام جمعتين، وترديد صلاة المسبحة أربع مرات في الأسبوع التالي.

بينما هناك حالات أخرى اعتُبِرت فيها الأقوال المجرَّمة تجديفاً، وعوقب أصحابها على هذا الأساس. وقد مرَّ بهذه التجربة فرانثيسكو مارتينيث بيرَّالو Francisco Martínez Berralo، من أوكانيا Ocaña، إذ أنه قال: «إذا كان هذا الشخص أو ذاك سيدخل الجنة، فلا بد وأن حميرهم أيضاً سيدخلونها

(1) عبارة عن بلاغ كانت تصدره محاكم التفتيش للمسيحيين، تعلن فيه عن الممارسات الهرطقية أو الخارجة عن العقيدة الكاثوليكية، حتى يتسنى لهم الإبلاغ عنها. (المحققة)

بكامل الزينة والجهاز!" ولأجل ذلك، فلقد اضطر للمثول أمام المحكمة خلال محاكمة سنة 1555م بطليطلة. بعد حوالي قرن من الزمن، سيمرُّ أحد الفرنسيين بمحنة مماثلة، وهو شخص يُدعى بيدرو بوريس Pedro Baurès، كان يبلغ من العمر اثنين وعشرين أو ثلاثة وعشرين عاما، ألقي عليه القبض في 3 من ماي/ أيار 1640م بمدريد. إذ كان يطلق العنان لتفكيره الحر، ستة أشهر بعد ذلك، وفي 19 من سبتمبر / أيلول 1640م، سيتلقى إنذاراً شديد اللهجة.

هذه الأمثلة وغيرها التي يمكننا أن نوردها هنا توحي بأن الأطروحة التقليدية للوسيان فيبر Lucien Febvre[1] لا تتحقَّق في إسبانيا: فهنا عدم الإيمان غير مستبعد إذ نجد دون شك، حضوراً للمتشككين والملحدين. في نهاية القرن السادس عشر، سيصف بيدرو دي ليون Pedro de León –وهو يسوعي عُيِّن على سجون اشبيلية– المعتقلين بكونهم وثنيين لا إله لهم ولا دين. وكما سيلاحظ سارابيا دي لا كايي Sarabia de la Calle، وقد كان متابعاً جيداً للحياة الاقتصادية باشبيلية، «ليس الأوباش فقط هم من يفكِّرون بهذه الطريقة. انظروا إلى هؤلاء المرابين! لا شيء يوقفهم، لأنهم لا يؤمنون بشيء، لا بالله ولا بالحياة الأبدية». كما هي معروفة أيضاً قضية أميرال أراغون، سانتشو دي كاردونا Sancho de Cardona، وهو من كبار أعيان بلنسية. فقد أوقفته محاكم التفتيش سنة 1568م؛ لأنه لم يكن قد اعترف ولا تناول القربان المقدَّس منذ أكثر من عشرين عاماً. وكان يقضي الأسبوع المقدَّس في البلدات الموريسكية الخاضعة لسلطته، حيث سمح بترميم المساجد. وفي أواخر القرن الخامس عشر، سوف يهتف أحد المتنصِّرين قائلاً: «الإله الوحيد الذي يهمُّني هو ساحة «سوق الدواب» Zocodover»، وكانت ساحة «سوق الدواب»

(1) لوسيان فيبر: «مشكلة عدم الإيمان في القرن السادس عشر: ديانة رابلي»، باريس، ألبين ميشيل، 1962.

سوقاً ومركزاً للتجارة بطليطلة.

كانت الصيغة الأكثر دلالة على ما يجب أن نسمِّيه بالضرورة تعبيراً عن المادية هي الصيغة التالية: «ليس هناك سوى الولادة والموت»(No hay sino nacer y morir). إذ ستتكرَّرعشرات المرَّات في محاكمات محاكم التفتيش، منذ القرن الخامس عشر، سواء بنفس الصيغة السابقة، أو مصحوبة، في بعض الأحيان بعبارة «كالدواب» (como bestias). وقد يحدث أن يستعملها أحد المسيحيين القدامى في لحظة جزع. فيُروى على سبيل المثال، أن شخصاً، يدعى ألونسو دي بيرالتا Alonso de Peralta، في عام 1521م، تحت تأثير الانفعال الذي سببه له إعدام زعيم ثورة بلديات قشتالة، خوان دي باديا Juan de Padilla، إلا أن هذه العبارة في معظم الحالات، كانت تُشير إلى الأصول اليهودية لأولئك الذين يستعملونها[1]. فمنذ نهاية القرن الرابع عشر كانت التيارات الرشدية والعقلانية في الواقع قد نجحت في كسب أتباع بين اليهود والمتنصِّرين. بين النخبة، كان البعض يميلون إلى إعطاء التوراة تأويلاً مجازياً فقط، ويفضِّلون كتاب الأخلاق لأرسطو على تعاليم الشريعة اليهودية، ولم يعد الكثيرون منهم يؤمنون لا بالعناية الإلهية ولا بخلود الروح. وفي ذلك الحين، بدأت تنتشر هذه العبارة: «الإنسان حيوان مثل الآخرين: يولد ويموت وبعد موته، يعود إلى العدم». منشطرين بين المسيحية واليهودية، الكثير من المتنصِّرين المثقفين انتهى بهم المطاف إلى اللامبالاة في موضوع الدين، إذ لم يعودوا يؤمنون بشيء. وفي هذا المناخ الفكري، نشأ ذلك المؤلَّف المثير للجدل، بقلم أحد المتنصِّرين، ألا وهو «لا ثيليستينا» La Celestina [2]: وهو ليس مؤلَّفاً

(1) انظر فرانثيسكو ماركث بيانويبا، «الولادة والموت كما الدواب»(Nascer e morir como bestias)، في كتاب «متهودو أوروبا والأدب القشتالي خلال العصر الذهبي» لِدياث ستيبان (محرِّر)، مدريد، ليترومينو، 1994، ص 273-293.

(2) اسم علم، لكنه باللغة الإسبانية يعني أيضاً «قوادة». (المحققة)

مسيحياً، بطبيعة الحال، لكننا لا نستشفُّ منه كذلك أي تعبير مقَنَّع قد يشير إلى فكرٍ أو تعاليم يهودية، إذ أن الشخوص يتحركون في عالم لا مسيحياً ولا يهودياً، عالم مجرَّد من صبغته الدينية و«مُعَلمَن». ولقد نشأ اسبينوثا Spinoza في هذا الجو، ممَّا يتيح لنا فهم بعض الجوانب من نتاجه الفكري[1].

بالنسبة للمحقِّقين، كانت الصيغة السالفة الذكر بمثابة إعطاء إشارة صريحة إلى أن من يستعملها ينحدر من عائلة للمتهوِّدين ويعتنق المذهب المادي.

كان عامَّة الناس يتأوَّلون الوصية السادسة بحرِّية كبيرة. كما كانوا يعلمون، أنه لا ينبغي الطمع في زوجة القريب، ولكن الزنا في حدِّ ذاته لم يكن في نظرهم محظوراً، وكانوا يمزحون من هذا الأمر قائلين: «ألا يكون خطيئة إلا إنتاج نفوسٍ للسماء؟». ولقد تمَّت ملاحقة راعٍ من رُوندا Ronda سنة 1582م. أمَّا جريمته فكانت رواية هذه القصة الطريفة إلى أحد الأصدقاء: ذات يوم، فاجأ المسيحُ القدِّيسَ بيير وهو يضاجع صاحبة فندق، فسأله: «ما الذي تفعله؟» فردَّ عليه القدِّيس بيير: «إنني أُزيد النسل»، فأجابه المسيح: «ليَكُن، ولكن أسرع!»...، هذا ما كان يعتقده الكثير من الناس البسطاء، إذ لو لم يكن الأمر كذلك، لما رخَّص البابا ولا الملك بيوت الدعارة. في سنة 1573م سوف تعتبر محاكم التفتيش أنه من الهرطقة القول بأن العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج ليست خطيئة مميتة، ومنذ السنة التالية، ستُدرج هذه الجريمة في «مرسوم الإيمان»: سوف تدعو المؤمنين إلى الإبلاغ عن الوقائع التي قد تصل إلى علمهم، لكنها ستبدأ بملاحقة من كانوا يقولون بهذا القول، قبل ذلك بكثير. كما أسلفنا الذكر كانت محاكم التفتيش تُصدِر عقوبات خفيفة فيما يتعلق بهذا النوع من الذنوب. وسيبرِّر هذا التسامح سنة 1585م أحد محقِّقي غاليسيا: «إن معظم الذين يعيشون في

(1) انظر يوفيل (ييمياهو)، «اسبينوثا: متهوِّد المنطق»، مدريد، أنايا، 1995. (الإصدار الأول باللغة الانجليزية: اسبينوثا ومهرطقون آخرون Spinoza and other heretics، دار نشر جامعة برينستون، 1989).

المناطق الريفية لم يتلقوا أي تعليم ديني، وليست لديهم أية نية على الإطلاق، للدفاع عن مزاعم هرطقية. إنهم لا يعلمون ما الذي يقولونه»[1].

إن أي زواج جديد إذا ما كان الشريك الأول ما زال على قيد الحياة، كان يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون. فكيف بوسع شخص ما أن يصبح متزوجا من اثنين؟ أحياناً، دون رغبة فعلية في ذلك: فقد كان الرجل والمرأة المساكِنان لبعض الوقت، يخضعان للضغوط الاجتماعية، إذ يتم حثُّهما على تسوية وضعيتهما أو الانفصال، ولأن أحد الزوجين قد سبق له الزواج، ولا يهمُّه كذلك أن يُعْرَف الأمر بعد، ولأن الضغوط تمارَس عليه حتى لا يعيش متسرِّيا، يُدفَع به إلى ارتكاب ما هو أخطر من ذلك: خطيئة الزواج المثنى. وفي حالات أخرى كثيرة، كان يتعلق الأمر بأشخاص منفصلين عن أزواجهم لسنوات عديدة: إما برجل اضطرَّ إلى مغادرة قريته لأسباب مختلفة، أو امرأةٍ قد غادرها زوجها ولم يعد، فيتزوجون مرة أخرى، على أمل أن يظل الأمر سراً.

منذ القرون الوسطى، كان القانون ينصُّ على عقوبات ضد المعدِّدين، كالمنع من الإقامة بالبلد. إلا أنه في القرن السادس عشر، وأمام هذه الممارسة التي كانت تنزع إلى الانتشار، سوف يُسعَى إلى ما هو أبعد من ذلك. ففي سنة 1544م، على سبيل المثال، ستعطي مدينة غواداالخارا Guadalajara أمراً إلى نواب مجالس بلد الوليد بفرض عقوبات أشد صرامة: كيُّ المعدِّدين بالحديد الملتهب. وقد كان طلب مجالس بلد الوليد سنة 1548م، ينحو في نفس الاتجاه، وقد أعطى الملك موافقته بهذا الشأن: سيكون بالإمكان، من الآن، حكم المعدِّدين بالأعمال الشاقة، وهذه العقوبة هي التي ستسود في عهد الملك فيليب

(1) هنري كامن: «تقارير حول السحر والجنس ومحكمة التفتيش» Notas sobre brujería y sexualidad y la Inquisición، في كتاب «محكمة التفتيش الإسبانية والذهنية التفتيشية» Inquisición española y mentalidad inquisitorial، لِآنخيل ألكالا وعدة مؤلفين، برشلونة، أريل، 1984، ص. 235.

الثاني. لقد كان الزواج المثنى خطيئة، بل وحتى شكلاً من أشكال الهرطقة؛ لأنه يتجاهل طبيعة سرِّ الزواج المقدس، الذي لا يقبل الانفصام. وكان هذا السببَ في بداية التفات محاكم التفتيش إليه، عندما دفع بها الاختفاء الوشيك لليهودية المتسترة إلى البحث عن مبررات جديدة لاستمرار وجودها.

سوف يُعرِب «مجمع ترينتو» (Concile de Trente) عن نفس المخاوف التي أبدتها الكنيسة. وستصنِّف التعليمات التي نشرها المحقِّق العام بالديس، في سنة 1561م، الزواج المثنى ضمن جرائم الهرطقة. ابتداء من هذا التاريخ على الأقل في قشتالة، سيكون «الديوان المقدَّس» هو السلطة القضائية الوحيدة المخوَّلة للنظر في جريمة الزواج المثنى. يجب أن ننتظر لغاية القرن الثامن عشر، لكي نشهد تطوراً في الوضع. فقد جعل شارل الثالث القضاء الملكي صاحب الصلاحية في هذه القضية، إلا في حالة تقديم محاكم التفتيش لأدلة تثبت أن المعنيين كانوا يتعمَّدون التصرف كمهرطقين[1]. كانت محاكم التفتيش تحكم غالبية المعدِّدين بالأعمال الشاقة، لمدة ثلاث سنوات. وهي عقوبة قاسية، إذ ما من جريمة أخرى –باستثناء الهرطقة الصريحة– كانت تعاقب بهذه الشدة.

لأسباب مماثلة –سعياً إلى تمديد صلاحيتها لكي تشمل جرائم ما تزال صلتها بالإيمان غير واضحة- ستضطر محاكم التفتيش إلى التكفل بقضايا التغرير. والتغرير بالنسبة للكاهن، يعني أن يستغِلَّ هذا الأخير وضع التقابل الذي يتطلَّبه الاعتراف للإيحاء الجنسي، أو لتعمُّد اللَّمس غير الشريف، أو حتى لممارسة أفعال أكثر خطورة في حقِّ اللائي يأتين للاعتراف. هذه الآفة قديمة ومنتشرة، وقد اقترح «مجمع ترينتو»، عبثاً، إنشاء غرف للاعتراف؛ لتجنب هذه الإغراءات، إلا أنه سيمرُّ وقت طويل قبل أن يعمَّم استخدامها. لوقت

(1) منذ سنة 1777م، أصبحت حالات الزواج المثني تخضع إلى ثلاث سلطات مختلفة: القضاء الملكي، في حالة انتهاك المعدِّد لحقوق الشريك؛ القضاء الأسقفي، إذا ما كانت هناك شكوك حول صحة الزواج؛ وقضاء محاكم التفتيش، فقط في حالات الهرطقة الصريحة.

طويل ظلت هذه الجريمة تخضع للسلطة الأسقفية. لكن في سنة 1559م، سوف يقترح مطران غرناطة، بدرو غيريرو Pedro Guererro، إحالة متابعة هذه القضايا إلى «الديوان المقدَّس»: فالتغرير يعني في الحقيقة انتهاك سرِّ التوبة، وبما أن الأسرار المقدَّسة تشكِّل جوانب أساسية للعقيدة، فإن انتهاكها يعني بالنهاية ارتكاب جريمة في حق الإيمان، يمكن قياسها على جريمة الهرطقة... وقد قبِل المحقق العام بالديس وجهة النظر هذه، وأصبح التغرير سنة 1561م، يدخل في إطار نطاق عمل «الديوان المقدَّس». وانتهت البابوية بقبول هذا الرأي أيضاً، عن طريق بيان أصدره غريغوري الخامس عشر في 30 من أغسطس / آب سنة 1622م: من الآن فصاعداً لن تخضع قضايا التغرير للقضاء العادي وإنما للدِّيوان المقدَّس. وقد أظهرت محاكم التفتيش تسامحاً أكبر مع القساوسة المتهمين بقضايا التغرير، إذ لم تكن ترغب في إعطاء الكثير من الشهرة لهذا النوع من الجرائم.

بإمكاننا أن نتأمل الخطوات التي لخَّصناها هنا بكل دقة، شأنها شأن العديد من المواقف الأخرى التي تضع صحة تأويل الإيمان والعقيدة في موضع شك، كما بإمكاننا أن نناقش المبدأ. لكن ماذا عن اللِّواط الذي كُلفِّت بمتابعته أيضاً محاكم التفتيش؟ في ظل مسيحية النظام القديم، كان لفظ اللواط «يشمل جُلَّ أنواع الممارسات الجنسية المجرَّدة من هدف التناسل، والتي أدانتها الكنيسة بشدة كانت تمتدُّ أو تنقص، بحسب المكان والزمان: العزل (coitus inerruptus)، العادة السِّرِّية، الجنس الفموي، الجنس الشرجي، سواء للمغايرين الجنسيين أو للمثليين، المفاخذة (coitus inter femora)، إلخ...»[1] ولقد روى جيروم مانزر Jérôme Münzer، الذي زار شبه الجزيرة الإيبيرية بين سنتي1494و1495م، أن أولئك الذين كانوا يُتَّهمون باللِّواط في إسبانيا، كانوا يعلَّقون من أرجلهم ثم تربط خصاهم حول أعناقهم، بعد قطعِها. بعد

(1) جاك روسيو: في مجلة «التاريخ»، يونيو / حزيران 1999، عدد خاص حول «الحب والجنسانية».

هذه الفترة بقليل، في 22 من أغسطس / آب 1497م، سوف يصدر مرسوم يعادل اللِّواط بجريمة الهرطقة أو بجريمة القذف في شخص الملك (lèse-majesté)، ويقرُّ الإعدام بالحرق عقوبة لهذه الجريمة، بالإضافة إلى مصادرة جميع الممتلكات. في أوائل القرن السادس عشر بدأت محاكم التفتيش تهتمُّ بما كان يُطلَق عليه في إسبانيا اسم «pecado nefando»، حرفياً: «الخطيئة التي لا يمكن تسميتها». إلا أن مدينة كارتاخينا (Carthagène) سنة 1504، ستقدم احتجاجاً شديداً: إذ أن هذا الجرم ليس من اختصاص المحقِّقين، فالقانون العام كفيل بمعاقبته. وسيأمر الملك الديوان المقدَّس بعدم التدخل في هذه القضية.

في السنة التالية، سوف تطلب محاكم التفتيش دعم بلدية مورسيا، من أجل تحقيق كانت تُجريه بشأن لوطيين، من رجال الدين ومن عامة الشعب، كانوا يجتمعون في كنيسة للمدينة لممارسة الرذيلة؛ إلا أن أعضاء البلدية سيعتبرون بأن الديوان المقدس ليس له أن يتدخل في الأمر. بوجه عام كانت السلطات المدنية -على سبيل المثال، المجالس- ترى أن سلطة محاكم التفتيش يجب أن تقتصر فقط على جرائم الهرطقة، وألاَّ تتجاوزها إلى ما هو أبعد من ذلك. فيما يتعلق باللِّواط انتهى الأمر بتحقيق هذا المطلب في أقاليم مملكة قشتالة: إذ كان القضاء العادي أو المدني أو الكنسي صاحب الصلاحية الوحيد فيما يخصُّ هذا الشأن، رغم محاولة فيليب الثاني سنة 1596م، إحالة هذا النوع من القضايا على محاكم التفتيش، إلا أن البابا رفض ذلك. في المقابل سوف يحظى الديوان المقدَّس في مملكة أراغون ـأراغون وكاتالونيا وبلنسيةـ بصلاحيات واسعة.

من بين كل الحالات التي تطرَّقنا إليها في هذا الفصل وحدها تلك التي تخصُّ البروتستانت والتنويريين يمكن أن نقول عنها بشكل صحيح أنها تتعلق بالدفاع عن العقيدة. أما بقية الحالات فعلاقتها بالأرثذوكسية قابلة للجدل. ومع ذلك فقد مدَّدت محاكم التفتيش صلاحيتها؛ لتشمل هذه السلوكات

الملتبِسة، مدفوعة برغبتها في الاستمرار. فحوالي سنة 1500 حتى سنة 1510م بدا الدِّيوان المقدَّس وكأنه قد أنهى المهمَّة التي كانت قد أوكلت إليه سنة 1480م: فقد قضى على مشكلة اليهودية المتستِّرة، والتي لن تُطرَح من جديد إلا في أواخر القرن السادس عشر، مع قدوم المتنصِّرين البرتغاليين إلى إسبانيا؛ لتبرير وجودها، ستبحث محاكم التفتيش عن حقول جديدة للعمل. لم يكن البروتستانت الإسبان يمثِّلون خطراً حقيقياً للعقيدة الكاثوليكية، فقد كانوا أقلية قليلة. ولا وجود المتنوِّرين أيضاً، كان يكفي لشغل الوقت الكامل لموظَّفين مكرَّسين طول اليوم ما فتئ عددهم يتضاعف منذ البداية. لذلك ستهاجم محاكم التفتيش عامة المسيحيين القدامى، لاجئة أحياناً، إلى الحِيَل الكلامية –السحر، الخرافات، الكلام الفاحش، السلوكات المنحرفة– دون صرف النظر عن ملاحقة المتهوِّدين والبروتستانت، إذا ما ظهروا من جديد. هكذا وجدت محاكم التفتيش طريقة للاستمرار، لبداية القرن التاسع عشر.

نهاية محاكم التفتيش

عند نهاية النظام القديم، نلاحظ تبايناً متزايدا في ما بين الأطر العليا للديوان المقدس، التي كانت قريبة من السلطة وعلى استعداد للمساهمة في الإصلاح، وبين قاعدة جاهلة ورجعية. كان خوان أنطونيو يورينتي Juan Antonio Llorente أحد ألمع ممثِّلي الفئة الأولى. فقد كان مفوَّض الديوان المقدس أمام محكمة لوغرونيو Logroño، ثم استدعاه المحقق العام، روبين دي ثيبايوس Rubén de Ceballos إلى المحكمة سنة 1788م؛ لِيشغل منصب الكاتب العام للمجلس الأعلى.

بعد خمس سنوات من ذلك، في عام 1793م، سيطلب منه المحقِّق العام الجديد مانويل أباد إي لاسييراManuel Abad y La Sierra، تقريراً عن

الإصلاحات الممكنة لمحاكم التفتيش. ولقد أنهى هذا التقرير سنة 1798م: وجاء هذا الأخير على شكل «خطابات حول المنهجية المتَّبعة من طرف محاكم التفتيش» Discursos sobre el orden de proceder de los tribunales de la Inquisición التي لن تنشر لسنة 1995. ولقد تمَّ إبعاد يورينتي Llorente لبعض الوقت، ثم أعيد إلى مركزه من جديد سنة 1805م. كباقي الموظفين الساميين تم استدعاؤه إلى بايون Bayonne، في ماي / أيار سنة 1808م، عندما أرغم نابليون الأسرة البوربونية -الأب، تشارلز الرابع وابنه، فرديناند السابع- على وضع العرش الإسباني تحت تصرُّفه. ومنذ ذلك الحين، سوف يصبح يورينتي في خدمة جوزيف بونابرت Joseph Bonaparte الذي عيَّنه قائماً عاماً على الممتلكات الوطنية. انطلاقاً من الملاحظات التي دوَّنها حين كان يعمل في المجلس الأعلى La Suprema، سيكتب يورينتي مذكِّرة حول محاكم التفتيش والرأي العام بإسبانيا: «مذكرة تاريخية عن الرأي العام الإسباني حول محكمة التفتيش» Memoria histórica sobre cuál ha sido la opinión nacional de España acerca del tribunal de la Inquisición، نُشرت سنة 1812م. وقد اضطره سقوط جوزيف بونابرت بعد ذلك إلى الاغتراب في فرنسا. وفي باريس سوف ينشر بين سنتي1817–1818م، الكتاب الذي أكسبه الشهرة: «التاريخ النقدي لمحاكم التفتيش الإسبانية» L´histoire critique de l´Inquisition espagnole).

إن مما لا شك فيه هو أن يورينتي ينتمي إلى النخبة المتنورة التي كانت تحلم -في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر- بتجديد إسبانيا. وإلى هذه النخبة ينتمي آخرون أيضاً، من ضمنهم آخر المحقِّقين العامِّين: فيليبي برتران Felipe Bertrán (1775– 1783م) وأغوستين روبين ثيبايوس Agustín Rubén Ceballos (1784– 1793م) ومانويل أباد إي لاسييرا

Manuel Abad y la Sierra (1793 –1794م) وفرانثيسكو أنطونيو دي لورنثانا Francisco Antonio de Lorenzana(1794 – 1797م) ورامون خوسي دي آرثي إي رينوسو Ramón José de Arce y Reynoso (1797– 1808م).

بفضل يورينتي، عرفنا ماذا كان يفكِّر الإصلاحيون عن محاكم التفتيش. فتقريره لسنة 1798م لا يقترح إلغاء محاكم التفتيش، ولكنه يقترح إدخال إصلاحات؛ لضمان حقوق الدفاع، بما يتماشى مع ما كان يُطلَق عليه اسم الجانسينية (jansénisme)[1]، أو بدقة أكثر نظام الامتيازات الحصرية الملكية (Régalisme)[2]، داعياً إلى الحدِّ من استقلالية محاكم التفتيش، ووضعها تحت مراقبة القضاء العادي. فحسب رأيه فإن الديوان المقدس، في واقع الأمر، يستلب السلطة القضائية من الأساقفة. في بداية القرن الثامن عشر، لم يكن ماكاناث Macanaz يردِّد شيئاً آخر غير ذلك، وكان لِخوبييانوس Jovellanos، صديق يورينتي نفس الرأي: يجب أن تعاد للأساقفة مسؤولياتهم وصلاحياتهم فيما يتعلق بموضوع الهرطقة؛ لأنهم أكثر كفاءة لهذه المهمة من الرُّهبان الجهلة. ومثل خوبييانوس، كان يورينتي يعتقد أن المحقِّقين يمارسون رقابة غبية على الكتب، فهم لا يُسهِمون فقط في تقويض مكانة إسبانيا بالخارج، بل و«يُقحِمون العبودية أيضاً في العقول، متسبِّبين في أعظم خسارة للإنسانية».

إلاَّ أن هذا الانتقاد لا ينبغي أن يضلِّلنا، فيورينتي يرمي إلى تعزيز دور الأساقفة؛ لأن هؤلاء يتم تعيينهم من قِبَل السلطة السياسية –ولم يكن الشأن كذلك بالنسبة للرهبان–، ممّا يجعلهم أكثر انصياعاً لتعليمات البلاط. شأنه شأن معظم الإصلاحيين الإسبان –الذين قد نخطئ بتصنيفهم كـ «فلاسفة» أو «موسوعيين»، على الطريقة الفرنسية- لم يكن يورينتي يسعى إلى «دحر الرذيلة»

(1) مذهب مسيحي يقوم على فكر اللاهوتي الهولندي جانسينيوس (1585 1638). (المحققة)

(2) الاعتراف بحقِّ وملاءمة تدخُل السلطة السياسية (الملكية) في النطاق الكنسي. (المحققة)

أو إلى محاربة الدين. كان يريد فقط أن يخلِّص هذا الدين من تلك الجوانب الأكثر إثارة للجدل، والأكثر «شعبية»: العبادات، الحج، إلخ...، والطقوس التي تتداخل مع مظاهر الخرافة والتعصب. بينما كانت محاكم التفتيش بالطريقة التي كانت تعمل وفقها مع نهاية النظام القديم تبدو في نظر الإصلاحيين وكأنها تشجِّع تيارات التدين الشعبي الممقوت إلى حد كبير.

وهذا ما حدث على سبيل المثال، في قضايا السحر: باضطهادها لنساء تعيسات، واتهامهن بممارسة مختلف أنواع السحر، برهنَ محقِّقو القرن الثامن عشر على جهلهم، ورسخوا، في الوقت نفسه، المعتقدات الخرافية للعامة، في حين أثبت أسلافهم، خلال القرنين السادس والسابع عشر، في هذا المجال، حكمة غير معهودة، برفضهم المشاركة في «اقتناص الساحرات» التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك بشكل كبير. فأصبحت إسبانيا، بسببهم، أضحوكة لأوروبا التي كانت تعتبرها بلد التعصب والظلامية. ويبدو أن النخبة المتنوِّرة لهذه الفترة كانت مهووسة بموضوع السحر، الذي سيظهر من جديد، في غير وقته الصحيح، وسط عصر الأنوار. من أجل فهم أفضل لهذه الظاهرة، سوف يستكشف خوبيانوس دليلاً قديماً للقرن الخامس عشر -«مطرقة الساحرات» (Malleus Maleficarum)- وسينشر موراتين Moratín، من جديد، قصة محرقة لوغرونيو Logroño (1610م)[1]، أما غُويا Goya فسيدرج السِّحر ضمن نسق التخيلات والنزوات، وسيرسم أكثر من لوحة حول هذا الموضوع. لقد كان غُويا صديقاً لموراتين ويورينتي، وقد رسم لوحة قلمية لهذا الأخير. لمواجهة هذه المبالغات كان يورينتي، إلى جانب مجموعة من الإصلاحيين، يعتقد بأن محاكم التفتيش إذا ما تم تجديدها ومراقبتها بشكل أفضل، من شأنها أن تعود بفوائدَ قد يكون من الخطأ أن تستغني الدولة عنها.

(1) قصة هذه المحرقة ستُطبَع، مرة أخرى، سنة 1820م.

هذا هو الالتباس الحاصل في عصر الأنوار بإسبانيا: هناك رغبة في الإصلاح، ولكن دون حدوث اضطرابات؛ لذلك، لم تطرأ فكرة إلغاء محاكم التفتيش ببالِ الإصلاحيين الإسبان، وإنما ببال نابليون[1]. بعد أن بوغِت بثورة 2 من ماي / أيار 1808م، وبمقاومة الشعب الإسباني، اضطرَّ جوزيف بونابرت إلى مغادرة مدريد، بعد استسلام جيش دوبون Dupont بقليل، في بايلين Bailén، يوليو / تموز 1808م. فقرر نابليون آنذاك، أن يتولى زمام الأمور، ويقود بنفسه الجيش العظيم الذي سيغزو إسبانيا. في 4 من ديسمبر / كانون الأول 1808م كان على مشارف مدريد لكن قبل دخوله إلى العاصمة وتتويج شقيقه على العرش من جديد، سيوّقع الامبراطور بِتشامارتن Chamartin مجموعة من المراسيم، وفي دقائق معدودة، سيقوم بإلغاء النظام القديم الإسباني. بين المؤسسات الملغية، كانت محاكم التفتيش تحتلُّ الصَّدارة. أخذت هذه التدابير الجذرية النُّخَب الاسبانية على حين غرة، إذ لم تكن لتجرؤ على تصوُّر وصول الأمور إلى هذا البعد. كثيرون –من ضمنهم يورينتي، على وجه التحديد– سينشدون الائتلاف. وكثيرون أيضاً بدافع الوطنية، سيرفضون الإصلاحات المفروضة من جيش احتلالٍ وملكٍ دخيل، وسيبدأون الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني، ولكن أيضاً من أجل تجديد إسبانيا. أعدَّ مجلس قادس دستورا ليبراليا، ومسألة محاكم التفتيش لم تكن لتُغفَل فيه. هل حقاً قامت المجالس بإلغاء الدِّيوان المقدس؟ هذا ما يمكن قراءته في كل المصادر. ومع ذلك، فإن مرسوم 22 من فبراير / شباط 1813م مليء بالالتباسات. فهو يؤكد أن الديانة الكاثوليكية الرسولية الرومانية ستتمتع بحماية الدستور والقوانين (المادة الأولى)، ويؤكد أيضاً على أن «محاكم التفتيش لا تتوافق مع الدستور» (المادة الثانية)، وبالتالي سيكون من

(1) كان الأب غريغوري قد أرسل إلى المحقق العام، خوسي رامون دي آرثي، خطاباً لاذعاً، يطالب فيه بإلغاء محاكم التفتيش، ويشيد فيه، كذلك، بالثورة الفرنسية. هذه الوثيقة أحدثت موقف رفض عام في إسبانيا، حيث استُقبِلت هذه الأخيرة على نحو شديد السوء.

الملائم العودة إلى التشريع الوسطوي (المواثيق las Partidas)، وإرجاع السلطة إلى الأساقفة فيما يتعلق بالعقيدة، وفقاً للقانون الكنسي. ودائماً في إطار تطبيق التشريع الوسطوي والقانون الكنسي، سيكون القضاء المدني مخوَّلاً لفرض عقوبات على الهراطقة -وفقاً لما ينصُّ عليه القانون- (المادة الثالثة). وتنصُّ المادة الرابعة على أن «أي إسباني لديه صلاحية رفع دعوى ضد جريمة الهرطقة، أمام المحكمة الكنسية». الفصل الثاني من هذا المرسوم يؤكد على ضرورة منع دخول الكتب المحظورة أو المنافية للدين، ويشترط موافقة الأسقف المسبقة، لنشر أي كتاب حول الموضوع الديني، وسيكون من شأن القضاة المدنيين مصادرة الكتب المحظورة من قِبَل الأساقفة... فهل كان ليبراليو قادس قد قرروا حقاً إلغاء محاكم التفتيش؟ فقد تم التصريح بأن هذه المؤسسة أصبحت غير شرعية، لكن جريمة الهرطقة ما زالت موجودة، وما زال القانون يعاقب عليها، كما أن الرقابة ما زالت قائمة. الفرق الوحيد هو أن الأساقفة سيحصلون على الصلاحيات التي كانت للوقت الحالي، بيد المحققين. لكن يجب الاعتراف بأن مرسوم تشامارتن على خلاف الدستور جاء واضحاً.

على الرغم من هذه الاحتياطات، فإن النص المتعلِّق بمحاكم التفتيش، لم يحصل إلاَّ على 90 صوتاً في البرلمان، وصوَّت 60 نائباً ضده؛ لأنهم لم يكونوا يرغبون في أي تغيير[1]. قرَّر المجلس أيضاً أن يُقرَأ المرسوم المتعلِّق بإلغاء محاكم التفتيش في جميع الكنائس، لمدة ثلاثة آحاد متتالية. لكن معظم رجال الدِّين رفضوا تنفيذ الأمر، وترك لهم مجلس الوصاية (Régence) -أي الحكومة المؤقتة- الحرِّية في ذلك. بعد استعادته للعرش، لن تكون لفرديناند السابع أولوية أخرى غير إعادة النظام القديم، وبطبيعة الحال، ستستردُّ محاكم التفتيش مكانها بين المؤسسات:

(1) طالب مجلس قادس أيضاً بالتخلص، في ظرف ثلاثة أيام، من جميع اللوائح أو الإعلانات التي كانت تذكِّر بالجزاءات والعقوبات المفروضة من قبل محاكم التفتيش، في الكنائس والأديرة والأماكن العامة.

«محاكم التفتيش هي الوسيلة الأكثر فعالية، لتجنيب رعاياي الانقسامات الداخلية ولمنحهم السلام والطمأنينة. ولقد ارتأيت، في ظل الظروف الراهنة، أنه سيكون من المناسب جداً إرجاع السلطة إلى محكمة الديوان المقدس» (21 تموز / يوليو، 1814م). بعد ست سنوات من ذلك، سوف يعود الليبراليون إلى فرض الدستور وإلغاء محاكم التفتيش، من جديد. بعد أن قام الجيش الفرنسي -أبناء سان لويس المائة ألف-، بقيادة دوق أنغوليم Angoulême، بالقضاء على النظام الدستوري، لم يجرؤ فرديناند السابع على إحياء محاكم التفتيش من جديد، على الأقل بهذا الاسم. في مكانها، سوف يُنشِئ «لجان الإيمان» (Juntas de fe). سنة 1826م، أصدرت إحدى هذه اللّجان، التي كان يرأسها الأسقف سيمون لوبيثSimón López، حكماً بالإعدام في حقِّ مدرّس بلنسي يُدعى كاييتانو ريبولCayetano Ripoll، بتهمة الانتماء إلى مذهب الربوبية[1]، وأُعِدم شنقاً. لن يُلغى الدِّيوان المقدَّس، بصفة نهائية، إلا بعد وفاة فرديناند السابع، بموجب مرسوم أصدرته ماري كريستين Marie–Christine، التي كانت وصية على العرش (15 يوليوز / تموز 1834م). وفي سنة 1838م، كتب له لارَّا Larra شاهدة قبره: «هنا ترقد محكمة التفتيش، ابنة الإيمان والتعصب، التي ماتت هرماً». ولم يُستنكَر كثيراً هذا الأمر.

(1) الإيمان بالله دون الإيمان بالأديان أو الوحي، ودون الاعتراف بتدخُّله في شؤون الخلق. (المحققة)

الفصل الثالث
الجهاز الإداري للدّيوان المقدّس

لقد كانت محكمة التفتيش الإسبانية محكمة كنسيَّة خاضعة لسلطة الدولة، وهذا ما يميزها عن محاكم التفتيش التي أُنشِئت في القرن الثالث عشر ضد الوالديسيين Vaudois والكاثار Cathares، إذ أن هذه الأخيرة انتزعت مهمة الدفاع عن العقيدة ومتابعة المهرطقين من القضاء العادي الذي كان يتولاه الأساقفة، وأوكلتها إلى البابا، بشكل حصري. في إسبانيا، سيلغي البابا هذا الامتياز لصالح السلطة المدنية. هذا ما سيتضح من خلال وثيقة التأسيس «لزوم اشتراط الإخلاص الصادق» Exigit sincerae devotionis، المؤرخة بتاريخ 1 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1478م. وسيأذن سيكستوس الرابع لفرديناند أراغون ولإيزابيل قشتالة بتعيين محققين تُوكل إليهم مهمة التحقيق بشأن المتهوِّدين وملاحقتهم، هم ومن يتواطؤون معهم، وسوف يوضِح أنه من أجل الدفاع عن الإيمان، ستُعطى لهؤلاء المحقِّقين الصلاحيات والسلطة التي كانت سابقاً بيد الأساقفة. في 27 من سبتمبر / أيلول سنة 1480م، واستناداً إلى وثيقة التأسيس، عيَّن الملكان أوائل المحققين للمناطق الخاضعة لمملكة قشتالة، ولقد رأينا كيف أن فرديناند حصل بالنهاية على نفس الامتياز، بالنسبة لمملكة أراغون. بعد ثلاث سنوات، سيتم تنفيذ إجراء جديد، وبناء على اقتراح الملكين سيعِّين البابا توركيمادا محقِّقاً عاماً، وسيخوِّل له مسؤولية تعيين محققين مندوبين. في سنة 1488م، سيوافق إينوسنت الثامن على أن يقترح الملكان خليفةً لتوركيمادا، عندما يحين الوقت المناسب، وسيبقى هذا الإجراء ساري المفعول لنهاية المؤسسة: يعيِّن البابا الشخص الذي يقترحه ملك إسبانيا كمحقِّق عام،

ويمنحه السلطة لمحاربة الهرطقة، وبدوره يفوِّض المحقق العام السلطات التي خُوِّلت له، إلى محقِّقي المقاطعات. بهذا الشكل، تكون محاكم التفتيش الإسبانية تعتمد اعتماداً كلياً على المحقِّق العام، أي على الدولة التي تقوم بتعيينه.

المحقق العام

لقد عيِّن توركيمادا كمحقق عام لمملكة قشتالة، وبعد وقت قصير، تم تعيينه أيضاً كمحقق عام لمملكة أراغون. وفي 11 من فبراير / شباط سنة 1486م، سيمزج إينوسنت الثامن القرارين السابقين؛ ليصبح توركيمادا المحقق العام لجميع المناطق الخاضعة لسلطة كل من فرديناند وإيزابيلا. وهذا القرار يجب أن يفسَّر كمحاولة لتأسيس بداية للمركزية بإسبانيا، فمنذ سنة 1479م وإلى أواخر القرن السابع عشر، سيضمُّ النظام الملكي الإسباني في الواقع، مناطق ذات قوانين مختلفة جداً: لورديات وإمارات وممالك ستشملها -أو لاً- مملكتا قشتالة وأراغون، ومن سنة 1580 إلى 1640م مملكة البرتغال أيضاً، مع احتفاظها باستقلالها الذاتي ومؤسساتها وقانونها واقتصادها وعملتها، وأحياناً حتى بلغتها. لقد كانت محكمة التفتيش المؤسسة الوحيدة المشتركة بين جميع مناطق النظام الملكي، ورأينا كيف أن المواثيق Los fueros لم تستطع عرقلة مسيرتها. إلا أن فرديناند في سنة 1507م، سيعطي انطباعاً بالتراجع إلى الخلف، حيث أنه سيعيِّن محققين عامين: الكاردينال ثيسنيروس بالنسبة لِتاج قشتالة، ثم خوان لويس دي إنغيرَّا Juan de Enguerra، وبعده لويس ميركادير Luis Mercader بالنسبة لِتاج أراغون. هذه الازدواجية يفسِّرها الظرف العام، فمنذ وفاة زوجته إيزابيلا، لم يعد فرديناند ملكاً لأراغون فقط، وإنما أصبح يحكم أيضاً قشتالة نيابة عن ابنتهما الملكة «خوانا المجنونة» Jeanne La Folle، فقد كان يخشى أن تنفصل قشتالة وأراغون من جديد كما كانتا قبل سنة 1479م. يشكِّل تعيين

محققين عامين ضمانة للمستقبل، إذ أنه سيتيح لفرديناند الاحتفاظ بالسيطرة على محاكم التفتيش في أراغون، مهما حدث. بعد مرور عشر سنوات، سوف يتطور الوضع وسيبتعد خطر تفكك النظام الملكي. ومستقبلاً سينتظر شارل الخامس وفاة ثيسنيروس؛ لإعادة توحيد الديوان المقدس، وفي سنة 1517م سيُعيَّن الكاردينال أدريان Adrien كمحقق عام لِمجموع مناطق المملكة.

كما سبق أن رأينا، كان المحقق العام يعيَّن من قِبل البابا بناء على اقتراح ملوك إسبانيا. وهذه نقطة لم يتنازل هؤلاء قطُّ عنها. فالمحقق العام رسمياً يستمد سلطاته من البابا، ولكن هذا الأخير ملزوم بتعيين الشخص الذي يقترحه الملوك. في سنة 1522م، وبعد انتخابه للبابوية، اعتبَر أدريان السادس أن الحق في اقتراح المحقق العام كان امتيازاً مُنِح بصفة شخصية لملك أراغون. وأنه بوفاة هذا الأخير، يستعيد البابا جميع صلاحياته. ولم يوافقه شارل الخامس على ذلك. ففي رسالة مؤرخة بتاريخ 29 من مارس / آذار سنة 1522م، في بروكسل، أكَّد عكس ذلك من جديد وبقوة. واستسلم أدريان السادس للأمر. وقد اتخذ تعيين المحققين العامّين دائماً شكل إرادات رسولية motu proprio [1]، لا تتضمَّن أية إشارة إلى اقتراح ملك إسبانيا، ولكن هذا التفصيل لا يخدع أحدا، فالملك هو من يعيِّن المحققين العامين، مما يعني أنه هو الذي يدير محاكم التفتيش، بصورة غير مباشرة. وهنا يمكن أن تُطرَح إحدى الإشكاليات: ما دام الملك هو من يعيِّن المحقق العام فعلياً، هل يمكنه إقالته أيضاً؟ لا يمكنه ذلك من حيث المبدأ، ولكن بإمكانه تهميشه أو الضغط عليه؛ لإجباره على الاستقالة. ألفونسو مانريكي Alfonso Manrique، مطران اشبيلية، يشكِّل النموذج الوحيد للحلِّ الأول. فلقد أثار في ديسمبر / كانون الأول من سنة 1529م

(1) الإرادة الرسولية هي نص تشريعي يصدره البابا من تلقاء نفسه، وليس بالضرورة أن يُجيبَ بها على طلب معيّن. ويمكننا القول أنها تشبه المرسوم. (المحققة)

استياء الإمبراطورة ايزابيلا ضده، ثم في عام 1534م أثار عليه أيضاً غضب شارل الخامس[1]. فاستغل المجلس الأعلى لمحاكم التفتيش La Suprema الوضعية لتحُلَّ سلطته بذلك محلَّ سلطة المحقِّق العام. كان ذلك اغتصاباً للسلطة، ولكن أحداً لم يعارض. في المقابل، كانت حالات الاستقالة القسرية عديدة. ونعلم منها خمس حالات، على الأقل: في سنة 1507م، حالة ديزا Deza الذي تدخَّل في قضية لوثيروLucero وفي عام 1599م بورتوكارِّيرو Portocarrero الذي أقصاه فيليب الثالث، وفي سنة 1602م سيكون نينيو دي غيفارا Niño de Guevara أيضاً مستهدفاً من قِبَل فيليب الثالث، وفي عام 1621م، ألياغا مارتنيث Aliaga Martínez، الذي سيعتبره أوليباريس شخصاً فاسداً، وهناك حالة سوتومايور Sotomayor، في عام 1643م الذي كان قد أصبح هرِماً ولم يعد قادراً على القيام بهمامه. بما أن المحقق العام كان يتصرَّف بمقتضى تفويض من البابوية، فإن سلطاته كانت تنتهي بوفاة البابا الذي عيَّنه. وإن كان من المتعارف عليه منذ البداية، إبقاء البابا الجديد للمحقق العام في منصبه. وخلال تاريخها الطويل، احتفظت محاكم التفتيش الإسبانية دائماً بهذا الطابع المختلط: السلطة الدينية، نظراً لأهدافها -على الأقل نظرياً- والسياسية، نظراً لعلاقتها الوثيقة بالدولة. نتساءل ماذا كان ليحدث لو أن البابا رفض ذات مرة تعيين محقق عام؟ كانت محاكم التفتيش الإسبانية ستختفي في نفس الآن. ولكن في هذا الصدد، لم يجرؤ أي بابا على الدخول في خطر المواجهة يوماً مع ملوك إسبانيا. وظلت محاكم التفتيش ما شاءت لها السلطة السياسية ذلك، ولكن البابا أيضاً لم يفعل

(1) كانت الامبراطورة إيزابيلا مهتمة بمصير شابة ووريثة ثرية، وهي لويسا دي أكونيا، وكانت قد وضعتها في دير بطليطلة في انتظار أن تعثر لها على زوج. لكن مانريكي، مستغلاً سلطته، استقدم ابن أخيه إلى الدير ونظَّم له على الفور حفل زواج مع لويسا دي أكونيا، مما أثار سخط الإمبراطورة على مانريكي، وجعلها تطرده من محكمة التفتيش. عند عودته إلى إسبانيا في سنة 1533م، أذن شارل الخامس لمانريكي باستئناف عمله كمحقق عام، ولكنه في السنة التالية أمره من جديد بالإقامة في أبرشيته، حيث توفي سنة 1538م.

قطُّ شيئاً لمواجهتها.

ما بين سنة 1480 و1820م، يمكننا تعداد خمسة وأربعين محققاً عاماً. وبما أن الأمر يتعلق بوظيفة سياسية، فإن الملوك كانوا حذرين بشكل خاص فيما يتعلق باختيار أصحاب هذه المناصب. كان أوائل المحققين العامين –توركيمادا، ثيسنيروس...- من أصول متواضعة. ولكن بتعيين مانريكي في عام 1523م سنشهد وصول ممثِّلٍ لطبقة النبلاء الرفيعة إلى قمة الديوان المقدس ولكنه مع ذلك، يبقى استثناء. فخلال القرن السادس عشر، سيفضِّل الملوك تعيين الأساقفة الذين كانوا في الأصل مطارنة لإشبيلية أو طليطلة، أو كانوا أعضاء أو رؤساء في مجلس قشتالة. معظم هؤلاء كانوا قد أتموا دراستهم في إحدى هذه الجامعات الرئيسية الثلاث: سلمنكة وبلد الوليد وألكالا. ابتداء من القرن السابع عشر، سيكون هناك قدر أكبر من التنوع، فكثير من المحققين العامين كانوا قد درسوا بالمعاهد الكبرى -Colegios mayores– كمعهد سانتا كروث Santa Cruz (في بلد الوليد) أو سان إلديفونسو San Idelfonso (في ألكالا).

كان توماس دي توركيمادا أول محقق عام، وابن شقيق اللاهوتي خوان دي توركيمادا، ومثله أيضاً كان راهباً دومينيكيا، يرأس دير سانتا كروث بِسيغوفيا، كما كان كاهن اعتراف الملكين. وقد خلَّف سمعة يطبعها التصلُّب والصرامة. بدت محاكم التفتيش تحت قيادته قاسية ودموية بشكل رهيب، فخلال هذه الفترة من تأسيسها سُجِّل أكبر عدد من الإدانات، ولا سيما عقوبات الإعدام. فتوركيمادا هو من حرَّض الملكين على ترحيل اليهود لِقطع أي صلة بين المتنصِّرين وأجدادهم اليهود[1]. أما خلفاء توركيمادا فلا

(1) في عام 1869م، سيخصِّص فيكتور هوغو لِتوركيمادا مسرحية (تحمل نفس العنوان: توركيمادا) والتي لم تنشر إلا في عام 1882م. وفيها نرى مواجهة بين ثلاثة كهنة: فرانسوا بول، الذي يجسد القداسة والرقة وفقاً لما يدعو إليه الإنجيل، ولكنه غير مهتم بمسيرة العالم، والبابا ألكسندر بورجيا، فاجر وشكاك ومتعطش إلى السلطة الآنية، والمتعصب توركيمادا، الذي كان مقتنعاً بأنه بحرقه

يشبهونه كثيراً من هذه الناحية، ولا يمكن وصفهم بالمتعصِّبين. فما يمكن أن يؤخذ على ديزا Deza بالذات هو الافتقار إلى الحصافة والحزم فيما يتعلق بقضية لوثيرو. أما شخصية ثيسنيروس فهي أعقد بكثير. في سنة 1499م، وحتى قبل أن يصبح محققاً عاماً، رأى ثيسنيروس أن الأساليب الإنجيلية لِتلابيرا Talavera لم تكن ناجعة للغاية؛ ففي غرناطة كان عدد المتنصِّرين من المسلمين ضئيلاً. ومن ثَمَّ قرر تسريع حركة الأحداث، فبادر بتعميد بعض المهرطقين عنوة، وإحراق الكتب العربية –باستثناء الكتب الطبية–. وفي نفس الفترة تقريباً، سيُظهِر الشخص نفسه انفتاحاً فكرياً كبيراً في الجامعة الجديدة التي أسسها بألكالا دي إيناريس Alcalá de Henares، فعلى سبيل المثال سيترك للطلاب حرية اختيار مذهبهم الفلسفي: التومائية[1] أو الاسمية[2] وسيشجِّع دراسة اللغات القديمة، ولن يكون لديه أي مانع من أن يعيِّن بعض المتنصِّرين البارزين –مثل الأخوين خوان وفرانثيسكو دي بيرغارا- كأساتذة. كما أن الإنجيل المتعدد اللغات الذي قام بتمويله يُعتبر من أروع الإنجازات الإنجيلية والإنسانية الإسبانية، وكما أسلفنا، كان القرار يعود إلى إيراسم فيما يتعلق بالانضمام إلى هذا العمل، بقبول دعوة ثيسنيروس.

بلا شك، لا يستحق مانريكي سمعة الإنسانية –أو حتى الإيراسمية– التي نُسِجت حوله. وهو الذي سمح ما بين سنة 1516م و1523م، –بصفته أسقف قرطبة- بهدم جزء من المسجد لبناء الكاتدرائية[3]. لم يتمكن مانريكي من منع

للمهرطقين، يطهرهم وينقذهم.

(1) نسبة إلى القديس توما الإكويني. (المحققة)

(2) حركة منطقية وابستيمولوجية، امتد تأثيرها إلى ميدان العلم الحديث والمعاصر.(المحققة)

(3) كان شارل الخامس قد أعطى موافقته لمباشرة الأشغال، قبل رؤيته للمَعلَمة. لكنه، عند زيارته للمكان، في 19 من ماي / أيار، 1526، سيُعرب عن أسفه بهذه الكلمات: «لو أنني عرفت بماذا يتعلق الأمر، لما أعطيت موافقتي. أنتم تشيِّدون ما نراه في كل مكان، وقد دمرتم ما لا يمكن رؤيته في أي مكان».

ملاحقة أصدقائه الإيراسميين أو الروحانيين. فقد تم إلقاء القبض على جون دي أبيلا وبيرغارا بين آخرين، وتمت إدانتهم من قِبَل الدِّيوان المقدس دون أن يتصدى هو لذلك بشكل فعَّال. لكن، في الواقع، كان مانريكي، خلال الجزء الأكبر من فترة انتدابه، منذ سنة 1529م، إلى وفاته في عام 1538م، من المغضوب عليهم، ولم تكن لديه سلطة حقيقية على الهيئة التي كان من المفترض أنه يقودها.

كان فرناندو دي بالديس أقرب إلى صورة المحقق القاسي والصارم. ولد في عام 1483م وفي عام 1524م، انضم إلى مجلس محكمة التفتيش، ومكث به إلى سنة 1535م حيث تولى رئاسة مستشارية بلد الوليد، لذا فهو يعرف الطريقة التي يعمل بها الديوان المقدس، من داخل المؤسسة. من سنة 1539م لسنة 1546م، ترأس بالديس المجلس الملكي، وهو أعلى مؤسسة للنظام الملكي. وفي عام 1547م تم تعيينه مطراناً لاشبيلية ومحققاً عاماً، في نفس الوقت. فهل كانت تلك طريقة لبقة لإبعاده من المجلس الملكي؟ هناك أدلة مهمة تشير إلى ذلك، بدءاً من آراء شارل الخامس عنه التي لم تكن تستلطفه كثيراً. في عام 1556م أصبح منصب بالديس مهدَّداً. ففقد كان النظام الملكي يمرُّ بفترة عصيبة، إذ كان في حالة حرب مع فرنسا ولذلك، سيلجأ الملك الجديد فيليب الثاني، الذي كان يفتقر إلى المال، إلى أساقفة إسبانيا؛ ليطلب منهم المساهمة الطوعية وتقديم الدعم المالي للسياسة الخارجية. جميع الأساقفة استجابوا بسخاء باستثناء واحد منهم، ألا وهو بالديس، مطران اشبيلية، إحدى أغنى إقطاعات الكنيسة بإسبانيا! في جوستي Yuste، كان شارل الخامس ساخطاً، ولم يكن فيليب الثاني أقل سخطاً منه، فقد قرر إجبار بالديس على الإقامة في أبرشيته، الأمر الذي سيمنعه من مباشرة مهامِّه كمحقق عام. من حسن حظ بالديس، أن الوضع الداخلي جاء لنجدته. حيث تم اكتشاف معاقل للبروتستانت في

مدينة بلد الوليد واشبيلية. فهل تعمَّد بالديس المبالغة في عدد المشتبه فيهم؟ ليس الأمرِ مستحيلاً تماماً. وفي جميع الأحوال، فلقد حافظ بالديس على منصبه، فلا مجال لتغيير المحقق العام في مثل هذا الظرف... وبالديس هو من سيتولَّى تلك النَّقلة المناهضة للتصوف لِسنة 1559م. فهل يتحمل هو وحده مسؤولية ذلك؟ لا فحتى من دونه، كانت الأمور ستتطور بنفس الطريقة. ففي كل أوروبا، وليس فقط في إسبانيا، كانت الوضعية الدينية قد أصبحت أكثر صعوبة، فالمواجهة بين الكاثوليك والبروتستانت كانت تتصاعد أكثر فأكثر. وأكثر من الإرادة البشرية أو تعاقب الأجيال، قوة الأحداث هي التي ستعكس التغيرات الطارئة في ذلك الوقت. لكن ما هو مؤكَّدٌ هو أن بالديس قد أسهم متعمِّداً، في أن يتخذ منعطف سنة 1559م شكلاً عنيفاً، وهو المسؤول كذلك عن سجن مطران طليطلة. فهو منذ زمن يغار من كرَّانثا ومن مكانته ونجاحه، وقد كانت الفرصة سانحة للهجوم عليه، ولن يتركها بالديس تمر دون أن يستغلها، وإنما سيلاحق كرَّانثا إلى أن يتنازل هذا الأخير دون عناء عن منصبه كقاضٍ، ولكن ذلك لن يمنع المحاكمة من أن تأخذ مجراها. وهذا إن عنى شيئاً فإنما يعني أن بالديس كان مخطِّطاً من الطراز الأول. فكما سنرى إليه يعود الفضل في استحداث نسخة جديدة من الإجراءات التي يجب أن تتبعها محكمة التفتيش في التحقيق.

كان خلفاء بالديس أكثر اعتدالاً منه، كما أنهم أبدوا اهتماماً أكبر بالمسائل السياسية لتلك الفترة. فكيروغا Quiroga، على سبيل المثال، الذي امتدت فترة انتدابه ما بين 1573–1594م لم يُخْفِ أبداً تلك الصداقة التي كانت تربطه بالكاتب العام أنطونيو بيريث Antonio Pérez، الذي اتُّهِم بالخيانة. وعلى ما يبدو، فإن فيليب الثاني لم يأخذ عليه ذلك كثيراً. كما أن كيروغا هو الذي سيطلب في سنة 1576م تبرئة فراي لويس دي ليون Fray Luis de León من التُّهم الموجَّهة إليه،

وهو أمر نادر جداً وغير معتاد عند محاكم التفتيش. وهنا نرى الفرق واضحاً بينه وبين مانريكي، الذي كان عاجزاً عن إنصاف الإيراسمية.

خلال القرن السابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر، لم يكن المحققون العامون بسطاء بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنهم كانوا يفتقرون إلى قوة الشخصية. فهم الموظَّفون الشرفاء، كما يوحي بذلك عنوان كتاب خوليو كارو باروخا Julio Caro Baroja الشهير: «السيد المحقق» El señor inquisidor... ينبغي أن ننتظر إلى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر لنجد مرة أخرى مع المحقق العام الكاردينال لورينثانا Lorenzana، من سيستأنف نهج ثيسنيروس الثقافي الكبير. لورينثانا ينتمي إلى فئة الأساقفة المستنيرين الذين كانوا يحظون بمكانة خاصة في زمن تشارلز الثالث، بدأ مسيرته كمطران للمكسيك، ومنذ ذلك الحين سنراه يقوم بنشاط مكثف، بهدف تطوير تعليم الدين، بطبيعة الحال ولكن أيضاً لأجل تطوير المسائل العلمية؛ ففي عام 1770م على سبيل المثال سوف ينشر تاريخاً عن إسبانيا الجديدة، غنياً بالوثائق والصور. في سنة 1772م عندما سيعيِّنه شارل الثالث مطراناً لِطليطلة، سيجعل معظم عائدات هذه الإقطاعة في خدمة الفقراء والثقافة: فقد أثرى المكتبات، واهتم بالثقافات المحلية القديمة ونشر عدة مؤلفات حول التقاليد القوطية وعادات المستعربين، وقام بتمويل وطباعة أعمال سان إيسيدورو الاشبيلي... ولهذا فمن الصعب تصنيف لورينثانا كمحقق متزمت ومتعصب. في محاكم التفتيش، لم يكن الرجال مخيفين، وإنما المؤسسة هي التي كانت كذلك.

مجلس محكمة التفتيش

إن أول إشارة إلى المجلس الأعلى لمحكمة التفتيش، المعروف باختصارِ «لا سوبريما» La Supremaتعود إلى تاريخ 1488م. تأسست هذه الهيئة برغبة من

فرديناند، ملك أراغون، وضمَّت في بدايتها بعض أعضاء المجلس الملكي الذين كانوا مسؤولين عن متابعة شؤون الديوان المقدس وإسداء المشورة للمحقق العام الذي كان هو الرئيس. كما أسلفنا الذكر لقد ارتأى فرديناند، في سنة 1507م تعيين محققَين عامَّين اثنين، وبالتالي كان هناك أيضاً مجلسان أعليان، واحد في قشتالة، وآخر في أراغون. عندما أصبح الكاردينال أدريان محققاً عاماً للمملكتين في سنة 1518م، توحَّد المجلسان أيضاً، أو على نحو أدق، اختفى مجلس أراغون. كان المجلس الأعلى يضم أربعة مستشارين -ستة في نهاية القرن السادس عشر- وسكرتيرين اثنين، واحد لقشتالة، وآخر لأراغون، بالإضافة إلى ممثِّلَين لمجلس قشتالة. أما الأعضاء فكان يعيِّنهم الملك، باقتراح من المحقق العام، الذي كان يعدُّ قائمة تضم ثلاثة أسماء (الثلاثية la terna) لكل منصب شاغر. فالمجلس الأعلى إذاً يعتمد اعتماداً كلياً على السلطة المدنية، وذلك جانب من جوانب نظام «تعدد المجالس» Polysynodie الذي تميز به النظام الهابسبورغي. بقرار من الملك فيليب الثاني، احتلَّ هذا المجلس المرتبة الثالثة في التصنيف البروتوكولي لمجالس الملكية، بعد مجلس قشتالة ومجلس أراغون.

لم تكن صلاحيات المجلس الأعلى La Suprema أبداً محددة بوضوح. مبدئياً، لم تكن لديها أية سلطة تقريرية بشأن قضايا الهرطقة، إذ كانت هذه الصلاحية تعود إلى المحقق العام، فهو المفوَّض الوحيد من قِبَل قداسة البابا. ولكن دور المجلس سيتوسع في الفترات التي سيكون فيها المحقق العام منشغلاً بوظائف أخرى -وهكذا كان الشأن مع ثيسنيروس، الذي سيكون عليه في مناسبتين أن يحكم قشتالة بوصفه نائباً للملك- أو عندما سيفقد المحقق العام ثقة الملك، كما حدث لمانريكي، سنة 1529م لسنة 1538م. وقد قدَّم أوليباريس، الذي كان على دراية بمؤسسات النظام الملكي في مذكرته الكبرى، سنة 1624م،

المجلسَ الأعلى على أنه المسؤول في المقام الأول عن فحص الطعون في الأحكام الصادرة عن المحاكم الإقليمية[1]. منذ منتصف القرن السادس عشر، سوف يتكفل المجلس أيضاً بإعداد القضايا المثيرة للجدل –مسائل السحر، على سبيل المثال– التي سيُبلِغ بها المحاكم، عن طريق كتب دورية Cartas acordadas من أجل تنسيق عملها وتوضيح الإجراء الذي ينبغي اتباعه في كل حالة من الحالات.

فروع محاكم التفتيش

سرعان ما تجاوز عدد المتهوِّدين في الأندلس الجنوبية عدد المحققين الأوائل الذين عُيِّنوا باشبيلية في عام 1480م، وفي سنة 1482م، سوف يُنشئ توركيمادا محكمة دائمة جديدة في قرطبة، بالإضافة إلى محكمتين تم تأسيسهما في بلنسية وسرقسطة بمملكة أراغون. وفي السنة التالية، سيتم إنشاء فرعين آخرين في جيان Jaén وثيوداد ريال Ciudad Real، وكانت السلطة القضائية لهذا الأخير تشمل جزءاً كبيراً من قشتالة الجديدة، ولا مانشا La Mancha وحتى إكستريمادورا Extremadura. في الواقع لقد اختيرت ثيوداد ريال كمقرٍّ لأن المطران كارِّيو Carrilo كان يرفض إنشاء محكمة تفتيش بطليطلة. بعد وفاة كارِّيو، في سنة 1485م لم يُبْدِ خلَفه الكاردينال مِندوثا Mendoza، أي اعتراض على ذلك، ومن ثَمَّ انتقل المحقِّقون من ثيوداد ريال إلى طليطلة. وبذلك، أصبح النصف الجنوبي من شبه الجزيرة تحت مراقبة الديوان المقدس، وقد تم تعزيز هذا التقسيم بإنشاء فروع في مناطق ييرينا Llerena (1485م)، وكوينكا Cuenca (1489م)، وسيغوينثا Sigüenza وخيريث Jerez (1491م). وقد اكتمل الجهاز بتأسيس محكمة مرسية Murcia في سنة 1488م. في 1486م،

(1) «البت في القضايا التي تصل إليه [المجلس] في مرحلة الاستئناف من كافة محاكم التفتيش الأخرى».

ولمواجهة حالة خاصة، وهي اكتشاف معقل لليهودية المتسِّترة داخل الطائفة الجيرومية، أنشئت محكمة خاصة بِغوادالوبي Guadalupe، واستمرت إلى سنة 1491م. وإلى غاية سنة 1526، لم تكن هناك محكمة في غرناطة. فقد كان المطران الأول تلابيرا Talavera، الذي كان يمارس تأثيراً كبيراً على الملكة إيزابيلا، يعارض إنشاءها. لكن ذلك لم يمنع المحققين من المجيء من قرطبة، للتحقيق في مدينة غرناطة حول المتنصِّرين. ووفقاً لِناباخيرو Navagero، سفير البابا عند شارل الخامس عندما استسلمت غرناطة، وعدَ الملك فرديناند بأنه لن تُنشَأ بها أية محكمة تفتيش، ممَّا دفع بالمشتبه بهم من جميع أنحاء إسبانيا إلى المجيء إليها والاحتماء بها. في سنة 1485م سوف تظهر محاكم التفتيش شمال غواداراما Guadarrama، بإنشاء محكمة في مدينا ديل كامبو –التي ستُنقَل إلى سلمنكة عام 1488م– ثم محكمة سيغوفيا Segovia وليريدا Lérida (1486م)، وبلد الوليد Valladolid (1488م)- التي ستُنقل إلى بلنسية Valencia في عام 1493م وبورغوس Burgos وأُوسما Osma (1489م)، وأبيلا Ávila (1490م)، وقلعة الحرة Calahorra (1491م)، وليون León (1492م). وفي نفس الفترة، سيتم إنشاء محكمة في جزر الباليار Baleares (1488م).

بين سنة 1480 و1495م سيتضاعف عدد المحاكم –في سنة 1493م، بلغ عددها ثلاثاً وعشرين محكمة– ففي هذه الفترة، سوف تتَّسع الشبكة لتغطِّي شبه الجزيرة بأكملها، باستثناء غاليسيا Galicia، ونبارًا Navarra التي كانت مستقلة آنذاك. وقد خلَّف هذا التوسع تكاليف سوف يُسعى إلى تقليصها بتوحيد هذه المحاكم من جديد. وهكذا في سنة 1502م، ستُدمَج فروع بورغوس وليون وسلمنكة وأبيلا وسيغوفيا وبلد الوليد –الذي سيصبح المقر–. وفي سنة 1503م، ستضمُّ اشبيلية إليها خيريث وكوينكا وسيغوينثا وقلعة الحرة، لتشكِّل فرعاً واحداً. بعد ذلك سيستقر الوضع. في سنة 1513م، على إثر إلحاق نبارًا بتاج قشتالة، تقرَّر

إنشاء محكمة في بامبلونا Pamplona، وفي سنة 1516م تم نقل المقر إلى توديلا Tudela، ثم إلى قلعة الحرة في سنة 1521م وأخيراً إلى لوغرونيوLogroño، في سنة 1570م. وكانت آخر محكمة تُنشَأ بشبه الجزيرة محكمة سانت جاك دي كومبوستيلا Santiago de Compostela، التي تأسست سنة 1574م. وإلى ذلك الحين كانت غاليسيا تشكِّل جزءاً من فرع بلد الوليد. كان الهدف من إنشاء محكمة مستقلة في سانت جاك محاربة الدعوة اللوثرية التي دخلت إلى إسبانيا عبر موانئ ساحل كانتابريا Cantabria، وبذلك سيصبح لِمحققي غاليسيا حق تفتيش البواخر الأجنبية، ومصادرة الكتب الممنوعة، وأحياناً، ملاحقة البحّارين اللوثريين الذين كانوا يتوقّفون هناك للاستراحة. في عهد فيليب الثاني، عندما أصبحت مدريد مقر البلاط الملكي، استدعى الأمر إنشاء هيئة جديدة هناك، ولكنها لن تعرف وجوداً رسمياً إلا في منتصف القرن الثامن عشر، وإلى ذلك الحين، ستكون محكمة طليطلة رسمياً صاحبة الصلاحية.

ولقد استقرت محاكم التفتيش أيضاً بجزر الكناري Canaries (ابتداء من 1568م، بشكل دائم) في أمريكا. في عام 1569م أنشأ فيليب الثاني فرعَيْ ليما Lima والمكسيك، وأُنشئت محكمة ثالثة في قرطاجنة الهنود Carthagène des Indes.. وتجدر الإشارة إلى أن الهنود لم يُخضَعوا لسلطة الديوان المقدس، لقد تم اعتبارهم مسيحيين قدامى، على الأقل نظرياً. وفي سنة 1571م، حصل فيليب الثاني أيضاً على موافقة البابا لإحداث محكمة خاصة بالبحرية، وهي محكمة متنقلة كانت لها السلطة القضائية على الجيش والأسطول الخاضع لقيادة دون خوان النمسا Don Juan d'Autriche، ذلك الذي سيكتسب شهرة بعد فترة بسيطة في معركة ليبانت Lépante. كان أول محقق عام للبحرية هو خيرونيمو مانريكي Jerónimo Manrique –الابن الطبيعي للمحقق العام ألونسو مانريكي– الذي أقام محرقة ميسين Messine، في سنة 1572م، وسط

احتفالية مهيبة، بعد انتصار البحرية. فيما بعد ستدخل هذه المحكمة في صراع مع السلطات العسكرية والبحرية، ودون أن تُلغى يوماً بشكل رسمي، ستُوقف فعلياً أي نشاطٍ لها.

سوف نرى بأن فروع محاكم التفتيش كانت غير متوافقة دائماً مع خريطة الأبرشيات، أو مع التقسيم السياسي. على سبيل المثال مدينة أوريويلا Orihuela التي تعتبر جزءاً من مملكة بلنسية لم تكن تخضع لمحاكم التفتيش البلنسية، ولكن لمحاكم مُرسية، المدينة الواقعة في مملكة قشتالة. إلا أن هذا التنافر الظاهري كان مقصوداً؛ فقد تم تقسيم الفروع بأكبر قدر من المنطقية الممكنة، وفي بعض الأحيان، دون أخذ التقسيمات الكنسية أو السياسية بعين الاعتبار؛ لأن الأهم من ذلك كان ضمان فعالية هذه المؤسسة.

ومن هذا المنطلق، فإن محاكم التفتيش قد مثّلت خطوة أولى نحو المركزية السياسية، فليس من قبيل المصادفة أن يفرضها فرديناند على رعاياه في مملكة أراغون، على الرغم من وجود المواثيق Los fueros.

اتخذت إدارة محاكم التفتيش الإسبانية شكلها النهائي في القرن السابع عشر. حيث تم توحيد الفروع في قطاعين توافُقاً مع المملكتين الرئيسيتين للنظام الملكي: قشتالة وأراغون، لكل قطاع كتابته الخاصة. كانت خاضعةً لكتابة قشتالة محاكم طليطلة واشبيلية، وبلد الوليد، وغرناطة، وقرطبة ومرسية، وييرينا، وكوينكا، وسانت جاك دي كومبوستيلا وجزر الكناري. وجُعِلت تحت إدارة كتابة أراغون لوغرونيو، وسرقسطة، وبلنسية، وبرشلونة، وباليرمو، والمكسيك، وليما، وثيوداد دي لوس ريجيس، وقرطاجنة الهنود، ومايوركا، وسردينيا. فالتقسيم يتوافق في الإجمال مع التقسيمات السياسية للملكية، ولكن، نلاحظ أن هناك حالات شاذة، لا نفهم الغرض منها: هي لوغرونيو، والمكسيك، وليما وقرطاجنة الهنود التي من المفروض أن تكون خاضعة

لكتابة قشتالة، نظراً لأن ريوخا وقرطاجنة الهنود تنتميان إلى تاج قشتالة. ربما كان الهدف هو تقسيم المهام الإدارية للكتابتين، بشكل متكافئ إلى حدٍّ ما، بغضِّ النظر عن التقسيمات السياسية؟ ما هو واضح، من خلال هذا النموذج، هو أن محاكم التفتيش كانت تتواجد على رأس مختلف المناطق التي يتشكل منها النظام الملكي.

المحققون

بوجه عام، يوجد في كل محكمة محققان اثنان –على ما يبدو، كان هناك ثلاثة في بلنسية– وسكرتيران، ومُدَّعٍ عام، وضابط شرطة (alguacil)، وقابض، وسفير بابوي، وبواب، وقاضٍي مكلف بإدارة الممتلكات المحتجزة والمصادرة، وطبيب. جميع هؤلاء الأطر كان يتم تعيينهم من قِبل المحقق العام وحده، دون استشارة المجلس الأعلى.

هذا الأمر منطقي: فالمحقق العام يتصرف بتفويض من الحَبر الأعظم، وهو الوحيد الذي يستطيع تفويض صلاحياته إلى آخرين. وعند وفاته، يفقد الموظفون الذين عيَّنهم فيكل الفروع، صلاحياتهم على الفور. لكن في الواقع، وتبعا لإجراء سريع، كان المحقق العام الجديد يجدِّد التفويضات التي رخَّص لها سلَفُه؛ لتفادي انقطاع الاستمرارية.

من بين الموظفين الذين يشكِّلون الأطر الدائمة للمحكمة، يمثِّل المحقِّقون أولئك الأكثر أهمية، فهم الذين يقررون الاعتقالات، وهم الذين يقومون بإجراء التحقيق، وهم الذين يصدرون الأحكام.

ففي وثيقة التأسيس، سنة 1478م، رخَّص سيكستوس الرابع لفرديناند وإيزابيلا بتعيين ثلاثة محققين يكونون «أساقفة أو يتقلدون مناصب كنسية،

كهنة نظاميين أو علمانيين[1]، أعمارهم فوق الأربعين سنة، أتقياء، ويتمتعون بحسن الخلق وينحدرون من أسرة شريفة، مدرِّسين أو اجتازوا السلك الأول من الدراسة الجامعية، أو مجازين في اللاهوت أو القانون الكنسي». لا نعلم لماذا أدخل توركيمادا تغييرات جوهرية على هذا النص في التعليمات التي نشرها في 6 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1484م، فقد اشترط فقط أن يكون المحققون من خريجي الجامعات (letrados)، وأن تكون لديهم سمعة طيبة، ولكن لم يشترط فيهم أن يكونوا من رجال الدين. وعندما جدَّد ألكسندر السادس العهد لِديزا، في 24 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1498م، ومرة أخرى في 1 من سبتمبر/ أيلول سنة 1499، لم يشترط هو الآخر أن يكون المحققون من رجال الدين. وبالفعل ليس من الغريب أن نجد محققين لم يقدِّموا النذور الرهبانية، فقد كان يُشترَط عليهم فقط أن يكونوا عُزَّاباً، وأن يتخلَّوا عن وظائفهم عندما يتزوجون. وهكذا نرى الملك فرديناند يكتب لثيسنيروس في 28 من يونيو / حزيران سنة 1515م، أنه قد تناهى إلى علمه بأن نيبريدا Nebreda، محقق اشبيلية على وشك الزواج، وبما أن الأمر يتعلق بخادم مخلص للمملكة، فالملك يطلب منه إيجاد وظيفة أخرى له، في وقت سريع.

وفي نهاية عهد الملك فيليب الثاني، سوف ينشأ في المجلس الأعلى La Suprema، نقاش حول هذه النقطة. فبعض المحققين كما قد لوحظ قد تقبَّلوا الدرجات الكهنوتية الصغرى فقط، ويُعرف من بينهم حتى من تزوَّج، ثم حصل على وظيفة أخرى. كان المجلس الأعلى يريد أن يضع حداً لهذه الأخطاء، ولذا كان من الضروري أن يُشترَط في جميع المحققين أن يكونوا كهنة.

(1) هم الذين لا ينتمون إلى رهبانية كنسية ولا يعيشون داخل الدير. (المحققة)

وفي التعليمات التي نقلها فيليب الثاني إلى المحقق العام مانريكي دي لارا سنة 1595م، قرر الملك أنه من الآن فصاعداً، سيُشترط أن يكون المحققون والمدَّعون العامُّون قد تقبَّلوا النذور المقدسة، ولكن فيليب الثالث في عام 1608م لم يُضَمِّن تعليماته هذا الحكم. إلى غاية سنة 1632م حيث سيفصل المجلس الأعلى في هذه المسألة بشكل نهائي: سيكون على المحققِّين الذين لم يقبلوا النذور المقدسة التخلي عن وظائفهم. هذه المسألة تبيِّن مدى السلطة الحقيقية التي كان يمارسها ملوك إسبانيا على محاكم التفتيش. ففي مسألة بهذه الأهمية كانوا هم المقرِّرين وليس البابا.

وسنجد نفس التردد فيما يتعلق بِسنِّ المحققين: أربعون عاماً على الأقل، هذا ما نقرأه في وثيقة التأسيس، ولكن في 3 من فبراير / شباط سنة 1485م عندما أقرَّ إينوسنت الثامن سلطة توركيمادا، جعل الحد الأدنى لِسنِّ المحققين في الثلاثين عاماً، وحافظ ألكسندر السادس على هذا الشرط في النصوص التي منح بمقتضاها تفويضاً بابوياً لـديزا Deza، لممارسة مهام المحقق العام (في 24 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1498م، و1 من سبتمبر / أيلول سنة 1499م). تمرُّ السنوات وسوف يفضِّل فيليب الثاني أن يكون المحققون أكبر سِناً: خمسة وثلاثين عاماً على الأقل. عندما عيَّن كليمنت الثامن، في عام 1596م، بورتوكارِّيرو رئيساً لمحاكم التفتيش الإسبانية، وأعاد تطبيق الشروط الأصلية: أي أن الحد الأدنى لعمر المحقق سيصبح مرة أخرى أربعين عاماً، هل كان ذلك إرضاءً لفيليب الثاني؟ ولكن بورتوكارِّيرو سيعترض على ذلك، إذ ليس من المُتاح بعد العثور على أعداد كافية من مرشَّحين بهذا الشرط. ولذلك سوف يتراجع كليمنت الثامن عن قراره. ومنذ ذلك الحين لنهاية محاكم التفتيش، لن تذكر الوثائق البابوية والقوانين الداخلية أية تفاصيل عن الحد الأدنى للسن المشترط في المحقق، وستكتفي فقط بالرغبة بتعيين «رجال يقظين، أكفاء

وذوي سمعة حسنة، عقلاء ولديهم غيرة شديدة على العقيدة الكاثوليكية».

وخلافاً للاعتقاد السائد، فالرهبان بصفة عامة، والدومنيكيون منهم على وجه الخصوص، كانوا دائماً يمثِّلون أقلية ضمن موظَّفي الديوان المقدس. والعكس سيكون مفاجئاً، فخِلافاً لمحاكم التفتيش الوسطوية، كانت محاكم التفتيش الإسبانية خاضعة لسلطة الدولة؛ ولذلك كان الملوك يفضِّلون التعامل مع رجال الدين غير المنتمين إلى الرهبانية الكنسية، الذين كانوا مِطواعين أكثر من الكهنة القانونيين الذين كانوا يخضعون لرؤسائهم وللبابا. من بين خمسة وأربعين محققاً عامًّا، ستة فقط كانوا دومنيكيين (توركيمادا Torquemada، وديزا Deza، وغارسيا دي لوايساGarcía de Loaysa، ولويس دي ألياغا Luis de Aliaga، وأنطونيو دي سوتومايور Antonio de Sotomayor، وخوان توماس دي روكابيرتي Juan Tomás de Rocaberti)؛ كان ثيسنيروس فرنسيسكانيا، وجميع المحققين الآخرين كانوا كهنة علمانيين. ونلحظ نفس الظاهرة في المحاكم الإقليمية. ففي طليطلة على سبيل المثال: من بين سبعة وخمسين محققاً تم إحصاؤهم ما بين 1482م و1598م، واحد فقط من بينهم كان دومينيكيا. وفي بلنسية، من أصل عشرين محققاً عيِّنوا قبل سنة 1530م، هناك خمسة دومنيكيين، ولكن معظم الإثنين والأربعين الذين عُيِّنوا بين 1530م و1609م كانوا ينتمون إلى الكهنة العلمانيين. في القرن السابع عشر سوف يترسخ هذا التوجه: جميع محققي إسبانيا دون استثناء، وكذلك النواب العامون هم من الكهنة العلمانيين، لم يكن أحد من بينهم ينتمي إلى طائفة رهبانية.

وكيف كان يتم تأهيل المحققين؟ يتعلق الأمر بقضاة مكلَّفين بالبتِّ في أرثذوكسية مسألة ما أو عدمها، وقد ننقاد إلى التصور بأن الأفضلية في التعيين كانت للأشخاص الذين يتمتعون بمعرفة متينة بعلم اللاهوت. ولكن الأمر لم يكن كذلك، فغالبية المحققين كانوا قانونيين متخصِّصين في القانون

الكنسي. وهذا الوضع كان مقصوداً. ففي سنة 1545م، كان القانوني دييغو دي سيمانكاس Diego de Simancas واضحاً في تصريحه: «في محاكم التفتيش، القانونيون أكثر فائدة من اللاهوتيين». أما المحقق العام فرناندو دي بالديس، وهو قانوني أيضاً، فكان يفضِّل القانونيين بكل وضوح، فهم -كما كان يقول- مؤهَّلون أكثر لحلِّ المسائل الإجرائية؛ لأن الأمر في نهاية المطاف يتعلق بمحاكمة الناس، وبالتالي بمعرفة القانون. في سنة 1558م كان هناك نقص في الموظفين الذين يجب أن يتولَّوا التحقيق بأمر عدد هائل من المشتبهين، تم إيقافهم بتهمة اللوثرية، لذلك تم اللجوء إلى مساعدين: أربعة من أعضاء المجلس الأعلى كانوا ما يزالون مستقلين، ولكن واحداً منهم كان لاهوتياً، ولذلك سيعتبر بالديس أنه لن يكون جد مفيدٍ فيما يتعلق بِقضايا تلك الفترة.

هذا الحكم المسبق لِصالح القانونيين كانت له نتائج ملحوظة، فمن ناحية كان له أثر في إطالة أمد المحاكمة، فهاجس التحقق من كل شيء، وعدم إغفال أية قاعدة إجرائية كان من شأنه أن يؤخِّر الأمور إلى حدٍّ كبير، لسوء حظ المشتبه بهم، والذين كانوا يظلون رهن الحجز. فلنفكِّر بمحاكمة كرَّانثا التي دامت سبعة عشر عاماً، والسنوات الأربع التي قضاها فراي لويس دي ليون في السجن... ليُحكَم في النهاية على الأول بعقوبة خفيفة، ويُبرَّأ الآخر. ومع ذلك، فإن القانونيين كانوا يتميزون بكونِهم أكثر صرامة فيما يتعلق بتقييم الشهادات والأدلة. ولعل هذا الظرف كان في صالح المتَّهمين، وخاصة فيما يتعلق بقضايا السحر، كما أوضح خوليو كارو باروخا؛ فقد كان القانونيون يميلون إلى اعتبار معظم الشهادات التي يتلقَّونها من القاصرين بلا قيمة، ولا يصدِّقون ما يحكيه المسنُّون والنساء، أو الشهود المغرضون بشكل واضح، والذين يسعون بكل الوسائل إلى إيذاء المتهمين. في هذه الحالة كانت الأفضلية

التي أُعطِيت للقانونيين على حساب اللاهوتيين، لصالح الساحرات[1].

خلال الجزء الأكبر من القرن السادس عشر يبدو معظم المحققين وقد تلقوا تعليماً عالياً، فالكثير منهم يحملون شهادة الإجازة أو الدكتوراة، وبعضهم درس بمعاهد عليا Colegios Mayores. لكن بعد ذلك ستسوء الأمور، ففي نهاية القرن السادس عشر، ووفقاً لتقرير صادرٍ عن المجلس الأعلى La Suprema، فإن عدداً كبيراً من المحققين لم يكونوا من حملة الشواهد[2]، وغير مؤهلين لأداء مهامهم. وهذا الميل إلى الاضمحلال سيتأكد في النصف الأول من القرن السابع عشر، إذ لم تعد محاكم التفتيش تستقطب أفضل الطلاب. إلا أن تحسُّناً ملحوظاً من شأنه أن يحدث بعد سنة 1650م، فالمحققون الذين سيعيَّنون خلال هذه الفترة، يمتلكون خبرة واسعة في إدارة الأسقفية، بوصفهم مدراء أو قضاة كنسيين. في سنة 1666م، من بين اثنين وثلاثين محققاً أو نائباً عاماً، نملك معلومات دقيقة عنهم، أربعة عشر منهم كانوا طلاباً سابقين في معاهد عليا[3].

بصفة عامة، يعتبر منصب المحقق مرحلةً في مسيرة الموظف. لم تكن الكفاءات ولا الغيرة الدينية دائماً هي العناصر الحاسمة عند التوظيف. في القرن السابع عشر كانت خدمة الملك أكثر من القدرات المكتسبة خلال المسيرة المهنية، هي التي تؤخذ بعين الاعتبار للحصول على منصب المحقق. فهل ينبغي لنا أن نستغرب ذلك؟ المحكمة المقدسة هي قبل كل شيء مؤسسة دولة. في أوائل القرن السابع عشر، على سبيل المثال، كان محقِّقو اشبيلية يحققون التميز،، قبل وبعد توظيفهم من خلال الطريقة التي يحقِّقون بها عائدات ضريبية مهمة للملك.

(1) خ. كارو باروخا: «السيد المحقق»، ص. 41.

(2) «Tienen pocas letras» «أي محدودي العلم.

(3) روبيرتو لوبيث بيلا، في «تاريخ محاكم التفتيش في إسبانيا وأمريكا» لِخ. بيريث بيجانوبيا و ب. إيسكانديلي، الجزء الثاني، مدريد، 1993، ص. 768–769.

كان الديوان المقدس يبعث الخوف في الناس، وعندما يكون جابي الضرائب محققاً أيضاً كانوا يدفعون الضرائب بسهولة أكبر... وليس من المستغرب أن نرى الملك أو أوليباريس يقترحان تعيين محقق أو آخر لأسباب لا علاقة لها أبداً بالدفاع عن العقيدة. هذه الاعتبارات تجعلنا نعيد النظر في الصورة التي نصنعها عادة عن المحققين. وأخيراً نجد أن عدد المتعصبين والدمويين الذين كانوا من بينهم أقلّ من الذي قد قيل. وفي المقابل، فإن الضِّعاف لم يكونوا نادرين بينهم، ولا أولئك الذين كانوا يستغلون السلطة، كما هو الحال بالنسبة لذلك المدعو مونيوث كويستا Muñoz Cuesta –الذي، يحدثنا عنه خايمي كونتريراس Jaime Contreras – والذي كان زير نساء (وراهبات!) أو أيضاً ذلك المدعو أوتشوًا Ochoaالذي كان يخادن امرأة متزوجة علانية، وكان يُسمَح له برئاسة جلسات المحكمة...[1] ينبغي أن نذكِّر بذلك مرة أخرى: ليس الأشخاص، وإنما المؤسسة هي التي كانت مثيرة للرهبة.

المدَّعي العام

يشكِّل المدعي العام، إلى جانب المحققين، العنصر الأساسي في جهاز محكمة التفتيش، فهو من يقرِّر على ضوء التُّهم المسجَّلة، إذا ما كان يجب القيام بمتابعة متهم ما، وهو الذي يرفع محضر الاتهام، ويبحث عن الشهود ويستجوبهم، ويجعلهم يواجهون المتَّهم الذي يسعى إلى إثبات وقوعه في الهرطقة والذي يحاول أن يدفعه إلى الإدلاء بالاعتراف الكامل. ولا يشترك المدَّعي العام في المداولات التي تسبق الحكم، فذلك من اختصاص المحققين وحدهم، ومع ذلك، كان تنسيقهم مع المحققين كاملاً، إلى درجة أن الوظيفتين بالنهاية كانتا تختلطان: فبعد سنوات من الخدمة، كان المدَّعي العام يُرقَّى إلى منصب المحقِّق.

(1) خ. كونتريراس: المحكمة المقدسة بغاليسيا، مدريد، أكال، 1982.

صغار الموظفين

إن المحقق العام هو أيضاً من يعيِّن صغار الموظفين في المحاكم. كان الكُتاب يحضرون جميع الاستنطاقات ويحرِّرون محضر المحاكمة كلِّها: بما في ذلك أقوال الشهود، وأقوال المتهمين، وجلسات التعذيب، والمداولات وصدور الحكم. وكانوا، إلى جانب المحقق والمدَّعي العام الوحيدين الذين يستطيعون الاطلاع على سِجلاَّت المحكمة. كانت مهامُّهم تجعل منهم الأطر الأكثر أهمية في الإقليم، أكثر أهمية حتى من المحققين أنفسهم، فهؤلاء كان من الوارد أن يُنقَلوا إلى مكان آخر، بينما كان الكُتاب دائمين -اللهم إلا بعض الاستثناءات- ويمثِّلون ذاكرة الديوان المقدَّس.

أما حاجب المحكمة (alguacil) فكان مسؤولاً عن عمليات الاعتقال وحجز ممتلكات المتَّهمين، وتسليم المعتقلين إلى السجَّانين الذين كانوا مكلَّفين بعزلهم عن العالم الخارجي، منذ بداية الإجراء إلى نهايته. في بعض المحاكم المهمة في إشبيلية وقرطبة بوجه خاص، في القرن السابع عشر نجد صورة الحاجب الأكبر، وهو لقب فخري يُمنَح للنبلاء الذين قدَّم أجدادهم خدمات لمحاكم التفتيش، وعلى سبيل المثال كانت توضع رهن إشارتهم الأماكن الرحبة والمرموقة، كالقصور والإقامات... في سنة 1655م الحاجب الأكبر لمحكمة قرطبة لم يكن آخر غير لويس منديث دي آرو Luis Méndez de Haro وريثُ الكونت-دوق أوليباريس. أما القابض -قاضي الممتلكات المصادرة- فهو الذي كان يقوم بإدارة الممتلكات المصادرة والمحتجزة. وكان يسمَّى سفيراً ذلك الموظف الذي كان ينشر ويُذيع قرارات المحكمة. وهو الذي كان يقوم أيضاً بدور ساعي البريد والرسول. وفي مدينة مثل بلنسية كان أطباء محاكم التفتيش -الذين كان يشترط حضورهم أثناء جلسات التعذيب- يُختارون من

بين ألمع الأساتذة الجامعيين.

كان من عادة الموظَّفين الذين يعيِّنهم الدِّيوان المقدَّس تسليم وظائفهم إلى أولادهم أو أقاربهم، ولم يكن المجلس الأعلى La Suprema يعترض على ذلك. وفي سنة 1595م كان فيليب الثاني قد منع التنازل عن المناصب لصالح الإخوة أو الأبناء نهائياً، مع بعض الاستثناءات، ولكنَّ خلفَه فيليب الثالث سيلغي هذا الأمر. في سنة 1695م سيحاول شارلز الثاني أن يُدخل تعديلاً جديداً: سوف لن يكون مُتاحا تناقل المناصب إلا بين الأب وابنه، أو بين الأخ وأخيه، على أن تتوفر في المرشَّح الجديد المؤهلات المطلوبة. ولكنه هو الآخر سيقَبل في النهاية بالعودة إلى القاعدة التي وُضِعت في عهد فيليب الثالث: عند وفاة أحد الموظفين، تُعطى الأولوية لأحد أبنائه لكي يحُلَّ محلَّه.

الموظَّفون المتطوّعون

الموظفون السالفو الذكر هم الذين يشكِّلون في الواقع أُطُر الديوان المقدس، والذين يتقضاون أجورهم من الميزانية الخاصة به. ولكن محاكم التفتيش كانت تستخدم أيضاً فئات أخرى من الموظفين الذين لم يكونوا يتلقَّون أجوراً، ولكنهم لم يكونوا أقل ضرورة لِحسن أدائها: مقيِّمون، ومستشارون، وممثلون للقضاء العادي، ومفوَّضون، ومن يُسمَّون بـ«أقارب» الكنيسة.

لقد رأينا كيف أن المحققين كانوا يعيَّنون في الغالب من بين القانونيين المختصِّين في القانون الكنسي. في الوقت الذي كان عليهم أن يحدِّدوا إذا ما كان ينبغي تصنيف تهمة ما ضمن الهرطقة، أو الخطأ ضد الإيمان، مما يتطلب دراية بعلم اللاهوت لم تكن دائماً متوفِّرة لديهم. وفي القضايا الأكثر حساسية، كانوا يأخذون رأي علماء اللاهوت المتمكِّنين: وهؤلاء هم المقيِّمون. كما توحي بذلك التسمية، كان دور هؤلاء هو تقييم التهمة المنسوبة للمتهمين،

وتقرير إذا ما كانوا فعلاً مهرطقين. ولهذا الغرض، كان يستدعى رهبان -من الدومينيكان، والفرنسيسكان، واليسوعيين...- في أغلب الأحيان، أساتذة جامعيون، مع الحرص الشديد على الحفاظ على توازن معيَّن بين الطوائف الرهبانية، إذ كان من الضروري تجنُّب إعطاء أحدهم نوعاً من الحصرية في قضايا الإيمان. عندما كان يُفتَرض أن هناك ما يكفي من التُّهم ضد شخص ما، كانت تتم إحالة ملفه -كان يسمى هذا الملف la sumaria: محضر كتابي- على المقيِّمين، لكي يتكفلوا هم باستكشاف ما يشير في أقوال، أو مزاعم، أو كتابات هذا المتهم إلى كونه مهرطقاً أو إلى شكوك قوية بوقوعه في ذلك. كما كان يُطلب من هؤلاء المقيِّمين أن يدلوا بآرائهم حول الكتب المشكوك بأمرها، من وجهة نظر لاهوتية.

وفي بعض الحالات كان المحققون يقومون باستدعاء مستشارين، أي قانونين ينتمون إلى مؤسسة أخرى -إلى مجلس أو محكمة عدل- ويطلبون منهم إبداء آرائهم حول جوانب قانونية لقضية ما والعقوبات التي ينبغي تطبيقها. كان المستشارون يشاركون في المرحلة النهائية للمحاكمة وفي تحرير الحكم، ولكن فقط بصفة استشارية، وليس بصفة تقريرية. هؤلاء لم يكونوا يتلقَّون أي أجر مقابل عملهم، كما كان الشأن بالنسبة لممثِّل القضاء العادي، أو القس المختار من قِبَل أسقف المنطقة. هذا الممثل كان يشارك في اتخاذ القرار النهائي وكان يصوِّت مثله مثل المحققين. وهناك فئتان أخيرتان تتمِّمان الجهاز الإداري للديوان المقدس، وتضمنان تغطية شاملة لكل تراب المملكة وهما: فئة المفوضين، والأقارب Familiers.

خلال القرون الوسطى عرفَت محاكم التفتيش مؤسسة المفوَّضين. وقد اقترح نيكولاس إيميريتش Nicolas Eymerich الذي كان في القرن الرابع عشر محقِّقاً عاماً لمملكة أراغون، والذي سيظل كتابه، «دليل المحققين»

Directorium Inquisitorum (1376م) يُعتبر مرجعية إلى غاية القرن السادس عشر، تعيين مفوضين في كل أبرشية، وهؤلاء سوف يُعطَون صلاحية تلقي الشكايات، واستدعاء المشتبه فيهم، والشهود، والاعتقال، والاستنطاق وحتى التعذيب، إذا ما ارتأوا ضرورة ذلك. باختصار صلاحية التصرف مثل المحققين على جميع الأصعدة. لقد كانوا بالنهاية محققين مفوضين. في محاكم التفتيش الإسبانية، كانت صلاحيات المفوَّضين جد محدودة، ولم تكن لديهم في البداية أية سلطة. بدأوا في الظهور بين سنة 1537م و1548م، وسوف يتعمَّم وجودهم خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر.

اتخذ محققو المنطقة الذين لم يكن بوسعهم أن يكونوا حاضرين في كل مكان، عادة تعيينِ مفوضين من رجال الدين -من القساوسة نادراً، ومن الكهنة المنتفعين غالباً- وتكليفِهم بمهام مؤقتة، ثم دائمة، في الموانئ، وفي المراكز الحدودية أو أيضاً في المدن والمناطق البعيدة عن مقر المحكمة. مبدئياً لم يكن المفوَّضون يملكون سلطة المتابعة أو المحاكمة، كان عملهم يقتصر على تلقِّي الشكايات، وجمع الشهادات، ثم إرسالها إلى المجلس الأعلى La Suprema. لكنهم فعلياً غالباً ما كانوا يتجاوزون صلاحياتهم. ولم يكن المفوَّضون يتقاضون أجراً من الديوان المقدس، ولكن وظيفتهم كانت تخوِّل لهم فوائد لا يستهان بها، ليس فقط على شكل امتيازات، وسنتطرق لاحقاً لهذا الأمر، ولكن أيضاً على شكل منافع مادية. فعلى سبيل المثال، غالباً ما كان يكلَّف المفوض بإجراء تحقيق حول «نقاء الدم»، عند أولئك الذين يطمحون إلى نيل منصب شرفي في إحدى منظمات الفرسان أو غيرها. في هذه الحالة، كان على المرشَّح أن يدفع أجر المحقق... لم يكن عدد المفوَّضين كبيراً. كان هناك بضع مئات في غاليسيا في القرن السابع عشر، بهدف وقف الدعاية اللوثرية. أما في القرن الثامن عشر، فسيتقلص هذا العدد. ففي كاتالونيا على سبيل المثال، كان

هناك أقل من عشرة.

في العصور الوسطى، كان يرافق المحققين رجالٌ مسلحون في كلِّ تحركاتهم؛ لضمان حمايتهم، وتنفيذ أوامرهم، يقال إنهم كانوا من محيط المحققين أو من أفراد عائلاتهم، ومن هنا الاسم الذي أُعطي لهم: «أقارب الديوان المقدس» Les familiers du Saint–Offices . في بداية محاكم التفتيش الإسبانية كانت هناك فرقة مسلَّحة من مائتين وخمسين قريباً تتبع توركيمادا أينما حلَّ وارتحل. بعد ذلك سيتغيَّر دور هؤلاء الأقارب. فمحاكم التفتيش سترى فيهم وسيلة للحصول على عملاء بدون أجر، ولا سيما في المناطق الريفية حيث سيكلَّف هؤلاء بمراقبة السكان، والتبليغ عن التصرفات، والأقوال المثيرة للريبة، وتقديم الشكايات ويد المساعدة للمحققين من أجل إيقاف المهرطقين. في نهاية القرن السادس عشر كتب المؤرخ ماريانا: «عن طريق الأقارب، حرمتنا محاكم التفتيش من حرية الحديث فيما بيننا، فقد كانت تضع في المدن والقرى، وفي أصغر البلدات أشخاصاً على استعداد لإخبارها بكل ما يحدث». وهكذا شكَّل الأقرباء شرطة إضافية في خدمة محاكم التفتيش. وبسرعة كبيرة تطوَّر دور الأقرباء، أصبحت أصولهم الاجتماعية من أوساط أفضل، وتزايد عددهم بشكل ملحوظ. فقد كانوا يجنِّدونهم في البداية من الأوساط الشعبية، ومن عالم الحرفيين والتجار الصغار. مع مرور الوقت وعلى الأقل في تاج قشتالة، سنرى عدد الأعيان الذين يدخلون في فيلق الأقرباء في اطِّراد، إلى أن يصبحوا أغلبية. بِجيان Jaén في منتصف القرن السابع عشر كان «الأقارب» التسعة ينتمون كلهم إلى الطبقة الأرستقراطية، وكان أحدهم من فرسان سانت جاك، ثم إن جُلَّهم كانوا مستشارين. وسيعتبر كبار الأعيان نفسُهم لقب «الأقارب» شرفاً لهم، فأثناء محرقة مدريد في 4 من يوليوز / تموز سنة 1632م كان يحمل راية الديوان المقدس أميرال قشتالة، مُحاطاً بقائد الجيش، ودوق مِدينا دي لاس

طورّيس Medina de las Torres، وكان ثلاثتهم من الأقارب، وينتمون إلى طبقة النبلاء العليا بالمملكة. هذا الحماس سيصبح بارزاً لدرجة أن الملك سيسعى إلى استغلاله من خلال بيع هذا اللقب[1]، في سنة 1642م عُرِض ما لا يقلُّ عن ثلاثمائة لقب، بهذه الطريقة، على الشعب.

في تاج أراغون، استمر تعيين «الأقارب» من ضمن الشريحة الشعبية أو المتوسطة، التي كانت ترى في ذلك وسيلة للارتقاء الاجتماعي، أو لنيل الحظوة بين أبناء البلد. ففي بلنسية على سبيل المثال كانت نسبة الأرستقراطيين، ورجال الدين، وكبار التجار بين «الأقارب» ضئيلة جداً –5,6 ٪، 2,5 ٪ و6,5٪، على التوالي– في حين أن الفلاحين –labradores، وهنا يجب أن نفهم المرتاحين مادياً منهم– كانوا يمثِّلون 44,2 ٪ من المجموع، والحرفيين 31 ٪، وحتى أننا نجد بينهم أيضاً بعض الموريسكيين[2]. وسيعرب فيليب الثاني عن قلقه إزاء هذا الوضع سنة 1593م: «لقد بلغني أن اختيار «الأقارب» في مملكة بلنسية يتم من بين الطبقات المتواضعة للمجتمع، ومن بين التجار الذين يرون في ذلك وسيلة لتعزيز تجارتهم»[3].

هذا النجاح، بدأ يقلق السلطات، في نهاية المطاف. بحكم وضعهم اعتقد الأقارب أنهم مُطلَقو التصرف، وغالباً ما كانوا يستغلون مكانتهم؛ لذلك كان لا بد من تقليص عددهم. ففي تاج قشتالة سيكون فيليب الثاني –وكان آنذاك نائباً للملك في غياب والده– من سيمضي في هذا الاتجاه، وفي 10 من مارس / آذار سنة 1553م سيقرر أن عدد الأقارب في كل من اشبيلية وطليطلة وغرناطة

(1) فرانثيسكو طوماس إي بليينتي: «علاقات محكمة التفتيش مع الجهاز الإداري للدولة» في كتاب «محكمة التفتيش الإسبانية، لِ خ. بيريث بيانويبا، مدريد، سيغلو بينتيونو دي إسبانيا، 1980، ص. 49.

(2) ريكاردو غارثيا كارثل: «الهرطقة والمجتمع».

(3) روبيرتو لوبيث بيلا، في كتاب خ. بيريث بيانويبا و ب. إسكنديل: «تاريخ محاكم التفتيش في إسبانيا وأمريكا»، الجزء الثاني، مدريد، 1993، ص. 810.

يجب ألاّ يتجاوز الخمسين، وألا يتعدى الأربعين في كل من بلد الوليد، وكوينكا وقرطبة، ولا الخمسة والعشرين في كل من بيرينا وقلعة الحرة Calahorra. أما بالنسبة لباقي أنحاء المملكة، فيمكن الموافقة على عشرة «أقارب» في تلك التجمعات التي تضم أكثر من 3000 منزل، وستة في تلك التي تضم 1000 منزل، وأربعة في تلك التي تحوي أقل من 500 منزل، شريطة أن يرى المحققون ذلك ضرورياً. وكان على المحققين أن يرسلوا لائحة «الأقارب» إلى القضاة، حتى يتحققوا من أن أعدادهم مطابقة للقانون.

هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن مرسوم سنة 1553م لم يطبَّق بشكل فعلي، شأنه شأن التدابير المماثلة التي اتُّخِذت في تاج أراغون بمبادرة من السلطات الإقليمية. منذ سنة 1512م ستضع «مجالس مونثون» Monzón تحفظات حول مسألة الأقارب، ففي كاتالونيا ينبغي ألاّ يتجاوز عددهم أربعة وثلاثين. ولكن في عام 1567م تم إحصاء 785 – أي «قريب» لكل ثلاثة وأربعين منزلاً– 79 من بينهم في مدينة برشلونة، و18 في بربينيان Perpignan و24 في خيرونا Gerona، و19 في تارّاغونا Tarragona ... ويبدو أنه في نهاية القرن السادس عشر ستنجح محكمة التفتيش في تقليص هذه الأعداد إلى أرقام جد معقولة، على الأقل في المدن لم يكن هناك أكثر من 19 في برشلونة، و9 في خيرونا، و4 في تاراغونا. في الريف مع ذلك لم يتغير الوضع تقريباً. في 11 من مارس / آذار سنة 1554م سيتوصل مجلس محكمة التفتيش ومجلس أراغون إلى اتفاق فيما يتعلق بمملكة بلنسية، حيث كانت الإحصاءات تشير آنذاك إلى «قريب» واحد عن كل 42 منزلاً وهو مع ذلك كان عددا مُهماً[1]. من الآن فصاعداً يجب ألاّ يتجاوز 180 على أكثر تقدير في مدينة بلنسية، 8 في التجمعات التي تضم أكثر

(1) كان عدد «الأقارب» قليلا جدا في المناطق المأهولة بالموريسكيين، ومن ثمَّ يمكن الاستنتاج بأنه لم يكن يُعتمد عليهم في مراقبة أحفاد المسلمين.

من 1000 منزل، و 6 في تلك التي تضم بين 500 و000 1 منزل، 4 أو أقل في القرى التي تضم من 200 إلى 500 منزل، وواحد أو اثنان بالنسبة لباقي المناطق. هذه المقترحات لم تجد الموافقة إلا بعد خمس وأربعين سنة، أي في 1599م. وقد احتج الديوان المقدس آنذاك بأنه سيكون من الضروري الحصول على موافقة البابا، ويبدو أنه قد نسي اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك أمام المقر المقدس في حين ظل الاتفاق حبراً على ورق.

كم كان عدد «الأقارب» في شبه الجزيرة الإيبيرية؟ من الصعب تحديد ذلك بدقة: بين عشرة آلاف واثني عشر ألفاً ما بين 1570–1620م وربما أكثر –عشرون ألفاً؟ – في منتصف القرن السابع عشر عندما بلغ عددهم أقصى حد.

امتيازات الديوان المقدس

إذا كان جهاز «الأقارب» قد لقي هذا النجاح، فذلك للامتيازات التي كان يخوِّلها لأولئك الذين ينتمون إليه، ولا سيما الحق في حمل السلاح وبشكل خاص، امتياز السلطة القضائية الذي كان يتمتع به جميع أعضاء الديوان المقدس، فقد كان هؤلاء لا يخضعون للقضاء العادي ولا الكنسي، وإنما فقط لقضاء محاكم التفتيش. هذا الامتياز كان له تبرير نظري: فلا شيء يجب أن يقف حاجزاً أمام المحققين عند أداء مهمتهم، ومعارضتهم كانت تشكِّل جريمة قد تحتمل نفس العقوبات التي كان يتعرض لها المهرطقون. ثم إن إخضاع أطر محاكم التفتيش للقضاء العادي كان سيعني تعريضهم لضغوط هذا القضاء، ولربما حتى منعهم من التصرف. لذلك كان البابا وحده، وفي حالات معينة يستطيع أن يحرم المحقق كنسياً ويفرض عليه عقوبة ما. هذا الامتياز المفرط سرعان ما سيمتد إلى غير المحققين، ليشمل جميع ممثلي الديوان المقدس، بما في ذلك صغار الموظفين –البوابين، و«الأقارب»، إلخ...– بالإضافة إلى آبائهم

وخدمهم، حتى في حالة ارتكابهم لجرائم تتعلق بالقانون العام: كالسرقة والسطو المسلح والقتل.

في هذه الحالات، كانت محاكم التفتيش صاحبة الصلاحية الوحيدة، وكان المجلس الأعلى يتصرف كقضاء استئنافي، إذا ما اقتضى الحال. وبالتالي فإن الديوان المقدس كان دائماً حريصاً على حماية رعاياه ومستخدميه، وحتى على ضمان نوع من الحصانة لهم، فكان يتستَّر على تصرفاتهم باستمرار، بما فيها تلك الأكثر استهجاناً، كما كان يتجنب إصدار عقوبات صارمة في حقِّهم، وغالباً ما كان ينفذ الجناة بتوبيخ بسيط، أو تعنيف خجول، واستثنائياً كانوا يقالون مؤقتاً لمدة سنة أو سنتين، أو ينقلون إلى منطقة أخرى، وفي حالات جد نادرة، كانوا يحالون على التقاعد المبكِّر، مما يتيح لهم الاحتفاظ بنصف مرتَّبهم، كما كان الشأن بالنسبة للموظفين المسنِّين أو المرضى؛ لتبرير هذا التسامح، كان الديوان المقدس يزعم أن الفضيحة أكثر خطورة من الجرائم نفسها، إذ من شأنها أن تشوِّه سمعة محاكم التفتيش. وهذا الهمُّ سيصبح موجوداً منذ بداية القرن السادس عشر. ففي 17 من ماي/ أيار سنة 1511م سيشرح ملك أراغون ذلك بوضوح لمحقِّق كان يكيل اتهامات خطيرة لأحد مرؤوسيه، وكان يعتزم إقالته: «عندما يرتكب أحد موظفي محاكم التفتيش خطأً ما -يقول الملك شارحاً- ينبغي أن يوبَّخ، وإذا ما تمادى في ذلك، ينبغي أن يعنَّف أمام زملائه لكي يشعر بالخجل، وإذا لم يكفِ ذلك كله، فينبغي إعادة النظر في المسألة مع مجموع الموظفين، ولكن يجب التفكير ملياً قبل الذهاب إلى أبعد من ذلك، يجب تجنُّب إقالة أي عضو من محاكم التفتيش بأي ثمن؛ لأن ذلك سيكون بمثابة وضع السِّلاح بيد أعداء الدين». وفي سنة 1553م سيذكِّر الأمير فيليب بصفته وصياً للملك، محاكم مملكة قشتالة بأنه لا ينبغي لها التدخُّل في القضايا التي تخصُّ أعضاء من محاكم التفتيش، حتى ولو

ارتأت أن الديوان المقدس لم يقُم بمعاقبة الجناة كما يستحقون، أو حتى وإن كان لديها انطباع بأنه قد وقع الكثير من الحيف. فأولئك المتضرِّرون بسبب المحققين، يستطيعون استئناف القضية أمام المجلس الأعلى La Suprema، وستقوم هذه الهيئة بفحص الدعاوى، وإذا ما اقتضى الشأن، ستقوم برفع الحظر والرقابة الكنسية الصادرة بشكل تعسفي. ولن تتوقف محاكم التفتيش أبداً عن الاحتماء بهذه الوثيقة. فهذه التوصيات كانت تعني ضمان الحصانة لممثلي الديوان المقدس، مهما كانت جرائمهم.

كان امتياز السلطة القضائية الأهم من بين الامتيازات المتاحة لموظفي محاكم التفتيش. ولكن كانت لديهم امتيازات أخرى، فقد كانوا معفيين من بعض الضرائب، أو حتى من إيواء الجنود المتنقِّلين، أو توفير الدواب لنقل الإمدادات العسكرية أو غيرها، في حين كان الديوان المقدس يفرض أن يكون سكن موظفيه خلال تنقُّلهم، على نفقة الخواص.

وينبغي في النهاية عدم الاستهانة بمسألة الأولوية، التي كانت لها أهمية كبيرة في مجتمعات النظام القديم. بحكم طبيعتها المقدسة، والتفويض الرسولي الذي تلقته من البابوية، سوف تطالب محاكم التفتيش بالمكانة الأولى، لها ولموظفيها، في الاحتفالات والمناسبات البروتوكولية، وستشترط المرور قبل الإكليروس وممثلي الدولة، مهما كانت مكانتهم رفيعة. في الاحتفالات أو التظاهرات، كان أعضاء محاكم التفتيش يسيرون خلف رايتهم –صليب أخضر على خلفية سوداء، مع غصن زيتون على اليمين وسيف على اليسار–؛ لفرض احترام أولويته، لن يتردد الديوان المقدس في إشهار أسلحته الكنسية: الحظر والحرمان الكنسي. في سنة 1598م باشبيلية، انتهت المراسم التي أقيمت بمناسبة وفاة فيليب الثاني بفضيحة مدوية، فالمحققون مستائين بسبب المكان الذي خُصِّص لهم داخل الكاتدرائية، عمدوا إلى الانسحاب بعد أن ألقوا

الحرمان الكنسي على موظفي قصر العدالة (Audiencia)، وأمروا بإيقاف المراسم الدينية. كانوا قد ذهبوا إلى حدٍّ بعيد، لذلك فإن الملك الجديد فيليب الثالث سيطالبهم بالاعتذار. فكم حادثاً من هذا النوع يكون قد وقع على مرِّ تاريخ الديوان المقدس؟ هذه الإعفاءات والامتيازات والتفضيلات هي التي جعلت من محاكم التفتيش مؤسسة مهابة، ذات سلطة مطلقة، وقادرة على الوقوف في وجه أكبر هيئات الدولة إلى نهاية وجودها. ولكن ما هو صحيح أيضاً هو أنها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت قد فقدت الكثير من هيبتها. فهناك تقرير لسنة 1746م يبين لنا كيف أنها أصبحت ملجأ الكنسيين الذين يعيشون حياة متواضعة على حساب المجتمع. فقد كان عدد المستشارين في انخفاض ملحوظ، وفي هذا مؤشر على أن الدفاع عن الإيمان لم يعد مُربِحاً كما كان، بينما أصبحت مهمة المقيِّمين بالدرجة الأولى، مراقبة الكتب والمنشورات الدورية، ولم يعد هناك سجانون تقريباً؛ لأنه لم يعد هناك أشخاص يُحبسون، أما بالنسبة لوظيفة القابض القائم على الأملاك المصادرة، قد اختفت ما عدا في جزر البليار. في المناطق الأخرى لم يعد هناك شيء يفعله أصحاب هذه الوظيفة[1]. ولن يستمر وجود الديوان المقدس أكثر من خمسين سنة أخرى.

الشؤون المالية للديوان المقدس

منذ وقت مبكِّر بدأ الحديث يكثر حول جشع الملوك ومحاكم التفتيش، الذين كانوا متَّهمين بقسوتهم مع المتنصِّرين الأثرياء، واعتبارهم مهرطقين؛ ليتسنى لهم الاستيلاء على أموالهم بشكل أفضل. في عام 1520م ضمَّنت مدينة بورغوس عن طريق ممثِّليها أمام المجالس توصية في هذا الإطار، مفادها أن

(1) ه. س. ليا: «تاريخ محاكم التفتيش الإسبانية» مدريد، 1983، الجزء 2، ص. 76–77.

الملك يجب أن يتخلى عن مصادرة الأملاك، حتى لا تنال هذه الشائعات أية مصداقية. في الواقع لم يكن الديوان المقدس يوماً مُربِحاً، من وجهة نظر اقتصادية، باستثناء العشرين سنة الأولى من وجوده، عندما كانت الإدانات كثيرة، وكانت تعود عليه بالشيء الكثير. وسرعان ما ستُتَّخذ الاحتياطات من أجل توفير الأموال، على سبيل المثال، بتقليص عدد المحاكم من أجل الحدِّ من التكاليف. من جهة؛ لتعويض العجز المالي –عندما أصبح المتهوِّدون أكثر ندرة حوالي عام 1520م– بدأت محاكم التفتيش تبحث عن فئات أخرى من الهرطقة: المتنورِّين، والبروتستانت، والمسيحيين القدامى الذين يخطئون بالتجديف في القول، أو بزواجهم أكثر من مرة. ولن يجد الديوان المقدس حلاً نهائياً لمشاكله الإدارية إلا في منتصف القرن السادس عشر تقريبا.

عبر تاريخ محاكم التفتيش، وإذا ما تطلَّعنا إليها من الناحية التمويلية في الواقع، تعدُّ سنة 1559م بداية جديدة، إذ أنها اللحظة التي سيكتسب فيها الديوان المقدس استقلالية من حيث الميزانية، ستسمح له بتغطية أهم التزاماته.

أما قبل سنة 1559م فقد كانت محاكم التفتيش تعتمد اعتماداً كلياً على السلطة السياسية. حيث إن المحاكم كانت تستطيع أن تفرض عقوبات تُسفِر عن مصادرة الممتلكات، أو أن تفرض على المدانين غرامات أحياناً ثقيلة، ولكن تاج المملكة كان هو المستفيد الوحيد من هذه الإيرادات، وهو الذي كان يتصرف فيها بطريقته. فعلياً، ووفقاً للقانون الكنسي فالإدانة بسبب الهرطقة –أو حتى مجرد عقوبة «صلاة الصلح»[1]– تقتضي، بشكل تلقائي مصادرة الممتلكات لصالح الأمير أو السيد المؤقت، وتصبح المصادرة نافذة منذ التاريخ الذي ارتُكبت فيه الجريمة، وليس منذ تاريخ صدور الحكم بالإدانة. وحتى عندما كان المحققون يصدرون العفو بحق المهرطقين الذين يعلنون ندمهم، فإن

(1) اسم صلوات لطلب التوبة. (المحققة)

ذلك لم يكن يغيِّر شيئاً بشأن ممتلكاتهم: فقد كانت مِلكاً لتاج المملكة، ولم تكن لمحاكم التفتيش حرية التصرف فيها، لكن، عندما كان يكون المهرطق رجل دين فالأمور كانت تختلف. في هذه الحالة، كانت الكنيسة تصبح صاحبة الممتلكات المصادرة، وكان بوسعها أن تُرجِعها إلى محاكم التفتيش. وحتى في تلك الحالة، كان الملك فرديناند يشترط ثلث الممتلكات المصادرة كضريبة. في سنة 1559م، على سبيل المثال، ثلثا ممتلكات الدكتور كاثايا Cazalla –الذي حُكِم عليه بالإعدام باعتباره لوثرياً أعطيت لأسقف بلينسيا Palencia الذي تبرَّع بها لمحاكم التفتيش، فيما ذهب الثلث الباقي إلى تاج المملكة. وكان الملك يتصرف في هذه الممتلكات بما يراه مناسباً. في سنة 1509م منح فرديناند دوقَ ألبا ثلث الممتلكات التي صودرت من المهرطقين الذين كانوا يعيشون داخل مملكته، كما أن هناك نبلاء آخرين استفادوا أيضاً من امتيازاتٍ من هذا القبيل، مما يؤكد ما كتبناه في فصل سابق: إذا كان الملك يعتقد بأنه مضطر إلى تقديم تعويضات للطبقة الأرستقراطية، فذلك لأن هذه الأخيرة كانت تحسُّ بأنها قد تعرَّضت للضرر بسبب مؤسسة الديوان المقدس، لذلك لم تكن لتشجِّع إنشاءها. ومع ذلك يجب أن نقول بأن الملك كان يعيد أغلب الممتلكات المصادرة إلى محاكم التفتيش، التي كانت تبيعها في مزاد علني وكانت عائدات البيع تسمح لها بدفع رواتب الموظفين، وتضمن تشغيل المحاكم. بعبارة أخرى: لا مال بلا محاكمة، وهذا ما يفسِّر الشائعات المُغرضة. وقد عُلِّق منشور في كاتدرائية طليطلة في نوفمبر/ تشرين الثاني 1538م، يُدين بشكل واضح هذه الممارسة: «ينبغي دفع أجور المحققين بوسائل أخرى غير الأملاك المصادرة، فالوضع الحالي يعتبر فضيحة: إذا لم يكن هناك محرقة، فليس هناك أكل، ولولا الإدانات، لمات المحقِّقون جوعاً».

لم تكن الممتلكات المصادرة المورد الوحيد لمحاكم التفتيش. كانت الغرامة

التي سُمِّيت بـ «غرامة الصلح» أيضاً تُدرُّ إيرادات ضريبية جد هامة، على الأقل لسنة 1515م تقريباً. كانت الإدانة بسبب الهرطقة -لِنُذكِّر بالأمر- لا تقتضي فقط مصادرة الممتلكات، ولكن أيضاً المنع من تقلُّد عدد من الوظائف العامة، والامتيازات الكنسية وبعض المهن، وكان هذا المنع يطال المعنيين بالأمر وذريتهم أيضاً. وكانت الإدانة من جهة أخرى، تقتضي أيضاً حمل عباءة العار (Sambenito). وقد مثَّل هذا التجريد من الأهلية، وعباءة العار تدابير جد قاسية، فالأول كان يمنع المدانين وأحفادهم من تولِّي مناصب مُربحة، بينما كانت عباءة العار تعني الإقصاء والخزي. ولقد سارع الملوك مبكِّراً إلى القبول بمبدأ فديةٍ تتيح للأطراف المعنية الاندماج من جديد داخل المجتمع، وإعادة الأهلية إليهم، وذلك مقابل مبلغ جزافي، جد مرتفع بوجه عام، سُمِّي بغرامة الصلح.

من المعروف أن هذا النوع من غرامات الصلح قد تقرَّر منذ وقت مبكِّر في العديد من المدن. في عام 1482م في بلنسية، وفي عام 1487 في قرطبة، ولكن ابتداء من سنة 1494م ستنتشر هذه الممارسة. فقد عثر ميغيل آنخيل لاديرو كيسادا Miguel Ángel Ladero Quesada على قائمة تضمُّ 1750 متنصراً اشبيلياً أعيد إليهم اعتبارهم، ما بين الشهور الأخيرة لسنة 1494م وأوائل سنة 1495[1]. ومن المعلوم أيضاً أن 1641 متنصراً من طليطلة قد استفادوا من تدابير مماثلة في سنة 1495م، وحوالي ألفين آخرين في سنة 1497م. هذه العمليات أدرَّت على الخزينة الملكية الشيء الكثير من الرِّبح: حوالي خمسة عشر مليون دينار مرابطي maravedis[2] في اشبيلية، وأربعة عشر مليوناً في طليطلة. في هذه المدينة الأخيرة، استُحدِثت غرامة صلحٍ جديدة في سنة 1498م، كان عائدها عشرين مليون دينار مرابطي. وفي 18 من ديسمبر / كانون الأول 1508م استطاع ورثة

(1) ميغيل آنخيل لاديرو كيسادا: «اليهود المتنصرون الأندلسيون في القرن الخامس عشر» في «الندوة الثالثة حول التاريخ القروسطوي الأندلسي. خاين، 1984، ص. 40-41.

(2) العملة الإسبانية المتداولة في ذلك العهد. (المحققة)

المتهودين المدانين في أبرشيات مدينة اشبيلية وقادس، مقابل عشرين ألف دوقية -أي سبعة ملايين ونصف مليون دينار مرابطي maravedis- شراء الممتلكات المصادرة من آبائهم، من جديد، منذ إنشاء الديوان المقدس لغاية 30 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1508م، باستثناء ممتلكات أولئك الذين قُدِّموا للمحاكمة في محرقة 29 من أكتوبر/ تشرين الأول. وفي اشبيلية، في 22 من سبتمبر / أيلول، 1509م، تقرَّرت غرامة الصلح دون إعطاء أية تفسيرات، من السلطة الملكية التي حدَّدت المبلغ الإجمالي الذي يجب دفعه. وبالتالي أصبح كل واحد من المستفيدين المحتمَلين مُلزماً بدفع حصته، وكان إجبار أولئك الذين قد يرفضون من بينهم الاستفادة من هذا التدبير والتنصُّل من المساهمة، متاحاً من قِبل الآخرين. بعبارة أخرى: كان تحريضاً للضحايا الأثرياء على ابتزاز الأكثر فقراً منهم... في 10 من أكتوبر/ تشرين الأول 1509م حصل المتهودون الذين كانوا قد أدينوا في أيامونتي Ayamonte وريدونديلا Redondela بالأندلس، على رخصة للهجرة إلى أميركا، مقابل دفع أربعين ألف دوقية. وأخيراً، تم التوقيع على غرامة صلح أخرى باشبيلية، في 15 من يونيو / حزيران 1511م، التي عادت على الخزينة بثمانين ألف دوقية. ستكون هناك إعفاءات أخرى من هذا النوع، ولكن أقل عدداً بكثير، وبوجه خاص، أقل أهمية، لنهاية القرن السادس عشر، حيث ستعود السلطة الملكية إلى هذه الممارسة، بتطبيقها على المتهوِّدين ذوي الأصل البرتغالي.

كانت الخزينة الملكية تقبض حصيلة الممتلكات المصادرة والغرامات، بما فيها غرامات الصلح، وكان بوسعها أن تتصرف فيها كما تشاء. ومع ذلك، كانت تحتفظ بجزء كبير منها لتسيير الديوان المقدس. في ميزانية محاكم التفتيش، كما هو الأمر في أية مؤسسة، يتم التمييز بين النفقات العادية والنفقات الاستثنائية. تندرج في الفئة الأولى أجور الموظفين -التي تمثل في حدِّ

ذاتها ثلاثة أرباع الميزانية–، ومصاريف التسيير والتأثيث وصيانة وتدفئة المباني واللوازم المكتبية والبريد، وهدايا رأس السنة المقدمة للموظفين (في المناسبات المهمة، كان للمحققين الحق في ثلاثة أرباع[1] من السكر –أي حوالي ثلاثين كيلوغراما–، وللموثّقين الحق في ربع ونصف، ولصغار الموظفين الحق في ربع واحد) وضمن النفقات الاستثنائية، يجب إدراج تكلفة طعام السجناء الذين لا يملكون أي مورد، وإصلاح المرافق، والتكاليف التي تتطلبها بعض الأحداث مثل جنائز الملوك أو «أمراء الدم»[2]، حيث كان يأخذ الموظفون ما يشترون به ملابس الحداد. لكن الجزء الأهم من الميزانية كان ذلك المتعلق بتنظيم المحارق، الذي كان دائماً على حساب المحكمة، باستثناء الحالات التي كانت توافق فيها البلديات على تقديم دُعمات مالية، ولم يكن الشأن دائماً كذلك، بل على العكس.

لقد أدرَّت الاضطهادات الكبرى التي حدثت أثناء فترة التأسيس، بين 1480 و1500م، عائدات مالية جد مهمة على محاكم التفتيش. ومع ذلك وحتى في هذه الفترة، لم يكن الديوان المقدس يعيش في ترف، إذا ما صدَّقنا الوثائق العديدة التي سجَّلت شكاوى للموظفين، والذين غالباً ما كانوا يتأخرون في تقاضي أجورهم. ولقد أكّدت مذكرة في سنة 1504م بأنه، فيما يتعلق بمحاكم التفتيش، فإن النفقات تتجاوز الإيرادات. عندما أُدين السواد الأعظم من المتهوِّدين، دخل الديوان المقدس في مرحلة صعبة. ويصف ريكاردو غارثيًا كارثِل Ricardo García Cárcel محكمة بلنسية في النصف الأول من القرن السادس عشر على أنها مشروع فاشل، يرزح تحت وطأة البيروقراطية المبالغ فيها

(1) الربع arroba هو وحدة وزن كانت مستعملة في ذلك الوقت، وتعادل 25 رطلا. (المحققة)

(2) تسمية أُطلِقت في القرن الخامس عشر على أولئك الأشخاص المنحدرين من أسرة سان لويس الفرنسية، والذين كانوا مؤهلين لوراثة العرش، في حالة انتهاء الورثة من شجرة الأسرة الحاكمة. (المحققة)

والعقيمة. من جانبه يتحدث جون بيير ديديو J. P. Dedieu –ببعض المبالغة، لا شك– عن «الفقر المدقع» لمحكمة طليطلة بين سنة 1540م و 1558م. ففي سنة 1543م لم تكن تملك ما يكفي لتنظيم محرقة وكان من المزمع إلغاء المحكمة نفسها. وفي سنة 1551م سوف تقرر المحكمة عدم إصدار أحكام بالسجن، إذ كان ينبغي تقليص تكاليف الإعالة... وما التوجه الجديد للمحكمة –حسب ديديو– إلا نتيجة لهذه الوضعية المتردِّية: بما أنه لم يعد هناك متهوِّدون، سوف تتم ملاحقة الساحرات والمشعوذين والمسيحيين القدامى المجدفين بالقول بعد ذلك بعشرين عاماً في سنة 1569م عندما كانت الحرب الأهلية تضرب سلسلة جبال البوشارات Alpujarras، كان محققو غرناطة يشتكون من الوضع: الأسعار لم تكن تتوقف عن الارتفاع والمعارك كانت تدمر مناطقهم، ولم يعد بوسعهم تحصيل مداخيلهم الاعتيادية؛ لأن الموريسكيين كانوا قد طُرِدوا...

سيكون المحقق العام بالديس من سيجد حلاً شبه نهائي لمشاكل التمويل هاته، مستغلاً بذكاء كبير حالة الفوضى الناجمة عن اكتشاف معاقل للوثرية ببلد الوليد واشبيلية. وبناء على طلبه، سيتدخل فيليب الثاني لدى البابا بولس الرابع وسوف يحصل على موافقته لكي يُجعل في جميع الكاتدرائيات والكنائس المجمعية بالمملكة وقفٌ كنسي، سيكون من الآن فصاعداً مخصَّصاً للديوان المقدس، مع المداخيل التي تترتب عنه. وهذا ما كان قد فكَّر فيه تشارلز الخامس في الوصية التي حرَّرها في بروكسيل في 6 من يونيو / حزيران سنة 1554م. بهذه الطريقة ستكتسب محاكم التفتيش استقلالية نسبية، فهي، من الآن لن تعتمد بشكل حصري على السلطة الآنية والممتلكات المصادرة لتمويلها. هذا الإجراء لن يمرَّ دون إثارة استياء القساوسة، فقد كان يعني بالنسبة إليهم فقدان امتياز كان يخصَّص لهم من ذي قبل... ولقد تحجَّج المجلس الكنسي لغرناطة بأن مداخيل الأبرشية كانت ضعيفة، لِكون هذه

الأخيرة أُنشِئت حديثاً، وسيوافقه الملك فيليب الثاني على ذلك، ولكنه في جميع المناطق الأخرى سيكون صارماً وسيعمل على تطبيق قرار البابوية بكل حزم. ثم إن بالديس حصل على امتيازت أخرى لمحاكم التفتيش، بوجه خاص، الحق في فرض ضرائب على المجموعات الموريسكية بإسبانيا. وفي المقابل التزم بعدم مصادرة ممتلكات الموريسكيين المدانين. فيما بعد، ستتزود محاكم التفتيش بموارد أخرى للدخل: رسوم المداخيل وما سُمِّي بـ«الودائع» وهي مساهمة كان على المحاكم الأكثر ثراء تقديمها إلى تلك التي تواجه صعوبات. على هذا الأساس كان عمل محاكم التفتيش إلى أن انتهت. ومع ذلك لا ينبغي الاعتقاد أن جميع المشاكل قد اختفت. فقد مثلت أزمة القرن السابع عشر ضربة قوية لِمالية الديوان المقدس. في مقاطعة طليطلة، كان ثلثا الموارد يأتي من الإقطاعات الكنسية –الأوقاف الكنسية– أي من ضريبة العشر. وكان من شأن الانخفاض في الإنتاج الزراعي أن يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات، ولم تتحسن الأمور في القرن الثامن عشر، بل على العكس تماماً. في تلك الفترة، لم تكن هناك محاكمات كبرى، وهذا يعني أنه لم تكن هناك مصادرات، ولا غرامات...

الفصل الرابع
المحاكمة

تستوحي محكمة التفتيش Inquisición تسميتها من التدابير التي دخلت حيز التنفيذ من أجل محاربة المهرطقين. في اللغة اللاتينية، مصطلح inquiro يعني «بَحَثَ»، ومصطلح inquisitio يعني «البحث». ما يسعى القضاة إلى إثباته في مجال العقيدة، هو صحة الاتهام. بهذه الطريقة، سوف تُدخِل محاكم التفتيش تجديدات على القانون الرومانيّ، وستبتعد بذلك عن النظام الذي يسمَّى بالاتهامي. في النظام الاتهامي، يجب على الطرف الذي يدَّعي الضرر أن يقدِّم الدليل على ما يؤكده، وعلى الطرف الخصم أن يقدم حججاً مضادة، فيما يحكم القاضي لصالح الأول أو الثاني. ثم إن العدالة القروسطويّة كانت تطبّق مبدأ القصاص، إذ أن المدَّعي الذي يعجز عن إثبات ما يدّعيه، كان مُعرَّضاً لنفس العقوبة التي يواجهها الخصم الذي يتهمه. كانت تلك وسيلة لمحاربة الاتهامات الجزافيّة. في المقابل، كان إجراء محكمة التفتيش يسمح للقاضي بالتصرف رسمياً دون أن يكون ضرورياً وجود مدَّعٍ يبدأ الإجراء القضائي، فقد كانت مجرّد الإشاعة الاجتماعية كافية لذلك. كما أن القاضي كان يستطيع أن يتصرف أيضاً على إثر تلقِّيه لِشكايات، وفي هذه الحالة لم يكن يُطبَّق مبدأ القصاص على المدَّعي الذي يعجز عن تقديم الدليل على اتهامه. في أقصى الأحوال، كان بإمكانه أن يتعرَّض للعقوبة التي تُطبَّق على المفتري، إذا ما كشف البحث سوء نيّته. وأخيراً لم يكن المحقِّق قاضياً فقط، فقد كان يتلقَّى الشكايات ويستجوب الشهود والمتَّهم، وفي النهاية، يُصدِر الحكم. وبالتالي فهو يجمع في شخصه سلطة الشرطة وسلطة القضاء، ولكنه حسب القانون الكنسي، مع ذلك، لم يكن مسؤولاً عن وظيفة الادِّعاء؛ لأنه لا يسعى

إلا إلى إثبات الحقيقة بنزاهة، وليس إلى القضاء على الخصم. في القرن الخامس عشر عندما أخذ الأساقفة زمام محاربة الهرطقة، سنشهد ظهور صورة المدَّعي العام –promotor fiscal– في محاكم الأبرشيات. وبوسعنا إذاً أن نتصوَّر أن المحاكمة كانت تجري وفقاً للنظام الاتهامي العادي: أي أن هناك مدَّع عام يقوم بدور الادِّعاء، ومتهَم يدافع عن نفسه، وأسقف –أو ممثل له– يقوم بوظيفة القاضي. وقد اعتمدت محكمة التفتيش الإسبانية هذا الأسلوب، فهي تقدِّم المحاكمة كما وأن الأمر يتعلق بِمتَّهِم المدعي العام في مواجهة متَّهَم، ولكن المسألة لا تعدو أن تكون شكلية. في الواقع كان المحقق قاضياً وطرفاً في نفس الوقت متَّهِماً وقاضياً، وإن كان هناك مدَّعٍ عام، إلا أن دوره لم يكن سوى الحفاظ على صورية محاكمة يتواجه فيها طرفان.

ويعترف المعلِّقون المعاصرون لهذه المرحلة بطبيعة الحال بأن ذلك لم يكن سوى وهم. ذلك أنّ أحدهم دييغو دي سيمانكاس Diego de Simancas قد كتب في القرن السادس عشر، أن المتهم حتى عندما كان يعترف، فإن ذلك لم يكن يمنع من تقديم الشكاية شكلياً بحيث تستطيع المحاكمة الاستمرار بحضور مدَّعٍ ومتهم وقاض. في الواقع لم يكن المدعي العام سوى قاضٍ آخر، سوى أنه لم يكن يشارك في التصويت على الحكم.

في إسبانيا، تبنَّت المحاكمة في جوهرها، تلك القواعد التي سنَّتها محاكم التفتيش القروسطويّة، على غرار ما جاء في كتاب «عمل محاكم التفتيش» Practica inquisitionis لِبرناردو غي Bernardo Gui[1] الذي ألَّفه في

(1) برنارد غي، محقق تولوز ما بين 1307م و1324م، مؤلف كتاب «عمل محاكم التفتيش فيما يتعلق بالانحراف الهرطقي» (1322)، الذي أعيد طبعه سنة 1886م، لصاحبه برنارد غي، وقد نشرت هذه الوثيقة لأول مرة من طرف القس سيليستان دُوي Célestin Douais، 12– ص.371، باريس، أ. بيكار، 1886، ثم أعيد نشره من طرف غيوم مويا – «دليل المحقق»، المجلد الثاني، باريس، 1926–1927 («كتب كلاسيكية في تاريخ فرنسا خلال العصور الوسطى»، 8–9).

سنة 1324م أو في كتاب «دليل المحققين» Directorium inquisitorum لِنيكولاس إيميريتش[1]، حوالي سنة 1376م. فهل كان أوائل المحققين الإسبان يعرفون جيداً هذه القواعد في المحاكمة؟ ليس الأمر مؤكّداً[2]. أيا يكن الأمر فقد لقي سلوكهم نقداً قاسياً من روما. سوف يؤخذ عليهم التصرُّف "بطريقة مستهترة ومخالِفة للقانون" inconsulte et nullo iuris ordine servato (بيان 2 من فبراير / شباط 1482م). ولعل هذا الوضع هو الذي كان وراء استحداث وظيفة المدعي العام، التي سيكون توركيمادا أول من سيتقلَّدها. كانت مهمته تكمن في مراجعة وتحديث الإجراء. وسيعقد توركيمادا اجتماعاً عاما بإشبيلية، سيضم محققي المحاكم الأربع التي كانت موجودة آنذاك (إشبيلية وقرطبة وخايين وثيوداد ريال) ومستشارَيْه، بالإضافة إلى المستشارين الملكيّين. وفي 20 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1484م سينشر القوانين الأولى للمؤسسة الإسبانية تحت عنوان «مجموعة تعليمات لعمل محكمة التفتيش المقدسة»[3]. وسيكمِّل هذه الوثائق بالتعليمات التي سمِّيت بِـ«تعليمات بلد الوليد» (1488) ولاحقاً، بأخرى سميت بِـ«تعليمات أبيلا» (1498). ولقد أضاف عليها المحققان العامان ديزا وثيسنيروس بعض التفاصيل البسيطة، ثم نُشِر مجموع هذه التعليمات سنة 1536م بأمر من ألونسو مانريكي[4]. في سنة 1561م سوف

---

(1) نيكولا إيميريتش، المحقق العام لكاتالونيا، أراغون، بلنسية ومايوركا سنة 1357م. كتابه «دليل المحققين» (1376)، نُشِر سنة 1973، من قِبل لويس سالا–مولينس.

(2) لعل السبب هو صعوبة الحصول على هذه الكتب. فكتاب إيميريتش لم يطبع إلا سنة 1503م. سيعاد نشره بعد ذلك سنة 1578م، مع إضافة تعليقات القانوني فرانثيسكو بينيا، وهو محقق بمحكمة روتا الرومانية.

(3) – يورينتي، 1، 175.

(4) مجموعة تعليمات لعمل محاكم التفتيش التي أنجزها السيد الموقر فراي توماس دي توركيمادا [...] وكذلك السادة المحققون العامون الموقرون الذين خلفوه، حول النظام الذي يجب اتباعه في عمل محكمة التفتيش. هذه الوثيقة ستطبع من جديد، في وقت لاحق، من طرف ج. أرجويو، "تعليمات الديوان المقدس لمحاكم التفتيش بإجمال، القديمة والجديدة منها، حسب الترتيب الأبجدي". مدريد، 1630.

يُدخِل بالديس قواعد جديدة ستعدِّل في بعض الأحيان تلك السابقة[1]. بعد سنة 1561م لن يطرأ أيّ تجديد على المسطرة الإجرائية ولا على التعليمات، ولكن، ابتداء من سنة 1572م ستبدأ الكتب الدورية للمجلس الأعلى –Cartas acordadas– بإضافة تفاصيل كلما استدعت الحاجة ذلك.

مرسوم الإيمان

كانت كلّ حملات محاكم التفتيش تبدأ بدعوة مهيبة إلى أن يتقدم الشخص بشكوى ضد نفسه، إذا ما كان يخشى وقوعه في الهرطقة أو ضد أولئك الذين، لأسباب وجيهة، يعتقد بأنهم مهرطقون. وهذا ما يسمّى بمرسوم الإيمان أو «مرسوم الرأفة»، ذلك أنه كان يمهل المهرطقين مدّة ثلاثين أو أربعين يوماً؛ لكي يتقدموا بشكوى ضد أنفسهم. في المراحل الأولى، كان المتنصِّرون الذين يشكّون بأنه سيُلقى عليهم القبض، يأملون بالنفاذ من العقوبة باعترافهم. ولم يكونوا يدركون أن المحققين –الذين لم يكونوا بالضرورة دائماً كهنة–، وحتى في مثل هذه الحالة، لم يكن بوسعهم منحهم الغفران في السرّ، إذ أنّ كل شيء كان ينبغي أن يكون علنياً. في الواقع، لم تكن الهرطقة خطيئة فحسب، بل كانت جريمة. لو أن الأمر يتعلق بخطيئة عادية، لكان بوسع أي كاهن أن يمنح الغفران للمذنب، دون تعريضه بالضرورة لإهانة محاكمة علنية. ولكن؛ لأنّ الهرطقة جريمة أيضاً، فالمحققون يعتبرون أن المحاكمة العلنية ضرورية في هذه الحالة، وأن كهنة الاعتراف لا يملكون منح الغفران للمهرطقين. وكان مرسوم الإيمان يتضمَّن عبارة تذكِّر بهذه النقطة: يجب على كهنة الاعتراف أن يحوِّلوا على المحققين أولئك المذنبين الذين يأتون للاعتراف بخطايا ضد الإيمان. وبذلك، فقد كان من يعترف من تلقاء نفسه يفلت فقط من العقوبة المخصَّصة

(1) مجموعة تعليمات لعمل محاكم التفتيش التي أُنجِزت بطليطلة سنة 1561.

عادة للمهرطقين، وهي الموت، غير أنه لم يكن ينجو من العقوبات الأخرى، كإلحاق العار به ومصادرة أملاكه، إلخ. كان في هذه القاعدة شيء مريع: وهي أنها كانت تعرِّض حتى ذلك الذي يعترف بذنبه، بشكل طوعي ومن تلقاء نفسه، إلى إهانة محاكمة علنية. هناك العديد من المسيحيين الجدد الذين توجَّهوا إلى البابا وأبدوا استعدادهم للقيام باعتراف صريح بماضيهم، مع الوعد بأن يظلوا مخلصين لواجباتهم المسيحية مستقبلاً،إذا ما قبلَ البابا منحهم الغفران في السرّ. وسيُبدي سيكستوس الرابع تفهُّمه لهذه المطالب. فالبيان البابوي لِـ18 من أبريل / نيسان 1482م، سيوافق على تعديلات لصالح أولئك المشتبهين الذين يعترفون تلقائياً بأخطائهم: سيتلقَّون الغفران وسيُحكم عليهم بكفَّارة في السرّ دون أن يُلزَموا بالتبرُّؤ علناً مما فعلوه في السابق. لكن ردة فعل فيرديناند أراغون جاءت على الفور برسالة في 13 من ماي / أيار، دون أن ينتظر نشر البيان، وفي 9 من نوفمبر / تشرين الثاني، سيتراجع البابا عن القرار[1].

لن يكون كافياً تبليغ الشخص عن نفسه، بل لا بدّ له أن يبلِّغ أيضاً عن شركائه، أي عن أولئك الأقرباء والأصدقاء أو مَن لهم صلة به، الذين شاركوه في ممارسة طقوس تستوجب العقاب، أو حضروا معه، مثلاً، احتفالات أو اجتماعات أقيمت خلالها صلوات يهوديّة. واجب التبليغ عن كل من يُشتَبه في هرطقته كان يشمل جميع المؤمنين، تحت طائلة الحرمان الكنسي. في سنة 1559م، كان أحد أسباب إيقاف واتهام المطران كرَّانثا، على وجه التحديد، تكتُّمه على وقائع كانت قد بلغت إلى علمه، عندما أعرب له كارلوس دي سيسو، الذي سيُدان لاحقاً بتهمة اللوثرية، عن شكوكه حول بعض الفصول في العقيدة، فكان أن نصحه كرَّانثا بألاَّ يقول شيئاً، في حين كان من الواجب عليه أن يبلِّغ عنه محاكم التفتيش. في قضايا الهرطقة، لم تكن تسقط المتابعة

(1) ه. ش. ليا: «تاريخ محاكم التفتيش الإسبانية»، مدريد، 1983، ص 267–270.

القضائية، فبوفاة الشخص المدان لم يكن ينتهي إجراء محاكم التفتيش. ذلك أنّه عندما كان يقام الدليل على أن شخصاً متوفياً أقام في حياته شعائر يهوديّة أو اقترف أيّ نوع من أنواع الهرطقة الأخرى، كان يستخرج رفاته من القبر ويُحرق وتصادر أملاكه. هذه التعليمات منصوص عليها في مرسوم الايمان. في المراحل الأولى، كانت هذه الوثيقة تُقرأ عند وصول المحققين إلى أية مدينة. لاحقاً، عندما أصبح الديوان المقدس مؤسسة دائمة، أصبح المحققون ملزمين، من حين إلى آخر، بمغادرة مقراتهم لتشكيل محاكم متنقّلة، تجوب كافة أنحاء المنطقة، وتعقد العديد من الجلسات. مبدئياً، كان ينبغي القيام بجولة من هذا النوع –visita– في كلّ سنة. غير أنّه، في الواقع، كانت تمرُّ أحياناً سنوات عديدة ما بين جولة وأخرى. كان ينبغي أن تستغرق كلّ جولة أربعة أشهر، على الأقلّ، وكانت تبدأ بنشر مرسوم الايمان في جميع البلدات المعنيّة بالأمر.

وبهذه المناسبة، كان يُبتُّ في العديد من القضايا الصغرى. أحياناً، كان يتأخر الحكم، إلى أن يعود المحققون إلى مقر المقاطعة. جرت العادة أن يُقرَأ مرسوم الايمان مرة كل سنة، يوم أحد الصوم الكبير، في اللحظة التي تُنشد فيها التراتيم أثناء إقامة القدّاس، بتأنٍّ وصوت قويّ. بعد ذلك، كان القائم بالقداس يذكِّر بواجب المؤمن الذي يحتّم عليه التبليغ عن نفسه وعن أولئك الذي يشك بأمرهم، حتّى ولو كانوا من أقربائه، وحتى لو أن المتهمين المزعومين كانوا قد توفوا.

لم يكن مرسوم الايمان سوى لائحة مفصَّلة تتضمن تلك العبارات والتصرفات التي قد تكشف آراء هرطقية. يتعلق الأمر، باختصار، بإعطاء شرح للمؤمنين حول كيفية اكتشاف المهرطقين. وقد اتخذ مرسوم الايمان صيغته النهائية في القرن السابع عشر. ابتداء من سنة 1630م، سوف يُقرأ نفس النص في جميع إسبانيا.

وتحتل اليهودية المتسترة المكان الأبرز في هذه الوثيقة، الموضوع الأول والأكثر إسهاباً. فهي تصف بالتفصيل جميع الأقوال والممارسات المتداولة بين المتهوّدين: تجنُّب النطق ببعض العبارات -مثل «المجد للأب» Gloria Patri في نهاية كل مزمور-، ذبح الحيوانات بطريقة معينة، الامتناع عن بعض المأكولات وعن العمل يوم السبت، صيام يوم أو آخر، خلال فترة أو أخرى، إلخ. كما أن مرسوم الإيمان يخصِّص حيِّزاً هاماً للممارسات المتعلقة بالمآتم: عندما يُدار وجه المحتضر إلى الحائط، عندما تُغسَّل جثة الميت بالماء الساخن، عندما تحلق لحيته وإبطاه، عندما يكفَّن في ثوب جديد، عندما توضع تحت رأسه مخدة تُملَأ بتراب بكر، عندما توضع في فمه قطعة نقد أو ماسّة، عندما يرشُّ الماء في بيت المتوفي، هناك احتمال كبير بأن يكون الأمر متعلقاً بممارسات يهوديّة[1].

تأتي بعد ذلك خمس فقرات مخصَّصة لِـ«ملة محمد» ثم لِـ«ملة لوثر» ثم لِـ«ملة التنويريين»، ثم لهرطقات أخرى، وأخيراً فقرة للكتب التي يُمنع امتلاكها وقراءتها. وكإشارات تدلُّ على أنّ الأمر يتعلق بموريسكيّين لا يزالون يمارسون شعائر الإسلام، يذكر موسوم الإيمان عادة إحياء بعض الأيام والأعياد، صيام رمضان، ذبح الحيوانات بطريقة معيّنة، ممارسة الوضوء -غسل الذراعين والكفين أو الكوعين والوجه والفم والأنف والأذنين والرجلين والأجزاء الخاصة من الجسم- وكذلك الامتناع عن شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، دون إغفال طقوس دفن الموتى، التي تشبه الطقوس اليهودية إلى حدٍّ كبير: تغسيل الموتى، تسجيتهم في كفن جديد، دفنهم متمدِّدين على جنبهم مع وضع حجرٍ على القبر عند الرأس، بالإضافة إلى تقديم العسل واللبن وبعض الأطعمة، من أجل روح الفقيد.

فيما يتعلق باللوثرية، فإنّ مرسوم الإيمان ينبِّه المؤمنين حول بعض العبارات

(1) -س ش. أمييل، «الموت اليهودي» في مجلة تاريخ الأديان،العدد 280، 4/1990، ص.389-412.

الدَّالَّة: الزعم بأنّ الاعتراف بالخطايا لله كافٍ في حد ذاته، فلا البابا ولا القسيس يملكان القدرة على غفران الذنوب، وأنّ الخبز المقدس ليس حقيقةً جسد السيد المسيح، وأنّه لا جدوى من عبادة القدّيسين، ووضع تماثيل لهم داخل الكنائس، وأنه لا وجود لِما يسمّى بالمطهِّر، وبالتالي فلا جدوى من الصلاة من أجل الأموات، وبأن الأعمال ليست ضرورية –فالإيمان والعماد وحدهما كافيان للخلاص–، وبأن القساوسة والرهبان والراهبات يملكون حق الزواج.

لأسباب وجيهة، كان يمكن التفكير بالتنويرية عندما كان يُسمَع أحدهم يدعو إلى الصلاة السِّرِّية ويحتقر الصلاة بصوت مجهور، ويقول بأن الزواج ليس سراً مقدساً، وأنه لا بد من الانقياد إلى وحي الروح القدس.

فيما يخص الهرطقات الأخرى، كان مرسوم الايمان يذكر تلك الأقوال ذات الطابع المادِّي: إنكار وجود الجنّة والنار وكذلك خلود الروح، العبارات التجديفية، وتلك التي تزرع الشكّ حول عذريّة مريم، التطيّر والممارسات القريبة من السحر أو الشعوذة، التغرير الجنسي في غرفة الاعتراف، تعدّد الزوجات، وفكرة أنّ زنا العُزَّاب ليس خطيئة.

وكما هو بديهي، كان يُمنع امتلاك وقراءة أعمال لوثر وتلاميذه، والقرآن والكتب الأخرى المتعلقة بـ«ملة محمد» والإنجيل باللغة العامية، وأي كتاب آخر أورده الديوان المقدس في اللوائح التي نشرها. ابتداء من سنة 1738م سوف تضاف إلى مرسوم الايمان فقرة متعلقة بالماسونيّة.

لوقت طويل، أسهم مرسوم الايمان في الحثِّ على تقديم العديد من الوشايات وسمح للمحققين بممارسة رقابة صارمة على الساكنة، ولكنه مع ذلك، كان يطرح سلبية لم يغفل عنها أصحاب العقول اليقِظة: فهو يصف بكل دقّة آراء وممارسات هرطقيّة، بحيث، وللمفارقة، كان يصلح لنشر الهرطقة بين المؤمنين الذين لم يكن لديهم أدنى إلمام بها. فأبناء الجيل الثاني أو الثالث، الذين

حُرِموا من أي تعليم حول شريعة موسى، كانوا يتعلمون الطقوس اليهوديّة -الصلاة،الصيّام، إلخ...- باستماعهم إلى تقرير المحققين. في سنة 1538م، وصلت رسالة مجهولة إلى شارل الخامس تشير إلى هذا الموضوع وتقترح إلغاء قراءة مرسوم الايمان، لأنه في الواقع يُروِّج لما يسعى إلى إدانته. وبعد ذلك بفترة قصيرة، سيتخذ فرانسوا بورجيا نفس الموقف، وسيقترح على الخطباء عدم الإشارة إلى أية هرطقة أو خطأ يتعلق بالعقيدة، خوفاً من تعليم أصحاب العقول الساذجة ما يجب أن يجهلوه: «فمن الأَفضل السكوت عن هذه الأشياء». على إثر محاكمة لوغرونيو Logroño سنة 1611م لم يتردد المحقق ألونسو سالاثار إي فرِيّاس Alonso Salazar y Frías في أن يكتب بأن السحر كان مجهولاً إلى أن بدأ المحققون يتحدثون عنه، ذلك أنّ القضاة الذين قاموا بصياغة مرسوم الايمان، وضعوه بين أيدي ضعاف الناس والجهلة منهم. على أنّه لم يكن لهذه الملاحظات من تأثير، فإلى منتصف القرن السابع عشر على الأقل، استمرت قراءة مرسوم الايمان مرة في السنة. بعد ذلك بدأت الأمور تتغير. ففي بلد الوليد Valladolid أُلغيت هذه العادة سنة 1660م وشيئاً فشيئاً، ألغتها باقي المناطق كذلك. في القرن الثامن عشر أصبح مرسوم الايمان مجرد شكليّات لا تُؤخذ مأخذ الجدّ. بعض المحققين تأسَّفوا لهذا الأمر، على سبيل المثال، محققو إقليم إشبيليّة. فقد لاحظوا في بداية القرن الثامن عشر أنّه في العديد من المدن والبلدات ومنذ زمن طويل، لم يعد الهراطقة يلاحَقون، نظرا لأن أحداً لم يعُد يشي بهم، وأنه بالتالي سيكون من المناسب الرجوع إلى عادة مرسوم الايمان وحثّ المؤمنين على التبليغ عن كلّ من يشكّون في ممارستهم لليهوديّة أو البروتيستانيّة أو التنويرية، إلخ... إلى ممثّلي الديوان المقدّس.

الاعتقال

خلال فترة «الرأفة» التي يشير إليها مرسوم الإيمان أو خارجها، كان يصل المحققين عددٌ كبير من الوشايات، لم تكن كلها بدافع الحَميَّة الدينية، بطبيعة الحال. إذ أنّ بعضها، ببساطة، كان يستهدف، أولئك المنشقِّين على العادات، أو أولئك الذين يبتعدون بتصرُّفهم عن الممارسات الأكثر اعتياداً. وبعضها الآخر يعود إلى أغراض دنيئة، كالرغبة في إيذاء أحد المعارف، أو التخلص من أحد الخصوم. ولم تكن هذه الوشايات المغرضة مقتصرة على عامّة الشعب، بل إنّ الأعيان أيضاً كان بوسعهم أن يكونوا بهذه الخِسَّة. سنة 1572م، سيكون زملاء فراي لويس دي ليون Fray Luis de León بجامعة سلمنكة من سيشُون به إلى محكمة التفتيش: فقد كان كل من بارتولومي دي ميدينا Bartolomé de Medina، أستاذ «علم اللاّهوت المقدّس»، وليون دي كاسترو León de Castro، أستاذ اللغة اليونانية، يغاران من فراي لويس، ويحسدناه على المكانة التي كان يحظى بها بين طلّابه، وكان برأيهم متغطرساً وواثقاً من نفسه. خلال فترة النظام القديم بإسبانيا، كانت إحدى الوسائل الجيِّدة للخلاص من خصم ما هي الوشاية به إلى محاكم التفتيش. فحالة فراي لويس دي ليون لم تكن الوحيدة، إذ تذكر لوسيين دوميرغ Lucienne Domergue نماذج مماثلة في القرن الثامن عشر، كحالة علماء الرياضيّات بجامعة بلنسية الذين تعرَّضوا للملاحقة لسنة 1750م. «الهدف هو إلحاق الضرر بنا من أجل الحصول على مناصبنا»، يشرح المعنيون بالأمر. ولنذكر كذلك محاكمة فراي غونثالو سوطو Fray Gonzalo Soto، التي أقيمت بالجزر الكنارية، سنة 1787م بسبب مشكلة تتعلق بالفيزياء التجريبيّة، كانت هناك بوادر كثيرة تشير إلى أن الأمر يتعلق بتصفيّة حسابات بين الرهبان الأوغستينيّين والدومينيكيين[1] فهل تكون طبيعة الإسبان وراء هذا

(1) لوسيين دوميرغ: «محاكم التفتيش والعلوم في القرن الثامن عشر» في مجلة «أربور»، 484–485، 1986، ص. 111.

السلوك المنحرف؟ يعتقد أونامونو ذلك، فقد كتب سنة 1918م: «ليست الحمِيَّة الدينية هي ما يُلهم محاكم التفتيش، وإنما الحسد. ذلك الحسد الإسباني الرهيب النابع من العجز والسوقية. لم يكن ليُقبَل أن يتميز أحد عن الآخرين وألاَّ يفكر مثلهم، أن يفكِّر خارج القطيع. لم تكن لتُقبل الهرطقة، الرأي الشخصي، أن يفكِّر الشخص من تلقاء ذاته، فالظروف كانت تحتِّم التقيد بالأرثذوكسية، بالعقيدة الرئيسية، بالرأي، أو لنكون أكثر دقة، باللارأي العام، بالروتين، بالحس العام، باللافكر...»[1]

لم يكن المحققون لينخدعوا بسهولة، فقد كانوا يعرفون أنّ كثيراً من الشكايات تدلُّ على عبارات أو أفعال لا علاقة لها بأرثذوكسية العقيدة. لذلك كانوا يقومون بفرز أوَّلي؛ لاِستبعاد تلك الشكايات التي كانت بشكل واضح كيدية ولا أساس لها من الصحة. عندما كان يتبين أن الشكاية أكثر جدية، كان المدَّعي العام يبحث عن شهادات جديدة لتأكيدها. وكما أسلفنا، كان المحقِّقون والمدَّعون العامُّون غالباً رجال قانون، وبالتالي لم تكن تتوفر لديهم دائماً الكفاءة الضرورية لتقرير إذا ما كانت بعض العبارات أو التصرفات التي تُعزى إلى شخص ما تمثِّل جريمة هرطقة. وكان ذلك يحدث عندما كان عليهم أن يناقشوا قضايا لاهوتيّة، أحياناً جد دقيقة. في هذه الحالة، كان المدَّعي العام يلجأ إلى مقيِّمين خارجيين كانوا يتكفَّلون بإفادته في الأمر. في تلك القضايا الحساسة، على سبيل المثال، عندما كان يحدث أن يكون المتَّهمون من الأعيان، كان يطلب رأي المجلس الأعلى. وهذا ما حدث ما بين 1525 و 1540م مع المتنوِّرين، الذين كانت لهم علاقة أحياناً ببعض الشخصيّات المرموقة –كهنة طليطلة أو أساتذة جامعيّين– فكان من المناسب التصرّف بحذر. وكانت

---

(1) أونامونو: «الحرية بالقوة»، مقال نشر في صحيفة «لابوبليسيداد» La Publicidad في 26 سبتمبر/ أيلول 1918، وأعيد نشره في «مقالات منسية» بلندن، «كوب» للنشر، 1976، ص.199–201.

أبرز حالة هي قضيّة كرَّانثا سنة 1559م، فقد كان الأمر يتعلق ببطريرك إسبانيا وبِلاهوتي معروف، ولذا ستتصرف محكمة التفتيش بحذر. فهي لن تصرِّح منذ البداية بأنه مهرطق، وإنما ربما –من حيث لا يدري– يكون قد تحدَّث مثل المهرطقين. وللتأكد من ذلك سوف تأمر محكمة التفتيش بفحص كتبه دون أدنى محاباة، وبأن تؤخذ بعض الجمل خارج سياقها –in rigore ut jacent–، وأن يُسأل أي معنى بإمكانه أن يعطيه المؤمن البسيط لبعض العبارات والجمل. وهو نهج رهيب فهو يعني تشويه فكرٍ بأكمله. إذ حيث يتحدث كرَّانثا عن العقيدة، سوف يُستنتج أنّه لا يُعير اهتماما للأفعال، وهكذا دواليك. عندما سيشعر كرَّانثا بالخطر سوف يحتج: «لم يُنهج هذا النهج قطُّ مع مؤلّفات آريوس أو محمّد. إن الحس العام ليستدعي فحص عبارات أيِّ كتاب بوضعها داخل سياقها. فوفقاً للمناهج التي يقترحها بالديس لن يكون من الصعب إدانة كتب القديس جون كريزوستوم أو القديس أوغوستين، بل بوسعنا العثور على هرطقات حتى في إنجيل يوحنّا»[1]. لكن، دون جدوى. وسوف تطلب محكمة التفتيش من دومينغو دي سوتو Domingo de Soto، وهو مرجعية في علم اللاهوت، أن يقول رأيه حول بعض العبارات ب «التعاليم المسيحية» لكرَّانثا، وأن يقيّمها خارج سياقها –in rigore ut jacent–. ورغما عنه سيضطر إلى الاعتراف بأن بعض المقاطع بالفعل هي على أقل تقدير، غير مسؤولة وأنها تستلزم التصحيح أو التوضيح. ولن تحتاج محكمة التفتيش لأكثر من ذلك لإدانة كرَّانثا.[2]

(1) – لم يكن مطران طليطلة ليتصوَّر مدى الحصافة التي قد تحدَّث بها: فقد كانت محكمة التفتيش تدوِّن، أثناء قراءتها وانتقادها، عبارات تظن أنها لِكرّانثا، بينما هي، في واقع الأمر، اقتباسات للقديس جيروم وسان جون كريزوستوم وسان أوغوستين.

(2) لقد اكتفت محكمة التفتيش الإسبانية بالعودة إلى العمل بالإجراءات التي كانت تنتهجها محكمة التفتيش القروسطوية. ففي سنة 1329م، أدين الأستاذ إيكارت بسبب كتابته لعبارات، اتضح بعد فحصها «كما تتناهى إلى السمع» ut verba sonant، أنها توحي بالهرطقة.

كان الملفّ الذي يضمُّ شهادات الإدانة والتقييمات –ما يسمَّى ب «المحضر الكتابي» أو la sumaria بِلغة محكمة التفتيش– يشكِّل المرحلة التمهيدية للمحاكمة. بعد ذلك، يطلب المدَّعي العام رسميّاً إلقاء القبض على المتهم، ويسمَّى هذا الإجراء بِـ clamorosa. ولا يقرِّر المحققون إلقاء القبض على المتَّهَم إلاّ بعد أخذ رأي المستشارين، وعلى الأخصّ بعد التيقُّن من أن الأمر يتعلق حقاً بمهرطق. وإذا ما كان هناك أدنى شك، فإن تعليمات توركيمادا تنصح بتأجيل إلقاء القبض على المتهم إلى أن تتوفر الشهادات والدلائل الدامغة. ذلك أن مجرد استدعاء المشتبه فيه لاستجوابه، يعني تنبيهه إلى الخطر وإعطاؤه الفرصة لإعداد دفاعه. وتضيف تعليمات توركيمادا أن التجربة قد أظهرت أن المهرطقين، في مثل هذه الحالات، لا يعترفون أبداً.

ترافق عمليّة إلقاء القبض، مصادرة أملاك الشخص المعتقل، التي كانت تُخصَّص لدفع نفقة إقامته وإعالته. عندما كان يتعلق الأمر بشخص ذي مكانة مرموقة، كان لديه الحقّ في معاملة خاصّة: فإذا ما توفرَّت لديه الإمكانيات كان يُسمح له بخادم أو خادمين، يتكلفون على سبيل المثال بتجهيز أكله، ودائماً على حسابه بطبيعة الحال. ولكن كان على هؤلاء الخدم أن يظلوا محبوسين مع أسيادهم طيلة مدة احتجازهم. ولم يكن يُسمح للسجين بأن يحتفظ لا بالنقود ولا بالورق. فقد كانت تعليمات بالديس (1561) جد واضحة فيما يخص هذا الأمر: إذا ما طلب السجين ورقا لإعداد دفاعه، يجب تعداد الورق وترقيمه، ثم استعادة ذلك الورق الذي لم يستعمله[1]. ولم يكن يستطيع المحتجز التواصل مع باقي المحتجزين. ولكن نظراً لضيق المكان، كان من الوارد أن يوضع أكثر من شخص في نفس الزنزانة. في هذه الحالة لم يكونوا يُفصَلون عن بعضهم.

(1) في ظل هذه الظروف، يجب رفض الفرضية التي تقول بأن فراي لويس دي ليون ألَّف كتابه «أسماء المسيح» خلال فترة سجنه ببلد الوليد، لضعفها، إذ أن ذلك فعلياً، كان أمراً مستحيلاً.

وإذا ما كان يتعيّن نقلهم إلى زنزانة أخرى، كانوا ينقلون زمرة حتى لا يسرِّبوا معلومات إلى سجناء آخرين. لم يكن يُسمح لهم بأية زيارة، باستثناء زيارة المحامين. ولم يكن يُسمح لهم بتناول القربان المقدس وبوجه عام كانوا ممنوعين من أية رعاية دينية، ذلك أنه من المفترض أنهم محرومون كنسيا، باعتبارهم متّهمين مزعومين بالهرطقة. كان بوسعهم أن يعترفوا، ولكن دون أن يحصلوا على الغفران، إلاّ إذا أصابهم مرض عضال وكانوا في خطر الموت.

هناك الكثير من الحديث خاصة في القرن التاسع عشر حول سجون محاكم التفتيش. كانت تسمى بالسريّة؛ لأنّها، ككل ما يتعلق بالديوان المقدّس، كانت محاطة بسرّيّة مطلقة. لم تكن هذه السجون أكثر بؤساً من غيرها من السجون العادية، ولم تكن كذلك أقّل منها. ذلك أن أحدها لا يزال موجوداً ألا وهو سجن كوينكا، الذي بُنِيَ حسب تصميم المهندس المعماري الإيطالي أندريا رودي Andrea Rodi، تلميذ خوان دي إيرِّيرا Juan de Herrera، مكانَ قلعة قديمة. وعلى ما يبدو، فهو المبنى الوحيد الذي أنشئ خصِّيصاً ليكون مقرّاً لمحكمة تفتيش. ولقد انتهى بناؤه سنة 1583م. لكنّ كوينكا تمثل استثناءً، ذلك أنّ الديوان المقدّس في أغلب المدن، اتخذ مقراته من البنايات القديمة التي لم تكن قد أُنشِئت لهذا الغرض، واضطرَّت إلى تجهيز بعض المرافق فيها، بوجه خاص؛ لتؤدي وظيفة الزنزانات.

التحقيق

عندما يُودَع المتَّهم في السجن فإنّه يصبح تحت تصرُّف المحكمة إلى حين استنطاقه. قد يستغرق الأمر أسابيع أو شهوراً. وخلال هذه المدّة التي تبدو وكأنها لا تنتهي، يظل السجين معزولاً عن العالم الخارجيّ، فلا يعرف من اتّهمه ولا طبيعة تهمته، وذلك وفقاً للقاعدة التي أشرنا إليها: كلّ ما يتعلّق

بالديوان المقدّس يجب أن يبقى طيّ الكتمان، وهذه القاعدة لا تعرف أي استثناء. نظرياً ضمان كتمان هوية الواشين كان من أجل حمايتهم من الضغوط ومن انتقام محتمَل. ولذلك يُتعمَّد تفادي أية مواجهة بين المتهَمين والمتهِمين، إذ في حالة المواجهة، فلا بد من أن يرى المتهَم من يتهمه، وبالتالي ستنتهي السريّة. ثم بعد ذلك، يحين الوقت الذي لا بد فيه من إخبار المتهم بتهمته، وإعلامه بالتصريحات التي سُجِّلت ضده. لكن كانت تُتخذ كلّ الاحتياطات اللازمة حتّى لا يتعرَّف على الشهود. لم يكن يُسمَح للسجين بتلقِّي أيّة زيارة، كان السجّان فقطّ من يستطيع الدخول عليه في الزنزانة. كان المحققون مدركين لما يفعلونه عندما كانوا يحيطون أنفسهم بالسرّيّة المطلقة وببعض الغموض. كانت تلك طريقة لفرض احترام وهيبة الديوان المقدس، وتعزيز طابعه القدسي. وصل هاجس الحفاظ على السرية إلى حد استحالة الحصول على نسخة من القوانين والتعليمات والوثائق الأخرى المتعلقة بمحاكم التفتيش. كانت تُطبَع العديد من المصنَّفات والقوانين، ولكنها كانت بشكل حصري للاستعمال الداخلي. فقد كان المحققون الوحيدين الذين يستطيعون الحصول عليها والرجوع إليها. سنة 1556م، سوف يمنع المجلس الأعلى La Suprema المحاكَم من نشر أية معلومة تتعلق بمداولات الديوان المقدس، دون إذن مسبق. فعلى سبيل المثال، كان إصدار شهادات تثبت بأن شخصاً ما لم يسبق له أن حُوكم أو احتُجِز من قِبَل محكمة التفتيش أمراً ممنوعاً. بعبارة أخرى، كان من المستحيل على أي شخص أن يُثبِت بأنه لم يُكن ملاحَقا قطُّ من محاكم التفتيش.

وأخيراً، وكما توضح تعليمات توركيمادا: «في اليوم الذي يراه المحققون مناسباً، يُقاد المحتجز؛ ليمثُل أمام القضاة. يُؤمر بالجلوس، ولا يقف إلا حينما يُقرأ على مسامعه محضر الاتهام. تُخصَّص هذه الجلسة الأولى، لتحديد هوية وسيرة المتهم: يُستجوب حول والديه وأجداده، حول المهن التي مارسوها

جميعاً، حول المدن التي عاشوا فيها، حول أزواجهم وأبنائهم. بعد ذلك يُطلَب منه أن يذكر المكان الذي تربّى فيه على وجه التحديد والأشخاص الذين قاموا بتربيته، الدراسة التي تلقَّاها والأسفار التي ربما قام بها إلى الخارج والأشخاص الذين صاحبوه خلالها. يتم التأكد من أنه يعرف الصلوات الكاثوليكية الرئيسيّة والتعاليم المسيحية، ثم يُطلَب منه أيضاً أن يذكر المكان والزمان والكاهن الذي تلقَّى اعترافه، آخر مرة.

إلى هنا لم تكن سوى المرحلة التمهيديّة.مباشرة بعد ذلك يدخل المحققون في صلب الموضوع. ودون إعطاء أية تفاصيل، يطلبون من المتّهم أن يُفصِح عن سبب إيقافه والاعتراف بكل شيء. يتكرّر هذا الإيعاز أو الإنذار ثلاث مرّات، بفارق بضعة أيام بين المرّة والأخرى. وهنا تبدأ المحاكمة الحقيقية، والتي تتميز بميزتين:

1. بخلاف ما يجري اليوم في المجتمعات الغربية، المتهم الذي يمثُل أمام محكمة التفتيش ليس بريئاً مزعوماً، بل مذنباً، وعليه أن يقدِّم الدليل الذي يثبت عكس ذلك.

2. يسعى المحقِّقون إلى الحصول على اعترافات، وكل المحاكمة تمضي في هذا الاتجاه، ذلك أنّ الشهادات والدلائل التي قد تُقدَّم ضدّ المتَّهم لا تعتبر كافية. لذلك يُعتبر اعتراف المتهم بالجرم بنفسه وإعلانه للتوبة أمام الملأ أمراً أساسياً. وكان هذا أحد أسباب إقامة المحاكمة العلنية. إذا ما استمر المتّهم في رفض الاعتراف بعد الإنذار الثالث يتولى المدعي العام إخباره بالاتهامات التي تُنسَب إليه. مبدئياً لم يكن يحاكَم إلا بسبب الأخطاء المتعلقة بالإيمان، لكن إذا ما صادف أن كان السجين قد ارتكب جرائم أو مخالفات أخرى، فلم يكن يضيِّع المحققون فرصة ذكرها في ملف الاتهام. صحيحٌ أنهم لم يكونوا يملكون صلاحية المعاقبة عليها، إلا أنها كانت تشكِّل ظروفاً مشِّددة بالنسبة للمتهم.

بعد ذلك يغادر المدَّعي العام قاعة المحاكمة ويترك المتهم يجيب عن أسئلة المحققين نقطة نقطة. يعيّن هؤلاء محامياً أو أكثر يتولّون ليس مهمة الدفاع عن المتهم، وإنما حثّه على الاعتراف. ولم يكن من حقّ المحامي الانفراد بالمتهم، ذلك أنّ حضور أحد المحققين للمقابلة كان ضرورياً. قليلون هم الأشخاص الذين استطاعوا اختيار محاميهم بحرية. فكارَّنثا على سبيل المثال لجأ إلى أستاذ جامعي بارز، وهو مارتين دي أثبيلكويتا Martin de Azpilcueta –الدكتور النبارّي[1]– الذي قبِلَ الدفاع عنه. ولن يغفر له فيليب الثاني ذلك أبداً.

بعد ذلك يدعو المحققون كلاًّ من المدَّعي العام والمتَّهم إلى عرض حججهما. يقدِّم الأول الأقوال التي جمعها ويطلب من الشهود تأكيدها أو تكملتها، إذا استدعى الأمر ذلك. أمّا المتّهَم فأمامه ثلاث وسائل للدفاع عن نفسه. أولاً بإمكانه الاعتراض على بعض الشهادات، وهو ما يسمَّى ب «الطعن في الشهادة» – Proceso de tachas –. وبما أنّه لا يعرف أسماءهم، فبوسعه أن يقدِّم لائحة بأسماء الأشخاص الذين يَشتبِه بأنهم يريدون توريطه. وإذا ما ورد في هذه اللائحة اسم شاهد أو عدة شهود، فإنّهم يُستبعَدون بشكل مباشر. الوسيلة الثانيّة –Proceso de abonos «إجراء الضمانات» – ويكمن في تقديم شهود يشهدون له بحسن السيرة. أما الوسيلة الثالثة –«إجراء الدلائل غير المباشرة» Proceso de indirectas– فيكمن في تقديم تصريحات أو أفعال تدلُّ بشكل غير مباشر على أنّ الاتهامات المقدّمة ضده عارية عن الصحَّة.

التعذيب

شأنها شأن محاكم النظام القديم، قامت محاكم التفتيش أيضاً بتعذيب السجناء؛ لإجبارهم على الاعتراف، ولكن بوتيرة أقلّ. ليس بدافع إنساني،

(1) من منطقة نبارّا. (المحققة)

لكونها ترفض استعمال مثل هذه الأساليب، ولكن لأنها كانت تعتبر هذا الأسلوب مضلِّلاً وغير ناجع، كما سيقول إيميريتش في كتابه «دليل المحققين»: «Quaestiones sunt fallaces et inefficaces» -هذه المسائل مضلِّلة وغير ناجعة-، وسيعلِّق قائلاً أيضاً: «إنّ التعذيب في حدِّ ذاته ليس وسيلة أكيدة لمعرفة الحقيقة. فهناك رجال ضعفاء قد يُقرّون مع بداية الألم حتى بجرائم لم يرتكبوها، وهناك آخرون أكثر قوة وعناداً، بوسعهم أن يتحمّلوا أشد أنواع التعذيب». في التعليمات التي نشرها بالديس سنة 1561م لا يُخفي هذا الأخير عدم ثقته بهذا الأسلوب: إن القوة الجسدية والمعنوية لا تتوزع بشكل متكافئ بين الناس. ولذلك يجب اعتبار التعذيب وسيلة غير أكيدة لانتزاع الحقيقة من المتّهم.

لكن ذلك لم يمنع محاكم التفتيش من تعذيب جميع أطياف الناس بما فيهم النبلاء. فكما يذكر إيميريتش، عندما يتعلق الأمر بالهرطقة، ليس هناك امتياز ولا أشخاص مميَّزون. فحتّى أعضاء الإكليروس والنبلاء يخضعون للقانون العامّ لمحاكم التفتيش[1]. يقدّم المدعي العام طلباً بهذا الشأن والمحكمة ككُل -المحققون وممثل القضاء العادي- هي من تقرِّر إخضاع المتهم لهذه المسألة أو لا. كان الطبيب مكلّفاً بفحص هذا الأخير وتقرير إذا ما كان يستطيع تحمُّل هذا الاختبار. كان توركيمادا يعطي للمحققين خيار عدم حضور جلسات التعذيب، على أن يحضر من يمثِّلهم. لكن بالديس كان أكثر صرامة: فقد كان يلحُّ على أن يحضر المحققون. لم يكن يستطيع الدخول إلى غرفة التعذيب غير المحققين، وكاتب المحكمة، والجلاّد. وكان القانون يمنع إراقة الدم خلال جلسة التعذيب أو بتر أعضاء المتّهم.

كانت محاكم التفتيش تمارس ثلاثة أنواع من التعذيب. أوَّلها كان التعذيب

(1) «الامتياز الذي تمنحه القوانين للنبلاء، والذي بمقتضاه لا يمكن وضعهم موضع اتهام في القضايا الأخرى لا مجال له عندما يتعلق الأمر بقضية هرطقة» (دليل المحققين).

بالماء: يوثّق السجين على سلّم مائل، بحيث يصبح الرأس أدنى من مستوى الرِّجلين، ويُرغَم على ترك فمه مفتوحاً بوضع قطعة قماش عليه، ثم يُرغَم على تجرُّع الماء. وكانت تُستَعمل لهذا الغرض جرَّة تستوعب أكثر من لتر. خلال حصة واحدة، كان بوسع السجين أن يتجرَّع ثماني جرار. شكل آخر من أشكال التعذيب كان يكمن في تعليق المتّهم على بَكرة بواسطة حبل يوثقُ معصميه. ثم تُعلّق أثقال على رجليه، ويُرفَع جسده ببطء ثم يترك لكي يسقط بعنف. الأسلوب الثالث كان هو المنصة: كان السجين يوثق من يديه ورجليه بحبال كانت تُفتَل شيئاً فشيئاً بواسطة عتَلة آلية. ومع ذلك حسب هينينغسن Henningsen، فإنّ تسعين في المائة من المتّهمين الذين مثلوا أمام محكمة التفتيش الإسبانيّة لم يتعرَّضوا لأي نوع من التعذيب[1].

النطق بالحكم

يستمر التحقيق إلى أن يطلب المتّهَم نفسُه إنهاءه. لماذا المتهَم وليس المدعي العام؟ نجد التفسير في «تعليمات» بالديس: إذا صرّح المدَّعي العام بأن التحقيق قد انتهى، فيمكننا أن نستنتج بأنه استنفذ جميع الحجج وأنه لا يملك أي شيء ليضيفه. بينما إذا فعل المتّهَم ذلك، فإنّ المدَّعي العام يحتفظ بالحقّ في تقديم دلائل جديدة إلى آخر لحظة. تفحص الملف كاملاً لجنة مختلطة مؤلَّفة من المحققين، وممثل القضاء العادي، والمستشارين، ثمّ يُطلَب من أعضائها تقديم وجهة نظرهم وفقاً لهذا الترتيب: أولاً، المستشارون ثمّ ممثل القضاء العادي، ثمّ المحققون. ولا يحضر المدَّعي العام هذه المداولة.

ساعة إصدار الحكم، كان هناك أمران يشغلان المحققين. الأول لم يُصَغْ

(1) – غوستاف هينينغسن: «بلاغة الأرقام»، في كتاب آنخيل ألكالا «محاكم التفتيش الاسبانية والعقلية التفتيشية». ص 221.

بشكل صريح، لكنه يكاد يوجد في جميع المحاكمات، مع استثناءات جد نادرة: لا يُبرّأ المتّهَم إلاّ حين لا يوجد فعلياً أي دليل لإدانته. فكما أسلفنا أمام محكمة التفتيش، كل متهم يعتبر مجرماً مزعوماً. كل من المحاكمة والتحقيق يتوجهان نحو هدف واحد: حثُّ المتّهم على الاعتراف بجرمه. في ظلّ هذه الظروف، فإن الحكم النهائيّ ليس إلا تبريراً لاحقاً لتوقيف المتهم. لم يكن إيميريتش يرى غير سبب واحد لتبرئة المتّهم: وهو عندما يكون ضحيّة شهادات مغرضة. أما باقي الحالات فتستلزم الإدانة. في حالة إذا ما بدا تبرير الإدانة مستعصياً حقاً، فإنّ المحكمة تستطيع تعليق الحكم، بحيث تستطيع فتح الملف من جديد في أي وقت تشاؤه. ويؤكد إيميريتش على أنه ساعة النطق بالحكم، يجب تجنُّب التصريح بأنّ المتّهَم بريء، وأن يقال من الأفضل بأنّه لم تتوفر دلائل ضدّه. هذه الصيغة تترك المجال مفتوحاً أمام متابعات لاحقة إذا ما ظهرت أحداث جديدة. وحتّى عندما كانت تعلَّقُ القضية كانت ترافقها كفارة طفيفة، كتوبيخ مثلاً. لماذا إذاً كلّ هذه القسوة؟ أمر أساسي أن يُعطي الديوان المقدَّس الانطباع بأنه لا يخطئ أبداً، وبأنه لا يلقي القبض على أي شخص دون سبب، بوجه خاص يجب تفادي أن يقال بأنه قد أوقف شخصاً بريئاً.

ومع ذلك، فإنّ محكمة التفتيش في بدايتها، أصدرت أحكاماً بالبراءة. ذلك أنّ هنري شارلز لِيّا يذكر ستّاً وثمانين حالة في طليطلة بين سنة 1484 و1531م. هذا يعني ما معدَّله أقل من حالتين في السنة[1]. لاحقاً سيكون من النادر جدّاً أن نجد محاكمة لمحكمة التفتيش تنتهي بإصدار حكم براءة. حالة فراي لويس دي ليّون هي المثال الأكثر شهرة. في الثامن عشر من شهر سبتمبر/ أيلول سنة 1576م اقترحت اللجنة المختلطة في بلد الوليد بالأغلبية، أن يُخضَع المتّهم للتعذيب، وأن تُراجَع القضية فيما بعد. كان بقية الأعضاء يميلون إلى الحكم عليه بإنذار بسيط،

(1) تاريخ محاكم التفتيش الاسبانية، ص. 616.

مع بعض التدابير التحقيرية: سيكون على فراي لويس الاعتراف بأخطائه في مدرَّج المحاضرات لجامعة سلمنكة، أمام الأساتذة والطلبة وسيتم إبعاده عن التدريس. بعد التدخّل الحاسم للمحقق العامّ كيروغا Quiroga، في السابع من شهر ديسمبر / كانون الأول، عارض المجلس الأعلى La Suprema، بصفته محكمة استئناف، قرار التعذيب وطالب ببراءة فراي لويس. رضخت محكمة بلد الوليد للأمر، وفي الحادي عشر من سبتمبر / أيلول أصدرت حكماً ببراءته. الأمر الذي أدَّى إلى بعض المهاترات الكلامية: مثل هذا الحكم يشكِّل دافعاً للابتعاد عن العقيدة الصحيحة. ماذا سيكون موقف الأساتذة الذين يلتزمون بالأورثوذوكسيّة بشكل صارم؟

وهناك أمر آخر يشغل المحققين، وهو جزء لا يتجزّأ من التعليمات الرسميّة: يعتبر تصريح المتّهم بأنه مذنب، وإعلانه لندمه أمراً جوهرياً. كان هناك ثلاثة أنواع من المتهمين، حسب درجة جرمهم واستعدادهم النفسي:

1. أولئك الذين يُشتبه في هرطقتهم لأسباب وجيهة، لكن، لا تتوفر أدلة كافية لإدانتهم، وهم زيادة على ذلك، ينكرون التُّهَم الموجهة إليهم.

2. من هم مذنبون ويعترفون بذلك

3. أولئك الذين يُسمَّون في اصطلاح الديوان المقدس «المعاندون». وهو بدورهم يشكّلون مجموعتين: أولئك الذين يعودون إلى ارتكاب نفس الجرم، ثم الذين يرفضون الاعتراف، رغم توفر دلائل ضدهم.

كانت أمام الفئتين الأولى والثانية من المتّهمين إمكانية ما يسمى ب «المصالحة»: أي قبولهم من جديد داخل الكنيسة بعد التبرؤ من أخطائهم، وهذا التبرؤ كان يمكن أن يتخذ ثلاثة أشكال:

التبرؤ من الشبهة الخفيفة de levi، ويخصُّ المتّهمين الذين تحوم حولهم شبهات خفيفة بالهرطقة، مثل معدِّدي الأزواج أو المجدِّفين

بالكلام أو المحتالين.

التبرؤ من الشبهة القوية de vehementi، وتخصُّ أولئك المتهمين الذين تحوم حولهم شبهات قوية أو أولئك الذين يمتنعون عن الاعتراف، رغم توفُّر دلائل ضدّهم، أو الذين لم يشهد ضدهم إلا شاهدان.

التبرؤ المسمى بالرسمي en forma، وهو الذي يُلزَم به أولئك المتهمون الذين ثبتت إدانتهم واعترفوا بذلك، وهو حال المتهوِّدين.

كان للتبرؤ من الشبهة القوية والتبرؤ الرسمي ميزة، وهي أن المتهم الذي يعود إلى ارتكاب نفس الذنب كان يعتبر في هذه الحالة معاوداً، وبالتالي كان معرَّضاً لأن يصدر في حقه حكم الإعدام. لقد كان ذلك إذاً بمثابة إنذار شديد بالنسبة لأولئك المتهمين. في المقابل، المعاودة بعد التبرؤ من الشبهة الخفيفة، لم يكن يقتضي أية عقوبة خاصة. بالنسبة للمتّهمين الذين ثبتت إدانتهم واعترفوا بذلك، كان يُحكَم عليهم بكفارة روحية، بغرامة أو عقوبات ثقيلة نوعاً ما. وكانت الكفارة الروحيّة تقتضي ضرورة الحجّ إلى ضريح معيّن، أو الاعتزال في دير لبعض الوقت، أو الصيام في بعض المناسبات، أو تأدية بعض الصلوات.

يجب ألاّ نخلط بين الغرامة ومصادرة الأملاك، التي كانت إجبارية وفقاً للقانون الكنسي، بالنسبة للمهرطقين. إذ كانت محكمة التفتيش تفرض الغرامة فقط في حالة عدم ثبوت جريمة الهرطقة.

أما العقوبات التي كان يفرضها الديوان المقدّس على «المتصالحين» مع الكنيسة فكانت متعددة: إذ يمكن أن تكون مجرّد نفي من المكان أو قد تكون عقوبة بالجلد علناً –عبارة عن عدد معيّن من الجلدات ينفِّذها الجلاّد–، أو قد تكون عقوبة بالتجذيف في السفن. وهي عقوبة شائعة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، عندما كان الملك يحتاج إلى مجذفين لسفنه. وأخيراً تبقى عقوبة السجن التي كان بإمكانها أن تكون لمدة محدّدة أو مؤبّدة. في الحقيقة

كانت عقوبة السجن المؤبد شكلية ليس إلاّ ولم تطبَّق قط، لسبب مادي: كان لدى محاكم التفتيش خصاص من حيث السجون، ثم إن إعالة السجناء أمر مكلّف للغاية. يقول بالديس متأسفاً في تعليماته لسنة 1561م: هناك العديد من المحاكم التي لا تتوفر على مرافق لكي تستعملها كسجون. كان عليها أن تشتريها أو تبنيها، لكن محاكم التفتيش كما سبق ورأينا، لم تعش يوماً في ترف. ومنذ بداياته، اضطر الديوان المقدس إلى مواجهة هذه الوضعية.

فالمؤرخ بيرنالديث Bernáldez –ولعله يبالغ بعض الشيء– يذكر أنّه في سنة 1448م كان هناك خمسة آلاف محكوم بالسجن المؤبّد في إشبيليّة ونظراً لعدم توفر المكان لحبسهم، اضطرت المحكمة إلى إطلاق سراحهم بعد أربع سنوات. في منتصف القرن السادس عشر، سوف يضيف القانوني دييغو دي سيمانكاس Diego de Simancas الملاحظات التالية: يجب أن نفهم حكم السجن المؤبّد على أنه ثلاث سنوات، إذا ما أبدى السجين بوادر الندم، وإلاّ فثماني سنوات. ولقد ذهب إيميريتش في العصر الوسيط إلى أبعد من ذلك: فعندما كان يبدي أحد السجناء ندمه بصدق، لم يكن يرى مانعاً من إعطائه حريته، مع المراقبة. وعندما كان يدان الزوجان معا، كان من الممكن حبسهما في نفس الزنزانة. وإذا ما ثبتت براءة أحدهما، كان يُسمح له بأن يزور شريكه في السجن بكل حرية.

لكن «المتصالحين» مع الكنيسة، مباشرة، كانوا يجرَّدون من الأهلية لشغل مناصب في الإقطاعات الكنسية، كما كانوا محرومين من الوظائف العموميّة، ومن ممارسة بعض المهن، مثل جباية الضرائب والصيدلة والطب والجراحة والسمسرة. وكان هذا التجريد من الأهلية يطال أبناءهم وأحفادهم. ولقد رأينا كيف كان من الممكن التخلص منه بأداء ضريبة تسمى بـ«غرامة الصلح».

أمّا الفئة الثالثة من المتّهمين –تلك التي يسميها الديوان المقدس فئة

«المعاندين»- فتنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات، حسب المعايير التي يقدِّمها إيميريتش: «التائبون» المعاودون، الذين لم يتوبوا ولكنهم غير معاودين، ثم أولئك الذين لم يتوبوا وهم زيادة على ذلك، معاودون. «التائبون» المعاودون هم أولئك الذين يعودون إلى ارتكاب نفس الذنب، بعد أن تمت محاكمتهم بتهمة الهرطقة، واعترفوا بأخطائهم، ثم تصالحوا مع الكنيسة، وتبرؤوا من أخطائهم وقدَّموا الكفارة، ثم وقعوا مرة أخرى في الهرطقة. فئة الذين لم يتوبوا ولكنهم غير معاودين، تضمُّ أولئك الذين حوكموا لأول مرة، وثبتت إدانتهم بالهرطقة، ولكنهم يرفضون الاعتراف والتوبة. وكانت الحالة الأكثر صعوبة هي حالة الذين لم يتوبوا، وفوق ذلك، هم معاودون.

إنّ القانون الكنسي يقيس الهرطقة بجريمة القذف في شخص الملك، فهي مثل جريمة القذف التي تقترف في حق الملك، ولكنها هنا تقترف في حق الله. وعليه فقد كانت تحتمل عقوبة الإعدام. وهو المصير الذي ينتظر كل المعاودين، مع فارق مهم بين «التائبين» و«غير التائبين»، وهو أن الفئة الأولى كانت تُشنَق قبل الحرق، بينما أصحاب الفئة الثانية كانوا يحرقون أحياء. غير أن الديوان المقدّس، كمحكمة كنسيّة لم يكن يستطيع إصدار أحكام بالإعدام ولا تنفيذها. إلا أنه منذ العصر الوسيط، وبنفاق كبير اتخذ المحققون عادة إحالة المهرطقين على العدالة الملكية -أو وضعهم تحت تصرف الجناح المدني، كما كان يقال- لكي تُطبّق هذه الأخيرة في حقهم العقوبة المخصَّصة للمتهمين بجريمة القذف في شخص الملك.

كان على محكمة التفتيش أن تتخذ هذا القرار بالإجماع، ومنذ منتصف القرن السادس عشر، سيكون عليها تأكيده من المجلس الأعلى La Suprema.

كانت فئة المتهمين غير التائبين والمعاودين تخلق مشكلة للمحققين. فهم يحسون بالفشل إلى حدٍّ ما، إذ أنهم لم يتمكنوا من إقناعهم بخطئهم. كانت

التعليمات تدعو المحققين إلى فعل أي شيء من أجل تحقيق «هداية» أولئك الذين يمتنعون عن التوبة، على الأقل؛ لكي يموتوا متصالحين مع الله! وكلّ الوسائل كانت جيدة للحصول على هذه النتيجة. لذلك كانوا يلجأون إلى الشدة، بحبسهم، مثلاً في زنزانة مظلمة وضيقة، مكبّلين أرجلهم وأيديهم بالسلاسل. إذا لم تنفع هذه الوسيلة، يُلجأ إلى استعمال اللين: يغيّرون زنزانتهم، يحسنون أكلهم، يسمحون لهم بزيارة أبنائهم، خاصة الصغار منهم، لعلهم ينجحون في تليينهم. أحياناً كانت هذه المجهودات تكلل بالنجاح، وينتهي المتهم بالاعتراف بأخطائه وبِـ«الاهتداء»، سواء عن قناعة حقيقية أو؛ لتجنب موت رهيب: فخير له أن يُشنق قبل أن يُلقى في النار، من أن يحرق حياً.

مثل هذه «الهدايات» التي تأتي في آخر لحظة، بما فيها تلك التي تحدث ساعة إقامة المحرقة، أو في مكان التعذيب، كانت تستطيع أن تحتمل تبديل العقوبة للمتهمين، وكانت في جميع الأحوال تنقذهم من أن يُحرَقوا أحياء. لكن أكثر ما كان يخشاه المحققون هم أولئك الذين يمتنعون عن «الاهتداء» إلى النهاية. يقول إيميريتش: «هؤلاء يطالِبون بالمحرقة. وإذا ما حُكِم عليهم بالموت حرقاً، يموتون وهم مقتنعون بأنهم شهداء وبأنهم ذاهبون إلى الجنة». لكن لم يكن من مصلحة محاكم التفتيش أن يقدِّم المهرطقون أنفسهم على أنهم شهداء إيمان. وسنرى لاحقاً التدابير التي كانت تتخذها لحظة المحاكمة العلنية وتنفيذ الحكم؛ لمنع هذا النوع من المهرطقين من أن يعبِّروا عن أحاسيسهم أمام الملأ.

لم يكن المدانون من قِبَل المحقِّقين يستطيعون استئناف الأحكام الصادرة في حقهم إلا أمام المجلس الأعلى. مبدئياً وكما أشرنا من قبل، كان على المجلس الأعلى أن يؤكد أقصى الأحكام شدة، وهو حكم الإعدام. في الحالات الأخرى كانت المحاكم تتصرف بحيث تستطيع منع المتهمين من الاستئناف. وكانت أنجح وسيلة لذلك هي تركهم أكبر مدّة ممكنة جاهلين لمصيرهم، وعدم

إعلامهم إلا في آخر لحظة أثناء المحاكمة العلنية، بحيث لا يبقى لهم المجال لفعل أي شيء. أمّا ما كان مستبعداً تماماً فهو طلب الاستئناف أمام محكمة روما. حول هذه النقطة كان موقف الملوك دائماً صارماً. وتوجد وثيقة جد واضحة في هذا الصدد، تعود إلى عهد فيليب الثاني:

«يجب ألا تُنقل أيّة قضيّة تخصُّ محاكم التفتيش إلى روما للبتّ النهائيّ فيها. كلّ القضايا يجب أن يُبتَّ فيها داخل المملكة، بمقتضى التفويض الرسوليّ الذي تلقّاه المحقق العام. المطارنة ورجال القانون في المملكة يعرفون أكثر من غيرهم عادات وأعراف مواطنيهم؛ لذلك فمن الطبيعيّ أن يحاكَم الإسبان من إسبان، وليس من أجانب لا دراية لهم بالخصوصيّات الوطنيّة والمحليّة»[1].

المحرقة

في سنة 1578م، يذكِّر القانوني فرانثيسكو بينيا Francisco Peña، تكملةً لدليل إيميريتش وتعليقاً عليه، بأن الهدف الأول من المحاكمة ومن الحكم بالإعدام ليس هو الخلاص لروح المهرطق، وإنما ضمان المصلحة العامة، وتهويل الشعب، ولهذا -يُضيف قائلاً- فإن إصدار الأحكام والتبرؤات يجب أن تكون علنية، من أجل تهذيب الكل، وأيضاً من أجل إثارة الخوف». لم يكن يكفي المحققين الدَّفع بالمهرطق إلى الاعتراف بأنّه قد أذنب، وبأنه نادم على ذلك، بل كان عليه أن يصرِّح بذلك علانية، لكي يكون درساً لكل المؤمنين الذين بهذه المناسبة يُدعَون إلى إعلان ارتباطهم بالعقيدة بمهابة، وكان هذا هو الهدف من إقامة المراسم التي كانت تُعرَف بالمحرقة، والتي غالباً ما يُخطأ في فهم طبيعتها: أثناء المحرقة لم يكن ينفَّذ حكم الإعدام في أيٍّ كان. فقط بعد

(1) ريكاردو غارثيا كارثِل: «من الإصلاح البروتستانتي إلى الإصلاح الكاثوليكي»، بـ«مخطوطات»، 1998، رقم 16، ص 58-59.

انتهاء المراسم كان المحكومون بالإعدام يُسلَّمون إلى العدالة الملكية، وهذه الأخيرة هي التي كانت تقودهم إلى ساحة الإعدام.

كما تدل التسمية، كان مرسوم الإيمان فِعْلَ إيمان، تعبيراً علنياً ومهيباً يدلّ على الانتماء إلى الكاثوليكيّة، وفي نفس الوقت، تعبيراً علنياً أيضاً على استنكار الهرطقة. ولكي يكون للمحرقة مغزاها الكامل، كانت لا تقام إلا في مناسبات تخرج عن المعتاد، عندما يتعلّق الأمر بهرطقات أكيدة. صحيح أنه كان يتم استعراض أصحاب الجرائم الصغيرة –كالمجدِّفين ومعدِّدي الأزواج والساحرات...–، ولكن هؤلاء كانوا فقط مكمّلين. فهم وحدهم وهذا النوع من الجرائم وحده لم يكن ليبرِّر إقامة المحرقة. في نفس الوقت كان يُتجنّب إشهار الجرائم التي من شأنها أن تسيء إلى سمعة ومكانة رجال الدين، على سبيل المثال جرائم التغرير الجنسي داخل غرف الاعتراف.

لم تكن المحرقة اختصاصاً إسبانياً، ذلك أن محاكم التفتيش الوسطوية كانت تمارسه في بعض الأحيان، على شكل ما يسمى ب «المرسوم العلني» Sermo Publicus أو «مرسوم الإيمان العام» Sermo Generalis de Fide، في منطقة تولوز على إثر ملاحقة الهرطقة الكاثارية. وبِتولوز أيضاً، يشير الاسم إلى واقع الحال: كانت المراسم تبدأ بخطبة تناسب هذه الظروف. برناردو غي Bernardo Gui، وهو محقِّق هذه المنطقة، ما بين 1307 و 1323م، يشير إلى ذلك في كتاباته. بينما كانت أول محرقة معروفة تقام بإسبانيا في إشبيليّة يوم 6 من أبريل / نيسان من سنة 1481م.

حسب التعريف الذي يقدّمه يورينتي، كانت المحرقة عبارة عن: «قراءة علنية وطقوسية لأجزاء من المحاكمة والأحكام التي أصدرها المحققون، بحضور المتهمين أو أمام مجسّمات لهم، وبحضور جميع السلطات وأهم مؤسسات المدينة، وخاصة القاضي الملكي العادي، الذي يحال عليه هؤلاء

الأشخاص أو مجسَّمات المدانين، لكي يُصدِر في حقهم حكم الإعدام أو الحرق، على الفور وفقاً لقوانين الدولة المتعلقة بالمهرطقين، ولكي يأمر بتنفيذ الحكم، بعد تجهيز السقالة والحطب والمشنقة والجلادين النظاميين، مع إعلام المحققين مسبقاً وبشكل سري».

ويميّز يُورينتي بين عدة أنواع من المحارق:

المحرقة العامة، وهي التي يُجمع فيها عدد كبير من المدانين من جميع الفئات.

المحرقة الخاصة، وكانت تقام دون التجهيز والمهابة التي كانت تميز المحرقة العامة، ولم تكن تحضرها السلطات.

المحرقة الفردية، وهي التي كانت تقام من أجل مُدانٍ واحد، وكانت تنظَّم داخل الكنيسة أو في ساحة عامة، حسب الظروف.

وأخيراً، المحرقة الصغيرة –autillo–، التي كانت تقام بشكل سري داخل مرافق الديوان المقدس.

خلال السنوات الأولى، كانت المحارق بسيطة ومتقشِّفة، ولم تكن تستغرق وقتاً طويلاً. لكن كلما توغلنا في القرن السادس عشر، نجد أن هذه المراسم تزداد مهابة وتمتد لوقت أطول. جاءت محارق سنة 1559م التي استهدفت المعاقل اللوثرية ببلد الوليد واشبيلية، بتغيير مهم، واتخذت شكلاً سيتبناه المحقق العام بالديس، بعد ذلك بسنتين، وسيصبح الشكل النهائي منذ هذه اللحظة. وبالفعل نقرأ في التعليمات التي نشرها سنة 1561م ما يلي: «بعد انتهاء المحاكمات وإصدار الأحكام، يحدّد المحققون يوم عطلة من أجل إقامة المحرقة، ويتم إعلام القساوسة والسلطات البلدية بهذا التاريخ، وإذا ما اقتضى الأمر، رئيس محكمة العدل وقضاته أيضاً، واستدعاؤهم لحضور المراسم. يجب أن يحرص المحققون على ألا يبدأوا متأخِّرين، حتى يتسنّى إعدام المُحالين

(على القضاء الملكي) خلال النهار ودون حوادث»[1].

كان كل شيء محدَّداً: تقام المحرقة يوم أحد أو يوم عطلة، لكي يتسنّى لسكان المدينة وضواحيها الحضور. يتم استدعاء السلطات الدينيّة والمدنيّة والقضائية، وكذلك الهيئات المنظمة والمؤسسات. وسيذهب الديوان المقدس سنة 1598م إلى أبعد من ذلك، وسيفرض الحضور على السلطات والموظفين تحت طائلة الحرمان الكنسي.

عندما كانت تقام مراسم المحرقة خارج المحكمة، كان يترأسها أحد كبار النبلاء. ففي غرناطة سنة 1672م اختير لهذا الأمر رودريغو بونسي دي ليون Rodrigo Ponce de León، دوق أركوس الرابع، وبما أنه كان مريضاً، تولّى عنه ذلك ماركيز بالينثويلا Valenzuela، دون أنطونيو دومينغو فرنانديث دي كوردوبا Don Antonio Domingo Fernández de Córdoba، وهو ثاني أهم شخصية في المدينة.

عندما كانت تقام هذه المراسم داخل المحكمة، بطبيعة الحال يُحرَص على أن يحضر الملك شخصياً. ومع ذلك لا توجد أية معلومة تشير إلى أن محرقة أقيمت بحضور الملوك الكاثوليك.

في سنة 1528م أرادت محكمة التفتيش إقامة محرقة في بلنسيّة احتفاء بزيارة الملك شارل الخامس لها. أول محرقة كبرى أقيمت ببلد الوليد، في 21 من ماي / أيار سنة 1559م، ترأستها الوصية على العرش آنذاك، الأميرة خوانا. وقد ترأس فيليب الثاني، الذي وصل إلى شبه الجزيرة الإيبيرية في أواخر شهر سبتمبر / أيلول، المحرقة الثانية، في 8 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1559م. وفي 25

(1) يتقيد بالديس بنقل مقترحاتٌ إيميريتش: من الأفضل أن تقام المحرقة يوم عطلة؛ «من المناسب أن يحضر حشد كبير معاناة وتعذيب المدانين، حتى يُبعِدهم الخوف عن الوقوع في الشر. حضور مجالس الرهبان والكنائس والقضاة يجعل المراسم أكثر إبهاراً، إنه مشهد يملأ الحاضرين رعباً وصورة مفزعة ليوم القيامة. حسناً، هذا الخوف هو الشعور الذي يجب أن نزرعه». (دليل المحققين).

من فبراير / شباط 1560م، نظّمت محكمة طليطلة محرقة بمناسبة زواج فيليب الثاني من إيزابيل دو فالوا Isabelle de Valois. وعندما كان فيليب الثاني أيضاً متوجِّها إلى برشلونة، في شهر فبراير- مارس / شباط- آذار من سنة 1564م، لحضور «مجالس كاتالونيا»، أقيمت كذلك محرقة على شرفه. كما أنه ترأس محارق في لشبونة، في 11 من أبريل / نيسان سنة 1582م، وفي طليطلة في فبراير / شباط من سنة 1591م. وعلى ما يبدو كان يحب كثيراً هذه المراسم ليس سادية منه، كما قيل مراراً -لنتذكر أن أحكام الإعدام كانت تنفَّذ بعد مراسم المحرقة ولم تكن السلطات تحضرها-، ولكن لِفخامتها: الموكب، القداس، الخطبة... وستستمر هذه العادة على عهد فيليب الثالث، مع المحرقة التي أقيمت في 6 من مارس / آذار 1600م، بطليطلة. وفي سنة 1632م، سيكون فيليب الرابع من سيطلب تنظيم محرقة بمدريد احتفالاً بشفاء زوجته، إيزابيل دي بوربون Isabelle de Bourbon.. وستضع محرقةُ سنة 1680م حداً لهذه المظاهر، وكان التبرير الرسمي هذه المرة هو زواج شارل الثاني من لويز ماري دورليان Louise Marie d' Orléans. وكان المحقق العام سارميينطو دي باياداريس Sarmiento de Valladares يفكّر بتنظيمها بطليطلة، لكنّ شارل الثاني فرض عليه إقامتها بمدريد وحدّد بنفسه تاريخاً لذلك: 30 من يونيو / حزيران، وهو عيد سان بول، «من أجل تأكيد الانتصار العظيم للعقيدة الكاثوليكية واندحار التعنُّت اليهودي». لكن الأمور ستتغير مع وصول الأسرة البوربونيّة. حسب يورينتي، فإنّ فيليب الخامس سيرفُض حضور محرقة كانت ستنظم بمناسبة تتويجه. لكنه لم يكن موقفاً صارماً منه، ذلك أنه سيترأس محرقة سنة 1720م.

بعد ذلك، ستصبح المحارق أكثر ندرة وتواضعاً. ولم يكن ذلك تغيراً في موقف الملكية، ولكنها محاكم التفتيش التي لم تعُد كما كانت عليه من قبل.

خلال القرنين السادس والسابع عشر، أصبحت المحرقة محفلاً دينيّاً، كغيره

من المحافل، لا وظيفة لها إلا إضفاء الأهمية والمهابة على المناسبات البارزة. والدليل على ذلك هو أن الكاتالان، الذين كانوا قد انفصلوا وأصبحوا تحت وصاية فرنسا، اعتقدوا بأنهم يكرِّمون أمير كوندي Condé، الذي كان نائب ملكهم، بتنظيم محرقة على شرفه، ليلة رحيله إلى باريس، في 7 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1647م.

في منتصف القرن السادس عشر بدأت تروَّج بعض الكتيبات التي تصف المحارق بداية بشكل عفوي عن طريق مراسلين تلقائيين كانوا يبعثون بها إلى آبائهم أو أصدقائهم لكي يرووا لهم ما حدث. بعد ذلك أوكلت المهمة إلى كُتَّاب موهوبين وجرت العادة بأن تطبع هذه الكتيبات، التي لقيت نجاحاً كبيراً، لدرجة أن المكتبات بدأت تصدر فهارس خاصة للزبناء. قصة محرقة لوغرونيو–لائحة الأشخاص الذين خرجوا في محرقة (...) لوغرونيو، في 7 و8 من نوفمبر / تشرين الثاني لسنة 1610–، سنة 1610م، عرفت طبعات عديدة، إلى بداية القرن التاسع عشر.

ولعل أشهر هذه القصص هي بلا شك، تلك التي تصف محرقة مدريد، لسنة 1680م، (قصة مراسم المحرقة العامة التي أقيمت في مدريد بحضور أصحاب الجلالة، في 30 من يونيو / حزيران سنة 1680م، من قِبل جوزيف ديل أولمو، مساعد شؤون القصر الملكي، وأحد حُرَّاس و«أقارب» الديوان المقدس»). كان مؤلِّف هذا الكتاب يشغل مناصب عليا في مدريد. فقد كان من بين المشرفين على بناء قصر «ال بوين ريتيرو» El Buen Retiro، وإليه أسندت مهمة تصميم منصّة وترتيب مراسم المحفل.

ومنذ وقت مبكّر، ساهم الرسّامون في التعريف بالمراسم التي تحيط بالمحرقة. كانت لوحة الرسّام بيدرو بيرُّوغيتي Pedro Berruguete –محرقة سان دومينيك دي غوزمان– والتي توجد حاليّاً بمتحف «ال برادو» El Prado، الأولى ضمن

سلسلة طويلة، بطلبٍ من المحقق العام توركيمادا، لتوضَع في مذبح دير سان طوماس دي أبيلا San Tomás de Ávila . كانت اللوحة (154×92 سنتيمتر) تسعى إلى إبراز مأساوية المشهد، حيث أن الرسام صوّر فيها المحرقة التي يُلقى فيها الجناة، بينما يظهر فيها سان دومينيك واقفاً على منصة ومحاطاً بستة محققين -من ضمنهم دومينيكي وآخر يحمل راية الديوان المقدس-، بالإضافة إلى اثني عشر محققاً غيرهم يتمّمون المجموعة. يظهر أيضاً مهرطقان عاريان في النار، واثنان آخران ينتظران دورهما. في مناسبات عديدة، اهتمّت محاكم التفتيش بتكليف رسامين بلوحات من هذا النوع. مثال متأخر قدَّمته لنا المحرقة التي أقيمت بساحة سان فرانسوا دو سِيفيّ Saint–François de Seville، في 13 من أبريل / نيسان سنة 1660م، التي كانت من أكثر المحارق مهابة. ولقد طلب المجلس الأعلى La Suprema لوحة تصِّور المنصة، والمحققين، والمدانين، وجنود الحراسة، وكل ما هو جدير بالاهتمام «من أجل تخليد ذكرى هذا المحفل». فقد كان من المزمع أن تثري هذه اللوحة المجموعة المتوفرة لدى المجلس الأعلى La Suprema. لذلك وقع الاختيار من أجل إنجازها على فرانثيسكو دي إيرّيرا Francisco de Herrera، «أشهر فنان في المدينة»، لكنه طلب مائتي بيزو، وهو مبلغ اعتبره المجلس الأعلى غير معقول. في النهاية، نفَّذ اللوحة رسام دونه أهميةً، مقابل مائة وعشرين بيزو[1]. كان فرانثيسكو دي ريثّي Francisco de Rizzi من صوَّر محرقة مدريد لسنة 1680م. وآلت لوحته إلى قصر «ال بوين ريتيرو» El Buen Retiro، وحالياً توجد بمتحف «ال برادو» El Prado.

لقد كان تنظيم محرقة ما عمليّة طويلة ومكلّفة، تتطلّب التعاون مع البلديّات والشرطة – من أجل الحفاظ على النظام أثناء المراسم، وبعد ذلك، لتنفيذ

(1) – اللوحة توجد الآن في عهدة دون رافاييل اتيينزا، ماركيز سالباتييرّا.

الأحكام–، وعدداً من الهيئات المنظَّمة والمؤسسات: كأقارب الديوان المقدّس، بطبيعة الحال، ولكن أيضاً مجالس الأبرشيات وطوائف الرهبان والأخويات... كانت التجهيزات الفعلية تبدأ على الأقل بشهر قبل التاريخ المحدَّد. كان يجب رفع منصة في ساحة عمومية أو داخل مبنى تابع للكنيسة، مع مقاعد مخصَّصة للجناة، بحيث تتسنَّى رؤيتهم من جميع الجهات. ومنصة مخصَّصة للسلطات –فقط تلك المخصَّصة للمحققين كانت تغطَّى بقماش–، ومقاعد كان يحجزها المتفرجون قبل الموعد بوقت طويل.

كان لا بد أيضاً من تجهيز عباءات العار Sambenitos، التي سيحملها الجناة، والمجسَّمات التي ستمثِّل أولئك الذين هربوا أو توفوا، والرايات، والصناديق التي ستحفظ فيها الأحكام. كان من المناسب أيضاً تجهيز مقاعد وستائر، وتخصيص مكان للسلطات، إذا ما كانت المراسم ستستغرق وقتاً طويلاً، وتنظيم المواكب (موكب الصليب الأخضر، موكب الصليب الأبيض)، اختيار «الأقارب» الذين سيتشرّفون بمرافقة المحققين، والكتائب العسكريّة التي ستتولى الحراسة... بدأت الاستعدادات لمحرقة 2 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1625م في قرطبة، في 30 من أكتوبر / تشرين الأول بإعلان إجراء مناقصة لبناء المنصّة التي سيقام عليه المذبح والكراسي التي سيجلس عليها اثنان وسبعون مُداناً سيَمثُلون أمام المحكمة، ومقاعد أخرى مخصصة للكهنة، ورجال البلديّة. وكان لا بد أن يكون كل شيء جاهزاً يوم 29 من نوفمبر / تشرين الثاني. أمّا بالنسبة إلى محرقة الثاني من يونيو / حزيران سنة 1680م في الساحة الكبرى Plaza Mayor بمدريد، فقد تمَّ طلب ظُلَّة أيضاً، ليستظلّ بها الحاضرون من الشمس. إلى هذه النفقات يجب إضافة المصاريف الثانوية أيضاً: دفع أجور المستخدمين، السجاد، الكراسي، المقاعد، الشموع، إلخ... كان المجموع بالنهاية يشكِّل مبلغاً مهماً، خاصة إذا ما أُريد إضفاء رونق خاص على المحفل،

عند حضور شخصيات مهمة أو الملك نفسه. ولقد رأينا أن الحالة الماليّة للديوان المقدّس لم تكن يوماً مزدهرة، وأن محاكم التفتيش دائماً كانت تجد صعوبات لتنظيم المحارق، ثم إن البلديات لم تكن مستعدة دائماً لتقديم الدُّعمات لها، خاصة عندما بدأت مواردها تتقلص بسبب الأزمة. ولهذا السبب، بدأ تنظيم المحارق يقلُّ مع مرور الوقت. أُقيم العديد منها خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر. ففي اشبيليّة بين سنة 1549 و1599م، أقيمت، على الأقلّ، ثلاث وعشرون محرقة. ولكن هذا العدد سينخفض بشكل ملحوظ في القرن السابع عشر، فلإقامة محرقة، كان لا بدّ من الانتظار إلى أن يتوفر عدد كافٍ من المدانين أو جمع مدانين من عدة محاكم. في مدريد، على مرٍّ خمسين سنة تقريباً، بين 1632 و 1680م، لم تُقَمْ أيّة محرقة.

قبل التاريخ المحدد بأيّام، كان الديوان المقدس يذيع بياناً يدعو فيه الناس لحضور المحرقة. في ذلك اليوم، ولتفادي المنافسة كانت تُمنع إقامة أي محفل ديني آخر. أُعلِن عن إقامة محرقة 30 من يونيو / حزيران سنة 1680م بمدريد، بشهر قبل ذلك، في 30 من ماي / أيار. على الساعة الثالثة مساءً، رُفع علَمُ الديوان المقدّس بإقامة المحقق العام، وقرأ المنادي الإعلان في أزقّة المدينة وساحاتها العموميّة:

«من مقر قصر جلالة الملك، نحيط سكّان مدينة مدريد علماً بأن الديوان المقدس لمحكمة التفتيش لمدينة ومملكة طليطلة سيقيم محرقة عامة بالساحة الكبرى Plaza Mayor، يوم الأحد 30 يونيو/ حزيران، وبهذه المناسبة، يمنح الحَبر الأعظم بركاتِه الخاصة وغفرانه لكل الحضور»

في المساء عند الساعة الثانيّة بعد الظهر، أقيم موكب «الصليب الأخضر»، ويسمى أيضاً موكب «شعار الديوان المقدس»، وقد كان حملُ هذه الراية يمثّل

شرفاً عظيماً. وفي يوم 30 من يونيو / حزيران 1680م، كان هذا الشرف في مدريد من نصيب الوزير الأول دوق مدينة سالم Medinaceli. كان الغرض من هذا الموكب، الذي كان يمشي فيه كُتَّاب العدل ومفوَّضو الديوان المقدس وممثِّلو الكنسية من الكهنة النظاميين والعلمانيين، هو أخذ الراية إلى مكان إقامة المحرقة، التي كانت توضع في أعلى نقطة من المنصَّة، وتغطَّى بوشاح أسود، ويسهر عندها «أقارب» الديوان المقدس والراهبات طوال الليل، تحميهم كتيبة عسكرية.

في اليوم التالي، عند طلوع الفجر، كانت تجتمع الحشود لمشاهدة موكب آخر، وهو ذلك الذي يرافق الموقوفين من السِّجن إلى مكان المحرقة. في الأزمنة الأولى كان المدانون الذين ستتم إحالتهم –أي إعدامهم– يُخبَرون بأحكامهم عند منتصف الليل. إذا كانوا إلى ذلك الحين مصرِّين على عدم الاعتراف بأخطائهم، يُدعَون بحرارة إلى الاعتراف والاهتداء، لِخلاص أرواحهم. بعد ذلك انتبه المحققون إلى أن ذلك الأجل قصير جداً، لذلك بدأوا يُشعِرون المدانين بثلاثة أيام قبل الموعد المحدَّد. ليلة المحرقة كانت تُتَّخَذ احتياطات استثنائية: لم يكن يستطيع أحدٌ دخول السجن، باستثناء كهنة الاعتراف و«أقارب» الديوان المقدس، المكلَّفين بحراسة الجناة. عند الساعة الخامسة صباحاً، كان المدانون يغادرون السجن في موكب، بين صفٍّ «الأقارب» وصفٍّ الجنود. وراء الصليب الأبيض، الذي كان يُسمَّى أيضاً «صليب الأيكة» –لأنه كان يحوي، بشكل رمزي، بعض قطع الخشب التي من شأنها أن تُستَعمل في المحرقة– كان يسير رجال الإكليروس، وفيما يليهم، مجسَّمات المدانين الذين هربوا إلى الخارج، والتوابيت التي تحوي عظام أولئك الذين توفوا قبل أن تتم محاكمتهم، وفي نهاية الموكب، المدانون الذين يحملون على رؤوسهم قبّعات من ورق، ويحملون في أيديهم شموعاً منطفئةً، ويلبسون كسوة تشير إلى نوع

جريمتهم. كانت نفسها عباءة العار Sambenito التي عرفتها محاكم التفتيش الوسطوية، والتي يصفها دليل إيميريتش كعباءة مكوَّنة من قطعتين من القماش، إحداها من الأمام والأخرى من الخلف، على شكل وشاح، لكن دون القبعة، وكان يخاط عليها صليبان أحمران. كان لون وشكل العباءة يختلف باختلاف نوع الجريمة والحكم الصادر في حق الشخص المتورط. فأولئك الذين ستتم إحالتهم (على العدالة الملكية) كانوا يلبسون عباءة عار سوداء، عليها ألسنة نار، وأحياناً، شياطين وتنانين وأفاعٍ، ترمز إلى النار التي تنتظرهم. وبالإضافة إلى ذلك، كانوا يحملون قبعة حمراء. وكانت عباءة عار «المتصالحين» (مع الكنيسة) صفراء، وعليها صليبان أحمران للقديس أندري، وألسنة نارٍ باتجاه الأسفل، كناية عن نجاتهم من النار. كان المحتالون ومعدّدو الأزواج يحملون حبلا حول أعناقهم، ترمز العُقَد التي عليه إلى مئات السياط التي سيتلقّونها. كان «المتصالحون» مجبَرين على حمل عباءة العار Sambenito، طيلة الوقت الذي يستغرقه إصدار الحكم، وكلما أرادوا الخروج، ولم يكن بوسعهم خلعها إلا في بيوتهم. كانت عباءات العار التي يرتديها المحكومون بالإعدام وعباءات المتصالحين مع الكنيسة بعد انتهاء الأجل الذي يُلزَمون خلاله بارتدائها، تعلّق بعد ذلك على الكنائس والأبرشيات؛ لتخليد ذكرى خزيهم.

كانت محاكم التفتيش تعطي أهمية بالغة لعباءات العار Sambenito، وتعتبرها أسوأ عقاب يمكن أن يتعرض له المهرطقون. كانت هذه العباءة تفي بغرض تخليد ذكرى العار الذي يلحق بالمدانين. كان أبناء المحكومين أول الضحايا، لكن هذه العادة كانت مستنكرة أيضاً من أشخاص آخرين. وهذا ما يشهد عليه الصراع الطويل الذي سيواجه، ابتداء من سنة 1582م، كهنة غرناطة مع المحققين. فقد اتخذ هؤلاء وحدهم قرار تعليق عباءات العار في المذبح الرئيسي للكاتدرائية، دون حتى استئذان كهنتها أو إخبارهم. واحتج

المجمع الكنسي وطالب بوضع حدٍّ لما يعتبره المطران نفسه عملاً مشيناً: في باقي الأماكن، كانت العباءات تُعلَّق في أي دير أو أي ركن، وليس في المذبح الرئيسي، بأي حال.

في 22 من ماي / أيار سنة 1594م، سيضطر الملك إلى أن يتدخَّل ويأمر بنقل عباءات العار. ولكن المحققين سيتجاهلون الأمر. سينتهي بهم المطاف إلى الامتثال، ولكن ليس قبل شهر ماي / أيار من سنة 1611م، أي بعد ثلاثين سنة تقريباً[1].

بعد إلباس المحكومين القبعة والعباءة وإعطائهم الشموع، كان الموكب يغادر سجن الديوان المقدس متوجهاً إلى مكان إقامة المحرقة، والذي عادة ما يكون الساحة الكبرى للمدينة. بعد أن يحتلّ المحققون والملك والكهنة والقضاة والنبلاء ورجال الإكليروس المقاعد المخصَّصة لهم، كانت تبدأ المراسم. ثم يلقي أحد الخطباء خطبة؛ للإشادة بالإيمان وذمِّ الهرطقة، لتشجيع أولئك الذين لا يزالون يمتنعون عن التوبة على أن يفعلوا ذلك قبل الموت. لنذِّكر بأن المحققين كان يهمُّهم إلى حد كبير الحصول على توبة جميع المدانين: إذ يجب ألا يموت أحد قبل الاعتراف والحصول على القربان المقدس. كان المحكومون بالإعدام الذين يعلنون ندمهم يُشنَقون قبل الإلقاء بهم في المحرقة. فقط كانوا يحرقون أحياء أولئك الذين يمتنعون عن الاعتراف بأخطائهم. كان الديوان المقدس يعطي أهمية كبرى للاعترافات العلنية وللتوبة أيضاً، التي كان بإمكان المهرطقين أن يعلنونها في تلك الظروف. والقصة التي يرويها لويس ثاباتا Luis Zapata عن توبة الدكتور أغوستين كاثايا Agustín Cazalla، الذي كان واعظ شارل الخامس، والذي حُكِم بالإعدام بتهمة اللوثرية في المحرقة

(1) – رافاييل مارين لوبيث: «تقارير حول عمل محققي محاكم التفتيش بكاتدرائية غرناطة» في كتاب أنطونيو لويس لوبيث غوادالوبي: «دراسات حول الكنيسة والمجتمع بالأندلس خلال العصر الحديث، جامعة غرناطة، 1999، ص. 61.

التي أقيمت في 21 من ماي / أيار سنة 1559م، كانت مثالاً مذهلاً. ينقل ثاباتا الرسالة التي وجّهها فراي بيدرو دي ميندوثا Fray Pedro de Mendoza إلى المحقق العام بالديس، ليخبره عن حصوله على «هداية» كاثايا في آخر لحظة. فقد ذهب، بأمرٍ من المحققين، إلى زنزانة كاثايا، ليخبره بحكم الإعدام الصادر في حقه، وحثّه على الاعتراف بأخطائه. ظهر كاثايا أثناء مراسم المحرقة والحبل في عنقه وقبعة العار على رأسه. حاول أن يتكلم مخاطباً حشود الحاضرين، لكنه أُرغِم على السكوت. طلب المباركة من مطرانِ سانتياغو دي كومبوستيلا Santiago de Compostela، وبعد تجريده من أهليّته بخلع رموز الكهنوت عنه ورتبته السابقة، أنصت إلى الحكم، وصرّح بأنّه يقبل الموت كوسيلة للتكفير عن ذنوبه. وفي طريقه إلى المشنقة، حاول عبثاً أن يقنع مداناً آخر بأن يتراجع عن رأيه، وهو إرّيرويلو Herreruelo . أُعدِم كاثايا شنقاً قبل إحراقه، في حين أُحرِق إرّيرويلو حيّاً.

عندما كان يندم أحد المدانين في آخر لحظة، قبل النطق بالحكم، كانت تتوقف مراسم المحرقة، وتوقد الشموع، وتغنّى الأناشيد الدينيّة، وتُنزع الأقمشة السوداء التي تغطي الصلبان. وهذا ما حدث في مدريد سنة 1680م: فقد تراجع رجل وامرأة كانا محكومين بالإعدام عن موقفهما، عند وصولهما إلى مكان الإعدام، وعلى الفور، تم اقتيادهما إلى غرفة صغيرة كانت قد أعدّت تحت المنصّة لتسجيل أقوالهما. وبهذه الطريقة، نجيا من الموت وصفّق الحضور لذلك. لم يكن المحققون يثقون بهذه الاعترافات التي تأتي في آخر لحظة، وكانوا يخشون من أن تكون ناجمة، لا عن الندم بسبب الإساءة إلى الله، وإنما عن الخوف من النار المشتعلة أمام أعينهم. ولكنهم كانوا يتّخذون الاحتياطات بشكل خاص، لمنع المهرطقين العنيدين من التسبب في فضيحة. كان يجب منعهم من مخاطبة الجمهور بأي ثمن. وهو خوف كان موجوداً منذ

العصر الوسيط، ويعبِّر عنه كتاب «خُطَب علنية» Sermo publicus والذي يتنبأ بما ستكون عليه المحارق مع محاكم التفتيش الإسبانيّة: لا يجب المجازفة بترك متهم سبق له أن اعترف بالتراجع أمام الملأ. لذلك فإن «دليل المحققين» لايميريتش يقترح ربط لسان المدانين الذين لا يوثق بهم أو تكميم أفواههم «حتى لا يصدموا الحاضرين بكفرياتهم».

أثناء محرقة مدريد لسنة 1680م، مثل اثنا عشر محكوماً بالإعدام وهم مكمَّمو الأفواه. مثل هذه المقترحات تدفعنا إلى التفكير بأن الكثير من القصص مشكوك في أمرها أو لا أساس لها من الصحة. على سبيل المثال، الكلمات التي من المفترض أن يكون قد تبادلها كارلوس دي سيسو مع فيليب الثاني، في محرقة بلد الوليد في 8 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1559[1]، أو ما حدث في مدريد سنة 1680م، عندما توجهت فتاة جميلة في السابعة عشرة من عمرها، كانت محكومة بالإعدام بتهمة التهوُّد، إلى الملكة وناشدتها أن تخلِّصها: هل يجب أن تموت؛ لأنها ظلت مخلصة لدينٍ ربَّتها عليه أمُّها منذ المهد؟

بعد الخطبة، كان يأتي دور النطق بالأحكام. كان كل مدان يتقدم إلى الأمام لكي يسمع الاتهامات الموجهة إليه والحكم الصادر في حقه. إذا كان من «المتصالحين» مع الكنيسة، كان يتبرأ علناً ويعِدَ بأنه لن يعود إلى الوقوع في مثل هذه الأخطاء. في اليوم التالي، كان عليه أن يؤكد ويوقِّع هذا التصريح. وإذا كان لا يعرف الكتابة، يوقّع مكانه محقِّق وضابط عدل. بعد ذلك، يطرح أحد المحققين أسئلة حول نقاط رئيسيّة من العقيدة الكاثوليكيّة، فيجيب عنها المتّهمون والجمهور: «نعم، أُومن». بعد ذلك، يُنشَد مزمور «رحمتك بي» Miserere mei، وتُرتَّل صلوات مختلفة وتُنشد أنشودة «تعالي، أيتها الروح

(1) – يقال أن كارلوس دي سيسو قد استعطف الملك الذي أجابه زعماً: «لو أن لي ابناً منحرفاً مثلك، لكنت حملت الحطب بيدي هاتين لأحرقه». هذه العبارة دارجة منذ القرن الخامس عشر، وقد نُسِبت إلى عدة شخصيات، خاصة إلى فرنتيسكو الأول، ملك فرنسا.

الخالقة» Veni Creator Spiritus، ثم يُكشَف الصليب الأخضر، الذي يظل إلى هذه اللحظة مغطًّى بوشاح أسود، وتُرتَّل الصلوات من جديد، وفي النهاية، يمنح المحقق الغفران للمتصالحين مع الكنيسة، ويُحيل المحكومين بالإعدام على الفرع المدني.

تستغرق المحرقة ساعات طويلة، خاصة إذا ما جُمِع فيها مدانون من مختلف المحاكم، كما جرت العادة في القرن السابع عشر. كانت المراسم تبدأ في وقت مبكِّر جداً وكان بوسعها أن تنتهي في وقت جد متأخر. لقد دامت محرقة قرطبة التي حوكمت خلالها الطوباوية ماغدالينا دي لا كروث Magdalena de la Cruz من الساعة السادسة صباحاً إلى الرابعة بعد الظهر. وبِلوغرونيو Logroño في 7 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1610م، اقتضى الأمر توقيف المراسم بعد إعلان الأحكام بالأعدام، لمتابعتها في صباح يوم الغد، وانتهت مراسم المحرقة مع قدوم الليل. كانت محرقة مدريد في 30 من يونيو / حزيران سنة 1680م، إحدى أطول المحارق التي أقيمت في تاريخ الدِّيوان المقدّس. فقد بدأت على الساعة الخامسة صباحاً، وعلى الساعة الرابعة مساء فقط، انتهى النطق بأحكام الإعدام في حق المدانين الذين غادروا أماكنهم؛ ليتم اقتيادهم إلى مكان تنفيذ الحكم. واستمرت المراسم بقراءة الأحكام المتعلّقة بالمتصالحين مع الكنيسة، وامتدت إلى الساعة التاسعة والنصف ليلاً، وانتهت بِقدَّاس مهيب. وفي هذه اللحظة فقطّ، انسحب شارل الثاني، ليس قبل أن يسأل إذا ما كانت المراسم قد انتهت وإذا ما كان بوسعه أن ينصرف. كان قد وصل عند الساعة الثامنة صباحاً ولم يتغيَّب إلا لربع ساعة تقريباً. في هذه الحالات، عندما يكون من المُزمَع أن تستغرق المراسم وقتاً طويلاً، كان المنظِّمون يتَّخذون جميع الاحتياطات. في مدريد، أوكلت إلى أحد «أقارب» الكنيسة مهمة تجهيز وجبة خفيفة لأعضاء المجلس الأعلى، وتوفير المأكل والمشرب للمحققين والمفوَّضين

القادمين من خارج المدينة. وحتى المدانون نالوا بعض الاهتمام:

«آخذة بعين الاعتبار قلق وتوتر المدانين، وإرهاق الراهبات والقساوسة الساهرين عليهم، وفَّرت المحكمة، بحكمتها، كمية كبيرة من الرقائق والشكولاتة والمربَى والمشروبات، لكي يستطيع استعادة القوة من جديد كل من يحتاج إلى ذلك»

وكما قلنا من قبل، لم يكن ينفَّذ الإعدام في حق المحكومين أثناء مراسم المحرقة، ولكن مباشرة بعد ذلك، في مكان آخر. كانت محكمة التفتيش تسلِّمهم إلى العدالة الملكيّة، وكانت هذه الأخيرة تتولى تطبيق عقوبة القذف في الذات الإلهية في حقهم، ألا وهي الموت في المحرقة. على إثر قراءة الأحكام، كانت كتيبة من الشرطة تتكلّف بالمحكومين، وتقتادهم إلى مكان تنفيذ الإعدام. وكان حشد غفير يحيط أو يشيِّع هذا الموكب الجنائزي. ولقد ترك لنا خوان بايّيث دي فالينثويلا Juan Páez de Valenzuela رواية حول إعدام نُفِّذ بقرطبة في 2 من ديسمبر / كانون الأول سنة 1625م، تتضمن هذا التعليق:

«كان قد جاء عدد هائل لحضور هذا المشهد الحزين، البعض قدموا راجلين، وآخرون في العربة وعلى الحصان، حتى لَأنَّ حركة السير كانت بالكاد ممكنة في هذه الساحة الواسعة. كل هذا والساعة لم تكن قد تجاوزت الثانية صباحاً بكثير».

يبدأ التنفيذ بشنق أولئك الذين أبدوا ندمهم. ورواية جوزيف ديل أولمو Joseph del Olmo للأحداث التي وقعت بمدريد سنة 1680م تقشعرّ لها الأبدان: كان قد وُضِع «في مكان التنفيذ عشرون عموداً، جُعِلت عليها حلقات؛ ليُربط عليها المدانون ويُشنقوا، ثم يُلقى بهم في النار، كما جرت العادة، لكن مع تفادي الفظاعة والعنف اللذين نجدهما بالعادة في هذا النوع من الإعدام». ومباشرة بعد ذلك، كانت تُلقى الجثث ورفات ومجسّمات أولئك

الذين أُدينوا غيابياً. وفي هذه الأثناء، كان الرهبان يتحركون بين المُعاندين من أجل إقناعهم بالتبرؤ وبالتالي النجاة من ذلك الموت الفظيع الذي ينتظرهم. ولم يكن من النادر أن يفعل الخوف مفعوله، فبِمدريد، في 30 من يونيو / حزيران سنة 1680م، أعلن خمسة من المدانين توبتهم لحظات قبل إعدامهم، ولكن في نفس اليوم، كثيرون أصرُّوا على موقفهم فأُحرقوا وهم على قيد الحياة. ارتاعت الجموع المحتشدة من ذلك المشهد، ولكنها مع ذلك أبدت بعض الإعجاب بشجاعة أولئك الذين فضّلوا الموت على التبرؤ من معتقدهم. جوزيف ديل أولمو، وهو يتحدث عن هذا الشعور المتناقض، يدعو قُرَّاءه إلى عدم الخلط بين الشجاعة الحقيقية والعناد الأعمى، الذي يشبه الانتحار إلى حدٍّ كبير، إذ يقول في كتابه: «ليس الموت هو ما يصنع الشهيد، وإنما الهدف الذي نموت من أجله». ويضيف قائلاً: «في مالابار، ترتمي النساء النبيلات بين ألسنة النار، ظاهرياً، بكل فرح، اعتقاداً منهن بأنهن سيلحقن بأزواجهن (...) ويا له من خداع بشعٍ للوثنية العمياء. وأثناء المحرقة الأولى التي نُظِّمت لمعاقبة الكاثاريين، سنة 1206م، على الأقل ثلاثمائة من المحالين على العدالة الملكية فضَّلوا أن يُلقوا بأنفسهم في النار على الإنصات إلى الخُطَب المعجِزةِ للبطريرك المجيد سان دومينيك الذي كان يعِظُهم». لم تكن العقلية السائدة في ذلك العصر لتستوعب كيف أن شخصاً يستطيع أن يرفض الاعتراف بحقيقة الإيمان. بعد إحاطته جيداً بالمصاعب الأساسية التي سيتعرَّض لها، لم يكن من الممكن تفسير رفض المغفرة إلا باضطراب عقلي أو نقص في الذكاء أو بالضلال. فلم تكن الذهنية السائدة آنذاك لِتعيَ أن يكون هذا الرفض للإيمان نابعاً من ضميرٍ، وعن نزاهة فكرية. وحتّى في القرن العشرين، في الاتّحاد السوفياتي، كان المنشقُّون عن النظام يُعتبرون مرضى عقليين ويُحتَجزون في

مصحّات للأمراض النفسيّة[1]. وجوزيف ديل أولمو، سنة 1680م، لا يقول بغير هذا الرأي: «عندما نتأمّل الأساليب التي يستعملها الديوان المقدّس لإخراج المهرطقين من ضلالهم، والدلائل التي يقدِّمها من أجل إقناعهم، والتي يستقيها من كتب أناس مليئين بالحكمة والفضيلة والعلم، وحده العناد المجاني يستطيع أن يفسِّر عدم اعتناقِهم للدين المسيحي. بالنسبة للمنتمين إلى هذه المجموعة -اليهود- يكون الموروث طاغياً. ومكابرةً منهم، يقدِّمون جهل أجدادهم على حكمة العلماء المسيحيّين. وهذه المشاعر الجيَّاشة- بالإضافة إلى الطمع - وهي منابع لكل الشرور-، تُعمي أعينهم عن الحقيقة».

حسب العادة، كان المدنيون الذين يحملون الحطب إلى المحرقة ينالون مغفرة خاصَّة، ولم يكن الشأن كذلك بالنسبة لرجال الإكليروس؛ لأن ذلك كان من شأنه أن يشكِّل خطأ. في نهاية القرن السادس عشر، سيبدو الحطب الذي يرمز إلى عدم التساهل مع الهرطقة، مرتبِطاً بملك قشتالة، فرديناند الثالث. ويذكر بيدرو دي ريبادينيرا Pedro de Ribadeneyra هذه العادة، في رسالته حول الأمير المسيحي -Tratado del príncipe cristiano-، سنة 1595م، والتي أهداها إلى ولي العهد فيليب -فيليب الثالث لاحقاً- :

«كل المؤلّفين الجادّين يقولون أن الملك فرديناند كان يجتهد في أن يدفع عنه بعيداً شبهة الشك في إيمانه الخالص والثابت والذي لا تشوبه شائبة، لدرجة أنه لم يكن يكتفي بمعاقبة المهرطقين، بل إنه عندما كان يحين موعد إحراقهم، كان يصرُّ على حمل الحطب بنفسه لذلك».

(1) - يبدو أن هذه العادة كانت موجودة أيضاً بروسيا القيصرية. انظر ن. بيرديابيف: «مصادر ومعنى الشيوعية الروسية»، الذي يذكر قضية تشادابيف (1794-1856)، الذي اعتُبِر مجنونا ووضع تحت إشراف طبي من أجل إسكاته. فيما بعد سينشر تشادابيف «دفاع رجل مجنون».

جوزيف ديل أولمو، في سرده لوقائع محرقة مدريد سنة 1680م، يذكر نفس الشيء:

«عندما كانت تبدأ المراسم في الساحة، كان قائد جنود الإيمان يقدِّم إلى الملك رزمة من الحطب، وكان هذا الأخير يعرضها أمام الملكة، ثمّ يعيدها إلى القائد، مناشداً إياه أن يحملها إلى النار باسمه، إحياء لذكرى الملك المقدس فرديناند»

بعد موت جميع المحالين على العدالة الملكية، كان الجلادون يحافظون على النار مضطرمة، لحرق الجثث إلى أن تصبح رماداً. هذه العملية كان بوسعها أن تستغرق الليلة بأكملها. وخلال هذه الفترة، كان جنود الإيمان يحملون الصليب الأبيض الذي يتصدَّر عملية تنفيذ الإعدام ويأخذونه في موكب. بعد بضعة أيام، كان يوضع إلى جانب الصليب الأخضر.

في اليوم التالي، كانت تنفَّذ العقوبات الصادرة في حقِّ المتصالحين مع الكنيسة: كانوا يُجلَدون بالسِّياط ويطاف بهم في الشوارع الرئيسيّة، أمام أنظار الجميع. أما أولئك الذين صدرت في حقهم عقوبات سجن، فكانوا يُقتادون إلى زنازنهم.

ضحايا الديوان المقدس

كانت محاكم التفتيش المؤسسة الوحيدة للنظام القديم التي تطال صلاحياتها جميع مجالات المجتمع. ولذلك، لم يكن يجب أن تعطي امتيازات لا للإكليروس ولا للنبلاء، وبالتالي كان عليها أن تُبدي نفس الصرامة مع أصحاب الامتياز والعوام. لكن في الواقع، نرى كيف أن النبلاء والأعيان، على الأقل عندما لم يكونوا متابَعين في قضية هرطقة، كانوا يفلتون من العقوبات التي تعتبر مُهينة، مثل العقاب الجسدي كالجَلد أو

التجديف... وغالباً ما كانت تُفرض عليهم عقوبات مالية أو بالسجن.

عندما يتعلق الأمر برجال الإكليروس، يختلف الرأي بحسب إذا ما كانوا من المهرطقين، أو من نوع آخر من المتهمين. مع المهرطقين -المتهودين، البروتستانت، المتنورين-، يُبدي الديوان المقدس صرامة شديدة. فالنُّخب يجب أن تكون نموذجاً للشعب المسيحي، وأيُّ خطأ يجب أن يعاقَب بصرامة، حتى يصلح للاعتبار به: يجب إقناع الجماهير بأن رعاة الكنيسة لا يُفلِتون من العقاب حين يستحقُّون ذلك. كانت هذه إحدى الحجج التي قدَّمها مينيندث بيلاجو Menéndez Pelayo في دفاعه عن المؤسسة: «حتى أولئك الذين ينتقدونها باعتبارها مؤسسة استبدادية، يجب أن يوافقوا على ما يلي: كان استبداداً شعبياً، «ديموقراطية رهبانية» تقضي على كل التجاوزات. يمكن أن ننظر إلى الأمور بهذه الطريقة، وكذلك يمكننا أن نتحدث عن الديماغوجية وعن التسوية نحو الأسفل».

وفي الواقع، لم يكن أحد في مأمن من ملاحقة الديوان المقدّس. كان الأساقفة يشكِّلون الاستثناء الوحيد. في حالة اتّهامهم بالهرطقة، كانوا يخضعون للبابا وليس لمحاكم التفتيش الإسبانيّة. وهذا ما وقع سنة 1506م، عندما اتّهم لوثيرو Lucero، محقِّقُ قرطبة، مطرانَ غرناطة، طالابيرا Talavera، إذ طلب البابا إحالة ملفه عليه، لكي يفحص التهمة، ويبرِّئ المطران لاحقاً. في سنة 1559م، لتوقيق كرَّانثا، مطران طليطلة، اضطرَّ المحقق العام بالديس إلى طلب ترخيص خاص من البابا. ولكن ردَّ بول الرابع، الذي سمح له بذلك، كان يتضمَّن شرطاً تقييدياً مهماً: يسمح الحَبر الأعظم للمحقق العام بفتح التحقيق ضد المطارنة المشتبه في هرطقتهم، لكنه يحتفظ بحق إصدار الحكم النهائي. وسينتهي المطاف بفيليب الثاني إلى الامتثال عندما سيهدِّده البابا بإعلان عقوبتَي الحظر والحرمان الكنسي في حقه، وسيقبل بأن يُنقَل كرَّانثا إلى روما لكي يحاكَم هناك.

عندما لا يكون رجال الدين متابَعين في قضية هرطقة، يتغيّر الوضع، وتصبح محكمة التفتيش أكثر تساهلاً بكثير، فالعقوبات التي تفرضها مثلاً على القساوسة المتَّهمين بالتغرير كانت الأخف. بل إن الديوان المقدس يعتبر أن الفضيحة العلنية أخطر من المعصية المرتكَبة نفسها. ولذلك فإنه سيتفادى نشر أخطاء رجال الدين، حتى لا يشوِّه سمعته أمام عامة الشعب.

كم كان عدد ضحايا محاكم التفتيش؟ إنّ الدراسات التي نُشِرت منذ ثلاثين سنة تسمح بمعالجة السؤال، إن لم يكن بشكل دقيق، فعلى الأقلّ بشكل موضوعي. في بداية القرن التاسع عشر، كان يورينتي في كتابه «التاريخ النقديّ لمحاكم التفتيش الإسبانيّة» أوّل من حاول الإجابة عن هذا السؤال بشكل دقيق. كان على اطلاع جيد بملفّات الديوان المقدّس؛ لكونه قد تقلَّد مسؤولياتٍ داخل هذه المؤسسة. وهو يقدِّم الأرقام التالية: 592 304 ضحيّة منذ بداية محاكم التفتيش (1480م) إلى 1815م، ويضيف هذه التفاصيل: 1331 شخصاً أُحرقوا فعلياً، 65917 أحرقت مجسمات لهم، 29 021 تصالحوا مع الكنيسة أو خضعوا لعقوبات طفيفة. ويسترسل يورينتي قائلاً بأن أشدَّ فترات الاضطهاد كانت تلك الممتدة من سنة 1483 إلى 1815م، وهي تلك التي تقلَّد خلالها توركيمادا منصب المحقق العام. لقِيَت 8800 ضحيّة حتفها في المحارق وخضعت 654 9 ضحية أخرى لعقوبات مختلفة.

منذ منتصف القرن التاسع عشر، بدأ التشكيك بالأرقام التي أعطاها يورينتي، باعتبار أنه مبالَغ في أمرها. ويتفق مؤلف كاثوليكي، مثل جوزيف كارل هيفيل» في كتابه «الكردينال خيمينيس»[1]، وهو بالأحرى من المدافعين عن الديوان المقدس، وبروتستاني مثل بيشيل[2]، ومؤرخ يهوديّ مثل غرايتز،

(1) – تُرجِم إلى الفرنسية سنة 1856م.

(2) – عصر الاستكشاف، شتوتغارت، 1877م.

حول هذه النقطة. حسب بيشيل، فإن عدد الأشخاص الذين أُحرِقوا، من سنة 1481م إلى وفاة الملكة إيزابيل سنة 1504م، لا يمكن أن يتعدّى الألفين. يتحدّث غرايتز كذلك عن ألفي ضحية لقيت حتفها في المحارق، ولكن فقط على عهد توركيمادا. وفي بداية القرن العشرين، سينتقد ليّا منهج يورينتي:

«نظرا لعدم توفّره على وثائق متسلسلة، انطلق يورينتي من المعطيات التي قدّمها المؤرخ الإخباري بيرنالديث، وبعده المؤرّخ ماريانا. فقد أحصى المعدَّل السنوي للضحايا بناءً على ما جاء في هذين المصدرين وعمَّم هذه المعطيات على السنوات التي لم تكن تتوفّر لديه أية معلومات بشأنها، مفترِضاً أنّ نشاط الديوان المقدّس كان متماثلاً طيلة سنوات وجودها، وهذا ما كان بعيداً عن الصواب. وعن غير قصد منه، بالغ يورينتي في عدد الضحايا مبالغة شديدة»[1].

إلى حدود سنة 1560م، لم يكن هناك أيّ إحصاء دقيق، فقد ضاعت معظم الوثائق، ولم يقدّم الإخباريّون المعاصرون سوى معلوماتٍ مجتزأة حول المحاكم الأولى، ليست دائماً موثَّقة بشكل صحيح. على أنّ هناك مصادر أخرى أكثر وثوقاً كالملاحظات التي دوَّنها كلاوس فاغنر Klaus Wagner على هامش السِّجلات التوثيقية باشبيليّة: إذ أحياناً كثيرة، يُشير فيها إلى وقائع تتعلق بمحرقة أو بأخرى مع ذكر عدد الضحايا[2]. نعلم أنّ القمع كان شديداً ودموياً بشكل خاص خلال فترة التأسيس. حسب المؤرخ الإخباريّ بولغار، فإنّ ألفي متهوِّد على الأقل حُكِموا بالإعدام وخمسة عشر ألفاً تصالحوا مع الكنيسة، في مملكة قشتالة ما بين 1481 و 1490م. وفي إقليم اشبيليّة فقط، بين 1481 و1488م، تمَّت إحالة سبعمائة شخص على الجناح المدني، وإن كان بعضهم قد هرب وأُحرِقت فقط مجسَّمات لهم. وخلال محرقة واحدة، أقيمت بِشيوداد ريال، في فبراير/

(1) جيرارد ديفور: «ضحايا توركيمادا»، في مجلة Cravelle، رقم 25، 1975، ص. 103–118.

(2) كلاووس فاغنر: «محكمة التفتيش بإشبيلية (1481–1524)»، في «تأبين الأستاذ كارياثو»، الجزء 3، اشبيلية، 1973.

شباط من سنة 1484م، أُحرِق أربعة وثلاثون متهوِّداً وهم على قيد الحياة. وفي دير «جيرومِيِّي غوادالوبي»، خلال سنة 1485م، أُعدم اثنان وخمسون، وأحرقت مجسَّمات خمسة وعشرين آخرين، وأخرجت ستُّ وأربعون جثّةً لكي يُلقَى بها في النار. وفي طليطلة، بين 1486 و1490م، حُكم حوالي مائة شخص بالإعدام ونفّذ فيهم الحكم. شمال غوادارااما، كانت الأعداد أقل: حوالي مائة حكم بالإعدام بأبيلا، إلى غاية سنة 1500م، وستّة وخمسون في بلد الوليد، ما بين 1489 و1492م. يتحدث ريكاردو غارثيا كارثِل – وقد درس محكمة بلنسية منذ بدايتها إلى حدود سنة1530م– عن 2354 محاكمة. نعرف الأحكام التي صدرت في حق 1997 حالة منها: 754 حكماً بالإعدام، و155 إدانة في حق مجسَّمات للمتهمين، و1076 مصالحة مع الكنيسة.

ابتداءً من 1560 وإلى نهاية القرن السابع عشر، كانت المحاكم مُلزَمة بإرسال تقارير دورية – لوائح القضايا Relaciones de causas– إلى المجلس الأعلى La Suprema، تصف فيها باختصار القضايا التي يجري النظر فيها: أسماء المتّهمين، طبيعة الجرم، الأحكام الصادرة، إلخ. في القرن الثامن عشر، كان للتقارير المقدّمة من الادعاء العام خاصيات مماثلة . إن لم تكن هذه المصادر تتضمن بعدُ إحصائيات دقيقة، فإنّها على الأقلّ تسمح بتقدير عدد الضحايا بنسبة احتمالية معقولة.

وكما أسلفنا، في غضون عشرين سنة، ما بين 1481 و 1500م، استطاعت محاكم التفتيش القضاء على المتهوّدين الإسبان، عن طريق استعمال القمع الرهيب. لقد وُجِدت خصِّيصاً لذلك. ابتداءً من سنة 1500م، لن يظهر هذا النوع من الهرطقة بين نشاطات المحاكم إلا لِماماً. ولكنه سيعود لِيطفوَ على السطح من جديد مع وصول المتنصِّرين البرتغاليين، خلال السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر. وخلال هذه الفترة، سيكرِّس الديوان المقدّس نشاطه إما لملاحقة

أقليات – المتنورين والبروتستانت بشكل أساسي– أو لملاحقة عدد كبير من المسيحيين القدامى المتهمين بالتجديف، وتعدد الأزواج، واللواط، والشعوذة والسحر... لكن هذه الجرائم الأخيرة كانت تعاقَب بعقوبات طفيفة. بالنسبة للموريسكيّين الذين اتُّهِموا بالعودة إلى الإسلام، عوقبوا بشكل أقلّ قسوة من المتهوِّدين. كلّ هذه الاعتبارات تفسّر تقلُّص عدد الأحكام بالإعدام، ما بين 1500 و1580م. بعد هذا التاريخ الأخير وإلى حدود العقود الأولى من القرن الثامن عشر، تعرَّض المتهوِّدون ذوي الأصول البرتغالية إلى اضطهادٍ، على دمويته، لم يصل إلى مستوى السنوات الأولى ما بين 1500 و1480م. وفي هذا الصدد، فإننا ندين لِخايمي كونتريراس Jaime Contreras وغوستاف هينينغسين Gustav Henningsen بالجهود الجادَّة الأولى التي بُذلت في سبيل تقدير عدد ضحايا محاكم التفتيش الإسبانية. وانطلاقاً من لوائح القضايا، يقدِّر هذان المؤرخان أن الديوان المقدس، ما بين 1540 و1700م قام بملاحقة 49092 شخصاً. وباستقراءات حذرة للفترات السابقة واللاحقة، استطاعا إحصاء ما مجموعه 125000 محاكمة. وهو رقم أصغر بثلاث مرات من الذي يقترحه يورينتي. وتتصدَّر هذه المحاكمات العبارات التجديفية والكُفريَّات التي تمثِّل 27٪ من المجموع. بعدها تأتي «المحمَّدية» (الإسلام) بنسبة 24٪، ثم التهوُّد بنسبة 10٪، واللوثرية بنسبة 8٪، وأخيرا مختلف أنواع الشعوذة –ومن ضمنها السِّحر– بنسبة 8٪. فيما يتعلّق بالعقوبات المفروضة، فإن كونتريراس وهينينغسن يقدِّران نسبة الأحكام الصادرة بالإعدام بِـ3،5 ٪، لكن 1،8٪ فقط من الأشخاص المدانين نُفِّذ فيهم الحكم. أما البقية، فقد أحرقت مجسمَّات لهم. بعبارة أخرى، ما بين 1540 و1700م، تم إعدام 810 أشخاص. نعلم أن الأحكام بالإعدام كانت كثيرة قبل 1500م، وأنه إلى سنة 1700م، كانت ما تزال هناك بعضها أيضاً. وبالتالي، فإنه من المعقول أن نقدِّر عدد الأحكام الصادرة بالإعدام والتي نُفِّذت فيما بعد،

بأقل من عشرة آلاف، على مدى تاريخ محاكم التفتيش. ومع ذلك، نظل بعيدين عن الأرقام التي كانت تُقترَح بالعادة. على سبيل المقارنة، فإنّ الحروب الدينيّة في أوروبا تركت عشرات آلاف الضحايا. فقط في ليلة سان برتولومي (24 أغسطس / آب 1572م) مات ثلاثة آلاف شخص بباريس، بالإضافة إلى الذين ماتوا في مدن فرنسية أخرى. وفي نهاية القرن التاسع عشر، سيصرِّح الروائيّ خوان باليرا Juan Valera: «إن جميع المسلمين واليهود والمهرطقين الذين لوحقوا وأحرقوا في إسبانيا على مرِّ ثلاثمائة سنة، يظلون بعيدين عن الوصول إلى عدد الساحرات اللائي أحرقن بألمانيا». في الوقت الحالي، نجد تأملات كثيرة من هذا القبيل، في الصحف وفي الأعمال التي تعتبر جدية. والسياق، يوحي إلينا بالنهاية، بأن محاكم التفتيش الإسبانية لم تكن سوى مظهر من مظاهر التعصب الذي اتَّسمت به فترة الحروب الدينية، وأنه ما من سبب هناك يجعلنا نهاجمها بوجه خاص. إن الإعلان الباباوي «ذاكرة ومصالحة»، الذي تعتذر فيه الكنيسة عن التجاوزات التي ارتكبتها محاكم التفتيش، يكشف عن هذا النزوع إلى الانتقاص من أهمية الديوان المقدس، ويذكِّر جون بول الثاني بأن محاكم التفتيش قد تأسست ومارست نشاطها في حقبة مؤلمة من تاريخ الكنيسة. قراءة الوثيقة تترك لدينا انطباعاً بأن التجاوزات المرتكبة –وهي في حدِّ ذاتها مؤسفة– هي أقل عدداً من تلك التي ارتكبتها، في نفس الحقبة، ديانات أخرى. مشكلة محاكم التفتيش لا يمكن اختزالها في معطيات إحصائية وحسابات شنيعة. في القرن السادس عشر، لم تكن هناك حرية فكرية في أي مكان كان: كل الأنظمة كانت تمارس التعصب. فهل علينا أن نستنتج بأن محاكم التفتيش الإسبانيّة لا تستحق السمعة البغيضة التي تنسب إليها، لأنها كانت أقل دموية من مظاهر أخرى للتعصب، كانت مضاعفة في بلدان أوروبية أخرى؟ وماذا بشأن ملاحقة الساحرات، أيضاً في أمريكا الأنغلوساكسونية؟ أمام هذا النزوع

إلى التقليص من شأن ما فعلته هذه المحاكم -وعن قصد أو عن غير قصد- إلى تبرير محاكم التفتيش الإسبانية، يجب التذكير ببعض الوقائع. إنّ الديوان المقدّس الإسبانيّ لم يكن مظهراً للتعصب كغيره من المظاهر الكثيرة التي طبعت باقي البلدان الأوروبية. وحتى إذا ما سلّمنا أنها كانت أقل دموية مما قيل عنها، وهذا أمر صحيح، إلا أنه ليس أقلَّ صحة من ذلك، أنه في كل أوروبا، لم يكن لها نظير. ومن هذا المنطلق، استطاع مارسيل باتايون Marcel Bataillon أن يوضح الكثير من الأمور، في أطروحته حول إيراسم، التي نُشِرت سنة 1937م:

«لم يتميز الاضطهاد الإسباني بالقسوة بقدر تميُّزه بقوة الجهاز البيروقراطي والبوليسي والقضائي الذي يملكه. فنظامه المركزيّ يشمل شبه الجزيرة الإيبيرية بأكملها، اعتماداً على شبكة جدّ مُحكَمة. بل وكانت لديه فروع في الخارج (...) إن مرسوم الإيمان الذي يُلزِم بالتبليغ عن الجرائم المرتكبة ضد العقيدة الجماعية تجعل كل الشعب الإسباني -أحبَّ أم كره- مشتركاً في عمل محكمة التفتيش» [1].

هذه السمات هي التي تجعل أي مقارنة مع بلدان أخرى غير مقنعة. هنا وهناك، كانت تنشب نيران التعصُّب مُخلِّفةً آلاف الضحايا، تسبقها أو تعقبها فترات سلام طويلة نسبياً. بإسبانيا، كان التعصب أقل دموية، بلا شك، لكنه كان تعصُّباً مؤسساتياً، منظَّماً وبيروقراطياً، بحيث استطاع أن يمتدَّ لوقت أطول بكثير من الذي وُجِد خلاله بأي بلد آخر، من سنة 1480 إلى سنة 1820م. إن صيغة الديوان المقدس في حدِّ ذاتها كانت تجعله مهاب الجانب: سلطة قضائية بهدف ديني، لكنها خاضعة لسلطة الدولة. لقد كانت، في بعض جوانبها، استباقاً للشمولية المعاصرة.

(1) «إيراسموس وإسبانيا»، باريس، 1937، ص.530.

الفصل الخـامس
محاكم التفتيش والمجتمع

في سنة 1813م، عندما كان مجلس قـادس يتدارس إلغاء محاكم التفتيش، لم يتردَّد أحد المشاركين في أن يعزي انحطاط إسبانيا إلى هذه المؤسسة:

«الظلامية والتخلف العلمي وتدهور الفنون والتجارة والفلاحة، والهجرة السكانية، وفقر إسبانيا سببه، إلى حدٍّ كبير، هو محاكم التفتيش. في الواقع، لكي تزدهر الصناعة والعلوم، وحتى الدين، لابد من وجود رجال لرعايتها وإثرائها وتلقينها بما لديهم من حكمة وبيان وعبرة»

هكذا بدأت هذه النزعة، وستكون هذه هي البراهين الأساسية لِما سيسمَّى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بِـ«النزاع العلمي». في 21 من ماي / أيار سنة 1876م، في خطاب ألقاه بمناسبة ولوجه الأكاديمية الإسبانية، سيتساءل الشاعر غاسبار نونييت دي أرثي Gaspar Núñez de Arce: «لماذا وصلت إسبانيا إلى الحضيض في الفترة الهابسبورغية الأخيرة؟ بسبب الاستبداد، الاستبداد السياسي والاستبداد الديني». بعد ذلك بثمانية أيام، متحدّثاً عن هذا الخطاب، سيؤيد ليبرالي آخر، وهو مانويل دي لا ريبياً Manuel de la Revilla، هذه الكلمات ويعلّق عليها قائلاً: «إن ما قضى على ثقافتنا، أكثر من الاستبداد، هو التعصب». لكن مما لا شك فيه أيضاً هو أن: «انحطاط العلوم والآداب لم يكن متوازياً. بإسبانيا، لن نعثر على شخصيات من قامة كوبرنيك وغاليليو وكيبلر ونيوتن وباسكال وديكارت... من الصعب الاعتراف بذلك، لكن الوقائع تشهد: فيما يتعلق بتاريخ الأدب، لإسبانيا وزنها الكبير في أوروبا.

فيما يتعلق بتاريخ العلوم، لا تمثِّل شيئاً. (...) والسبب يعود إلى تعصبنا الديني الشرس». ثم إن معلِّقين آخرين يؤكدون هذا الكلام بنفس الحسم: «لقد شلَّت محاكم التفتيش الحركة العلمية للأمة بأكملها» (خوسي ديل بيروخو José del Perojo). وهي اللحظة التي سيختارها مينينديث بيلايو -وكان شاباً آنذاك يبلغ العشرين من العمر- لكي يقفز إلى الشهرة، على إثر الضجة التي أثارتها مهاجمته لِتلك «الزمرة المتحرِّرة» التي تشوِّه سمعة الثقافة الإسبانية بسبب كرهها لمحاكم التفتيش، وللرجال الذين يحملون العباءة الكهنوتية. ويستمر مينينديث بيلايو: «ما لا يطيقه فلاسفة العصر هو أن العلماء الإسبان القدامى استطاعوا أن يكونوا كاثوليكيين وأن يكتبوا تحت ظل نظام الوحدة الدينية والملكية». ويستطرد قائلاً: «في الواقع، لم يكن للتعصب الديني أي أثر على تطور العلوم، ما لم تكن هذه الأخيرة تشكك في العقيدة. لم يُحظَر قطُّ كتاب مفيد، ولم يُضطَهد أي دارسٍ من الدَّارسين».

بعد قرن من طرح هذه الجدلية، لم يفقد هذا النقاش أهميته، بل اتَّسع ليشمل جميع جوانب التنمية بإسبانيا: لم يُسهِم التعصب في إيقاف عجلة التقدم العلمي والحرية الفكرية فقط -هذا إن لم نقل قد منعها تماماً-، بل زيادة على ذلك، على إثر طرد واضطهاد العناصر الأكثر دينامية -اليهود والمتنصِّرون-، عجَّل بتقويض اقتصاد البلاد؛ لتظلَّ هذه على هامش العالم الحديث.

فما مدى صحة هذا الكلام؟ هل يجب أن نُحمّل محاكم التفتيش مسؤولية جميع مصائب إسبانيا؟

محاكم التفتيش والتطور الاقتصادي

هل كانت السياسة الدينية التي انتهجها الملوك ابتداء من سنة 1480م وراء التدهور الاقتصادي لإسبانيا؟ هذا ما جرت العادة بترديده تاريخياً، إلى وقت

قريب: عندما وجدت نفسها محرومة من الفئات السكانية الأكثر ديناميةً، كنتيجة لطردها لليهود، إسبانيا، أسيرةً لتعصُّبها وسلبيات الحقبة السابقة، أدارت ظهرها للأنشطة المنتجة، واحتقرت العمل اليدوي، واضطهدت الفئة البرجوازية الضئيلة المتبقية، عن طريق محاكم التفتيش، واحتمت بموقف الطبقية المتعجرف، مهملة أي شيء آخر غير القيم العسكرية والمتعلقة بالنبلاء وكل ما يرتبط بهما: كالأرض وإيجار الأرض، أو الإيجار بوجه عام.

لن نكرِّر ما قلناه في مقدمة هذا الكتاب: لقد تسبَّب إنشاء محاكم التفتيش وطرد اليهود في ركود مؤقت، ولكنه لم يتسبب بكارثة. قبل وبعد سنة 1480م، واصلت إسبانيا -أو قشتالة، على وجه التحديد- توسُّعها الذي بدأ مع بداية القرن الخامس عشر، ليستمرَّ إلى منتصف القرن السابع عشر. ولقد عزَّز اكتشاف أمريكا هذا التوسع، وإن كان قد سبقه زمنياً هذا الأخير.

يتَّفق كل مؤرخي علم الاقتصاد -هاملتون Hamilton، كاراند Carande، لابيير Lapeyre، بيير فيلار Pierre Vilar، فيليبي رويث مرتِين Felipe Ruiz Martin...- على أن قشتالة قد استفادت من السوق الأمريكية. لقد أظهر رجال أعمالها كفاءة وفعالية ودينامية تُضاهي أكبر النماذج في أوروبا، من هذا النوع، في ذلك الوقت. في الواقع، وخلافاً للاعتقاد السائد، لقد اغتنت إسبانيا خلال معظم القرن السادس عشر، فقد أسهمت السوق الأمريكية في ذلك إسهاماً كبيراً. ارتفعت الأسعار والأجور على حدٍّ سواء، واستفاد من ذلك المقاولون والمزارعون والتجار.

بغير هذه الطريقة، ليس بوسعنا أن نفسِّر كل الثروات التي أنشئت، والتي تشهد عليها معالم كثيرة ما تزال قائمة في منطقة قشتالة، على شكل آثار معمارية وقصور ومنازل خاصة، بُنيَت جُلُّها في زمن الازدهار الجميل.

فقط في الثلث الأخير من القرن السادس عشر، بدأت تنخفض وتيرة هذا

التوسع؛ لِتتَّخذ منحى معاكساً، ولقد حاولنا أن نبيِّن بواعث ذلك في كتاب آخر[1].

في البداية، أسهم ارتفاع الأسعار في تشجيع الزراعة والصناعة والتجارة. لكن كلما تقدَّمنا في هذا القرن، نجد أن السوق الأمريكية ما تزال تمارس ضغطاً قوياً على الطلب. فالأسعار الإسبانية ظلت أكثر الأسعار ارتفاعاً في أوروبا، لكن سرعان ما عادل منحنى الأجور منحنى الأسعار، في حين كانت الفجوة كبيرةً بينهما خارج إسبانيا. و هذا ما قد يفسِّر– حسب هاملتون– الخصوصية الإسبانية: ففي أماكن أخرى، سمح الفارق الشاسع بين الأسعار والأجور بجمع الأرباح التي كانت قابلة للاستثمار من جديد وخلق رؤوس الأموال، مما سيقود إلى تطوُّر الرأسمالية. في إسبانيا لم يحدث شيء من هذا القبيل: بما أن منحنيات الأجور والأسعار ظلت متوازية، فإن الأرباح كانت ضئيلة، وكذلك رؤوس الأموال، لذا لم يكن بوسع إسبانيا أن تدخل عصر الرأسمالية[2]. واستطاعت البضائع الأجنبية، التي كانت أكثر قدرة على المنافسة، أن تكتسح السوق الإسبانية والسوق الأمريكية، رغم الاحتكار التجاري لإسبانيا، وهو ما أدَّى إلى الركود الاقتصادي.

لم يتفق جميع المؤرخين حول نظرية هاملتون[3]، ولكن أياً يكن الحكم عليها، فهذه النظرية تمتاز بمحاولة إعطاء تفسير للظواهر الاقتصادية دون اللجوء إلى حجج ذات طابع إيديولوجي.

(1) جوزيف بيريز: «إسبانيا في عهد فليب الثاني»، باريس، 1999.

(2) هاملتون: «ازدهار الرأسمالية ومقالات أخرى في التاريخ الاقتصادي»، مدريد جريدة الغرب، 1948، ص130 أطروحة هاميلتون، التي عرضها في مقال له منذ سنة 1929، كان مصدر إلهام لجزء من نظريات كِين Keynes.

(3) بيير فيلار، على سبيل المثال، يرى أن استنتاج هاملتون متسرِّع للغاية. لقد سبق وأن طُرِحت الفكرة في القرن الثامن عشر، من قِبل غ. كانتيون: «إن تأخر إسبانيا كان ناجماً عن ارتفاع الأجور». انظر بيير فيلار: «تاريخ قيد الإنشاء»، باريس، 1982، ص. 130 .

هذا يبرهن على أنه من الممكن اقتراح تفسير مقبولٍ للتطور الاقتصادي الذي عرفته إسبانيا من دون الحاجة إلى الحديث عن الطّرد الذي تعرَّض له اليهود، أو عن محاكم التفتيش أو «نقاء الدم».

لم يكن تفضيل الإسبان للعائدات الثابتة -التي تضمنُها الدولة- على المجازفة في المؤسسات التجارية والصناعية بسبب طبعٍ فيهم، بل كان نتيجة للأوضاع الاقتصادية. إذ لم يكن لمحاكم التفتيش سوى تأثير ثانوي على تطور التصورات الاقتصادية.

محاكم التفتيش والكتاب [1]

منذ البداية، عُرفت المطبعة كإحدى الوسائل الفعَّالة لنشر المعرفة. في إسبانيا، أعفى مرسوم ملكي، صدر سنة 1480م، الكتبَ المستوردة من الحقوق الجمركية، لِما لها من فائدة على الناس. وفي سنة 1502م، سوف يفرض مرسوم جديد استصدار تصريح مسبق للكتب التي ستُطبَع داخل أراضي مملكة قشتالة، وسيكون لقصور العدالة -المحاكم- ببلد الوليد وثيوداد ريال -اللتين نُقلتا إلى غرناطة بعد ذلك بسنوات- ولأساقفة طليطلة وإشبيلية، ولمطارنة غرناطة وبورغوس وسلمنكة صلاحية منح هذه التصاريح. لم يكن الأمر يتعلق بفرض نوع من الرقابة، بل لحماية الملكية الفكرية للمؤلفين. وهذا ما يشير إليه نصُّ وثيقةٍ تُفيد أن الكتاب يحميه امتياز حصري، بوجه عام، لمدة عشر سنوات. إلا أن حق الحصرية لم يكن نافذاً إلا داخل مملكة قشتالة. ففي مملكة أراغون، كان يُسمَح بطبع أي كتاب بكل حرية، حتى بدون موافقة المؤلف. وقد ظلت هذه التدابير سارية المفعول حتى نهاية النظام القديم، باستثناء بعض التعديلات

(1) حول علاقة محاكم التفتيش بالثقافة، سنرجع إلى الملخص الهام لآنخيل ألكالا: «الأدب والعلم إزاء محاكم التفتيش الإسبانية»، مدريد، 2001.

الطفيفة التي طرأت عليها، فابتداء من سنة 1554م، سيتكفل مجلس قشتالة بإصدار هذه التصاريح الضرورية بناء على تقرير يُعدِّه الرقيب. مبدئياً، لم يكن هذا الأخير مكلَّفاً بمنع نشر الكتب المُخلّة بالآداب أو التي تتضمن أفكاراً خطيرة.

لم تكن رخصة الطباعة تعني الموافقة على النص المطبوع، لكن الناس غالباً ما كانوا يعتقدون عكس ذلك. ميلتشور كانو، في كتابه «المنابع اللاهوتية» Locis theologicis، يروي عن حالة ذلك الكاهن الذي كان مقتنعاً بأن كل ما يُطبع صحيح أو على الأقل، غير مؤذٍ. فمن غير المعقول -كما كان يقول- أن يَسمح ممثِّلو الملك بترويج أكاذيب، وأن يُعطَى لها امتياز خاص فوق ذلك. وبالتالي فقد كان يعتقد بمصداقية مغامرات «أماديس دوغول»... وقد استقى ميلتشور كانو من كل هذا أن الرقابة على ما يُطبع يجب ألا تمتدَّ لتشمل الأفكار الدينية والعادات الحميدة فقط، بل يجب أن تُجنِّب أيضاً نشر كتب لا نفع من ورائها ولا فائدة. وقد كان يشاركه الرأي معظم الإنسانيين من معاصريه. بشكل غير مباشر، كان ميلتشور كانو يُلفِت النظر إلى الخطر الذي يمكن أن تمثِّله بعض المؤلفات.

كانت المطبعة تسمح بنشر مؤلفاتٍ، لم تكن تحصل عليها في ذلك الحين سوى نخبة صغيرة. بدأت تظهر كتب كثيرة باللغة العامية: أناجيل ورسائل روحانية، وليس فقط كتب يمكن إدراجها في إطار الأدب الترفيهي.

في الحقيقة، كانت الطبعات المحدودة للكتب -ما بين 250 و1600 نسخة- وثمنُها الباهظ وأُميةُ السواد الأعظم من الناس، عوامل تظافرت لتحُدَّ من أهمية الثورة التي كان يمثِّلها الكتاب. ومع ذلك، كان التطور مدهشاً. تشير التقديرات إلى أن ثلاثة أرباع الكتب المطبوعة ما بين 1445 و 1520م كانت كتباً ذات طابع ديني: كالكتاب المقدس والمزامير والإنجيل...

هذا النجاح بدأ يقلق السلطات الدينية. يثني البيان الباباوي – Inter sollicitudinis– لـ4 من ماي / أيار سنة 1515م ، على المطبعة أيّما ثناء، لكنه مباشرة بعد ذلك، يقترح تدابير؛ لتفادي نمو الأشواك وسط النباتات النافعة، واختلاط السم بالدواء.

فيما يتعلق بالحالة الإسبانية، سرعان ما تكفَّلت محاكم التفتيش بإتلاف الكتب التي قد تُمُدُّ المتنصِّرين الجدد بمعلوماتٍ حول اليهودية أو الإسلام. وفي 7 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1497م، أمر المجلس الأعلى La Suprema محكمة بلنسية بإحراق الكتب المخطوطة بالعبرية والمتعلقة منها باليهودية والطب والجراحة وبعلوم أخرى، والأناجيل المكتوبة باللغة العامية، على الملأ.

ويبدو أن هذا الأمر قد أُلغي، ولكن آخرَ مماثلاً طُبِّق ببرشلونة بحذافيره. وفي السنة التالية، سيكلِّف المجلس الأعلى La Suprema لاهوتيين معروفين بفحص الأناجيل والمصاحف، بالإضافة إلى نصوص إسلامية أخرى، قبل حرقها. أما في سنة 1500م بغرناطة، فمن المفترض أن ثيسنيروس قد أحرق ما يزيد عن مليون كتاب بالعربية –ويبدو الرقم مضخَّماً إلى حد كبير–، فقط ستنجو الكتب الطبية التي ستُودع بجامعة ألكالا، مستقبَلاً.

وفي 12 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1501م، سيأمر الملِكان الكاثوليكيان بإتلاف كل المصاحف التي يمكن العثور عليها في إمارة غرناطة القديمة. ومرة أخرى ستنجو كتب الطب والفلسفة والتاريخ من ذلك.

وأخيراً، وفي سنة 1511م، سيؤكد مرسوم آخر الإجراءات السابقة، وسيحظر نشر وقراءة الكتب باللغة العربية.

إن التدابير التي أتينا على ذكرها، تتعلق بالكتب التي من الممكن أن تكون لها علاقة باليهودية –وتندرج في هذا الإطار أيضاً الأناجيل المكتوبة باللغة العامية– أو بالإسلام.

بالنسبة للأنواع الأخرى من المؤلفات، فقد انتظرت محاكم التفتيش خمسين سنة أخرى قبل أن تتدخل في الأمر.

لم تكن إسبانيا البلد الوحيد ولا الأمة الكاثوليكية الأولى التي وضعت قائمة بأسماء كتب يُمنَع المؤمنون من مطالعتها أو امتلاكها. وفي هذا الصدد، كانت جامعة السوربون سنة 1544م هي من فتحت المجال لذلك، لتتبعها جامعة لوفان (1546م) ثم جمهورية البندقية (1549م).

تعود أول قائمة للكتب المحرَّمة بروما إلى سنة 1551م، و هي السنة ذاتها التي ستظهر فيها أول قائمة للكتب الممنوعة من قِبَل محاكم التفتيش الإسبانية. إلا أنها لم تكن شيئاً مبتكراً، بل مجرد طبعة جديدة معدَّلة لتلك التي نشرتها جامعة لوفان عام 1550م. ضمَّت القائمة الإسبانية الثانية (1554م) حصرياً إصدارات الكتاب المقدس. أما الفهرس الثالث - فهرس بالديس (1559م)- فقد كان أكثر طموحاً بكثير، ويتوافق مع التوجه المناهض للتصوف، الذي كان قد بدأ يظهر في إسبانيا في ذلك الوقت. ويضمُّ 700 عنوان يزيد عنواناً، وقد صنِّفت هذه الكتب في ست فئات:

- *كتب باللاتينية*
- *كتب بالعامية (170 عنواناً)*
- *كتب بالفلمنكية (50 عنواناً منقولاً عن فهرس جامعة لوفان لسنة 1546م أو لسنة 1550م).*
- *كتب بالألمانية (13 عنواناً منقولاً عن فهرس جامعة لوفان لسنة 1546م أو 1550م).*
- *كتب بالفرنسية (10 عناوين منقولة عن فهرس جامعة لوفان لسنة 1546م أو 1550م).*
- *كتب بالبرتغالية (12 عنواناً منقولاً عن الفهرس البرتغالي (1551م).*

تبقى الفئة الثانية (كتب باللغة العامية) الفئة الأكثر أهمية حيث تضمُّ ما يقارب عشرين كتاباً إيطالياً، وأربعة عشر كتاباً لإيراسم، وثماني عشرة ترجمة للكتاب المقدس وثلاثة كتب للتعاليم المسيحية (من ضمنها كتاب كرَّانثا)، وعشرين كتاباً لصلوات الساعات، ونحو عشرة كتب للصلاة، وخمسة كتب مثيرة للجدل الديني، وأربعة كتب في التاريخ، وواحداً في الطب، وآخر في علم النباتات، وستة وثلاثين كتاباً في الروحانيات (من ضمنها «كتاب الصلاة»، و«مرشد المذنبين»، و«كتاب الصلوات المتنوعة» لصاحبه فراي لويس دي غرانادا، وكتاب «اسمعي، يا بنية» Audi filia لِجون دي أبيلا، إلخ...)، تسعة عشر كتاباً في الأدب (مسرحيات لِتورِّيس ناهارُّو Torres Naharro، وخيل بيسينتي Gil Vicente، وخوان ديل إنيثينا Juan del Encina، وكتاب «لاثاريُّو دي تورميس» Lazarillo de Tormes، و«حوار مِركوريو وكارون» Diálogo de Mercurio y Carón، لألفونسو دي بالديس Alfonso de Valdés...إلخ).

ما زلنا نتساءل عن الأسباب التي دفعت بمحاكم التفتيش إلى منع مسرحية أو أخرى، أو إلى منع رواية «لاثاريُّو دي تورميس» Lazarillo de Tormes: ربما بسبب العديد من المقاطع المناهضة للإكليروسية التي يتضمنها؟ في المقابل، نستطيع أن نتفهَّم حظر كتاب «حوار مِركوريو وكارون» لمؤلِّفه ألفونسو دي بالديس، فهو هجوم شرس على الكنيسة، ودفاع مستميت عن المسيحية الروحانية.

كان «مجمع ترينتو» قد اقترح نشر فهرس بالكتب المحرَّمة بِروما. إلا أن إسبانيا دائماً امتنعت عن أخذ هذه الوثيقة بعين الاعتبار، فهي تعتبر محاكم التفتيش صاحبة الصلاحية الوحيدة في هذا الصَّدد. ففي سنة 1572م، على سبيل المثال، سيصرِّح المجلس الأعلى La Suprema بأنه غير مُلزَم باستشارة البابا

بخصوص هذه القضايا، وسوف يتقيَّد بمعاييره الخاصة. وبذلك، سينتهي الأمر بمواقف متناقضة: فهناك كتب محرَّمة بحسب فهرس روما، كانت مرخَّصة في إسبانيا. في سنة 1583م، سينشر كيروغا، خليفة بالديس، فهرساً جديداً، سيعود فيه إلى فهرس سنة 1559م، مع تتمته وتدقيقه. هذه الوثيقة تتألف من مجلَّدين. يضمُّ الأولُ الكتب الممنوعة منعاً باتاً. ما لم تردْ أية إشارة بخلاف ذلك، كانت الكتب الممنوعة محظورة فقط باللغة العامية. بالنسبة للكتب اللاتينية، كان من الضروري أحياناً الحصول على ترخيص خاص. في حين يقدِّم المجلد الثاني قائمة بالتعديلات التي ينبغي إدخالها على مجموعة من الكتب. سيكون من الواجب تغطية فقرات أو صفحاتٍ كاملة بالحِبرالأسود حتى تتعذَّر قراءتها . لقد أدرج فهرس كيروغا 1315 كتاباً، من بينها كتب توماس مور وفرونسوا بورجيا ولويس دي غرنادا وجُون دي أبيلا... بالإضافة إلى كتب أخرى عديدة تتعلق بالشعوذة والسحر.

في سنة 1612م، سيُدخِل المحقِّق العام ساندوبال Sandoval كتباً جديدة على الفهرس، بإدراجه لكتبٍ تخالف الأخلاق الحميدة، وكتب أخرى ذات طابع سياسي. خلال القرن الثامن عشر، ستمنع كتب غروتيوس Grotius وبوفنتورف Pufendorf وبايل Bayle، وملحمة فولتير Voltaire الشهيرة «لا هنرياد» La Henriade، وكذلك المسرح النقدي للإسباني البينيديكتي، فايخو Feijoo .

وفي سنة 1790م، ستُدخِل محاكم التفتيش تعديلاً جديداً على اللائحة : من الآن فصاعداً، سترتَّب أسماء المؤلِّفين المحظورين أبجدياً، لتسهيل البحث في الفهرس.

ولإنجاز هذا الفهرس، لجأ المحققون إلى مستشارين مؤهلين، تركوا أثرهم بطريقة أو بأخرى بحسب طِباعهم أو شخصياتهم. فقد يكون العالِم

اللاهوتي الكبير ميلتشور كانو Melchor Cano، وهو الذي كان مهووساً بالتنويرية، المسؤولَ عن ذلك التوجه المناهض للتصوف في فهرس سنة 1559م. أما فهرس 1583م، فقد ساهم في إعداده كل من المؤرخ ماريانا Mariana، وجامعيون كديغو دي ثونييغا Diego de Zúñiga وألبار غوميث دي كاسترو Alvar Gómez de Castro. وكان هذا الأخير مَن منع كتب كاتول Catulle ومارسيال Martial وأوفيد Ovide، وبعض القصائد الغنائية لِأوراس Horace، و«المخصي» لِتيرينسTérence، والمجموعة القصصية «ديكاميرون» Décameron، لجيوفاني بوكاس Boccace، و«لا ديانا» Diana لِمونتيمايور Montemayor، وروايات الفروسية -باستثناء الأجزاء الأربعة الأولى لِأماديس-؛ لكونها مخالِفة للأخلاق الحميدة. في المقابل، لم ينصح غوميث دي كاسترو Gómez de Castro بإدراج رواية «لا ثليستينا» La Celestina، ولا قصائد بوسكان Boscán وغارثيلاسو Garcilaso، ضمن قائمة الكتب الممنوعة... لكن ماريانا كان أكثر صرامة، إذ كان يريد حظر جميع الكتب الفاحشة ابتداء من «لا ثلستينا» وروايات الفروسية، «وإن كان فقط من باب إرغام الناس على قراءة كتب نافعة وقصص حقيقية».

لدينا وثيقة استثنائية حول هذه القضايا: «قرار الديوان المقدَّس بحظر أعمال أدبية» (Dictamen acerca de la prohibicion de obras literarias por el Santo Oficio) والذي من المحتمل أن يكون قد كتبه خيرونيمو ثوريتا Jerónimo Zurita، خلال فترة إنجاز فهرس سنة 1538م. «فيما يتعلق بالكتب المخالفة للأخلاق الحميدة»، يفرِّق المؤلف بين الكتب اللاتينية، والمكتوبة باللغة العامية.

الكتب الأولى -كاتول Catulle، مارسيال Martial. أوفيد Ovide، تيبول Tibulle، بروبيرس Properce، بلوت Plaute، تيرينس Tèrence- لا ينبغي

منعها لقيمتها التي لا تقبل الجدال.

«في المجتمع، نحن بحاجة إلى أطباء، وإلى شعراء أيضاً. إذ لو أن الناس يتمتعون دائماً بصحة جيدة، لكان وجود الأطباء لا جدوى منه، وبنفس الطريقة، لو لم نكن بحاجة إلى الالتهاء عن همومنا الثقيلة، لما احتجنا إلى الشعراء».

وفي المقابل، لا يبدو ثُوريتا متسامحاً تُجاه روايات الفروسية: «لكونها قد كتبت بدون عناية، ولأنها مليئة بأحداث لا تصدَّق، مما يجعل قراءتها مضيعة للوقت، عدا الكتب الأربعة الأولى لأماديس، لأنها كُتبت بأسلوب جيد، فهي تتحدث عن الحب العُذري وعن المصائب التي حلَّت بأحد الملوك، الذي برغم حكمته، كان ناكراً لجميل أحد الفرسان الأفذاذ. ولأنها تتضمن دروساً أخرى. وقد نُقلت هذه الكتب الأربعة إلى جميع اللغات. كان ثوريتا يرى أن يُسمَح بقراءة «لاثيلستينا» La Celestina، وأن تُحظَر «لا ديانا» La Diana، فهي «لن تكون خسارة كبيرة».

نرى، إذاً، أن صياغة الفهرس تستجيب لهموم تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الدفاع عن العقيدة والأعراف الحميدة، فالأمر يتعلق أيضاً بتجنيب الإسبان تضييع وقتهم بقراءة كتب خيالية. وهي وجهة نظر لا تبتعد كثيراً عن تلك التي يدافع عنها الإنسانيون، أعداء الأدب الترفيهي. وحتى الآراء التي استثنت «لا ثِلستينا» La Celestina وأماديس Amadís، تعبِّر عن هذه الذهنية. ونجدها منذ كتاب خوان دي بالديس Juan de Valdés، «حوار اللغة» Diálogo de la lengua، الذي ألَّفه سنة 1535م.

ورغم ما قلناه، لا نعلم على وجه التحديد لماذا حُظِرت بعض الكتب. غير أن مقدمة فهرس سنة 1583م تقدمٍّ لنا بعض الإيضاحات. هناك 14 قاعدة عامة تُستَعمل، سنجدها، مع بعض التعديل أو الإضافة، في الفهارس اللاحقة.

أولا: من المسلَّم به أن الكتب المدانة من الباباوات والمجامع الكنسية التي أقيمت قبل سنة 1515م، محظورة.

ثانيا وثالثا: تُمنع الكتب التي أُلِّفت من قبل هراطقة.

رابعا: تمنع الكتب التي ألَّفها يهود أو مسلمون، والتي تهدف إلى مهاجمة العقيدة الكاثوليكية.

خامسا وسادسا: تُمنع ترجمات الكتاب المقدس إلى اللغة العامية، بوجه خاص، تلك التي أنجزها مهرطقون.

سابعا: تمنع كتب «صلوات الساعات» باللغة العامية.

ثامنا: تُمنع «المناقشات والجدالات ذات الطابع الديني، بين الكاثوليك والمهرطقين، كما تُمنع الكتب التي تسعى إلى تفنيد قرآن محمد، باللغة العامية»، إذ أن الجدل من شأنه أن يعرِّف بمعتقد الكفار.

تاسعا: تُمنع كتب العلوم الباطنية التي تُستعمل لاستحضار الشياطين، وكتب التنجيم القضائي.

عاشرا: تُمنع الكتب التي تستعمل الكتاب المقدس لأغراض تدنيسية، كما تُمنع القصائد التي تؤوِّل الكتاب المقدس بشكل غير محترم، أو مخالف لتعاليم الكنيسة الكاثوليكية.

حادي عشر: يُمنع أي كتاب لا يحمل اسم كاتبه أو ناسخه، أو لا يحمل تاريخ ومكان طباعته.

ثاني عشر: تُمنع تراجم القدِّيسين وأعضاء التراتبية الكنسية المُخِلَّة بالاحترام.

ثالث عشر: تُمنع من الآن كل الكتب التي قد تُطبع لاحقاً والتي تتضمَّن أطروحات مخالِفة لتعاليم الكنيسة الكاثوليكية.

رابع عشر: عندما يُمنع كتاب بلغة ما، يجب أن نفهم أن الكتاب محظور بجميع اللغات، ما لم ترِد إشارة بعكس ذلك.

وبالتالي فإن الكتب التي مُنِعت أو طالها مقص الرقيب، لم تكن فقط تلك المخالفة للعقيدة الكاثوليكية، بل أيضاً تلك التي تهاجم الإكليروس، أو تحوي عبارات تنال من احترام الكنيسة.

فيما يتعلق بالكتب المطبوعة باللغة بالعامية، فإن فهرس سنة 1559 يوضح بأنها: «مُنِعت إما لأنه لا يُستحسن قراءتها باللغة العامية، وإما؛ لأن مضمونها تافه ولا فائدة منه أو؛ لتضمُّنها إضافات ليست من الكتاب أو خرافات، وإما لأنها؛ مليئة بالأخطاء والهرطقات». ويؤكد فهرس سنة 1583م هذا التوجه. لم تُمنَع كتب توماس مور Thomas More وفرنسوا بورجيا François Borgia ولويس دي غرانادا Luis de Granada وخوان دي أبيلا Juan de Ávila، إلخ... «لكون كتَّابها قد ابتعدوا عن الكنيسة الرومانية المقدسة [...] بل إما لكونها نُسِبت إليهم خطأً، أو؛ لأنها تستشهد بأقوال لكتَّاب آخرين،[....] أو؛ لأنه من غير المستحسن أن تصل بعض المفاهيم إلى القارئ باللغة العامية [....] وحتى لو كان الكتَّاب المعنيون بالأمر ذوي نية حسنة ومخلصين للعقيدة الكاثوليكية المقدسَّة، فقد يدفع الخبث بأعداء الدين إلى تأويلها تأويلاً باطلاً».

في سنة 1584م، ستضاف إلى المؤلفات السابقة كتب أخرى لكل من إيراسم Érasme وبيبيس Vives ولوفيفر دي تابل Lefèvre d'Étaples، وسكاليجي Scaliger، وبايا Valla... أو كتاب «حياة الإمبراطور شارل الخامس» Vita del l'imperatore Carlos Quinto لألفونسو دي أُويُوَّا Alfonso de Ulloa، لأن هذا الأخير سمح لنفسه بامتداح كونستانتينو بونثي دي لا فوينتي Constantino Ponce de la Fuente، الذي حوكم غيابياً؛ لانتمائه إلى اللوثرية. من جهة أخرى، تبدو هناك تناقضات عديدة، على الأقل، ظاهرياً. فكتاب «الدليل الروحي» Guide spirituelle، لصاحبه مولينوس Molinos، الذي ألّفه سنة 1675م، لم يُدرَج في فهرسِ سنة 1707م، ربما لأن محققي محاكم

التفتيش الإسبان لم يكونوا يرغبون في إعطاء الانطباع بأنهم يقلّدون القرار الذي اتُّخِذ بروما. لذلك، فلن يمنع هذا الكتاب رسمياً بإسبانيا قبل سنة 1747م.

لقد كان لسياسة محاكم التفتيش عواقب وخيمة، فبتحذير المؤمنين من بعض القراءات الخطيرة بالنهاية، زرعَت في أذهانهم الريبة من القراءة بوجه عام. وهذا ما كان يستنكره ألونسو دي كابريرا Alonso de Cabrera، أحد كبار الوعاظ المعروفين، في عهد فيليب الثاني: خوفاً من أن نُتَّهم بالهرطقة، لم نعد نجرؤ على الصلاة أو على الكلام عن الله في أحاديثنا، بل إننا نفضِّل عدم تعلُّم القراءة. وهنا نتذكر مقولة للشاعر غونغورا Góngora، الذي كان أسقف قرطبة، سنة 1588م: «أن نُعتَبر منحلِّين أخلاقياً خير لنا من أن نُعتبر مهرطقين».

محاكم التفتيش والعلم

مبدئياً، لم يكن هناك أي سبب يجعل محاكم التفتيش تمنع الكتب العلمية. فكما كَتب الأب ميرسن Mersenne سنة 1625م: «ما من شيء يمنع أن يكون المرء كاثوليكيا حقيقياً وعالماً ضليعاً في الرياضيات، في نفس الوقت».

ومع ذلك، سرعان ما سيُدرِج الديوان المقدس الإسباني كتباً من هذا الصنف ضمن الفهرس دون أن نعلم سبب ذلك، على وجه التحديد. في بعض الأحيان، لا يبدو أن الموضوع في حدِّ ذاته –الطب، علم الأحياء، علم النبات، الجغرافيا– هو ما يقلق الرقباء، وإنما انتماء مؤلِّفي أو مفسِّري هذه الكتب إلى المذهب البروتستانتي. وهذا بلا شك، ما أساء إلى سمعة عالم النباتات فوشس Fuchs الذي كان يُعتَبر لوثرياً. في حالات أخرى، يبدو أن الرقابة الجزئية تُبرَّر بهدف محاربة الخرافات. لذلك يأمر فهرس سنة 1632م بتعديل ترجمة كتاب الطبيب الإغريقي، ديوسكوريد Dioscoride، الصادر عن لاغونا Laguna سنة 1555م. كما تعرَّضت لمقصِّ الرقابة تلك المقاطع التي قد تؤدي بالقرَّاء إلى

أفكار مغلوطة: تأثير الكواكب، القدر[1]...

في عام 1654م، سوف يُبدي الديوان المقدس قلقه من رؤية الطبيب أُوَارتي دي سان خوان Huarte de San Juan في كتابه «اختبار العقول» الذي يشرح فيه بأنه لا يمكن إثبات خلود الروح ولا حقيقة المعجزات في هذه القضايا، يبقى الإيمان وحده القادر على الوصول بالمرء إلى مرتبة اليقين. ولقد اضطر الكاتب إلى حذف أفكاره الجريئة في طبعة أخرى صدرت سنة 1594م.

ولقد دخلت إدانة روما لجاليليو سنة 1634م، التاريخ كرمزٍ للصراع بين العلم والكنيسة الكاثوليكية: بدت نظرية جاليليو غير متوافقة مع روايات الكتاب المقدس، وبالتالي، فقد رفضتها الكنيسة. لكن الفهرس الإسباني لسنة 1640م سيتجاهل هذه الرقابة، لماذا؟ لأن نفس المرسوم الروماني الذي كان يُدين جاليليو، كان يمنع كتاباً لِقانوني إيطالي اسمه روكّو بيرّو Rocco Pirro، الذي كان يبرِّر حق السيادة لملك إسبانيا على صقلية. وبالتالي، فقد قرَّر الدِّيوان المقدس تجاهل وثيقة تتجرأ على المس بمصالح الملكية. في الواقع، وإن لم تكن محاكم التفتيش الإسبانية قد نفَّذت حظر جاليلو على الفور، فإنها قد نفَّذت في سنة 1632م قرار المجمع الروماني الذي أدان سنة 1616م نظريات كوبرنيك، واضعة بذلك حداً لمرحلة طويلة من الانفتاح العلمي.

في سنة 1561م، كانت جامعة سلمنكة قد سمحت بتدريس نظريات كوبرنيك كمادة اختيارية -Ad vota audientium-، وقد عادت إلى هذا القرار سنة 1625م، أي بعد تسع سنوات من إدانة روما لهذه النظريات.

في سنة 1574م أكَّد أستاذ بسلمنكة يُدعى دييغو دي ثونييغا، معروف من جهة أخرى بكونه مستشاراً لدى الدِّيوان المقدس الإسباني لإنجاز الفهارس،

(1) في سنة 1604م، ترجم برناردينو دي ميندوثا كتاب «الجمهورية» La Répuplique لِجوست ليبس Juste Lipse، فقامت محاكم التفتيش بمحو المقاطع التي قد يبدو أن العناية الإلهية فيها، لا تجد حقها من التقدير مقابل ألفاظ كـ «القدر»، «الحظ» .... التي كانت تذكّر أكثر بالوثنية.

في تعليق له حول كتاب «أيوب» Job الذي صدر في نفس السنة، بأنه، من المنظور العلمي، تبدو نظرية كوبرنيك أصح من نظرية طوليمي Ptolémée. ولم يتردد دييغو دي ثونييغا أيضاً في أن يكتب، بكل وضوح، أن نظرية كوبرنيك لم تكن معارِضة للكتاب المقدس- Motus terrae non est contra[1] Scripturam-. بعد ذلك بسنوات، أي في سنة 1585م، سوف ينحو اليسوعي الإسباني، خوسي دي أكوستا José de Acosta، نفس المنحى: لعل الكتاب المقدس مناقض للعلم؟ «هناك شيء أكيد: في الكتاب المقدس، يجب ألا نتبع الحرفية التي تقتل وإنما العقل الذي يعطي الحياة». وبرغم كل ما سبق، سينتهي المطاف بمحاكم التفتيش إلى الإذعان، وفي سنة 1632م، سوف تُدرِج في القائمة كوبيرنيك وثونييغا معاً. سوف تُحظَر كتب كيبلر Kepler أيضاً، ولكن لأنها تتحدث عن ملك إنجلترا وتصفه بـ«حامي الإيمان» -fidei defensor-...

فيما يتعلق بالعلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية، كانت تعتري محاكم التفتيش ريبة عميقة تجاه كل ما يُنجَز أو يُطبع في البلدان البروتستانية. ولذلك، فإن الثورة العلمية ظهرت وتطوَّرت في بلدان أوروبا الشمالية، أي في تلك التي تتوافق ومناطق انتشار المذهب البروتستانتي. وهذا الظرف لم يكن سانحاً بإسبانيا لكي يساعدها على احتضان كل ما هو جديد. فهل يجب أن نُعزِيَ التأخر العلمي لإسبانيا إلى محاكم التفتيش؟ لا نعتقد ذلك، على الأقل بطريقة مباشرة، وذلك لسببين: أولاً؛ لأن الثورة العلمية بمراحلها الثلاث -جاليليو، ديكارت، ونيوتن- حدثت في القرن السابع عشر، وهي فترة كانت خلالها إسبانيا مرهَقة، على إثر أزيد من قرن من الخطط الإمبريالية، ولم تعد تملك نفس الحيوية التي تميَّزت بها في أواخر القرن الخامس عشر. ويجب أن نتذكر أيضاً -وهذا هو السبب الثاني- أن هذه الثورة العلمية كانت بالأساس ثمرة للتأمل

(1) حركة الأرض لا تعارض الكتاب المقدس.

النظري. ولم تكن إسبانيا مستعدة لذلك إطلاقاً. فخلال القرن السادس عشر، كانت مهتمة خاصة بالتطبيقات العملية للعلوم: على سبيل المثال، معرفة كيفية تطوير أدوات الملاحة، بحيث يتسنَّى لها قياس الطول والعرض، بشكل أفضل. ولذلك، فإن تأخُّر إسبانيا يرجع إلى إهمال البحوث الأساسية، لصالح البحوث التطبيقية، تقريباً بشكل حصري. ولم يكن لمحاكم التفتيش، في هذا الإطار، سوى مسؤولية محدودة.

محاكم التفتيش والأدب

أُدرِج تسعة عشر كتاباً في الفهرس، سنة 1559م، لِمناهضتها –الواضحة أو غير الواضحة تماماً– للإكلوريسية. ومن بين هذه الكتب، مسرحيات لطوريس نهارُّو Torres Naharro، وخوان دي إنثينا Juan de Encina، وخيل بيسينتي Gil Vicente، أو كذلك رواية «لاثاريُو دي طورميس» Lazarillo de Tormes؛ هذه الأخيرة سيُسمَح بها في النهاية، سنة 1584م، لكن بعد إخضاعها لمقصِّ الرقابة. بالمقابل، لا نفهم لماذا مُنعت «الكوميديا الإلهية» La Divine comédie أو "ديكاميرون Décaméron". ربما بسبب النزعة التطهُّرية الدينية Puritanisme؟ هذا الموقف سيصبح محسوساً بشكل أكبر، خلال القرن السابع عشر.

في سنة 1632م، ستؤكِّد محاكم التفتيش قاعدة سابقة: «تُمنَع الكتب التي تذكُر أو تصف أو تعلِّم أمور الفسق –كمواضيع العشق وغيرها–، مقترنة بهرطقات أو أخطاء ضد العقيدة (...) ويجب التذكير أيضاً بأن الدِّيوان المقدس يمنع هذا النوع من الكتب التي تشير أو تصف أو تعلم الأشياء الشهوانية أو الإباحية، بشكل واضح، حتى وإن لم تقترن بها هرطقات وأخطاء ضد العقيدة». ومع ذلك، فإن «لا ثِليستينا» La Celestina خضعت للتعديل فقط سنة 1632م ولم

تكن محظورة، ولن يتم منعها قبل سنة 1805م، مما يدفعنا إلى التفكير بأن محاكم التفتيش، على مرِّ ثلاثة قرون، اعتقدت بأن الكاتب كان يهدف إلى إنجاز عمل تهذيبي. في كتاب «دون كيشوت» حُظِرت جملة واحدة، وهي تلك التي تقول: «إن أعمال الخير التي تُنجَز ببرود أو فتور، لا فضل من ورائها ولا قيمة لها».

ابتداء من سنة 1612، سوف يبدأ الدِّيوان المقدس بإدراج كتب في الفهرس، لا علاقة لها بالعقيدة أو الأخلاق الحميدة إلا من بعيد. بدأت الأسباب السياسية تأخذ أهميتها شيئاً فشيئاً، وأصبح في موضع شكٍّ كل ما يُنشَر بشمال أوروبا حول القانون الطبيعي، ويبتعد عن النظريات التي يقول بها علماء اللاهوت والقانونيون الإسبان، خلال القرن السادس عشر. سرعان ما سيدُرج جون بودان Jean Bodin في القائمة، ثم هوغو غروتيوس Hugo Grotius وبوفندورف Pufendorf، سنة 1747م.

خلال القرن الثامن عشر، سيصبح الفكر النقدي مريباً، أكثر فأكثر: فقد مُنع كل من بايل Bayle، ومونطيسكيو Montesquieu، وفولتير Voltaire، وكتاب «الموسوعة» L'Encyclopédie، وروسو Rousseau، وديدرو Diderot، إلخ... وخضع المسرح النقدي لِفايخو Feijoo أيضاً، إلى مقصِّ الرقيب.

ولعل الرقابة التي مارستها محاكم التفتيش، كانت لها عواقب وخيمة على الروحانية الإسبانية أكثر منها على الأدب. فمانويل دي لاريبيا Manuel de Revilla، الذي كان خصماً شرساً لمحاكم التفتيش، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اضطرَّ إلى الاعتراف بذلك: لم يتأثر الأدب بالرقابة إلا لماماً، «لا يمكننا أن ننكر أن الفترة الأكثر حِدَّة، والتي عرفت بلادنا خلالها التعصب والاستبداد، هي أيضاً نفس الفترة التي بلغ فيها الأدب أعلى مستوى من الازدهار».

ويقترح مانويل دي لاريبيا Manuel de Revilla تفسيراً لهذه المفارقة: كان التعصب الديني سبباً في انحطاط الأدب، ولكنه لم يكن السبب الوحيد، ولم يكن له تأثير إلا بشكل غير مباشر. بعبارة أخرى، لعل محاكم التفتيش قد اعتبرت الأدب نوعاً من الترفيه غير الضار... لكن هذا التفسير غير مقنع البتة.

في الواقع، لم تكن الآداب الجميلة الوحيدة التي عانت من رقابة محاكم التفتيش، وإنما النقد بجميع أنواعه: الاجتماعي، والسياسيِّ، والمناهض للأكليروسية، والفيلولوجي. تعمَّدت محاكم التفتيش تثبيط المفكِّرين عن إنجاز أعمال نقدية، وأرغمتهم، إن صحَّ القول، على أن يكرِّسوا عملهم خالصاً للمواضيع الجمالية.

محاكم التفتيش والحياة الفكرية

هل كانت الرقابة المفروضة من قِبل الديوان المقدس الإسباني فعَّالة؟ لم يكن الاحتفاظ في البيت بكتاب محظور أو قراءته أو شراؤه أو بيعه دون رخصة – كان بالإمكان الحصول على هذه الرخصة من مختصِّين وجامعيين، على سبيل المثال– يخلو من المخاطر، ولا بدَّ أن كثيرين قد تردَّدوا قبل المجازفة بهذا الأمر. لكن، دائماً نجد أشخاصاً قد سعوا إلى الحصول على كتب ممنوعة؛ لاهتمامهم بالموضوع الذي تُعالجه، وأيضاً من باب الفضول، ونظراً للإغراء الذي تشكِّله فكرة كسر المحظور، ليس إلا. كان الورَّاقون مدركين لذلك، ولهذا السبب كانوا دائماً حريصين على توفير هذا النوع من الكتب الممنوعة لمكتباتهم. وكان الدِّيوان المقدس على علم بذلك، وكان يتَّخذ، في هذا الصدد، تدابير تُرغِم على احترام قراراته. وكان الإجراء الأكثر فعالية، والأكثر همجية أيضاً، هو حرق الكتب الممنوعة.

لقد رأينا كيف أن محاكم التفتيش، في أواخر القرن الخامس عشر وبداية

السادس عشر، دمَّرت بهذه الطريقة العديد من الكتب عن اليهودية والإسلام. واستمرت بعد ذلك بتنفيذ عمليات من هذا النوع. في يناير / كانون الثاني من سنة 1558م، أمر المجلس الأعلى La Suprema في بلد الوليد، بحرق الكتب التي تمَّت مصادرتها من المهرطقين التي كانت تتراكم في مكاتبها. من ضمن آخر هذه التدابير، التي كانت من هذا النوع، التي تتوفر لدينا معلومات حولها، نفِّذت في طليطلة، في 29 من يونيو / حزيران سنة 1634م. ففي ذلك اليوم، أحرِقت مجموعة من الكتب والوثائق، تنفيذاً لقرار صدر عن المجلس الأعلى La Suprema، في 9 من مارس / آذار من السنة السابقة. كانت هناك طريقة أخرى لفرض احترام قانون الحظر، وهي تفتيش المكتبات من وقت لآخر. وهذا ما نصح به بارامو Páramo محقِّقي قرطبة، سنة 1578م: من الملائم أن تُعهَد إلى أشخاص أكفاء وأهلٍ للثقة مهمةُ زيارة مكتبات المدينة والإقليم، خاصة مكتبات بايثا Baeza؛ لكونها مدينة جامعية.

في سنة 1605م، ستذهب محاكم التفتيش إلى أبعد من ذلك، وستُلزِم أصحاب المكتبات بتسجيل أسماء زبنائهم؛ يكفي شراء كتاب أو قراءته كي يصبح المرء مشبوهاً. ورغم هذه الاحتياطات، إلا أن العلاقات الثقافية بين إسبانيا والخارج لم تنقطع قط. ولقد رأينا كيف كانت تصل الدعاية البروتستانتية إلى شبه الجزيرة، رغم حراسة مفوَّضي الديوان المقدس. عبر العصور، وبِغضِّ النظر عن النظام السائد، كانت توجد وسائل لمعرفة ماذا يجري في الجانب الآخر من الحدود السياسية. إذا كان هذا الأمر ممكناً اليوم، في الوقت الذي تحسَّنت فيه المراقبة البوليسية بشكل ملحوظ، فإن هذا سبب أقوى للاعتقاد بأن الأمر كان متاحاً كذلك في ظل النظام القديم. بالرغم من محاكم التفتيش، لم تتوقف الإصدارات الأجنبية يوماً عن الدخول إلى إسبانيا.

عندما نقرأ كتابات الإنساني بالميرينو Palmerino، في منتصف القرن

السادس عشر، لا يُخيَّل إلينا بأن هذا الرجل يجهل كل شيء عمَّا يُنشَر في أوروبا. وقد قام كيبيدو Quevedo بامتداح مقالات مونتيني Montaigne، التي كانت، نظرياً، ممنوعة. كما أن أنطونيو أورتيث Antonio Ortiz، الذي يُلفِت الانتباه إلى محاكمة دييغو ماطيو ثاباتا Diego Mateo Zapata (1738–1664م)، طبيب فليب الخامس، الذي اتُّهم بالتهوُّد سنة 1725م، يشير إلى أن مكتبته كانت تتضمَّن العديد من المؤلفين الممنوعين أو المشبوهين: غاسيندي Gassendi، ديكارت Descartes، مالبرونش Malebranche، بيكون Bacon، بايل Bayle، هوبس Hobbes... وقد اعترف ثاباتا بأنه كان يعير كتبه إلى أصدقائه، بكل سرور.

في سنة 1757، عندما أراد كورييل Curiel، الموظف السامي المسؤول عن رقابة الكتب، إنجاز قائمة بمطبعات ومكتبات المملكة، اضطرَّ إلى تعيين عملاء خصِّيصاً لهذا الغرض. فمحاكم التفتيش لم تكن قادرة على تزويده بهذه المعلومات، وهذه علامة واضحة على عدم كفاءتها في هذا المجال.

في سنة 1789م، ودون جدوى، سيكلِّف فلوريدابلانكا Floridablanca الدِّيوان المقدس بوضع «حزام صحي» على الحدود: ولم يتأخر الإسبان، رغم ذلك، عن الإلمام بما يجري في فرنسا، كما لم يكونوا، خلال القرن السادس عشر، يجهلون ما كان يفكِّره الفرنسيون أو ما يقال أو يطبع في الأوساط التي تطغى فيها الحركة الإصلاحية. ولم تشكِّل محاكم التفتيش عائقاً مهولاً أمام الاختيار الحر والفكر النقدي.

كانت النزعة الإنسانية، أكثر من العلم ومن الأدب بكثير، هدفاً لاشتباه وعداء المحققين، بما أنها كانت تسعى بجهودها إلى إخضاع النصوص القديمة للنقد الصارم، وتنقيحها من الأخطاء والملاحظات والتعليقات التي تراكمت عليها، على مرِّ العصور، بهدف اكتشاف المعنى والمدلول الصحيح. فالإنسانيون

يطبِّقون مناهج فقه اللغة على الأدب ككل، على الكتابات اليونانية واللاتينية القديمة، وعلى الكتاب المقدس أيضاً.

كان لورينت بايا Laurent Valla، قد فتح هذا المجال، في القرن الخامس عشر، عندما أشار في الترجمة اللاتينية للكتاب المقدس، إلى أخطاء في النقل، تُعزى إلى الناسخين، وإلى أخطاء في الترجمة، بل وحتى إلى مغالطات وتناقضات. وسار نبريخا Nebrija –تلميذ بايا Valla – على نفس النهج: على النحويِّ أن يدرس الكتاب المقدس بنفس الطريقة التي يدرس بها أي نص آخر، وينبغي أن يطبِّق عليه نفس المناهج المعروفة في فقه اللغة. ولكن نبريخا يُظهِر بعض التواضع: يتعلق الأمر بتصحيح بسيط للإملاء أو علامات النطق، أو توضيح معنى عبارة أو أخرى. ولكن المفكرِّين السكولائيين les scolastiques لم يكونوا مخطئين: أكثر من المبنى، كان معنى الكتاب المقدَّس نفسه معرَّضاً للتغيير، وهذا ما كان يثير حفائظهم: لقد أدخل نبريخا وجهة نظر علمانية إلى مجال، كان إلى ذلك الحين، حكراً على اللاهوتيين.

ولنلاحظ ما الذي يستدعيه موقف كهذا: إذا كان كل شيء يقوم على المعنى الحرفي، وإذا كان المفتاح هو معرفة اللغة العبرية، فما شأن التفاسير التي أُعطِيت للكتاب المقدس منذ الجذور الأولى للمسيحية؟ سيكون علينا أن نعترف بأن العديد من هذه التفاسير خاطئة، حتى وإن كان قد خلَّدها تقليد مبجَّل، وعوَّدَنا عليها. وإذا ما تعمَّقنا في الأمر، سنجد أن فقه اللغة ضروريٌّ لعالِم اللاهوت، وإن وقع الخلاف بين فقه اللغة وعلم اللاهوت، يجب أن تكون الكَلمة الفصل لفقه اللغة. وهذه هي فكرة الإنسانيين في عمقها، وإن كانوا يأخذون حِذرهم حتى لا تظهر بهذا المظهر. ولربما كان تعجُّب أحد الرهبان المستائين، سنة 1571م، يلخِّص كل هذا النقاش: «إذاً، يكفي النحو لشرح الكتاب المقدس، أما علم اللاهوت فلا يصلح لأي شيء!».

إنهم النحويون ضد اللاهوتيين، يتعلق الأمر فعلاً بذلك. دائماً ما كان الأوّلون يستنكرون جهل اللاهوتيين ويسخرون منهم. ففراي لويس دي ليون Fray Luis de León، خلال محاكمته، ورغم انكساره بسبب حكمه بأربع سنوات من السجن، لن يبتلع كلماته، وسيجد الجرأة؛ ليطعن في اللاهوتيين الذين استشارتهم محكمة التفتيش بصفتهم خبراء: إنهم لا يفقهون شيئاً! ولم يكن اللاهوتيون أقل صرامة تجاه النحويين. ويتأسف سِبُولبيدا Sepúlveda للاحتقار الذي يُظهره هؤلاء للعلوم الإنسانية: على ما يبدو، لم يكن لديهم وقت يضيّعونه في تعلُّم اللاتينية واليونانية. وكما قال أحد اليسوعيين، بين النحو واللاهوت، يوجد فرق كالذي يوجد بين العدم واللانهاية(1).

كان خصوم أرياس مونتانو Arias Montano، وهو محقِّق نسخة الكتاب المقدس الأثري، الذي طُبع في أنبيرس Anvers بين 1568 و1572، برعاية من بلانتين Plantin، يقولون بأنه لاهوتي جيد، ولكنه، نوعاً ما، «نحويٌّ للغاية» (muy gramático). وكان مونتانو يجيب قائلاً: «هناك مأخذ لن أستطيع أن آخذه على أحد منهم، لن أستطيع أن أقول عن أي منهم بأنه ضليع في النحو أكثر مني»(2). عندما كان يُسأل دومينغو بانييث Domingo Báñez، عالم اللاهوت الكبير عن رأيه في الدراسات العبرية، لم يكن يتردَّد في الإجابة بأنها عديمة الجدوى، بل وخطيرة أيضاً(3). وهي وجهة النظر ذاتها التي سيعبِّر عنها بوسويتBossuet، بعد قرن من الزمن، في ردِّه على ريتشارد سيمونRichard Simon : «ليس أمراً ضرورياً، بل قد تكون معرفة فقه اللغة أمراً خطيراً على

(1) خيل فرنانديث: «نظرة بانورامية اجتماعية حول النزعة الإنسانية الإسبانية (1500-1800)». مدريد، الحمراء، 1981، ص 275.

(2) طريفة يذكرها فرانثيسكو كاسكاليس وينقلها عنه خيل فرناندث في «نظرة بانورامية اجتماعية حول النزعة الإنسانية الإسبانية»، كتاب سبق ذكره، ص: 257.

(3) يذكره م. دي لا بينتا يورينتي في «محكمة التفتيش الإسبانية ومشاكل الثقافة والتعصب»، مدريد، الثقافة الإسبانية للنشر، 1953، ص. 174.

تفسير الكتاب المقدس»[1].

إنه أمر خطير. هذه هي المسألة: إن الفكر الإنساني مشبوه، وروح النقد تقود إلى الهرطقة[2].

فراي أنطونيو دي أرثي Fray Antonio de Arce، أحد قضاة فراي لويس دي ليون Fray Luis de León، كان يفتخر بأنه لا يعرف العبرية، ولا اليونانية، وحسب وجهة نظره، فإن الإنسانيين أشخاص وقحون، ولاذعون[3]. ولقد اتهم برطولومي دي مدينا Bartlomé de Medina زملاءه من أساتذة اللغة العِبرية، المختصِّين في دراسة الكتاب المقدس بسلمنكة، بسبب إعجابهم بالعلوم الإنسانية والتجديد[4]. وهذا بالضبط ما حدَسه الإنساني البلنسي بيدرو

(1) «كما لو أن كل شيء يعتمد على معرفة اللغات!... أعترف بأننا إذا لم نستطع تمييز الأساليب أو لم نكن ضليعين في اللغة اليونانية، فذلك ليس بالمصيبة العظمى. سنكون أشقياء حقاً، إذا ما كنا، من أجل الدفاع عن الحقيقة وتفسير الكتاب المقدس المشروع، -خاصة فيما يتعلق بقضايا الإيمان- تحت رحمة المختصين في العبرية أو اليونانية، في الوقت الذي نرى فيه أن أحكامهم حول أية مادة أخرى، بوجه عام، ضعيفة القيمة. في كتابه «خطبة عن الشرف»، يستنكر بوسويت Bossuet غرور الحكماء والأدباء، لكن دون ينتقد، أخطار الفكر النقدي، بشكل واضح: «أولئك الذين يعتقدون بأنهم الأكثر عقلانية، والذين يعتدُّون بمواهب الذكاء لديهم، والحكماء ورجال الأدب، وأصحاب الفكر النير... في الحقيقة، أيها المسيحيون، هم جديرون بأن يكونوا مميزين عن الآخرين، فهم يمثلون أحد أبدع زينات الحياة. ولكن، من يستطيع أن يطيقهم؟ إذا كانوا، ما إن يحسون بأن لديهم بعض الموهبة، يتعبون الأسماع بأفعالهم وأقوالهم، لمجرد أنهم يعرفون ترتيب الكلام، أو نظم بيت شعري، أو تحسين جملة، فإنهم يعتقدون بأن لديهم الحق في أن يُستمع إليهم بغير انقطاع، وبأن يقرروا بشأن كل شيء، مطلقاً».

(2) «اليوم، يعامَل كل من يميل إلى سيسرون Cicerón على أنه لوثري ومجنون»، «يقال عنهم بأنهم ليسوا أتقياء كثيراً، وأنهم لا يحبون الكنيسة البتة». يقول هذا الكلام بالمرينو Palmireno سنة 1573م. ويذكره ل. خيل فرنانديث، في «نظرة بانورامية اجتماعية حول النزعة الإنسانية الإسبانية». كتاب سبق ذكره، ص. 263.

(3) إ. أسنسيو: «فراي لويس دي ليون»، إصدارات جامعة سالامانكا، الأكاديمية الأدبية لعصر النهضة 1، ص. 50.

(4) «لديهم ميول إلى العلوم الإنسانية والتجديد»، في م. دي لا بينتا يورينتي: «المحاكمة الإجرامية للعبراني السلمنكي مرتين مرتينث كانتالابييدرا Proceso criminal contra el hebraista

خوان نونييث Pedro Juan Núñez، في رسالة إلى المؤرخ خِرونيمو ثوريتا Jerónimo Zurita، كتبها بحوالي عشر سنوات قبل ذلك: «يودُّون لو أن أحداً لا يهتم بالعلوم الإنسانية؛ لأنهم يعتبرونها خطيرة. فالإنساني الذي يصحِّح جملة لسيسرون Cicerón، قد تسوِّل له نفسه أن يفعل الشيء ذاته مع فقرة من الكتاب المقدس. وكما تناقَش تعليقات أرسطو، لماذا لا توضع سلطةُ دكاترة الكنيسة تحت السؤال؟»[1]. هذا الموقف سيثير حنق البعض لأواخر القرن[2]، إلا أن الأغلبية سيذعنون للأمر، ببعض الجبن، وسيتنازلون عن مزاولة مهنتهم. كان بلتسار دي ثيسبِديس Baltasar de Céspedes، صهر فرانثيسكو سانتشيث دي لاس بروثاس Francisco Sánchez de las Brozas، أحد هؤلاء. فلقد فَهِم الأمر جيداً؛ لذلك، فهو يتقيَّد بالأمور الشكلية، ويمثِّل أهم نموذج لسلطة القديسين، ويحترس جيداً من أن يقترح أي تأويل شخصي. هكذا سينتهي الأمر بتجميد البحث والفكر في إسبانيا، خلال فترة محاكم التفتيش. وحدهم كبار المفكِّرين، الواثقون من علمهم والجريئون، يستطيعون تكبُّد هذه الأخطار. أما الآخرون – ولعله خيار إنساني– فيفضِّلون التنازل عن ممارسة النقد.

---

salamantino Martín Martínez de la Piedra، مدريد–برشلونة، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية CSIC، 1946، ص LXIX.

(1) «هذا النوع من الغباء، يخرجني عن وعيي، ولا أستطيع تجاهله بسهولة»، رسالة من بيدرو خوان نونييث إلى خِرونيمو ثوريتا. يذكرها م. بينتا يورينتي في «محاكمة كانتالابييدرا»، كتاب سبق ذكره، ص. XIX.

(2) «في هذا الزمان، هناك الكثير من الجهلة والطائشين الذين سرعان ما يقولون، بكل حماقة، إن أولئك الذين لا يؤولون كل ما يجب عرضه في النصوص المقدسة تأويلاً روحياً، أو ببساطة يتبعون تأويل أحد اليهود، هم بذلك يقتربون منهم (...) لكن العلماء الحقيقيين كانوا يعتقدون بأنهم بالكاد يستطيعون التحرك ببعض اليقين عندما يتعلق الأمر بالنصوص المقدسة». دييغو دي ثونييغا، في «أيوب» Job، طليطلة، 1584. يذكره خيل فرناندِث، في «نظرة بانورامية اجتماعية حول النزعة الإنسانية الإسبانية»، كتاب سبق ذكره، ص. 490.

الفصل السادس
محاكم التفتيش والسلطة السياسية

بالنسبة لِلقانوني بارامو Páramo، الذي كان يكتب في أواخر القرن السادس عشر، كان المهرطقون يشكِّلون خطراً على الدين، بطبيعة الحال، ولكن أيضاً على الدولة[1].

في ظل النظام القديم بأوروبا، لم يكن من السهل التصوُّر بأن يكون رعايا أمير ما لا يعتقدون جميعهم بنفس الديانة. كانت فكرة الحياد محتقرة، أو بعبارة أخرى، أن يكون الشخص لا مبالياً تجاه حقيقة لا يمكن لها إلا أن تكون واحدة وفريدة. كان كلٌّ من الكاثوليكيين والبروتستانت متَّفقين حول هذه النقطة، وحتى اليهود، وإن لم تتوفر لديهم إمكانية تطبيق هذا المبدأ: فرغم اقتناع اسبينوزا Spinoza بالإلحاد، إلا أن حكم الإعدام لم يصدر في حقه، نظراً لأن حاخامات أمستردام لم يكونوا يملكون نفس سلطة توركيمادا Torquemada..

هناك أمر كان مسلَّماً به في تلك الفترة، وهو أنّ وحدة العقيدة ضرورية، لتماسك الدولة، ولتحقيق السلم الاجتماعي. فبالنسبة للملوك، لم يكن المهرطق سوى متمرِّد محتَمل. لنتذكَّر ردَّ فعل شارل الخامس Charles Quint وهو في عزلته بيوستي Yuste، حين علم بوجود معاقل للوثرية ببلد الوليد، ثم وهو يضغط على ابنته خوانا Jeanne، التي كانت آنذاك مكلَّفة بالحكم، حتى تستعمل أشدَّ القسوة: «يجب معاملة هؤلاء المهرطقين كمُألِّبين ومحرِّضين، مستعدِّين لخلق الفوضى ونشر الفتنة في المجتمع، كرجالٍ يخطِّطون للاعتداء على أمن الدولة».

(1) «لا يمثل المهرطقون تهديدا للدين فقط، بل أيضاً للوضع السياسي»، بارَامو Páramo: «أصول وتطور الديوان المقدس لمحكمة التفتيش»، مدريد، 1598، ص. 322.

وفي نفس السياق، يمكننا أن نذكر عبارة فليب الثاني، بخصوص الوضع في «الأراضي المنخفضة»، سنة 1565: «ليست لديَّ أية نية في أن أسوس رعايا مهرطقين». سنُجانب الصواب إذا ما تحدَّثنا عن التعصب في هذا الإطار، فجميع ملوك ذلك العصر، الكاثوليكيين منهم والبروتستانت كانوا يفكِّرون بنفس الطريقة، وطبَّقوا نفس المبدأ في البلدان الخاضعة لسلطتهم: لم يكن بوسع الرعايا أن يعتنقوا ديناً غير دين ملكهم (كما دين ملكهم، دينهم Cujus regio، ejus religio).

كان تعب المقاتلين بفرنسا هو ما أدَّى إلى نشر «مرسوم نانت» Nantes، سنة 1598م، وإلى انتصار «السياسيين»، أي أولئك الذين كانوا يضعون الدولة في أول صفٍّ للقيم، ويسعون، قبل شيء، إلى إحلال السلام. كان التسامح يقتصر على تعايش غير حربي. ستظل الدولة كاثوليكية رومانية، وسيتم إقرار حرية الاعتقاد، لكن مع بعض القيود، خاصة وأنها لم تكن مضمونة من الدولة، وإنما بالتنازل عن السيادة: كان للبروتستانت حوالي مائة منصب قوي، ولم يكن بالإمكان محاكمتهم إلا من قِبل محاكم مختلطة.

وفي نفس هذا الصدد، سيقترح المستشار بيكون Bacon –الذي كان مفجوعاً من التناحرات الدينية الدموية التي شهدها– على السلطات الآنية أن تتوخَّى كل الحذر قبل التدخل في الشؤون الروحانية، فلا ينبغي أن يُلزِم الحكام رعاياهم بالامتثال التام، مما قد يجعلهم يذهبون إلى أقصى الحدود أو يقودهم إلى القيام بأعمال يائسة.

من الآن فصاعداً، سيصبح القضاء على الاضطرابات والفِتن أحد الأهداف السياسية. يجب أن يمرَّ كثير من الوقت قبل أن نمرَّ من إقرار «قانون الحقيقة»، إلى إقرار حقوق الإنسان، قبل أن يستتبَّ الحياد الأخلاقي والديني للدولة تماماً –العلمانية النظرية– ويصبح عدم الانحياز مقبولاً فعلاً كوسيلة مثلى لضمان

المصلحة العامة في منطقة يعتنق سكانها معتقدات دينية مختلفة -العلمانية التطبيقية-. في سنة 1815م، ما زلنا سنجد جوزيف دو ميستر Joseph de Maistre، وهو المتشبِّع بمبادئ النظام القديم، يكتب:

> «*إن الذي يأتي بهرطقة والمهرطق المتشبِّث بهرطقته وناشر الهرطقة، يجب أن يصنَّفوا، بلا جدل، في صفِّ كبار المجرمين [...]. إن السفسطائي العصري، الذي يتحدث بكل ارتياح من مكتبه، لا يخجل البتة من كون حجج لوثر قد تسبَّبت في حرب «الثلاثين عاماً». لكن المشرِّعين القدامى، علماً منهم بكل ما يمكن أن تكبّده هذه المذاهب المشؤومة للبشر، كانوا يوقعون أقصى العقوبات، وبكل عدل، على جريمة من شأنها أن تزعزع المجتمع، من دعائمه، وأن تغرقه في الدماء [...]. وعندما نفكِّر بأن محاكم التفتيش قد توقَّعت، بكل صواب، حدوث الثورة الفرنسية، لا ندري، على وجه التحديد، إذا ما كان الحاكم الذي يمتنع عن استعمال هذه الوسيلة، دون قيد أو شرط، لا يكون بذلك يعرِّض الإنسانية إلى ضربة قاضية*» [1].

في فرنسا، فقط في 24 من ديسمبر / كانون الأول 1789م وفي 27 من سبتمبر / أيلول 1791م على التوالي، تم الاعتراف بالمواطنة الكاملة للبروتستانت واليهود. وسارت انجلترا على نفس النهج، وإن تأخَّرت لبضع سنوات. لسنة 1828م، لم يتمكَّن «المنشقُّون» من شغل مناصب عمومية. وسيكون على الكاثوليك أن ينتظروا سنة أخرى، أي إلى 13 من أبريل / نيسان سنة 1829م؛ لكي يتم الاعتراف لهم بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأنجليكان.

لمدة عصور، اعتُبِرت السلطة الآنية مجبرة على دعم الكنيسة، لكن هذه

(1) «رسائل حول محاكم التفتيش»، موسكو 20 يونيو / حزيران (2 يوليوز/ تموز) 1815 .

السلطة نفسها لم تتردَّد في استخدام الدين لصالحها. في الواقع، إذا ما سلَّمنا بأن المهرطق يتسبَّب في زعزعة النظام الاجتماعي، فإن الدين يستطيع، بكل سهولة، أن يقدِّم الذريعة؛ لإلغاء الخصوم السياسيين. لنفكِّر بفرنسا وبالحرب الصليبية للكاثاريين، في قضية فرسان المعبد Templiers، وفي مقتل جان دارك Jeanne d´Arc . في كل حالة من هذه الحالات، يتداخل الدين بالسياسة بحيث يصعب الفصل بينهما.

سترى الكنيسة الكاثوليكية الكاثاريين على أنهم مهرطقين، ولذا ستطالب السلطة الآنية بإعادة الأمور إلى نصابها، وسيتخذ الصِّراع من أجل العقيدة شكل حرب صليبية. لكن هذه الحرب الصليبية ستعطي لملك فرنسا الذريعة لكي يجرِّد كونت تولوز Compte de Toulouse من ممتلكاته في المناطق الجنوبية وإلحاقها بعرشه. هذا العنصر السياسي هو الذي سيدفع بِبيير الثاني Pierre II، ملك أراغون – الذي لم يكن، بأي وجه، متعاطفاً مع الكاثاريين– إلى طلب العون من أقاربه، ورعاياه بِشمال البيريني Pyrénées. كان انتصار الكاثوليكية نجاحاً سياسياً أيضاً لملك فرنسا. فما هو العنصر الحاسم إذاً؟ هل هو همُّ القضاء على الهرطقة أم الرغبة في توسيع المملكة؟ وبوسعنا أن نطرح أسئلة من هذا القبيل أيضاً فيما يتعلق بـ«فرسان المعبد» Templiers، في بداية القرن الرابع عشر. فالمحقِّقون هم الذين أرغموا زعماء حركة «فرسان المعبد»، تحت وطأة التعذيب، على الاعتراف بالجرائم الشنيعة، وهم أيضاً من أحرقوا الزعيم الكبير جاك دو مولاي Jacques de Molay، حياًّ، في مارس / آذار من سنة 1314م. ولكن الثروات الطائلة لهذه الطائفة، ذهبت أيضاً إلى ملك فرنسا، «فيليب الوسيم» Philippe le Bel.

قصة جان دارك Jeanne d’ Arc نموذج آخر للخلط بين السياسة والدين. فبطلب من الإنجليز، أعلن المحققون الفرنسيون بأن «العذراء الوثنية» هي

مرتدة وصابئة معاودة، وأحرقوها حية سنة 1431م. بعد عشرين سنة، ستتغير الظروف، ولن يجد ملك فرنسا، شارل السابع، حرجاً في أن يُقنع محقِّقين آخرين بمراجعة قضية جان دارك Jeanne d´Arc وإعادة الاعتبار إليها.

بإسبانيا الوسطوية، كانت الكنيسة قد ولَّدت حقداً عميقاً تجاه اليهود، استغلَّته الأطراف السياسية كمادَّةٍ وأداة لِشغل الرأي العام. لكن السلطة الآنية هي التي قرَّرت تأسيس محاكم التفتيش. إذ رأت فيها الوسيلة الأنجع؛ لإعادة صياغة المجتمع، والقضاء على أي أثر للسامية -اليهودية و«المحمدية»- ووضع حدٍّ للتعددية الثقافية الوسطوية -لوجود مجموعات دينية تشكِّل أقلية مستقلة إلى جانب مجموعة مسيحية تشكِّل الأغلبية المسيطرة-. باختصار، جعل إسبانيا كباقي البلدان، بلداً مسيحياً. وتتلخَّص خاصية البلدان المسيحية في ثلاث كلمات: «عقيدة واحدة، قانون واحد، ملك واحد».

وفيما يخص الملكيَّة الإسبانية، تتلخَّص الصيغة في عبارتين: «عقيدة واحدة، وملك واحد»، بما أن القانون يختلف بحسب التاج -قشتالة أو أراغون-، وبحسب المناطق: فلم يكن قانون القشتاليِّ هو نفسه بالنسبة للنابارِّي، أو الأراغوني، أو الكتلاني، أو البلنسي، إلخ... وفي المقابل، كلهم كانوا يعترفون بنفس الحاكم، ولم يكن بوسعهم أن يمارسوا إلا ديانة واحدة. كانت محاكم التفتيش مكلَّفة بضمان التَّجانس الإيديولوجي للملَكيَّة، وهو هدف سياسي بامتياز.

كان الدِّيوان المقدس مؤسسة مختلطة، فهي محكمة كنسية، لكنها مُعيَّنة من قِبل السلطة الآنية، التي تمارس وصايتها عليها. ومع ذلك، كان يحدُث أن يضع المحقِّقون الدفاع عن امتيازات الكنيسة قبل أي اعتبار آخر. وبذلك، سيطالب الديوان المقدس سنة 1608م، بتعديل بعض الفقرات من مقالة كاستيو بوباديًا Castillo Bobadilla، «السياسة للقضاة» Política para corregidores،

مع أن موضوع الكتاب دنيويٌّ تماماً: فهو يعرض لكيفية إدارة وتسيير أملاك العرش والنبلاء، وكيفية إعادة تحقيق العدل فيها. لم يكن المؤلِّف في حد ذاته مشبوها، فهو من المسيحيين القدامى. إلا أن محاكم التفتيش اعتبرت بعض الجمل غير مقبولة، تلك التي، على ما يبدو، تضع امتيازات الإكليروس تحت المجهر، كالجملة التالية: «إن القاضي الكنسي والمدني متساويان، لكن، قد يلزم أحياناً تقديم الثاني على الأول».

ومع ذلك، يتعلق الأمر بحالات استثنائية. ففي غالب الأحيان كانت السلطة الآنية هي التي تُملي على محاكم التفتيش طريقة التصرف، في مجالات لا علاقة لها بالدفاعِ عن العقيدة، لدرجة أن بعض المؤرخين، رأوا في محاكم التفتيش مظهراً مبكِّراً من مظاهر نظام الامتيازات الحصرية للملكية Régalisme. وتتضمَّن مقدمة القانون الإجرائي الذي نُشِر سنة 1484م، جملة معبِّرة عن هذا التوجه، إذ يقول توركيمادا: «بأمر من سموِّ الملك والملكة (...) بصفتي رئيس دير الصليب المقدس (...)، وكمحقق عام، إلخ». بأمر من الملكين! وفي مناسبات أخرى، يستعمل توركيمادا صيغة مماثلة: «سموُّهما يأمران»... لا يمكن أن يكون الأمر أكثر وضوحاً. إن المفتش العام يصرِّح بأنه ينتمي إلى السلطة الآنية بكل وضوح، مع أنه، رسمياً، يستمد سلطاته من البابا. من جهته، لم يكن الملك فرديناند يتردد في إصدار أوامره مباشرة إلى المحاكم، دون المرور بوساطة المحقق العام. ولم يكن يجد أي حرج في إسناد مهام دنيوية إلى المحققين. ففي نوفمبر / تشرين الثاني من سنة 1480م، مثلاً، تلقَّى فراي دييغو ماغدالينا Fray Diego Magdalena، الذي عُيِّن محققاً لبلنسية، أمراً بمراقبة سلوك جميع عملاء الملك، من القائم مقام إلى أصغر مرؤوسيه. وبعد فرديناند، استعمل جميعُ الملوك محاكمَ التفتيش لأغراض سياسية.

على إثر وفاة ملك أراغون، في يناير / كانون الثاني من سنة 1516م، حاول

المعارضون استغلال الظروف وتآمروا من أجل إرجاع أسرة ألبير Albert إلى عرش نبارًا. فأسند الوصيّان آنذاك -ثيسنيروس Cisneros وأدريان دي أوترشت Adrien d'Utrecht- مهمة التحقيق اللازم ومعاقبة الجناة، إلى محكمة التفتيش، وليس إلى القضاء الملكي. وأظن أننا نعرف لماذا: لم تكن محاكم التفتيش تعرف الامتيازات الشخصية، ولا الاستقلال الجهوي. إنها المحكمة الوحيدة، داخل النظام القديم، التي كانت تملك صلاحية ملاحقة أيٍّ كان، في أي مكان، داخل تراب المملكة. ولذلك، كان سهلاً بالنسبة إليها القيام بأية مهمة، حتى عندما كان يتعلق الأمر بقضايا لا تكاد تمتُّ إلى الدين بِصِلة.

بعد ذلك بأربع سنوات، في 11 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1520م، وبطلبٍ من شارل الخامس، أعطى البابا ليون العاشر إذناً للمحقق العام، أدريان، بمتابعة أعضاء الإكليروس، الذين أبدوا مساندتهم لثوّار البلديات القشتالية المتمرّدين Comuneros، فاتُّهِم هؤلاء القساوسة بالتآمر ضد السلطة الملكية، ولم يُتَّهموا بالهرطقة، بأي وجه. ومع ذلك، في هذه الحالة أيضاً، كان المحققون يتمتعون بحرية أكبر للتحرك من القضاة العاديين، وحتى من القضاة الأسقفيين، فهم ليسوا مجبرين بأخذ امتيازات الكنيسة بعين الاعتبار، وبالتالي، فبوسعهم أن يتصرَّفوا بفاعلية وبسرعة أكبر.

في سنة 1541م، عقد شارل الخامس المجلس البرلماني للإمبراطورية بِراتيسبون Ratisbonne. ولعلَّ معارضيه اعتقدوا بأن من واجبهم أن يتحفّظوا على السياسة المتَّبعة؟ لا يهم! فلقد أدرج المحقق العام بالديس ضمن فهرس الكتب الممنوعة كل الانتقادات التي نُشِرت «سواء كانت شعراً أم نثراً، وأياً كانت اللغة المستعملة». ثم، أية علاقة تربط الأورثذوكسية الدينية بالسياسة النقدية للدولة؟ ظاهرياً، لا توجد أية علاقة. لكن، دوقُ ليرما Le duc de Lerma والوزير الأول لِفليب الثالث، سيطلب أيضاً من الدِّيوان المقدس

ملاحقة اليسوعي ماريانا، الذي تهوَّر بنشر مقالة بعنوان «حول تقلُّب العملة» (De mutatione monetae) باللغة اللاتينية –مما جعل انتشارها محدوداً–، بهدف انتقاد الإصدارات الهائلة للعملة النحاسية، والتي كانت، برأيه سبباً في التضخُّم، وارتفاع الأسعار، والمجاعات، وسخط الشعب.

صحيحٌ أن ماريانا لم يعاقَب على ذلك، ولكن، إنه لَأمرٌ معبِّر أن يجد دوق ليرما اللجوء إلى محاكم التفتيش، لإسكات أحد المعارضين شيئاً طبيعياً. في سنة 1606م، وفي نفس الإطار، طالبت مدينةُ مدينا ديل كامبو Medina del Campo هي الأخرى، بأن تُسنَد قضايا التهريب، وتزييف العملة إلى الدِّيوان المقدس. وفي سنة 1619م، سيوافق سانتشو دي مونكادا Sancho de Moncada، وهو المتخصِّص في القانون العام، على هذا الإجراء: ولِمَ لا تتدخَّل محاكم التفتيش؟ بالنهاية، يتعلق الأمر بقضية دولة!، وسيؤكِّد مرسوم 9 من فبراير / شباط سنة 1927م هذا التأويل: من الآن فصاعداً، سوف تُسند مهمة التحقيق في قضايا تزييف العملة إلى محاكم التفتيش، وسيظهر استخدام الديوان المقدس في أغراض سياسية، بشكل جلي، على إثر ثورة الكتلانيين، في سنة 1640م. فقد منعت محاكم التفتيش المنشورات السياسية مثل «الإعلان الكاثوليكي» لصاحبه غاسبار سالا Gaspar Sala، والذي، من حيث العقيدة، لم يكن يمثِّل أي تطاول. فالوثيقة تندرج بالأحرى في إطار ما يسمَّى اليوم بالأصولية، ولكنها تقترف خطأ الاعتراض على حقوق فيليب الرابع على منطقة كاتالونيا... لم يُثِرْ نصُّ لاس كاساس Las Casas المناهض للاستعمار، بعنوان «تدمير بلاد الهند» La Destrucción de las Indias، أي جدل عقَدي، عندما ظهر في نهاية عهد شارل الخامس. بل إن كبار اللاهوتيين من معاصريه، والطائفة الدومينيكية بأسرها كانت تدافع عن نفس الموقف ضد سِبولِبدا Sepúlveda، الذي كان في نفس الفترة، يدافع عن حق الاستعمار. أجل، ولكن أعداء إسبانيا –الهولنديون

والبريطانيون والفرنسيون- يستمدون حججهم من كتب لاس كاساس Las Casas. ولهذا السبب، ستُدرِجها محاكم التفتيش ضمن فهرس سنة 1660م، لا لأنها تعتبرها هرطقية، ولكن؛ لكونها تسيء إلى مكانة إسبانيا الدولية: «يروي الكتاب وقائع مُروعة ووحشية، لم نعرف لها نظيرا في تاريخ بقية الأمم (...) وإن كانت الوقائع حقيقية، وليست مُضخَّمة إلى حدٍّ كبير، كان يكفي التبليغ عنها إلى الملك ووزرائه؛ ليجدوا حلاً لها. ولم يكن من الضروري، إطلاقاً، عرضها أمام العالم بأسره. فلقد استغلَّ أعداء إسبانيا، والمهرطقون هذه الفرصة، لاتِّهام الإسبان بالوحشية والقسوة»[1].

أثناء حرب الخلافة الأوروبية Guerre de succession، استخدم فليب الخامس جميع الوسائل لمحاربة خصومه، وقامت محاكم التفتيش بدعمه في ذلك. لقد جاء المرسوم الصادر في 9 من أكتوبر / تشرين الأول سنة 1706م، بوجوب التبليغ عن الكهنة، الذين ينصحون أولئك الذين يأتونهم طلباً للتوبة، بعدم الولاء لأسرة البوربون Bourbon: «الهدف هنا هم كهنة الاعتراف، الذين يقترفون، أثناء استماعهم للاعترافات، جريمة بهذه الشناعة. نأمر بالتبليغ عنهم، قبل مهلة تسعة أيام، تحت طائلة الحرمان الكنسي، دون حاجة إلى المحاكمة، وبشكل فوري[2] latae sententiae ipso facto incurrenda».

(1) يبدو أن الحظر كان يستهدف على وجه التحديد إصداراً جديداً للمؤلَّف، باللغتين القشتالية والإيطالية، صدر بالبندقية Venice، سنة 1643م، بعنوان «الرواية المختصرة لتدمير الهند الشرقية la Brevíssima Relación de la Destrucción de la India Oriental، لمؤلفها برتولومي دي لاس كاساس Bartolomé de las Casas وطبعها بالبندقية جينامي Ginami، سنة 1643م، باللغتين الإسبانية والايطالية». وسيتجدد هذا الحظر باستمرار، بعد ذلك. وسنجده مازال في ورقة مطبوعة من قِبل محكمة التفتيش بإشبيلية، مؤرخة بتاريخ 22 من يونيو / حزيران سنة 1741م.

(2) وفي نفس الإطار، نجد أمراً من مطران سرقسطة، أنطونيو إيبانييث دي لا ريبا إرِّيرا Antonio Ibáñez de la Riva Herrera، بتاريخ 8 من يونيو / حزيران سنة 1707م، م بإلغاء جميع تراخيص الاستماع إلى الاعتراف والوعظ، التي كانت قد أعطيت للرهبان المنتمين إلى الطائفة الكبوتشينية Capucins، بالأبرشية؛ لأنهم مشتبهون، إلى جانب كهنة نظاميين وعلمانيين آخرين، بتحريض

وماذا عن الجهود المبذولة؛ لتوفير غطاء إيديولوجي للسياسة الخارجية للمملكة؟ منذ عام 1516م، سنجد مكيافيل Machiavel، في كتابه «الأمير» Le Prince يتَّهم الملك فرديناند بالتصرُّف «تحت غطاء الدين» عندما كان يسلب اليهود والمسلمين، ثم، «ودائماً مختبئاً تحت نفس الغطاء»، بالهجوم على أفريقيا، والاستيلاء على مملكة نابولي والهجوم على فرنسا، على رأس الرابطة المقدسة Sainte ligue. يؤخذ على شارل الخامس خاصَّةً وخلفائه من بعده، طموحُهم إلى الملكية العالمية، أو بعبارة أخرى، نهج سياسة إمبريالية، وتصوير هذا الطموح، بشكل مستمر، على أنه حماية للمسيحية من أعدائها في الخارج -الأتراك-، وفي الداخل -البروتستانت-. ونجد هذا المأخذ أيضاً في البيان الفرنسي لِسنة 1635م، الذي اقترحه ريشليو Richelieu؛ لتبرير إعلان الحرب على اسبانيا.

ليس هناك أدنى شك في أن فيليب الثاني قد استخدم هذه الحجة، وربما أكثر من شارل الخامس: النظام الملكي، نصير الكاثوليكية. فالموريسكيون، على سبيل المثال، كانوا يُعتبرون بمثابة الطابور الخامس، المستعدِّ لتقديم الدَّعم للغزو التركي، في اللحظة المناسبة. في حين، قُدِّم البروتستانت على أنهم حلفاءٌ طبيعيون للمتمرِّدين الفلمنكيين.

وإلى اليوم، تجد هذه الفكرة قبولاً واسعاً: مثَّلت الملكية الإسبانية نموذج الدولة التي أسندَت إلى نفسها مهمة روحية، واعتبرَت أن دورها هو ضمان وحدة المسيحية في الخارج والحفاظ على أرثذوكسية العقيدة داخل حدودها. باختصار، نحن أمام إمبراطورية كرَّست نفسها؛ لمناهَضة الإصلاح، وأمام سلطة كرَّست نفسها للدين. هل يكون دور الأمير هو التدخُّل في الجدالات

رعايا تاج أراغون (أراغون، بلنسية، كاتالونيا) على الثورة ضد الملك فيليب الخامس، والانضمام إلى أرشيدوق النمسا l'archiduc d'Autriche.

ذات الطابع الديني؟ لم يكن هذا رأي الأستاذ الدومينيكي فرانثيسكو دي فيتورياFrancisco de Vitoria، بِسلمنكة، خلال العِقد الرابع من القرن السادس عشر (1530–1540م)، الذي يميِّز بين مستويين، الطبيعي وما وراء الطبيعي، كل منهما مستقلٌّ في مداره: النعمة الإلهية لا تلغي الطبيعة، وما هو روحي لا ينبغي أن يتداخل مع ما هو آني، باستثناء بعض المجالات المتداخلة، ودائماً مع بعض الاحتياطات. وأيضاً، سنة 1556م، كان البلنسي فادريكي فوريو سيريول Fadrique Furió Ceriol –الذي كان يأمل أن ينهج فيليب الثاني سياسة أكثر تسامحاً أو أكثر «علمانية»– يعتبر أن منصب الملك، مهنة يجب تعلُّمها وممارستها بشكل صحيح. فالفضيلة أو الدين غير كافيين، حتى أنهما غير ضروريين: «نقول عن شخص بأنه أمير جيد، كما نقول عن آخر بأنه موسيقي جيد، حتى وإن تعلَّق الأمر بشخص خبيث ومخادع، سوف نستمر في القول بأنه موسيقي ممتاز؛ لأنه يتقن مهنته»[1].

بعد ذلك بوقت بسيط، سيذهب اليسوعي سواريث Suárez إلى أبعد من ذلك في هذه البرهنة: ليس دور الدولة صنع أشخاص فاضلين، بل ضمان السِّلم الاجتماعي، وتكوين مواطنين[2]. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن هذه المبادئ تتناقض مع العقلية، والتيار الفكري الذي كان سائداً في إسبانيا، والمؤيِّد لتدخُّل السلطة المدنية في القضايا الدينية، وهنا نجد محاكم التفتيش. لكن فرادتها، في الواقع، تكمُن في أنها قد أسندت محاربة الهرطقة إلى السلطة المدنية. وسيكون لنقل الصلاحيات هذا نتائج ثقيلة: فقد خلَق حالةً من الالتباس بين المجال السياسي والديني. فلِكَي يكون المرء إسبانياً جيداً، لا يكفي فقط أن يحترم

(1) فادريك فوريو سيريول: «عن المجلس ومستشاري الأمير»، يذكره خ. أ. مارابال J.A. Maravall، «المعارضة السياسية في عهد الأسرة الهبسبورغية، مدريد، أريبل، 1972، ص 58.

(2) «هدف القانون هو صنع مواطن جيد، لا صنع مسيحي جيد» Lex ergo civilis facit bonum civem، sed non simpliciter bonum virum.

قوانين المملكة، بل عليه أيضاً أن يمارس الديانة الكاثوليكية، والدولة هي التي تتكفَّل بمعاقبة أيِّ ابتعاد عن الأرثذوكسية. وهكذا توفَّرت في إسبانيا القرن السادس عشر الظروفُ الملائمة لنشأة وتطوّر ما سُمِّي، في بعض الأحيان ب «الإغراء الثيوقراطي»: يُنتظَر من السلطة السياسية أن تحقِّق فعلياً مملكة الرب، وتتولَّى الدولة مهمة نصر الفضيلة، والإيمان، والدين، باستخدام الوسائل التي تخوِّلها لها السلطة السياسية، بما في ذلك، الإكراه، إذا لزم الأمر. نحن أمام العالم الذي يذكره دوستويفسكي Dostoïevski في أسطورة «المحقق الكبير»: عالم يحلم بتحقيق سعادة الشعب، والخلاص الأبدي للأرواح، بوسائل سياسية.

هذا النوع من العنائية[1] Providentialisme، وجد انتشاراً واسعاً خلال السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر. كان ماريانا Mariana أول من أبدى مخاوفه، بشكل واضح، من البلدان البروتستانتية. فالهرطقة برأيه، مبرِّر لإقامة حرب عادلة، بما أنها تفرِّق الأمم والشعوب. وأسهم النِّزاع حول «المكيفيلية» Machiavélisme في تصلُّب المواقف. في أقل من خمسين عاماً، ستتغير هذه تماما. ففي سنة 1550م، منح شارل الخامس امتيازاً ملكياً لترجمة كتاب «خطبة ماكيفيل حول المرحلة الأولى لِتيتوس ليفيوس» وأوصى من سيصبح مستقبَلاً فيليب الثاني، بقراءته، باعتبارها في غاية الفائدة. وفي 1584–1585م، سيلِحُّ دوق سيسا le duc de Sesa، أمام مجلس محاكم التفتيش على ترجمة كتاب «الأمير»، بل وسيبدي استعداده لطبعه على نفقته الخاصة. ولكن خلال هذه الفترة، كانت المعركة قد أصبحت خاسرة، إذ أن كتاب ماكيافيل كان قد أُدرِج في فهرس الكتب الممنوعة قبل ذلك بسنة. وأصبح دحض «المكيفيلية»، باعتبارها شكلاً حَذِقاً من أشكال الهرطقة، أمراً معتاداً. وعنوان الكتاب الذي نشره اليسوعي ريبادينيرا Rivadeneira سنة 1595م،

(1) الاعتقاد بتدخل العناية الإلهية في كل الشؤون البشرية. (المحققة)

غنيٌّ عن أي تعليق: «رسالة حول الدين والفضائل التي يجب أن يكون عليها الأمير المسيحي ليحكم ويحافظ على مملكته. ضد ما يعلِّمه نيكولاس مكيافيلي Nicolas Machiavel وساسة هذا العصر». إلى مسوِّغ الدولة الذي يجعل من الدولة ديناً، يُضيف ريبادينيرا Rivadeneira مسوِّغا آخر يجعل من الدين دولة. على عكس ماكيافيل و أتباعه، يرفض المفكِّرون الإسبان اعتبار السياسة تقنيَّةً أهدافُها بعيدة عن الأخلاق، والدين. بالنسبة إليهم، لا تقتصر الأخلاق على الأخلاق الفردية، بل يجب أن تشمل النشاط السياسي أيضاً. بالنسبة لمعظم مؤلِّفي القرن السابع عشر المهتمِّين بالمشاكل السياسية، ملك إسبانيا هو الأمير المسيحي بامتياز، وسلوكه يجب أن يكون مستلهَماً من مبادئ التعاليم المسيحية الأكثر صرامة. ولذلك، فهو المدافع الطبيعي عن الكاثوليكية، وعدو الهرطقة، وحامي الكنيسة. لقد رأينا كيف أن هذه الفكرة كانت مقبولة في الخارج وكيف أنها كانت تثير السخط عند البعض. في الواقع، كانت الأمور أكثر تعقيداً من ذلك. لا يمكن اختزال السياسة الخارجية الهابسبورغية في جوانبها الإيديولوجية. فهناك اعتبارات أخرى تتدخَّل في اللعبة: كالتضامن مع آل هابسبورغ، والرغبة في الحفاظ على إسبانيا كقوة مهيمِنة. ومع ذلك، يظلُّ هناك بعض الغموض الذي سيغذِّي، لقرون، فكرة «إسبانيا، نصيرة الكاثوليكية».

وتمثِّل قضية أنطونيو بيريث Antonio Pérez التي يكتنفها الغموض، المثال الأكثر دوياً، لكيفية استخدام السلطة السياسية لمحاكم التفتيش، في محاولتها لتجاوز الحواجز القانونية أو الدستورية. كان أنطونيو بيريث Antonio Pérez أحد القانونيين الذين اختارهم فليب الثاني، ليكونوا ضمن مساعديه. وقد شغل منذ سنة 1566م منصب الكاتب الملكي المكلَّف بشؤون إيطاليا. وبحكم منصبه، كان يقابل الملك عدة مرات في اليوم، ويحظى بثقته، ويعرف كل

أسرار الدولة ودسائس القصر.

في سنة 1578م، سوف توجِّه الشائعات أصابع الاتهام إلى أنطونيو بيريث Antonio Pérez باعتباره المسؤول عن مقتل إسكوبيدو Escobedo، وهو أحد عملاء «دون خوان النمسا» Don Juan d'Autriche، وسرعان ما سيقتنع فيليب الثاني بأن بيريث Pérez، بالإضافة إلى هذه الجريمة، قد قام بتزوير بعض الوثائق، وإفشاء أسرار الدولة إلى أطراف ثالثة، واستغلال نفوذه.

وقد اتُّهم أنطونيو بيريث Antonio Pérez بالخيانة العظمى، واعتُقِل في 28 من يوليوز / تموز سنة 1579م. وتخوُّفاً مما هو أسوأ، سيحاول بيريث الهرب، لكن المحاولة التي قام بها في 31 من يناير / كانون الثاني سنة 1585 باءت بالفشل. لكن المحاولة الثانية، ولأنه خطَّط لها جيداً، ستنجح، وسيتمكن أنطونيو بيريث في 15 من أبريل / نيسان سنة 1590م من الوصول إلى أراغون؛ ليطلب، على الفور، تطبيق الضمانات التي تمنحها «المواثيق» Los fueros لِرعايا المملكة في حقه، باعتباره من مواليد مدينة سرقسطة Zaragoza. وفي انتظار النَّظر في قضيته، سيوُضِع بيريث تحت حماية القائم على العدالة el Justicia، وهو قاضٍ يسهر خصِّيصاً على ضمان تطبيق المواثيق Los fueros. وقد طالب فيليب الثاني بتسليمه، لكن طلبه قوبل بالرفض. لن نجد مثالاً أفضل على مدى محدودية النظام الاستبدادي، والمركزية الملكية في القرن السادس عشر: فالملك لن ينجح في أن يسلِّم إليه شخص متَّهم بالخيانة العظمى، والقذف في شخص الملك! لأن قانون قشتالة لا يطبَّق على أراغون!

آنذاك، قرر فليب الثاني تجاوز هذا العائق بجعل محكمة التفتيش تتدخل في الأمر؛ لكون سلطتها القضائية تشمل كل التراب الوطني، وغير خاضعة للمواثيق.

ولا تهمُّ الذريعة المستعملة: ولكن أحد خدم بيريث شهد بأن هذا الأخير

عادة ما كان يجدِّف بالقول، واتهمه آخر باللواط، وأقرَّ دييغو دي تشابيس Diego de Chaves، كاهن اعتراف الملك، بأن الأمر يتعلق بالهرطقة، بلا جدل. ولكن عندما حاول المحقِّقون القبض على السجين، اصطدموا بمعارضة الشعب (في 24 من ماي / أيار، سنة 1591م). بعد ستة أشهر من ذلك، أي في 24 من سبتمبر / أيلول، قامت محكمة التفتيش بمحاولة جديدة، لكن ثورة أخرى مكَّنت أنطونيو بيريث من الهرب إلى الخارج. وستجد محكمة التفتيش، خلال سنة 1592م، اتهامات جديدة لتوجهها إلى أنطونيو بيريث: فقد كان على صلة مع بروتستانتيين من منطقة بيارن، وبالتالي، فهو متهم بالتواطؤ مع المهرطقين. ثم إنه في بعض النصوص التي نشرها في المنفى، يصرِّح بأن الديوان المقدس لا يمكنه أن يسود على المواثيق. وفي يناير / كانون الثاني من سنة 1593م، أصدرت محكمة التفتيش في حقه، غيابياً، حكماً بالإعدام. وتوفي بيريث بباريس في 3 من نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1611م. في سنة 1615م، وبناء على طلب من أرملته، وافقت محكمة التفتيش على إلغاء الحكم الذي صدر في حقه سنة 1593م. دليل آخر، ما لم يكن الأمر قد اتضح بما فيه الكفاية، على أن الأمر يتعلق بملاحقة سياسية.

لم يكن لدى محكمة التفتيش أي مانع من أن تخدم السلطة السياسية، اللهم إلا عندما كان يُطلَب منها بشكل صريح أن تعمل ضد الأهداف التي أُسنِدت إليها منذ البداية، كملاحقة اليهودية المتسترة Cryptojudaïsme. ما بين سنة 1621 و1643م، سيسعى كونت– دوق أوليباريس le comte–duc d'Olivarès إلى التخلُّص من المصرفيين الجِنويين، الذين، كانوا برأيه، جشعين للغاية، وتعويضهم برجال الأعمال البرتغاليين، الذين كانوا في معظمهم متنصِّرين، إذ تتوفر لديهم ميزة مزدوجة: فقد كانوا رعايا للملكية، وكان الكثير منهم على صلة بأقارب أو أصدقاء مقيمين بشمال أوروبا، يحتلون مراكز

جد مهمة في عالم التجارة والأموال. ولذلك، سيطلب دوق أوليباريس من محكمة التفتيش أن تتغاضى عن بعض الحالات الخاصة. ولعل دوق أوليباريس كان أحد مُلهِمي المذكِّرة التي أشرنا إليها في فصل سابق: ويقترح فيها المؤلف -ولعله أحد أعضاء محكمة التفتيش، إرناندو دي سالاثار Hernando de Salazar أو دييغو سيرانو دي سيلبا Diego Serrano de Silva- أن تبدي محكمة التفتيش بعض التسامح مع اليهود المتنصِّرين البرتغاليين، ذلك أن نفيَهُم من شأنه أن يحرم الملكية من خدمة تجار محنَّكين. هذه التوصيات لن تجد إلا مراعاة جزئية، إذ كانت تتطلب تغييراً جذرياً في السياسة الدينية المتَّبعة إلى ذلك الحين. في رسالة بتاريخ 8 من أغسطس / آب سنة 1643م، سيعبِّر الأب بيريرا Pereyra عن استيائه: «يريد ذلك «المفضَّل» أن يعيد اليهود إلى إسبانيا، وبعضهم قد عاد بالفعل، يُستقبَلون من طرف الملك ويقدِّمون مذكِّرات إليه. اليوم، على سبيل المثال، رأيت أحدهم، يضع على رأسه قبعة بيضاء، في ردهة القصر». وضد هذه السياسة أيضاً، سيرفع صوته الكاتب الكبير كيبيدو Quevedo، وهكذا سيضيف سنة 1644م إلى كتاب «الأحلام Los Sueños» كتاباً يتضمن قدحاً لاذعاً ألا وهو: «جزيرة المونوبانتيين» L' Île des Monopantes. ويتخيل كيبيدو فيه بأن يهوداً ذوي نفوذ يجتمعون سراً، في مدينة سالونيك Salonique؛ لتدارس أفضل طريقة، لبسط نفوذهم على العالم، بمساعدة من «المونوبانتيين» Monopantos، أي المسحيين المستعدِّين لدعمهم. ومن بين هؤلاء، يمكن تمييز الكونت-دوق أوليباريس وأصدقائه بكل سهولة، ولعل هذا المؤلَّف أحد المصادر البعيدة، لِكتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» Protocoles des Sages de Sion. ومن خلاله، يستنكر كيبيدو الطرق العصرية للتلاعب بالمال، والنظام البنكي الذي لا يستطيع أن يفهم آلياته بشكل تام، ولا يطمئن لتعاملاته المريبة، والرأسمالية الناشئة التي ما

فتئت أن تعولمت، والمجهولة مع ذلك كلِّه، ولهذا السبب بالذات، أكثر مبعثاً للقلق، وطغيان الاقتصاد على القيم الأخلاقية والروحية...

وقبل ذلك بسنوات، بتاريخ 12 من مارس / آذار سنة 1641م، دوَّن بيليسير Pellicer في كتابه «إنذارات» Avisos هذه الملاحظة: «أعلم، ومن مصدر موثوق، أن هناك من يسعى إلى إرجاع اليهود من هولندا... لِحسن الحظ، محكمة التفتيش تراقب». وبالفعل، كانت محكمة التفتيش تراقب. طوال فترة مكوث الكونت أوليباريس في السلطة، اقتصر تدخُّل محاكم التفتيش على الحالات الأكثر بداهة، لكنها لن تتنازل أبداً عن هدفها الأساسي، الذي خصِّصت له منذ البداية. وحثُّها على تشجيع عودة المتهوِّدين، كان يعني طلب الشيء الكثير!

لجأت السلطة الآنية إلى خدمات الدِّيوان المقدس في كل مرة أرادت فيها أن تُظهِر تفوُّقها على السلطة الكنسية. وهذا ما نلاحظه في ما سُمِّي بالنزاع حول «الجنسينية»[1] Jansénisme. وبِغضِّ النظر عن الجوانب المذهبية –السعي إلى صرامة أكبر في كل ما هو لاهوتي، وأخلاقي، مقابل التسامح الذي يُنسَب إلى اليسوعيين– فإن مذهب الجنسنيسية يتجلى في إسبانيا كمظهر من مظاهر نظام الامتيازات الحصرية للملكية Régalisme. ويبدو أن روما، خلال حرب الخلافة الأوروبية، قد تحيَّزت لِصفِّ الأرشيدوق النمساوي ضد البروبون Borbón. وسيستعمل فيليب الخامس هذا الظرف كذريعة لمحاولة الحدِّ من نفوذ البابا، وسيسند هذه المهمة إلى ميلتشور دي مكاناث Melchor de Macanaz، الذي سيبعث تقريراً بهذا الشأن، في ديسمبر / كانون الأول من سنة 1713م. وقد سمح الكاردينال والمحقق العام جيوديسي Giudice لنفسه بإبداء بعض التحفظات. فقام فيليب الخامس بعزله على الفور، وإسناد مهمة جديدة إلى

(1) مذهب لاهوتي نشأ في القرن السابع عشر، وينسب إلى اللاهوتي كورنيليو جانسن. (المحققة)

ماكاناث Macanaz: الإعداد لإصلاح يعزِّز سلطة الملك على محكمة التفتيش، تلك المؤسسة التي يزداد نزوعها إلى اعتبار نفسها فوق القانون، أكثر فأكثر. لكن هذا الإصلاح باء بالفشل؛ لأن السلطة السياسية كانت منقسمة بشأن هذه المسألة.

وارتكب مكاناث خطأ إغضاب الوزير ألبيروني Alberoni، الذي كان يتمتع بنفوذ واسع، وطُرِد على إثر ذلك من المملكة، في فبراير / شباط من سنة 1715م[1]. وتُجهَل الأسباب الحقيقية التي كانت وراء سقوط خادم مخلص للدولة مثل مكاناث. لعله كان ضحية لليسوعيين، الذين كانوا يرون فيه منافساً وخصماً؟ إذا كان الأمر كذلك، فسيؤخذ بثأره، وبشكل مفاجئ، بعد سنوات قليلة من وفاته. منذ عهد الملكين الكاثوليكيين، لم يفتأ الملوك يتدخلون في شؤون الكنيسة، محاولين فرض سلطتهم فيما يتعلق بمسائل النظام، وإذا اقتضى الحال، حتى ضد الأساقفة والبابا.

كانت اتفاقية سنة 1753م النتيجة النهائية لأكثر من قرنين من الجهود المبذولة، من أجل أن تكون إدارة الكنيسة الإسبانية فعلياً بِيد التاج. بما أن الأساقفة، -وبوتيرة أقل، الكهنة- كانوا يُعيَّنون من قِبل الملك، فقد كانوا يعتبَرون موظفين حقيقيين، وكانوا مُلزمين بدعم مشاريع الحكومة، والمساهمة في السياسة الإصلاحية بإخلاص وكفاءة. كان الإصلاحيون يشعرون ببعض النفور من الإكليروس النظامي، إذ لم يكونوا يملكون أية سلطة عليه. وكانت «فرقة يسوع»، بشكل خاص، تثير ريبتهم، بسبب طاعتها العمياء للبابا. ثم إن أصحابها كانوا ينزعون إلى تمديد نفوذهم، سواء في الدولة - فكاهن اعتراف الملك عادة ما كان يكون يسوعياً- أو في المجتمع -نظراً للدور الذي كانوا

(1) ولم يُسمَح له بالعودة إلا سنة 1748م، وذلك من أجل احتجازه في زنزانة بِلاكوروني La Corogne، حيث مكث إلى أن توفي، سنة 1760م.

يقومون به في التعليم-، أو في أمريكا -حيث كانت البعثات التبشيرية إلى الباراغواي، على سبيل المثال، تشكِّل أرضية واسعة يمارس اليسوعيون في إطارها سلطة تعتبر متضاربة مع سلطة الملك-.

وقدَّمت ثورة سنة 1766م ضد الوزير إسكيلاتشي Esquilache، الذريعة المنتظرة. فعلى إثر تحقيقٍ أمَرَ به كامبومانيس Campomanes، وهو نائبٌ ذو نفوذ بمجلس قشتالة، اقتنعت الحكومة بأن اليسوعيين يتحمَّلون الجزء الأكبر من المسؤولية، في المظاهرات التي نُظِّمت سنة 1766م: فلقد انطلقت الثورة من المعهد الإمبراطوري بمدريد. وكان وراء تدبير المؤامرة يسوعيان، أحدهما كاهن، اعتراف الملكة الأم، إيسابيل فارنيسيو Isabel Farnesio، بهدف إحداث تغيير في الحكومة، ولربما أيضاً، لإرغام شارل الثالث على التنازل عن العرش. بالإضافة إلى ذلك، استنكِر على اليسوعيين نشرهم، بشكل سري، للعديد من الكتيبات، والبيانات التحريضية، والمنشورات المعادية للسلطة، مما خلق الفتنة، وروَّج لها. ولربما أسهم التذكير بالأطروحات التي كان يدافع عنها بعض اليسوعيين -مثل سواريث وماريانا- حول حق الشعوب في مقاومة السلطة الاستبدادية -وهي الأطروحات التي نعتها رجال عصر الأنوار بالمستهدِفة لحياة الملك والدموية- في محاربة التيار الإصلاحي لـ«فرقة يسوع» بأكملها. وفي سنة 1767م، تمَّ طرد ال 2641 يسوعياً الذين يعيشون بإسبانيا، وال 2630 الذين يعيشون بأمريكا، وصودرت أملاكهم لصالح الدولة، ولم تنته محنتهم عند هذا الحد. ففي سنة 1772م، حصل خوسي مونينو José Moñino، سفير الفاتِكان وكونت فلوريدابلانكا Floridablanca لاحقاً، على إذن البابا بتفكيك «فرقة يسوع».

كان موقف وزراء عصر الأنوار من محكمة التفتيش ملتبساً. فهم لا يحبونها، ولكنهم يعتقدون، مع ذلك، بأنها تستطيع أن تخدمهم. ويرون بأن المكتب

المقدس، هو الجهاز الأكثر تعصباً في الدولة، ومؤسسة تجاوزت دورها؛ لتمنع الكتبِ التي تساند نظام امتيازات الملكية. ومع ذلك، هؤلاء الوزراء أنفسهم لن يفكّروا بإلغاء محكمة التفتيش. إذ تبقى أداة للسلطة، ما دام الملك هو الذي يعيِّن رئيسها. وبالفعل، في سنة 1764م، سيصبح بِرتران Bertrán، وهو أسقف سلمنكة، محققاً عاماً، وسيُعتمَد عليه وعلى محكمة التفتيش لكي يُشارك، إلى جانب الأساقفة، في القضاء على الشعوذة وتقدُّم سياسة عصر الأنوار. وسوف تقتصر السلطة على الحدِّ من صلاحيات محاكم التفتيش، على سبيل المثال، بسحب قضايا تعدد الأزواج منها سنة 1770م، وإسنادها، منذ هذه اللحظة، إلى القضاء العادي، مع الحفاظ على محكمة التفتيش كمؤسسة احتياطية. وإليها سيُسنِد فلوريبلانكا Floriblanca، في عهد شارل الرابع، مهمة محاربة تغلغل الأفكار الثورية في إسبانيا.

ولذلك فاجأت قضية محاكمة أولابيدي Olavide الجميع. كان بابلو أولابيدي Pablo Olavide أحد المولَّدين البيروانيين الذين غادروا بلدهم سنة 1750م، في سن الخامسة والعشرين، متوجِّهاً إلى فرنسا ثم إيطاليا. لمدة أسبوع، حظي بشرف استضافته من قِبَل فولتير Voltaire بِفرني Ferney. وفي سنة 1765، استقر أولابيدي بإسبانيا، وبما أنه كان متشبِّعاً بالثقافة الفرنسية، وقارئاً نهماً، ولديه حب استطلاع لكل ما هو جديد، فسرعان ما تمكَّن من كسب ثقة الوزراء الإصلاحيين، الذين عيَّنوه مساعداً سنة 1767م، أي محافظاً corregidor، في إشبيلية. وخلال تقلده لهذا المنصب، أبدى نشاطاً كبيراً. على وجه الخصوص، إليه يعود الفضل في برنامج إصلاحي طموح. كانت تجتمع في صالون بيته العديد من الشخصيات المحلية، كما أنه وضع مكتبته الغنية رهن إشارة أصدقائه، وسيستفيد خوبيانوس Jovellanos الذي كان آنذاك قاضياً شاباً، من علاقته بشخصية متفتحة كشخصيته. وسيُطلَب من

أولابيدي Olivade تطبيق مشروع احتلال سيرا مورينا Sierra Morena، الذي قررته الحكومة، وسيتولى هذه المهمة بكل جدية، وسيحصل خلال وقت قصير على نتائج مشجِّعة. لكن النجاح، والحماية الكبرى اللذين كان يحظى بهما، جعلاه يتصرَّف ببعض الطيش. فقد بدأ يتجرأ على الجهر بأقوال تتهكم من المعتقدات الشعبية، التي كان يصفها بالخرافات، وقام بمنع دفن الأموات داخل الكنائس، وبيع صكوك الغفران، كما أنه كان ينتقد الصدقات: للتخفيف من حدة الفقر، من الأَولى أن يتم خلق فرصٍ للشغل. كما أنه كان يسخر من الرهبان الذين كان ينعتهم بالجهلة. هؤلاء، وخصوصاً منهم الرهبان الكبوتشينيون Capucins لن يغفروا له فعلته، وسيشكونه أمام محكمة التفتيش. بحسب رأيهم، كان أولابيدي كافراً يملك كتباً محظورة، ولوحات فاسقة، ولم يكن يراعي أيام الصيام الواجبة، وفوق ذلك كله، شخصاً شكوكياً، مشايعاً لنظرية كوبرنيك! لكن ما يثير الدهشة أكثر هو أن هذه الاتهامات أُخِذت على محمل الجد. فلقد أوقفت محكمة التفتيش أولابيدي في سنة 1776م، وبدأت بمحاكمته ثم أدانته في سنة 1778م، وحكمت عليه بثماني سنوات من الحجز في أحد الأديرة[1]. وأحدثت هذه القضية ضجة في أوروبا، واعتُبِرت دليلاً على أن إسبانيا لن تصبح أمة متحضِّرة بسهولة. لا يجب إعطاء محاكمة أولابيدي أكثر من حجمها. على الأرجح، يتعلق الأمر بإثبات محكمة التفتيش لقوتها التي ما تزال موجودة. بل وهناك من ذهب إلى أن قضية أولابيدي كانت مجرد استفزاز، أو تحدٍّ للمحقق العام، فليبي برتران Felipe Bertrán، الذي كان معروفاً بفكره المتفتح وارتباطه بفكر عصر الأنوار.

(1) سرعان ما فرَّ أولابيدي ليستقر به المطاف في فرنسا، حيث شهد أحداث الثورة الفرنسية. تم إيقافه من طرف التيار الجبلي Montagnards، ثم أطلق سراحه بعد انقلاب 9 من شهر ترميدور thermidor، وعاد إلى إسبانيا حيث توفي سنة 1803م، بعد نشر كتابه «انتصار الإنجيل» الذي يراجع فيه أخطاءه.

وأمام عجزهم عن النيل من الوزراء، الذين كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة، اختار المحققون، الذين كانت تقلقهم التيارات الجديدة، إعطاء العبرة بمهاجمة موظف من الدرجة الثانية.

ولكن خلال القرن الثامن عشر، سوف تتَّسع الهوَّة بين الجهاز المسيِّر للديوان المقدس، من جهة، والذي يضم أساقفة ينتمون إلى فكر عصر الأنوار، همُّهم محاربة الفكر الخرافي للعوام، وبين القاعدة، من جهة أخرى: المحققون الإقليميون، المفوضون، «أقرباء» الكنيسة، إلخ... وهي بمثابة بروليتاريا شكَّلها رجال دين جهلة، متعلقون بمصدر عيشهم الهزيل، وبامتيازاتهم. ولقد وجدت الفئة الأولى صعوبة في الرضوخ إلى الفئة الثانية التي دائماً ما كانت تحتقرها. هناك قصتان متعاصرتان تقريباً، تعكسان الوضع الذي كانت عليه الأمور خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. في سنة 1805، قام طالب شاب من بلنسية بالتعبير عن أفكار طائشة، أدَّت إلى التبليغ عنه إلى الديوان المقدس. فما كان من محقق المنطقة، نيكولاس لاسو Nicolás Laso إلا أن استدعاه وهنَّأه -هكذا في المصدر الأصلي-، وأطلعه على مكتبته الشخصية، التي كانت تحتل فيها حيزاً هاماً كتب روسو Rousseau وفولتير Voltaire وهلفيتيوس Helvétius، ثم قال له: «اذهب أيها الشاب وتابع دراستك باطمئنان، ولا تنس هذا: إن محاكم التفتيش في بلدنا لأقل حقداً، وإنها لتمارس الاضطهاد أقل بكثير مما يقال»[1].

وفي كتابه «مذكِّرات رجل عجوز»، يحكي ألكالا غاليانو Alcalá Galiano -وهو أحد أشهر ليبراليي العصر- قصة وصوله إلى مدريد مع بداية سنة 1808م، عندما كان عمره يناهز السابعة عشرة، وكيف عثر المحققون، الذين كانوا يؤدون عملهم عند أبواب المدينة، بين أمتعته على نسخة من كتاب

(1) لوسيان دوميرغ عن مجلة اربور484-485- Arbor - CXXIV -، 1986، ص 127.

«تاريخ عهد شارل الخامس» Histoire de Charles Quint لِروبيرتسون Robertson، وتفحَّصوا بريبة ذلك الكتاب الذي كان باللغة الإنجليزية –وهو ظرف مشدِّد–، وأمام الشك، قرَّروا مصادرته. بعد ذلك بأيام، تمَّ استدعاء الشاب ألكالا غاليانو Alcalá Galiano من قِبَل المحقق العام، أرثي Arce، الذي أعاد إليه الكتاب بابتسامة وبهذا التعليق: «حسناً أيها الشاب، هل تقرأ هذا النوع من الكتب؟ خذ حذرك إذاً!». القصتان معا توضِّحان تماماً الوضع الذي كان عليه الدِّيوان المقدس، والمسافة الهائلة التي كانت تفصل بين المسيِّرين، وعمال الحضيض.

لم يتردد الملوك في استخدام محاكم التفتيش لأغراض سياسية. هل كان أحد هذه الأغراض هو إخضاع الملكية لمعايير قانونية متجانسة، على غرار النموذج الذي كان موجوداً في قشتالة؟ هل استعملوا محاكم التفتيش لجعل اللغة القشتالية لغة الثقافة، والتواصل في كل المملكة؟ أو بعبارة أخرى، هل صُمِّم الدِّيوان المقدس لكي يكون أداة للمركزة؟

في مجموع التراب الذي يشكِّل الملكية الإسبانية، تحتل قشتالة، بكل وضوح، مكاناً بارزاً، منذ البداية. ولتفسير هذه الحالة، من الاعتباط الحديث عن التوسع القشتالي: يكفي إلقاء نظرة على الخريطة. إذ تمثِّل قشتالة ثلثي تراب المملكة المزدوجة. وهي أيضاً، المنطقة الأكثر تعميراً وثراء، ولمدة طويلة –لسنة 1650م–، الأكثر حيوية. وهذه هي الأسباب التي تفسِّر تفوُّق قشتالة.

كان أوائل الهابسبورغيين مدركين لهذا الوضع، ولذلك اعتمدوا على قشتالة، التي كانت، بالإضافة إلى ذلك، تتمتع بميزة، وهي أنها كانت تُظهِر ممانعة قانونية أقل، فيما يتعلق بتزويدها بالأموال والجنود، ولم يحاولوا، تحت أي ظرف، السيطرة بالقوة، على المعارضة التي كانوا يجدونها في أقاليم مملكة أراغون.

في القرن السابع عشر، عندما لاحظ أوليباريس Olivares استنفاذ موارد قشتالة، أراد تعزيز وحدة الأقاليم الإيبيرية، بإخضاعها لنفس القانون، ونفس النظام الجبائي، ونفس الإدارة، وصمَّم هذه الوحدة وفقاً للنموذج القشتالي. باختصار، كان يسعى إلى صهر مختلف مكوِّنات النظام الملكي في أمة وطنية واحدة: أي أن يصبح فيليب الرابع ملك إسبانيا، وليس ملك قشتالة والبرتغال وأراغون وبلنسية وكونت برشلونة، إلخ... لم تكن الفكرة جديدة، ففي سنة 1598م، كان القانوني، آلاموس دي بارينتوس Alamos de Barrientos قد اقترح توصيات مماثلة: تغيير البنية الحالية للملكية بأخرى «تكون فيها مملكة مكوَّنة من عدة أقاليم، لكنها موحَّدة، ويكون فيها الملك، ملكاً للكل وللمجموع». وقد تبنَّى أوليباريس هذه الفكرة: «لنحفاظ على المملكات، ولنوحد التشريعات». Multa regna sed una lex[1] .

وفي سنة 1640م، انتفضت كاتالونيا ضد هذا المشروع، وعندما استعادت مكانتها داخل النظام الملكي، أعادت أيضاً تشريعها السابق.

خمسون سنة بعد ذلك، سيتطور الوضع بشكل مختلف تماماً. فقد كان إلغاء نظام الحكم الذاتي لأقاليم تاج أراغون إنجازا للبوربون الأول، فيليب الخامس. إلا أنه ليس من الواضح أن الأمر يتعلق بسياسة مَرْكَزةٍ متعمَّدة، بل بالأحرى، بمجموعة تدابير ظرفية موجَّهة ضد المناطق التي، انحازت إلى أرشيدوق النمسا، خلال حرب الخلافة. والدليل على ذلك، هو أن إقليمي الباسك ونبارَّا، اللذين أبديا ولاءهما للقضية البوربونية، احتفظا بوضعيهما. في القرن الثامن عشر، عرفت عملية التوحيد بعض التطورات، ولكنها لم تكن قد اكتملت بعد.

لم يفعل آل هابسبورغ شيئاً من أجل فرض استعمال اللغة القشتالية. وخلال

(1) مملكات عديدة،لكن، قانون واحد.

القرن السادس عشر، ستعتمد النخب البرتغالية والكاتالونية والبلنسية اللغة القشتالية، كلغة للثقافة، وقد كانت حركة عفوية، لم ترافقها أية ضغوط سياسية. وطيلة فترة حكم «آل النمسا»، ظلت الكاتالونية، لغة الإدارة والشارع. بيد أن الأشياء بدأت تتطور، مع قدوم الأسرة البوروبونية. وابتداء من سنة 1717م، سيقترح البرلمان على ممثِّلي السلطة المركزية تشجيع استعمال اللغة القشتالية، لكن بكل تكتم: «يجب علينا أن نتصرف بحيث نحقق الهدف دون أن يظهر ذلك». هذا التوجه سيتأكد ويزداد دقة خلال النصف الثاني من القرن. وفي سنة 1768م، سينصُّ مرسوم على نشر المؤلفات فقط باللغة القشتالية، بهدف تسريع وتيرة الاندماج اللغوي. ومع ذلك، نعلم أن جامعة سيرفيرا Universidad de Cervera استمرت في طباعة التعاليم المسيحية، إلى جانب كتب أخرى، باللغة الكاتالانية، دون أن تعترض السلطة على ذلك. في سنة 1780م، هناك تعليمات حكومية جديدة تقترح تعميم استعمال اللغة القشتالية، لكن، في المقابل، لم يكن هناك أي نص يمنع رسمياً استعمال اللغات المحلية.

ولا يبدو أن الكنيسة قد اهتمَّت باستعمال اللغة القشتالية على حساب اللغات الإقليمية. إذ كان اليسوعيون في معاهدهم بكاتالونيا وبلنسية يدرِّسون باللغة القشتالية، ولكن نظراً لأن النُّخب المحلية كانت تفرض ذلك، فقد كانت حريصة على إعطاء أبنائها ثقافة قشتالية. بينما نجد نفس اليسوعيين يُلقون دروس الوعظ باللغة الكاتالانية؛ لأنهم كانوا يريدون أن يُفهَموا من الناس. وهم بهذا الموقف، لم يكونوا سوى يتبعون ما درجت عليه العادة في الكنيسة، والتي كانت دائماً مؤيِّدة للغة الشعب: فأبناء إمارة كاتالونيا كان من الضروري أن يتعلموا باللغة الكاتالانية، حتى وإن كانوا قشتاليين أو فرنسيين.

خلال المجالس الكنسية المنعقدة بِطارَّاغونا Tarragona بين 1636 و1637م، صرَّح الأساقفة الكاتالانيون بأن الوعظ وتدريس التعاليم المسيحية، سيكون،

إلزاماً، باللغة الكاتالانية. وقد حرص الديوان المقدس حرصاً شديداً على عدم إدخال تغييرات فيما يتعلق بهذه القضايا. في أقاليم مملكة أراغون، كان العديد من المحققين قشتاليين، على الأقل في المراحل الأولى. لكن المفوَّضين وأقارب الكنيسة وصغار الموظفين، كانوا من سكان المنطقة. كانت الاستجوابات والمحاضر، في غالب الأحيان، تُحرَّر باللغة الكاتالانية. فعلى سبيل المثال، كانت تصريحات بلانكينا مارتش Blanquina March، والدة لويس بيبيس Luis Vives، التي تم إيقافها، ومحاكمتها، وإدانتها في أوائل القرن السادس عشر، مكتوبة باللغة البلنسية. ومع ذلك، ابتداء من سنة 1560م، سيقترح المجلس الأعلى La Suprema استعمال اللغة القشتالية، ولكن، ليس لأسباب إيديولوجية، وإنما سعياً إلى مزيد من الفاعلية.

ويشرح ذلك بوضوح سوتو سالازار Soto Salazar، الذي أجرى تفتيشاً لمحاكم كاتالونيا سنة 1568م: «عندما تكون الوثائق محرَّرة بعدة لغات –اللاتينية والكاتالانية والقشتالية– من الصعب ألاَّ نضيع». وفي نفس السنة، أي في 1568م، يلاحظ كاتب الدِّيوان المقدس، أغوستين مالو Agustín Malo، بأن خارج برشلونة –وحتى داخل المدينة نفسها– تسعة من عشرة، لا يفهمون ما يقوله مرسوم الايمان، عندما يكون مُحرَّراً باللغة القشتالية. كانت الفاعلية والحس العام يُمليان استعمال اللغة الكاتالانية. الخلاصة واضحة: كانت محكمة التفتيش أداة في خدمة السلطة السياسية، لكنها لم تُستَعمل لتحقيق الوحدة اللغوية للمملكة.

خاتمة

ما بين 1480 و1834م، كانت محاكم التفتيش الإسبانية خاضعة للسلطة الملكية، وهذا ما يميزها عن باقي أشكال التعصب، التي كانت سائدة في باقي البلدان، في نفس الفترة. في البلدان الأخرى، تعاونت السلطة المدنية مع السلطة الروحية؛ لمعاقبة التهجم على الدين، وفي معظم الأحيان، أدَّت هذه المهمة بحماس. وتحولت، بمعنى الكلمة، إلى الذراع العلماني للكنيسة[1]. بإسبانيا، لم تكتفِ السلطة المدنية بدعم الكنيسة، بل أخذت هي المبادرة، لممارسة الاضطهاد، وعيَّنت ممثليها الذين كلَّفتهم بتنفيذه، ومَنحتهم مكانة متميزة. كان مجلس محكمة التفتيش إحدى أهمِّ مؤسسات المملكة، بنفس أهمية مجلس المالية، أو مجلس بلاد الهند. الخلط بين ما هو آني، وما هو روحاني يحمل في طياته بذرة أحد أخطر مغريات العالم الحديث: النزوع إلى تحويل الإيديولوجيا إلى مكمِّل ضروري للسياسة. في ألمانيا النازية وفي الأنظمة الشيوعية، لم يكن دفع الضرائب، واحترام القوانين السائدة كافياً. لكي يُعتبر المرء مواطناً صالحاً، كان عليه أيضاً أن يعبِّر عن انتمائه إلى الإيديولوجيا المسيطرة، حتى لا يصبح في موضع شك. ونفس الشيء بالنسبة لإسبانيا، تحت ظل النظام القديم، إذ لم يكن الابتعاد عن العقيدة الكاثوليكية أمراً محبَّذاً، فالإسباني الصالح كان يجب أن يكون بالضرورة أيضاً كاثوليكياً صالحاً، والويل لمن كان ينسى ذلك! وفي كتاب نُشِر سنة 1927م، بعنوان «الدين والدولة في إسبانيا القرن

(1) إذا ما تقيدنا بنموذج فرنسا، تحت ظل النظام القديم، يذكِّرنا طين Taine في كتابه «أصول فرنسا المعاصرة» كيف أن السلطة الملكية، في أوج عصر الأنوار، كانت تكرس نفسها لمعاقبة الكفار. وقضية كالاس Calas وجان فرانسوا ليفيبر دو لا بار Jean François Lefevre de La Barre، المعروف بـ«فارس لا بار» Chevalier de la Barr'e، تجسِّدان أشهر مظاهر هذه الحميَّة، ولكنها لم تكن الوحيدة. فإلى سنة 1825م، كان القانون ينص على تطبيق عقوبة قاتل الأب أو الأم على من دنَّس الخبز المقدس، و«الحضور الحقيقي» للمسيح في سر القربان، يتحول –حسب رويي كولار Royer–Collard – إلى «حقيقة قانونية».

السادس عشر» Religión y Estado en la España del siglo XVI، لِفيرناندو دي لوس ريوس Fernando de los Ríos، يقارن هذا الأخير محاكم التفتيش الإسبانية بالشرطة السرية السياسية السوفياتية. ففي نظره، كان الاتحاد السوفياتي، وهو وريث الحكم القيصري البابوي البيزنطي بمثابة دولة–حزب État–parti، مثلما أوشكت إسبانيا الهابسبورغية أن تصبح دولة–كنيسة[1]. والطريقة التي كان يُتخلَّص بها، في الحالتين، من المنشقِّين، توضح ذلك. وعندما نقرأ «الصفر واللانهاية» Le Zéro et l´infini لِكويستلر Koestler، أو نقرأ «الاعتراف» L'Aveu لأرتور لندن Artur London، لا يسعنا إلا أن نندهش من مدى التشابه الموجود بين محاكمات محاكم التفتيش، ونظيراتها الستالينية. سنقتصر على أربع ملاحظات أساسية:

1– هاجس السرية: فأثناء مثول المعتقل أمام المحققين، لا يعرف من الذي يُوجِه له التهمة، ولا التهمة المنسوبة إليه، ويُدعى إلى اكتشاف سبب مثوله أمام المحكمة بنفسه. وإذا ما أصرَّ على عدم الاعتراف بأي شيء، تُقرَأ عليه الأقوال التي سُجِّلت ضده، ولكن دون ذكر أسماء الشهود الذين أدلوا بها. في براغ Prague، سيجد أرتور لندن Artur London نفسه في ذات الموقف:

«فيما يلي، أخذ القاضي أوراقاً أخرى وبدأ يقرأ بعض المقاطع من التصريحات، دون أن يذكر لي من يكون أصحابها... القاضي ما زال يقرأ علي بعض التقارير، والشكاوى إلى مطلع الفجر، دون أن يكشف لي أسماء أصحابها» [2].

---

(1) في «سوسيولوجيا الشيوعية» Sociologie du communisme، باريس، دار غاليمار للنشر، 1949. جول مونيرو Jules MONNEROT أيضاً يصف الشيوعية السوفياتية بأنها «إسلام القرن العشرين»، نظراً لصعوبة التمييز بين ما هو سياسي وديني واقتصادي فيها، فستالين كان رئيس الدولة، والأمين العام للحزب، في نفس الوقت، أي «أمير المؤمنين».

(2) أرتور لندن: «الاعتراف» L' Aveu، دار غاليمار للنشر، باريس، 1968، ص 81–83.

2- مفهوم التورط الموضوعي: وقد شاهدنا ذلك في قضية كرَّانثا Carranza، مطران طليطلة الذي سافر إلى الخارج، إلى الأراضي المنخفضة، وألمانيا، وإيطاليا وانجلترا؛ ليؤدي عدة مهمات كلِّف بها. وبالتالي، فإنه من الوارد أن يكون قد اختلط بمهرطقين، ودون أن يدرك ذلك، لعله قد تبنَّى بعضاً من أساليب تفكيرهم وكلامهم، ومن الوارد أن يتحدث كمهرطق، بطريقة موضوعية. وبطريقة مماثلة، عندما أمرت محاكم التفتيش بفحص فقرات من أعماله، مجتزأة من سياقها in rigore ut jacent، عثَرَتْ، في كثير من الأحيان، على عبارات تبدو، موضوعياً، مثيرة للشك، أو على الأقل، ملتبِسة. وخطر انتقال العدوى سيؤخذ أيضاً بعين الاعتبار في البلدان الشرقية: «بالنسبة إليهم (القضاة)، كل من سافر إلى الغرب، هو شخص مشبوه، على أقل تقدير، أو جاسوس محتمَل»[1]. مفهوم الموضوعية يسمح بوضع النوايا الذاتية للمخاطب -التي لا يلام عليها، أو على الأقل، تعتبر بريئة- في مقابلة ما يسمَّى بالفكر الموضوعي[2].

---

(1) نفس المرجع، ص. 107.

(2) أحد المتهمين في قضية راجك سفاريوس (زاز Rajk Savarius (Szaz، ومؤلِّف «المتطوعون للمشنقة» Volontaires pour l'échafaud، (الصادر عن دار جوليار للنشر Julliard) يفضح في هذا الكتاب التقنية المتبعة في المحاكمة. خلال الحرب الإسبانية، أفلت أعضاء الكتائب الدولية من مراقبة الحزب، لفترة معينة، وكانوا على اتصال مع جميع الفئات، من لاسلطويين ومساندين لِليون تروتسكي، إلخ... «والحديث عن اتصال، يعني الحديث عن انتقال محتمل للعدوى. وهكذا ستكتسب الاتهامات الوهمية نوعاً من المادية أو الحقيقة «الموضوعية»، حسب المنطق الذي قام سافاريوس بتحليله. إذ يشرح كيف يمكن الوصول إلى كذبة مصطنعة انطلاقاً من عنصر حقيقي، اعتماداً على مبدأ «وبالتالي». وكنموذج لهذا المنطق: أنت كنت تعرف فلاناً؟ حسناً، لقد كان لديه صديق خائن. وبالتالي، عن طريق فلان، كنتَ على اتصال مع هذا الخائن. أو مثلاً: لقد كنت تعمل بهذه الشركة الإنجليزية الأصل. حسنا، الإنجليز، في جميع فروعهم بالخارج، يضعون عملاء لجهاز المخابرات. وبالتالي، فلا بد أن تكون قد احتككت بهم، ومن المحتمل إذاً أن تكون قد تأثرت بهم، وبالتالي، أنت تعمل لحساب جهاز المخابرات». دومينيك دي سانتي: «الستالينيون» Les Staliniens، باريس، لا فيارد، 1975، ص 141.

3- التواطؤ ما بين المتهم والقضاة. ففي إسبانيا، يحاول المحققون أن يكون المتهم نفسه من يعترف بأخطائه، ويقبل عقوبته، إذ يُطلَب منه أن يعترف علناً أمام الشعب المسيحي الذي أساء إليه بموقفه. العقاب أيضاً، ولنفس الأسباب، يجب أن يكون علنياً، حتى يكون عبرة للمؤمنين، وهذا هو المغزى من مراسم المحرقة.

ولعل محاكمة الدكتور كاثايا Cazalla، الذي صدر في حقه حكم بالإعدام في 21 من ماي / أيار سنة 1559م، تجسِّد هذا الموقف بكل وضوح: ليلة تنفيذ الحكم، تم إعلامه بأنه سيموت في المحرقة، على أمل أن يعلن ندمه علناً، أمام الجماهير المحتشدة. وقد استجاب كاثايا لهذا الأمر، سائلاً: «ماذا بوسعي أن أفعل لكي أؤدي واجبي تجاه الديوان المقدس؟». وكذلك الأمر بالنسبة للشيوعيين الذي كانوا يلاحقون بتهمة الانشقاق، والذين كانوا يبذلون مجهوداً من أجل تقديم خدمة أخيرة للحزب:

«في البداية، يحاول المرء مساعدة الحزب، بكل ما في وسعه، بالإجابة عن الأسئلة، بكل دقة، وبإعطاء جميع التفاصيل الممكنة. يحاول مساعدة الحزب على فهم كل شيء بوضوح، يحاول فهم ذاته، وفهم الآخرين. يسعى إلى فهم سبب وجوده هناك، وما الذي قاده إلى ذلك الوضع. فسنوات الكفاح والانضباط في صفوف الحزب، والتربية التي تلقيناها علمتنا أن الحزب لا يخطئ أبداً، وبأن الاتحاد السوفياتي دائماً على حق. يبدي المرء استعداده لممارسة نقد ذاتي، والاعتراف بأنه ربما يكون قد ارتكب أخطاء في عمله، عن غير قصد، وبأنه بذلك قد تسبب بأذى للحزب».[1]

وما المحاكمة العلنية، والاعترافات التي كانت تبثها الصحافة، والإذاعة إلا أشكال حديثة لمرسوم الإيمان.

(1) أرتور لندن: «الاعتراف»، مصدر سبق ذكره، ص 77- 78 .

4- وأخيراً، العار الذي يلحق بالمتهم وعائلته كلها. ففي اسبانيا، كانت هناك عباءة العار el Sambenito التي كان المتهم مجبراً على ارتدائها علناً، والتجريد من الأهلية، فيما يخص مزاولة بعض المهن، وهو عار وتمييز يطال جميع أفراد عائلة الشخص المدان. وفي البلدان الشرقية، لم تكن الحياة، كذلك، سهلة بالنسبة لأرامل وأبناء «الخونة».

إن هذا المزيج من السياسة والدين، والدور الحاسم الذي احتكرته السلطة الآنية، هما العنصران اللذان يجعلان من محاكم التفتيش الإسبانية مؤسسة خاصة، لا يمكن اختزالها في أشكال أخرى للتعصب الديني.

دليل ببليوغرافي

تقدِّم البيليوغرافيا التي أعدَّها إميل فان دير فيكن Émile Van Der Vekene «المكتبة البيبليوغرافية التاريخية لمحكمة التفتيش المقدسة» Bibliotheca bibliographica historica Sanctae Inquisitionis، الجزء 23، 1992، فادوز (ليشتينستين)، دار توبوس فيرلاغ للنشر، قائمة بآلاف الكتب المتخصصة في محكمة التفتيش. وهناك مرجعان ضروريان:

– مرجع هنري تشارلز ليا LEA: «تاريخ محاكم التفتيش الإسبانية» A History of the Inquisition of Spain (4 مجلدات، نيويورك، 1906–1907م)، وهو كتاب مفيد للغاية. وقد تمت ترجمته إلى الإسبانية: «تاريخ محاكم التفتيش الإسبانية»، في 3 مجلدات، مدريد، المؤسسة الجامعية الإسبانية Fundacion, Universitaria Española 1983.

– المجلدات الثلاثة لِـ«تاريخ محاكم التفتيش في إسبانيا وأمريكا»، مدريد 1984–2000، التي نشرت تحت إشراف خواكين بيريث بيانويبا Joaquín PÉREZ VILLANUEVA وبارتولوميو إسكنديل بونيت Bartolomé ESCANDELL BONET، وكان قد سبقها جزء مشترك آخر، سنة 1998، أشرف عليه أيضاً خواكين بيريس بيانوبيا، بعنوان «محاكم التفتيش الإسبانية. رؤية جديدة، آفاق جديدة» La Inquisición española. Nueva visión, nuevos horizontes، مدريد، «سيغلو بينتيونو» للنشر، إسبانيا.

على الرغم من التاريخ الذي يعود إليه وعيوبه، قد يكون ما زال من المفيد العودة إلى كتاب «التاريخ النقدي لمحاكم التفتيش الإسبانية» Histoire critique de l'Inquisition espagnole، لِخوان أنطونيو يورينتي de Juan Antonio LLORENTE.(في

4 مجلدات، باريس، 1817–1818). وكتاب «الذاكرة التاريخية حول الرأي الوطني الإسباني في محكمة التفتيش» La Memoria historica sobre cual ha sido la opinion nacional de España acerca del tribunal de la Inquisicion، وهو أيضاً ليورينتي، (مدريد، 1812) . وقد قام بتحقيقه، من جديد، جيرار ديفور Gérard Dufour (باريس، بوف، 1977)، والذي ندين له بمقاربة جديدة للمسألة: «خوان أنطونيو يورينتي في فرنسا 1813–1822: مساهمة في دراسة الليبرالية المسيحية بفرنسا وإسبانيا في بداية القرن التاسع عشر Contribution à l'étude du libéralisme chrétien en France et en Espagne au début du XIX siècle، باريس، 1984.

من بين الدراسات العديدة الشاملة حول محكمة التفتيش، نختار التالية، بوجه الخصوص:

– ألكالا (آنخيل)، «الأدب والعلم أمام محكمة التفتيش الإسبانية» Literatura y Ciencia ante la Inquisicion Española، مدريد، 2001.

– بِتينكور(فرانثيسكو)، «محاكم التفتيش في العصر الحديث: إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر» L'Inquisition à l'époque moderne : Espagne, Portugal, Italie، باريس، فيارد، 1995.

– كونتريراس(خايمي)، «تاريخ محكمة التفتيش الإسبانية (1478–1834)» Historia de la Inquisición española، مدريد 1997.

–كونتريراس(خايمي) وهنينغسن (غوستاف)، «أربع وأربعون ألف قضية لمحاكم التفتيش الإسبانية (1540–1700). تحليل للقاعدة البيانية التاريخية» Fourty-four thousand cases of the Spanish Inquisition (1540-1700); análisis of a historical data Banks، في كتاب هيننغسن وتيديشي (محققا الكتاب): «محاكم التفتيش في أوروبا الحديثة المبكِّرة» The Inquisition in Early Modern Europe، إلينوا، 1986.

- دديو (جان بيير)، «إدارة الإيمان. محاكم التفتيش بطليطلة (القرن السادس والسابع عشر)» L'Administration de la foi. L'Inquisition de Tolède (XVI- XVIème siècles)، مدريد، دار بيلاثكيث Casa de Velazquez، 1989.

- غارثيا كارثِل (ريكاردو) وмورينو مارتينث (دوريس)، محكمة التفتيش. تاريخ نقدي، مدريد، دار النشر «تيماس دي أُوي» Temas de Hoy، 2000.

- كامين (هنري)، «محكمة التفتيش الإسبانية: مراجعة تاريخية» The Spanish Inquisition: A Historical Revision. دار نشر جامعة ييل. ترجم إلى الفرنسية في عام 1966، بعنوان «تاريخ محاكم التفتيش الإسبانية» Histoire de l'Inquisition espagnole، باريس، ألبين ميشيل).

و في الأخير، سنجد معلومات إضافية ومقارباتٍ في المؤلفات التالية:

- ألكالا (آنخيل) وعدة مؤلفين، «محكمة التفتيش الإسبانية والذهنية التفتيشية» Inquisición española y mentalidad inquisitorial، برشلونة، أرييل، 1984.

- بنّاصر (بارتلومي) وعدة مؤلفين، «محكمة التفتيش الإسبانية»، باريس، أشيت، 1979.

- بوجاندا (ج. م.) وعدة مؤلفين، «فهارس محاكم التفتيش الإسبانية، لسنة 1551، 1554، 1559. وفهرس محاكم التفتيش الإسبانية لِـ 1583-1584» Index de l'Inquisition espagnole, 1551, 1554, 1559 et Index de l'Inquisition espagnole, 1583-1584، جنيف، دروز، مركز دراسات عصر النهضة، إصدارات جامعة شيربروك Sherbrooke، 1984–1993.

- كارو باروخا (خوليو)، «الساحرات وعالمهن» Las brujas y su mundo الطبعة الثالثة، مدريد، أليانثا للنشر، 1969.

- كارو باروخا (خوليو)، «محاكم التفتيش والسحر واليهودية المتستِّرة»

Inquisición, brujería y criptojudaísmo. الطبعة الثانية، برشلونة، أريل، 1972.

– كارو باروخا (خوليو)، «السيد المحقق» «El señor inquisidor، مدريد، ألتايا للنشر، 1996.

– ددیو (جان بيير)، «قضايا الإيمان لمحكمة التفتيش بطليطلة (1483–1820). محاولة إحصائية (1483–1820)» Les causes de foi de l'inquisition de Tolède (1483-1820). Essai statistique، في مجلة «منوعات من دار بيلاثكيث» Mélanges de la Casa de Velázquez، العدد 14، 1978.

– دي فورنو (مارسلان)، «بابلو دي أولابيدي أو المفرنس» Pablo de Olavide ou l'Afrancesado، باريس، بوف، 1959.

– دومینغیث أورتيث (أنطونيو)، «اليهود المتنصّرون في إسبانيا الحديثة»، مدريد، مابفري للنشر، 1992.

– إسكاميا كولن (م.)، «الجرائم والعقوبات في ظل إسبانيا التفتيشية»، Crimes et châtiments dans l'Espagne inquisitoriale، مجلدان، باريس، 1992.

– إسكوديرو (خوسي أنطونيو، مُشرِفاً)، «الخصائص القانونية لمحاكم التفتيش الإسبانية» Perfiles jurídicos de la Inquisición española، جامعة لا كومبلوتنسي بمدريد، 1989.

– إيمريتش (نيكولاس)، «دليل المحققين المستخدم من قبل محاكم التفتيش بإسبانيا والبرتغال أو مختصر كتاب دليل المحققين .«Directorium inquisitorum Le Manuel des inquisiteurs à l'usage des inquisitions d'Espagne et de Portugal ou Abrégé de l'ouvrage intitulé Directorium inquisitorum، وهو إصدار جديد، قام بترجمته إلى الفرنسية فرانثيسكو بينيا ولويس سالا مولينس، باريس–لاهاي، موتون للنشر، 1973.

– غارثيا كارثِل (ريكاردو)، «أصول محاكم التفتيش الإسبانية. محكمة

Orígenes de la Inquisición española. El tribunal de Valencia, ((1530–1478) بلنسية 1478-1530، برشلونة، بنينسولا للنشر، 1976.

– غارثيا كارثِل (ريكاردو)، «الهرطقة والمجتمع في القرن السادس عشر. محكمة التفتيش بِبلنسية (1530-1609)» Herejía y sociedad en el siglo XVI. La Inquisición en Valencia 1530-1609، برشلونة، بنينسولا للنشر، 1979.

– غونثاليث نوبالين (خ. ل.) «المحقق العام، فرناندو دي بالديس»، El Inquisidor general Fernando de Valdés، مجلدان، أوبييدو، 1968—1970.

– هنينغسن (غوستاف)، «محامي الساحارات. السحر في منطقة الباسك ومحكمة التفتيش الإسبانية (1609—1970)» The Witches' Advocate: Witchcraft Basque and the Spanish Inquisition(1609—1614) دار نشر جامعة نيفادا، 1995.

– خيمينيث مونتيسيرين (م.) «مدخل لِمحاكم التفتيش الإسبانية». وثائق أساسية لدراسة الديوان المقدس».Introducción a la Inquisición española. Documentos básicos para el estudio del Santo Oficio، مدريد، 1980.

– لاديرو كيسادا (ميغيل آنخيل)، «اليهود المتنصّرون الأندلسيون في القرن الخامس عشر» Judeoconversos andaluces en el siglo XV، في «المؤتمر الثالث حول التاريخ الوسطوي الأندلسي»، خاين، 1984.

– مارتينيث ميجان (خوسي)، «الشؤون المالية لمحاكم التفتيش (1478–1700)» (La hacienda de la Inquisición (1478-1700 /، مدريد، 1984.

– نتنياهو (بنزيون)، «أصول محاكم التفتيش خلال القرن الخامس عشر بإسبانيا» The Origins of the Inquisition in Fifteenth Century Spain، ريندم هاوس، نيويورك، 1995.

– نتنياهو (بنزيون)، «حول محاكم التفتيش. مقالات عن تاريخ اليهود

والمتنصرين بإسبانيا خلال العصور الوسطى المتأخرة»، Towards the Inquisition. Essays on Jewish and Converso History in Late Medieval Spain، إيتاكا، دار نشر جامعة كورنيل، 1997.

– بيريز (جوزيف)، «تاريخ مأساة: طرد اليهود من إسبانيا» Historia de una tragedia: la expulsión de los judíos de España. برشلونة، كريتِكا، 1993.

– تيجيتشيا إيديغوراس (خوسي إغناثيو)، «المطران كرَّانثا وعهده» El arzobispo Carranza y su tiempo، مجلدان، مدريد، غوادارَّاما، 1968.




al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

التاريخ الوجيز لمحاكم التفتيش بإسبانيا

يتحدث الكتاب عن محاكم التفتيش الإسبانية التي وضِعت رهن إشارة سلطة الحكومة المركزية من أجل معاقبة المهرطقين، ومساعدة الكنيسة على التحكم في الشأن الديني. والكتاب في مجمل فقراته لا يخلو من سرد لوقائع تاريخية، تجسد تلك الفترة التي مورس فيها القمع والاضطهاد والحكم بالإعدام، انطلاقاً من وشايات أو شائعات أو تعليمات سرية. ويأخذ المؤلف بعين الاعتبار في هذا الكتاب التاريخي، مجموعة من المساهمات التي كتبت حول محاكم التفتيش، حيث يحلل بنظرة تاريخية عميقة، وإن موجزة، كيف كانت علاقة الفكر بالسياسة، ويطرح الكتاب كذلك، مجموعة من التساؤلات ذات الصلة بنظام ومحاكم التفتيش وتمويلها، كما يوضح الأهداف من إنشاء هذه المحاكم والعواقب المترتبة عنها، وإصدار فهارس بأسماء الكتب المحظورة، بالرغم من أهميتها وقيمتها المعرفية.

المعارف العامة
الفلسفة وعلم النفس
الديانات
العلوم الاجتماعية
اللغات
العلوم الطبيعية والدقيقة / التطبيقية
الفنون والألعاب الرياضية
الأدب





هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
ABU DHABI TOURISM & CULTURE AUTHORITY

